

3631

كتاب في الفقه

$$\frac{2175}{\text{م} \cdot \text{ع}}$$

المرباب المحيط به معظم نصوص الشافعي و الاصحاحات ،
تأليف المرحوم ، أحمد بن عمر - ٩٣٠ هـ ،
كتب في القرن الثاني عشر الهجري تقديرا .

٢ ج (١٣٦+١٩٥ ق) ٢٧، ٢٠٠ س ٢٧×٢٥ سم
نسخة حسنة، بآخرها نقص، خطها نسخ معتاد
الأعلام ١: ١٨١ نشرة دار الكتب ٢: ١٢٠

١ - المذهب الشافعي ، فقه المذاهب الإسلامية
أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ

1393

منى المنياب
بأسم السلطان المنياب
فضل زكريا العبد المنياب
دام ملكه

٥٤١
٢٢٩٩ / ٣١٢

١٤٩٤

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	كتاب في الفقه
اسم المؤلف	?
تاريخ النسخ	?
عدد الأوراق	١٣٦
ملاحظات	(ناقص)

٢١٦

الحمد لله
هذا الكتاب من الكتب
التي حصلت لنا
بالتفكير
الهدى الى الله
على يد سوا الله
والله اعلم
بما في القلوب
والله اعلم
بما في القلوب



المريض على بيع
 قوله في الميراث
 يحتاج الى اجابة الورثة
 فان اجابوا في بيع
 بطلان الميراث
 فانه ينقطع الميراث

او دفعه وقد ملكه مجانا وما كان بالتحقق شرعي كدفع الله تعالى اولاد محبي ولو بالتمام بنذير ان كان في العبد المورث
 ولو في بعض غرضه لم يزل حقه من يقي وان لم يتركه بكل دونه ولو كان له ثمن جال بلا حيازة او بهما يتبعان
 به ولو وارث بعد من الاصل او بما لا يتبعان به فان كان من وارث فالزاد وصية له ولا فمن الثلث فان ضاق عنها
 واجاز الوارث نفذه في الكل وان ردوا انفسهم في الزاد وبقرق الصفة وان بذل لهم ثمنه في غير الميراث فليس له
 المبيع عبدا وهو كل التركة فكتب ما لا مع الميراث بان بالرد ان ملكه في الثلثين فقط في غير الميراث
 والعين باقية فان انفق هو والوارث انما لم يتغير قوت وان ادعى الوارث تغييرها او اخفاض السعر او ابقاها
 او عكسه فالوارث او العاين فابنه تجا لغيره الميراث في ذل الميراث ولو كان قبل مرضه لكان له
 واجاز في المرض فان انقضى بالخيار فالجباة من سبب الاصل وكذا ان اشترى بجباة في مرضه وبعده عيبه
 فاجازا وتعذر الرد والارسل هناك الجباة ولو اشترى في مرضه لكان له الجباة ولو كان قبل مرضه لكان له
 كالبيع بها ولو باعه بوجع قبل موته نفذه من الاصل وان كان يبيع بوجع ولو تروى بوجع بوجع الجباة لا يحتمل
 بين الفسخ والاجازة في الثلث بثلث الميراث فان اجاز فاذى الثلث لم يرد به المبيع ولو تروى بوجع بوجع الجباة لا يحتمل
 فان كانت الزوجية وارثه فالجباة وصية لوارث والا فميراث الثلث فان لم ينعها والزوج وارث ومات قبله دارت
 المسئلة فان اصدقها مائة ومنها مثلها اربعون ولا مال له غير ما اصدقها احدث اربعين من الاصل ولها من الجباة
 شئ بقى ثلثون الا شيئا فارجع له باقية نصفها وهو عشرون في نصف شئ فالمبلغ ثمانون ان نصف شئ يعيد ثمانين
 الجباة فبعد الجبر والمقابلة في ثمانين نصف شئ فالشئ اثنان وثلثون فلهما اثنان وسبعون اربعين
 من مثلها والباقي بجباة وبقى معه ثمانين وعشرون فارجع له بارثة ستة وثلثون فلهما اربعون وسبعون اربعين
 وهو نصف الجباة ولو تروى بوجع مرضه الجباة في الزوج وارث فهو وصية لوارثه ولو كان قبل مرضه لكان له
 شيئا ولو كان يبيع في المرض او يوصي بغيره اعد ثلث الاقل من الميراث والقيمة وقيمة احكام كتابته
 في بابها والعقودان علق في الميراث من الثلث وكذا في العبد بصفه وجبت في المرض باختياره كالبدن او غير
 اختياره كالمطبخ من الاصل ولو كان يبيع في مرضه بوجع في الميراث فمات او مات جرحا قبل موته
 بشهر ومريض دونه ومات او مرضه بوجع في المرض ومن دبر عبدا قيمته مائة ووضي له
 بثلث ماله مائة ولم يجل لورثه قدمت رقبته فيعتق كماله ولا شئ له بالوصية **فزع** لو وهب مريض واقبض
 ومات فادعى الوارث موته منه وادعى المتهب انه بريء ومريض ومات فان كان مرضه الاول نحو ما اصدق الوارث
 والا فالمتهب وان ادعى متهب ان العبد والاقباض في الصحة وعكس الوارث صدق المتهب فان اقاما بينتين قدمت
 بينه الوارث ولو ملك في مرضه من عتق عليه نفقة من الاصل وان استراة ثمن المثل حرم ان كان مديونا ببيع الميراث
 والا فنفقة من الثلث او بدون ثمن المثل فقيد الجباة هبة يعق من الاصل ولا يتعلق به الدين واذا عتق من الثلث لم
 يترك او من الاصل ورث **فصل** اذا اشع الثلث لكل تبرع المريض نفدا الا فان كان رد الوارث الزاد فان كان
 مجارا متبا قديم الاول فالاول حق العتق ولو قال سالم جرح وغام جرحا او غير ذلك كاجل
 غوما وعتق انقاد ففعة فسطب الثلث على قيمتها ولا يوزع في فسطب العتق بل يقع ليعتق القارع فان زاد منه شئ
 عتق بعض عبدا آخر بالفرعة والكتا بذكر العتق وان كان بعض تبرعه مجرا وبعضه معلقا بالموت قديم المجرا وكذا

او لو فوضت قيمته اعتبر من الثلث وان كان ثمنه في الصحة ابراه

معلقا

او كله معلقا فان محض عتقا اوقع سوا قال اذا مات فساله وغام جرحا او فمها جرحا وان كان عتقا وغيره فسطب عليها
 بالقيمة او مع المقدار فاذا اوصى بعتق سالم وقيمته مائة وبمائة لزيد والثلث مائة عتق نصفه ولزيد خمسون نعم
 لا يقع نعم اذا قال للموحي اذعت فاعتق سالم ثم غام بل يتبع ولا فيما اذا قال ان عتقت سالم فمها جرحا وكنت او
 او اذ في حال اعتق في الميراث او قبله واعتق سالم ولم يبع الثلث الا احدهما بل يعتق سالم فقط ولا فيما اذا قال العبد
 لثك كل واحد جرحا او اذلا لكم احدا بعد موته بل يعتق لثك كل ان امكن ولو اوصى باعتق نصف غام وثلث سالم
 وقيمتهما لا ملك غيرهما افرع فان فرغ غام عتق نصفه وسدس سالم او سالم عتق من كل ثلثه ولو اعتق نصفهما
 فاعلى افرع فمن فرغ عتق ثلثاه ورق الباقي ولو قال لثك سالم عتق ثلثا غام فقط ولا فرعة **فزع**
 لو قال العبد ان تروى فان جرحا فزوج بجباة ولم يخرج من ثلث الا احدهما قديم الميراث على العتق فان قال فانت جرحا
 يقال تروى وزع الثلث عليهما ولو قال لامته اذا مات فانت جرحا مالم تترجى وان دمت على الاسلام لم يعتق حتى
 يقبل بعبد موته واذا تروى لثك لثك قيمتها لورثه ولو كان جرحا بالطلاق ولو اوصى لثك لثك بالعتق على ان لا تروى
 وتروى استرد ولو علق عتق امته الجامل باعتق نصف ثلثها ثم اغتقه سري وعتقت ان وعنه الثلث فان لم
 يبع باقي الثلث الا باقي الولد او الام فان كان ماله ثلثا مائة وقيمة الولد مائة والام خمسون افرع فان فرغ باقي الولد
 عتق دونهما وان فرغت الام عتق نصفها ونصف باقية ولو كانت قيمتها اقل من نصف ثلثها وثلث باقية لم
 ادرهم في الثلث مديونة وولدها افرع او مديون بعتقه استويا **فزع** الميراث عتق من ثلثها وثلث ثلثه
 ورد الوارث الا انك عتق الاول او مالا ولم يعلم افرع وان غام نصف وسدس والثلث عتق من كل نصفه **فزع**
 اذا اوصى بعتق ثلثه او بيرة وهو ثلث ماله وبها عتقت ثم ينفذ نصف الموصى له في شئ من العين حتى
 ثلثها ولا يترى ان كان نصف ثلثها وبها عتقت ثلثها لغيره فاعتق من جميع ماله دين فابدا غريمه
 عند ثلثه في مرض موته لم يبرح حتى يقع للمورث الثلث وان كان ثلثها لغيره فاعتق من جميع ماله دين فابدا غريمه
 حصته كالا او دينها على احدهما وعينا مثل الدين كعشرة دينار دينار ومثلها عينا فاقطع بل الارث بينهما شايخ
 ولا يفرق غير المدينين بالعين ان كان الاخ **فزع** لو اوصى بثلث عتق ثلثها او بثلثها فاستحق ثلثها
 فالباقي وصية ان وعده الثلث والا فماتت منه وان اوصى بثلث صبرة فلهما الثلث الباقي وصية لأكمله وان
 وسعه الثلث او جعله او هو له ان قال في الكل بعتق في فان قال هو له فقط فاقطع ولو قال لثك باقي الفقرا ففى كونه
 وصية تروى ونقص الوصية بالكتا يد مع الينة كعشرة هذا له او هذا له من مالى وكذا لو كتب اوصيته له بكذا
 ونوى الوصية او اقر بها الورثة ومن جرحا له كتاب وصية بعد موته ولم ينعهم ما بينة وقد شهد شاهدان ان الكتاب
 حطه وما فيه وصية ولم يطل ما عليه لم تنعقد كما لو قيل له اوصيت له بكذا فاشا براسه افي نعم خلا ولا خرس
 ومن اعتقل لسانه ووصيته بالاشارة المفهمة وقبوله الوصية بعد موت الموصى ولو لم يرض له الرد قبل القبول
 لا بعده مطلقا فان لم يقبل ولم يرد لزمته نفقة الحيوان فان كان غائبا للموصى كسب انفق منه ولا فمن
 المصالح واذا خضر فان قبل رجوع بها عليه او رد فلا رجوع على احد فان اضطر على التوقف طاله الوارث
 بالقبول وان ادى حكم القاضي عليه بالرد ويقبل للمجرح وليه فان قال الموصى لا يعطى حتى يبلغ اربعين ويقبل للمجرح وليه

لمعين محصور

وان لم يعرف
ابا كافي الت
على الوجه

آپس زیادہ

وامن عرو ولا عرو اولاد و عمر و ابني و بكر و ليس بكر للمزيد
وان كان جميعا للملك ^{ان} ايد اقل مقبول وانبا في باطل اولاد و

فان عجز التلث 3

١٦ يوقدونها تلك المدة وكسفتها العراب من الخبز فان كان المتضرر من القيمة والعرب كل
الخبز لم يزلت الوصية في سدر لاهيان وهو ثلثا المنفعة الموزعة لها ثلثا لاهيان والآخر
الجل بالاهيان والآخر ينعقنها م

送

ثلاثي ونعذر الحج بها بحيث تحت الوصية اجرة الاجير من المثلث ان عينه وكذا ان اطلق وان عينه بل
مثلا امثل ان وسع الثلث والاخرين المثلث ولو قال اجوز اعني ثلثي وراسع لخصه او اكثر تعين وان زاد
ما لا يفي بحجة فهو المورثة ذلك وفي بعضه وان قال اجوز لثلاث حجة واحدة صرف لاجدة وان امكن اكثر ثم ان لم
يزد الثلث على اجرة المثل او اجاز المورثة جازا كالتجار وازت والا فاجب ولو قال وي اعني عاية والثلث شي
فان عين الاجير تعين كالتجار بها وان رضى عنه باقل فان ابي المعين استوجبه بغيره بالمثل او اقل فان
لم يعينه استوجبه بالمائة وان زادت على اجرة المثل الا ان كان وارثا ولم يجد الباقي فباجرة المورثة
الاجير دون الاجرة فهل يستاجر باجرة المورثة ام لا يمكن وجهان ولو قال اجوز اعني عاية **فصل** في
رجلا فاستمع فهل له تعيين آخر وجهان كن قال كوكيله ارفع هذا الى من رايته اولي فري رجلا فاق
في جواز دفعه لمن رآه ثانيا وجهان **فصل** لو اراد بان يحج عنه بالفا استاجر الوصي فحتمانة وجهل الاله
الحال لم علم فهل له طلب الباقي بغير الحاجة بالووصي **فصل** في زيد بالف واعتاقه عنه فاشتره الوصي فحتمانة
واعتقه عنه وجهل البايع الوصية فان شاور العبد العاقل الباقي للمورثة او حتمانة للبائع او بينهما كتمان
فله ما اراد على قيمة المثل وهو مائة والوارث الذي يد على المثل الناقص عن قيمة المثل وهو ثلثمائة **فصل** في
اوصى بثلث عشرة اقفره بخطبة بغيره بما في درهم ويصدق في فوجدها الوصي عاية ولم يجد خطبته تساو
المائتين فهل يشترها بمائة ويبرج بثلث المائة او هو وصية لبائع الخطبة او يشترى بغيره **فصل** في
وجوه فان وجد فاشترى باقل ثم بيع بثلثه ان اشترى في الذمة **فصل** في العدة الواجبين
ولو ان ذلك صدق في الصحة من اصل التركة ان لم يوصر او قرب بها ما **فصل** في العدة الواجبين
وان اوصى به من كذا فالزيادة من الثلث فيجب **فصل** في العدة الواجبين
اتبع فان كان معه وصية اخرى كان اوصى لزيد بمائة واجرة الحج بمائة وكانت التركة ثلثمائة قسم الثلث بينهما
وتمت اجرة الحج من اصل الثلث في الثلث وتبدل المثلثة بثلث اجرة المثل شي فالباقي ثلثمائة غير شيء
وثلثمائة الا انك شي فيقسم **فصل** في العدة الواجبين
المتروعة ثلثين وخمسة شئ او شي وهو يعادل مائة وذلك تمام الاجرة فسقطا خمسون خمسين يسبق
خمسة اسداس بقابل خمسين فالشئ ثلثين فيخرج ستون ويقسم ثلث الباقي وهو مائة على الوصية والحج
مناصفة فحصة الحج منها مائة الستين المتروعة في اجرة **فصل** في العدة الواجبين
واعطوا ثلث مالي لعمه وزد الوارث على الثلث فله من نصف الثلث ويصير من الباقي مائة للحج العاقل
منه لزيد فان كان الثلث ثلثمائة فله من نصفها والحج مائة ولزيد خمسون وان كان مائتين فاقل قسم بين عمه
والحج ولا شيء لزيد والعمه كالحج ولو قال لوصيته مع ارضي الغلانية واشتر من عنهما رقبة واعتقها عني والحج عني
منه واشتر ما يد رجل خبز والجمع انقل فباعها بعشرة وكانت الرقبة بعشرة والحج بعشرة والخبز بمائة وعشرون
العشرة عليها اخاسا ولا يحصل العق والحج بحصتها فنضم الى حصة الخبز مائة حصة وتنفذه الوصية

مرکز تحقیقات

۲۹

[illegible]

قوله والقراءة على قس
او انما سنة اذا كانت
على القبر او نواه بها
اولا ودعالة اخرا
اذا كان بالبحر
المستقيم اذ لا
ويشترط صحة
القراءة ٥

1

من جوارحه وان كتبها او قرأ عليه كذا فاسار براسه ان نعم وقبول بعد موت الموصي ولو مات اخيا فان
قبل او رد قبل الموت لغا ويكفي القبول فعلا كالوكيل ثم من عرف امانه نفسه وقبوله لا يفتقر الى
الترك واذا قبل فله من نصيبه الا ان لزمه او خاف ضياع المال ويصح تعيين الايضاح اذا مات فقد اوصيت اليك او
اوصيت الى فلان فان اقر او غير اقر فهو وصي فان قال الى ولدي اذ بلغ لعا اولى زيدا ولد المجنون فني
ان تزوج او الى بلوغ ابني او قدومه ثم هو وصي فان قال الى ولدي اذ بلغ لعا اولى زيدا ولد المجنون فني
صحة الثانية وجهان **فرض** يشترط بيان ما يوصي به كما وصيت اليك في اوطفياني وصلة وصية الموصي
وصيته فان اقتصر على اوصيت اليك لعا او على اوصيت اليك في اوطفياني مع وله حفظ المال وكان وصي
او على امر معين لم يجز **فرض** لو قال لفلان اوصيتك مال فلان فله الحفظ لا التصرف في امواله انما
فلان لعا **فرض** لو قال لفلان اوصيت اليك فان شرط ان تصرف بها بالتصرف فذلك والا لم تصرف به احد
بل يصدر برأيها فيكون ان اوصى احد بها لآخر فان تصرف به احد بها بطل وصيته ما انتفعه وكذا لو اذن احد
لآخر ان يصرف في بيعه في غيبته وعمل القاضي الا ان كان له اهل بيته منها او من احد بها او غاب او رد الوصاية
وليس له ان يرد الا اذا شرطه الموصي حينئذ نعم لو اذن احد بها بغير عين لم تصرفه او قضا دين في التركة
جسيمة اجل وكذا الوصى المعزول ولعل صورة قصا الدين حيث للغريم اخذ فان قال اوصيت الى كل منك او كل واحد
منكم وصية او انما وصيتي لكل الانفراد بالتصرف ولو جعل على الوصية مشروفا لم يتصرف الا باذنه ولا تصرف في الميراث
ولو قال الموصية اعمل برأي فلان او بعلمه او بحضرة فالحق في ذلك ولا نقول الا بعلمه او بامره او بحضرة فلا ولو قال
لو صيت الى زيد ثم قال اوصيت الى غيره لم يصرف في بيعه احد بها بالتصرف ولو قال لفلان اوصيت اليك
انفرد او ثم قال لغيره اوصيت فله اوصيت فيه ان يرد انقل زيدا ولو قال له في ذلك فقبلا اشتركا
وان قبل زيد فقط انفرد بالتصرف او ثم فقط بغيره ثم القاضي اليه **فرض** لو قال كل من وصي في
التصرف انا انصرف فان كان مستقلين فقد تصرفوا السابقين امرها القاضي ما رآه مصلحة فان استعاض
لم ينعى لا فيبيح عنها اثنين وان امتنع احد بها اناب عنه ولو اختلفا من يعجل عيته القاضي في حفظ المال الى
التصرف وهو ينقسم قسمين ثم يتصرف بها فيما يملك منها ثم ليس كجدها ر نصيبه الى الآخر ولو تنازعا في عين
المستور ارفع ولا تنقسم حصة في بيعه في بيت بغيره او مع ما يملكها بوضاها والا اناب القاضي عنها
وإذا كان رجعا عن الاستعاض ربه اليها ولو كانا وصيين في الحفظ فقط لم ينفرد به احد بها مطلقا **فصل**
ليس للقاضي لكشف عن الالب والحج والدية الا لا بد حتى ثبتت عنده قاض في غير غيرها وله الكشف عن الوصية
والقيم ولو شك في عدلته فليبرع به وجهان **فرض** لو جعل الموصي الوصية لغيره عليه جعلا فهو من الثلث
وليس للقاضي عزله بغيره بالعلم **فرض** لو قال لعا الموصي فرب ثلثي لم يعط نفسه وان اذن له ولا اصله ورفعا
ولا من يخاف منه او يستصاحبه وان قال له ضع ثلثي حيث شئت لم ياخذ لنفسه ولا لغيره وله اعطاه اصله ورفعا
فرض تقبل شهادته الوصية على مجزئة لاله بال وان وصى اليه بتفرقة ثلثه وللوصي في مال معين ان يشهد لغيره
فرض يصدق كل من يسميه في دعواه الثلث والغصب والسرقه وعدم الخيانة وفي الانفاق وقدره لا في
الا بطل للالب ولا في وقت موت الموصي ولا في رد المال الى المحرر بعد كاله وكذا في بيعه لاجابة او غبطة

الا الالب والجدة فيصديقان فيه **فرض** اذا اعتل القيم نفسه ولم يجز القاضي في بيعه حتى تلف أو ترك الوصية تقدره
الموصي به بلا عذر فقلت ضمن ثم لا يبرأ الا بسلامة البذل الى القاضي خلا الالب والجدة اذ يتولى الطرفين **فرض** لا
يستقل غير الالب والجدة بنفسه مشترك بينهما وبين مجزئة واذا باع عماله مجال لم يلزمه الا لشهاد ولو فسق الوصي في
مدة الخيار لم يطل به **فرض** ان اوصى شي لم يطل وقال قد سميت له وصي فسماه الوصى فلما رآه
تكرهه فان لم يبرأ منه لم يطل به **فرض** ان قال سميت له الوصيين قعيئا واحدا اخذوا واختلعا في المعين فلي بطل
الوصية في كل مع شاهدة ويتحققان او توقف في الصلح اقول **فان** اذا باع الوصى مال البطل فقال
شترت بثلثي العن حتى تثبت بوضايتك عند القاضي فان **فرض** اذا اخاف الوصي على مال المحرر ظاهرا فله
تخليصه بغيره وجوز لك عن الدين له تعيينه اذا خلص عصبه سليما **كتاب الوديعة**
الاول الاجاب ولو غلطا والقبول كاذن عندك هذا اقول قبلت اوصعه بوضعه ويكفي القبول
فعلا كالقبض ولو وضعها عنده ولم يوجب سواها لم يبرأ من ذلك ان يرد ان او عذر ام لا او اجب فرب ضمن بالقبض
لا بدونه وان تركها صاغة لم يضمن وذها به والمال لرجا حتى كالترة **فرض** قبول الوديعة من امين قادر على
حفظها يذب فان لم يوجد غيره لزمه لكن له اجرة منفعة وجزئة فان لم يقبل اثم ولم يضمنه ويجزها عا
العاجز عن حفظها وكذا من لا يقربا ما نه نفسه خلا **فان** للمناهج **الثاني** العاقدان وشرطهما اطلاق التصرف
فاخذها من غيره مضمون الا خشيته خوفا ضاعها واغنى التناقص ما اودع معه بالتلافة ويتعلق برغبة القن وكذا
بالثلف او التضرع او دعة ناقص لا رشيذ **الثالث** الشيء الذي هو كل ما يثبت عليه اليد الحافظة ولو نجسا
محرما **فرض** لا يجوز ان يرد الوديعة وديعة كالمسحوق بركا اهل بيته اجدها وكذا بفسخه وعزله
فالمال له اما **فرض** لا يرد بالتحلية فان اجره بغيره يرضى واذا مات المالك لزم الوديع اعلام
وارثه لم يعلم ولا امكنه منه تعديله فان فقده ر **فرض** القاضي ولو انكروا الوديع علم بموت المالك فللوارث
تخليصه فان كل حلل الوارث واخذها وان اقر به وقال المسكها لا نظر هل وصى ضمنها او اقر المالك بالوديعة لئلا
كونه ولو مات الوديع ردها وارثه باعلام **فرض** تحلية ان عرفه والا لم يرضى فان اقر الوديع ان اقر الوديع ضمنها
او اقرها قبل التملك جعلا ولا يصدر وارث الوديع في ردها وتصديق **فرض** ردها او تلفها بيده ولو جحد
انكاره ثم قال غلظت **فصل** يذ الوديع امانته في الوديعة وان اخذها كرها فيصدق بيمينه في دعوى تلفه
فان كان النزاع مع وارث المالك او لم يبين كسب الثلث او يمينه وهو خفي كسرقه وغصب او ظاهري كونه ونصب
وغطف وغارة وجزء شئ ليل وعلم وعلم ان اجمل سلامتها والا صدق على يمين ولو لم يعلم المستبد فان اقامه
بينه حللها تلفت به فان كل فلما لك الحلفا نه لا يعلم تلفها وفي دعوى ردها على من اقره ولو بعد موت
انك الوارث لا يذ الوديع اخذها ولا يذ الوديع على وارثه فان مات الوديع قبل حلفه فلوارثه الجواز ان اعتقد
صدق مورثه فان ترد في حوز حلفه ترد **فرض** لا يصدق بيمينه ومن القى ربحا عليه في الرد **فصل**
قد نصير بذ الوديع ضامنه وذلك اما بايديها بالاذن والحدس ولو عند القاضي لا با لا كنهانه في حلها الى الجز
او في وضعها في حرانة مشترك بينهما وبين المعين او في حوزها ونظرة عليها كالعادة ولا ان خرج الوديع
لحاجته وهي مجزئة من دارة واكر تحفظها نفعه يختص فان لم يلاحظ الجزية عوانه او في سكره لم يلاحظ ضمن

قوله ضامنه
في حوز حرسه

ما فيه من نقل اليهم قدر الحاجة فان لم يند مستبد اذا فرغ على الكل بدمه الا اخرج فان كان القريب
غازيا اعطى بالجزء والقرابة معاً وسهم للثاني المذكورين في باب الوصايا وانهم للمساكين ومثلهم القتل وسهم
لابن السبيل ولا يشترط كون هؤلاء الاضداد الثلاثة من المرتزقة وحكم تعميمهم وانحصار ما في اقليم باهلة
وما زاد عليهم ودخل الاقليم الباقيين ويراعى فيهم قدر الحاجة وبحولان جمع المستكينين بينهم من الفوسهم من
الزكوة وسواها وكذا ما يعطى اليهم المستكينين بالقيمة دون المسكنة ومن ادعى كونه مستكيناً في كسب قيل قوله
او يتما احتياج الى مئنة وكذا ما يعطى القرابة **والاستفاضة** كالبيضة وحكم نقد بعض الاضداد في شرب
الكل الاسلام فلا يعطى كافر الا من المصلحة للمصلحة **والاربعة** الاخماس الباقية كانت للنبى صلى الله عليه وسلم
المذكور لكنه لم يأخذها وهي بعد وفاته المصروفة في جهاد لكل ولو عيناً كفايته وكفايته من تفرقة موثقة بقوله
او تخرج وعبيد خدمة بعضا ان لم يكف واحداً وعبيد الحاجة العروا والجفاة من نفقة وكسوة فان فقير
في المال اعطى القيمة نقداً او ان كان في الذمة او غلبت الحاجة ولا يعطى فلو سائر ان راجت
ويراعى في الهدايا كل ضرورة وضررها والبلدية المفقودة وغارضة وفقره وعلا زيادة عائلته او نقصها بوقت
غيره ولا يرد السب وسواها من هجرة ونحوها ويعطى فريسة وموته وسلاحاً وركوباً الحاجة وموته كالموت
دواب زينة وما اعطيه لنفسه ملكه وكذا المعطى لموته وما زاد على كفايته رتبة الامام عليهم نقد من
ويحتصر الرجال المتقاة فلا يعطى منه الدناري الذين لا يخل لهم ولا من محتاج اليه المرتزقة كالفاني والوالي
واقام الصلوات وله صرفه الى المرتزقة اعطى قابل او صرف بعض الزائد الى الخيل والسلاح والمصروف ولا يدر منه
شيئاً لما ناله تجددت فاجتهدت والعياذ بالله **فصل** في تقسيم المال في عسا المسلمين **فصل** في تقسيم المال في عسا المسلمين
الفاني فقد شريعت حكم العرو ولا الصلوات لهم ومعلي الفرونية والرمي وسواها من فروع الجند وكاتب
محتاج اليه وشرط عايله اسلام وجريته واجتهاد الجريته حساب وسأجه وهو كونه هاشمياً ولا يدر منه
لحسانه مال الاختهاد ولا لحسانه مال الخاص الجريته وان استغنى عن الاما تدينه ولا الاسلام لحسانه مال كفاري
ولاية عايله كفساد الوكا لانه في نفسه ان لم يند عنه **فصل** في تقسيم المال في عسا المسلمين **فصل** في تقسيم المال في عسا المسلمين
وضع البراهم عند صيرفي ذي القربى **فصل** في تقسيم المال في عسا المسلمين **فصل** في تقسيم المال في عسا المسلمين
يعاوان يضع دفن بنيت شهادتهم وقد زادوا فيهم وان يكتب ويعطى فريسة او لا الاقرب فالاقرب الى
النبى صلى الله عليه وسلم فيقدم بنوا هاشم وبنوا المطلب ثم بنوا عبد شمس لانه شقيق هاشم ثم بنو نوفل فبنو ابي
لابيه ثم بنو عبد العزى لكان حديجة رضي الله عنها ثم بنو عبد الدار اخي عبد العزى ثم بنو هرة احوال النبي صلى
الله عليه وسلم ثم بنو ثيم لكان عاتكة وابيها رضي الله عنهما ثم بنو مخزوم ثم بنو ابي بكر لكان عمر رضي الله عنه ثم بنو
هم وبنوهم ثم بنو عامر ثم بنو الحارث ثم الا نصارى العرب فيقدم منهم مضم ثم ربيعة ثم ولد عدنان ثم ولد
فخطان ويقدم في كل قبيلة من قرش وغيرهم بالسبق الى الاسلام ثم بالدين ثم بالسيرة ثم بالهجرة ثم بالسجادة
ثم باري الامام ثم العجم فان لم يجتمعوا على شئ قدم بالاجناس ترك والهند والبلدان ثم سن له منهم سائبة
في الاسلام ثم بالقرى من وفي الامم ثم بالسبق الى طاعته **فصل** في تقسيم المال في عسا المسلمين **فصل** في تقسيم المال في عسا المسلمين
وعاجز عن العز ولا قطع ويثبت اخرج فارساً وصم وأخرى **فصل** في تقسيم المال في عسا المسلمين **فصل** في تقسيم المال في عسا المسلمين

بالا ثم لم يجتن وصفه والا وصف بذكره وقدره وقوجه بحيث يغير عن غيره **فصل** في تقسيم المال في عسا المسلمين **فصل** في تقسيم المال في عسا المسلمين
اجد بلا سبب ولان جتن او عرض من جوا ولا حجة واعطاه كفاية له ولعيا له وليس لاجد اجتن الى اخراج
نفسه بلا عذر ومن مات بغير جتن وقته واعطاه حتى تكفي لاني زوج والذكر بطلب او غيرهما ومن سأل البنا
اسمه مع الجند وهو **فصل** في تقسيم المال في عسا المسلمين **فصل** في تقسيم المال في عسا المسلمين
ومن مات من جتن المال فلا شيء لوارثه او بعده وبعد تمام الوقت فحقه لوارثه او قبل تمامه فله تسطي الماضي
ولا سبب **فصل** في تقسيم المال في عسا المسلمين **فصل** في تقسيم المال في عسا المسلمين
لهم ليل تلف سلاحه في الجرب اعطاه مائة ناقة وابدية السلاح ان لم يشمله عطاوه **فصل** في تقسيم المال في عسا المسلمين **فصل** في تقسيم المال في عسا المسلمين
ترزق الجند من وقته طالبوه به فان فقدا الفى بقى ديناً على بيت المال لا على الامام **فصل** في تقسيم المال في عسا المسلمين **فصل** في تقسيم المال في عسا المسلمين
حتمه الاسهم ذوي القرى فلا يبيعه الا باذنهم **فصل** في تقسيم المال في عسا المسلمين **فصل** في تقسيم المال في عسا المسلمين
وتجيش غلاته او يبيعه وتجيش ثمنه او تجيش ثمنه **فصل** في تقسيم المال في عسا المسلمين **فصل** في تقسيم المال في عسا المسلمين
للأمام صرف الفى في غير مصروفه ويعطى اهله من غيره **فصل** في تقسيم المال في عسا المسلمين **فصل** في تقسيم المال في عسا المسلمين
المسلمون من مال الجريمين يقتال او يحاف ولو بعد هربهم او اخذ من دارهم لقطعة او سرقوا او اختلسوا تحليل
الغنيمة خاص هذه الامم وكاستي اول الاسلام للنبى صلى الله عليه وسلم خاصة ثم نسخ فحشر قبيلة امته بالسلب
فمن ركب عروا المسلمين ولو عبداً او قتيلاً او هرة او تاجلاً واجيلاً وسوار يركبه بنفسه او باعرا كلياً في قتلها
ولو صبياً او اوقان جاز قتلها حال القتال مقبلاً ومديلاً **فصل** في تقسيم المال في عسا المسلمين **فصل** في تقسيم المال في عسا المسلمين
بصره او اطرافه **فصل** في تقسيم المال في عسا المسلمين **فصل** في تقسيم المال في عسا المسلمين
فله سائبة **فصل** في تقسيم المال في عسا المسلمين **فصل** في تقسيم المال في عسا المسلمين
الامم **فصل** في تقسيم المال في عسا المسلمين **فصل** في تقسيم المال في عسا المسلمين
الكافر من ثياب وخف وزان ونحو منقطه وحيان وما فيه من نفقة وكسوة والذخيرة محتاجها ومكر كونه
وان امسكه وقتل راجلاً او كسح **فصل** في تقسيم المال في عسا المسلمين **فصل** في تقسيم المال في عسا المسلمين
تردد فان تعددت الجنايب اختار واحدة **فصل** في تقسيم المال في عسا المسلمين **فصل** في تقسيم المال في عسا المسلمين
لها ولا دابة مع عبده وما عليها ولا العبد ثم يخرج بخدا السلب بوزن الجفظة واحرة الكيل ونحوه ثم يختار
فان رجا الامام ان لا يخمس على الجند بطل شمله او قال من اخذ شيئاً فبذله لغا حتمه لاهل خنثى الفى كما مر
والباقي من عقار ومقتول للغنائم وهم من حضر الواقعة للجرب كما املا او اجره الامام جارساً من هجرة العود
او كميناً او بعثه جارساً وبين قسمه ما في ذال الجرب ويكون تاخير الاما بلا عذر ويعطى غاساً كما سيرا
قلت او كان من جنس آخر وكافرا ثم حضر للجرب قيل انقضائه لا بعده فما غنم تعد حضوره لا قبله ويعطى مدياً
ادرك محاربى حصن قبل دخولهم امينين ومنهم ما عاد قبل انقضاء الجرب لا بعده فما غنم تعد عودته لا قبله
وسحقا القتال ومجيزاً لثمة قرينة بان ياتوا اجداها غوث الأخرى وصدر في دحها ان عاد قبل انقضاء الجرب
فان كل من شاركهم فان كل فحقه فيما غنم تعد عودته ويعطى رجلاً او فرساً ما تالعد الجرب ولو قبل الجيانه لان
ما تالعد الجرب ولا رجلاً مات في اثنا له بخلاف الفرس ويعطى من جرح او مرضه اثنا له وان صار منقاً

من جئت نردب لا من حضريضا عا جزا عن القتال وان امكنه الركوب لكن يرضخ له ويسمى لنا قصر كل في الحرب
لا بعدد ما **فريق** لو بعت الامام سرايا الى جهات من دار الحرب فان بعثهم من دار الاسلام وعينهم كل سيرة لها
ولا مشاركم جيش الامام وان قريبتهم او قصد لجورهم فان التفتوا هناك اشركوا فيما عمن بعدوا او الى جهة فان اجد
اميرهم او تقاوتوا فمات كل فرقة عونا للآخرى اشركوا ولا فلا وان بعثهم من دار الحرب اشركوا وحيل الامام
وان اختلفت الجهات وتباعدوا **فريق** اذا حصل الواقعة تجار العسكر ومحجهم وقالوا منهم **فريق** اعتبر خيالهم
فرسانا او رجالة وكذا اهل العين اخبر الساسة ولهم الاجرة ايضا ويستم لاجل الزمة مع الاجرة من لم يقابل
وللاجير الكاف في الجهاد الاجرة ولو فوق ستم بغيره **فريق** في صفة الغنمة على الغنائم ولكل رجل سهم
وان راد على كفايته او نقص من حصصهم نفسا او موقعا او وقتا لم يقابل عليه لكنهم في حصص
او جرحا او مضيقا وهو قريب منه يرد سهمي رجل للفارس من اي نوع بشر يكونه جدها او سدا ولا يرد
بان اخضر ولو جرحا شات بفرس كفا نقاشا سهمه **فريق** للملك ولو ركبا فرسا وقا تلا عليه فان امكنه
الكر فالفرس بما استهم كفا والفرس والا لم يستهم ولا لفارس حصص ولم يعلم به ما لكه وكذا ان عليه ولم يركبه
ومن ضاع من الغلة فرسه او غضب وقا تل عليه غيره فستهمه ما لكه ولا يحضر الجرب فرس قم او راج مثلا
فان احضره اخذ فلا شيء للفارس وان لم يجهه الامام او لم يعلم به **فصل** في الرضخ ويتحققه من حضري اركب
قيل او بعير او بغل او جاد فله مع سهمه وحيد نقصه عن سهم الفرس ويفضل قبل على بغل وبغل على جاد ولو جرح
صبي او عبيد او امرأة فاعوز لا يجوز ان يكتسب بان لم يكن له سلب وكذا الخنثى فان بان رجل استهم له سرجان
بان ويرضخ لذبي وذمية حضرا محتارين ولم يملك الا ان حضرا بلا اذن بل يعجز عن الرضخ من هما الامام فاما
الاجرة فقط ويضاف في الرضخ بقدر النفع ولا يرفع سهم رجل ولو فارتزوا **فريق** في الرضخ من سرجان وادقاه
من الكاملين رضخ له مع سهمه من المصالح **فريق** لو سارنا لقضون منا بغيره خست وقمة اربعة اشها
عليهم بنظر الامام من تفضل او تسوية ويتبعهم صفار الشيء ومجاينته في الاسلام ولو حضري معهم كامل رضخ
لهم واخذ الباقي فان انفرد به لم يرضخ لهم ان سارنا غير اذن الامام والامام الرضخ ولو غم سارنا
وذبي فكل عشر اكل او نصفه **فريق** لقط وجها **فريق** لا سلب ولا رضخ ولا نفل ولا ستم لخذل بل يبعه
ام بين العرب ويخرجه من صفان حضري لان حصل با خراجه **فصل** في النفل وهو ما شرطه الامام
ريادة على سهم الغنمة بطليلة او ذليل مثلا ان اجتمع اليه فان تعدد اولم يعينه كن فعل كذا فله كذا
وهو من مال المصالح فان شرطه من المصالح عنده اشترجا على قدره او كما سيعتم قدر الجزية كربع ولا يرضخ
له بل يجتهد فيه الامام ونراي قد اختلفوا في ستم طعم قديم النفع

كتاب النكاح
وفيه ابواب الاول في مقدمة **اجبها** ذكر خصا بر نكاحا صلى الله عليه وسلم وهو كائن بل يرضخ
ولا يبعده وجوبه **فريق** في ما واجبات لزيادة ثوابها على مثلها نفلا ببعين درجة وهي الضحي والودعة
الصح والاضحية والشراك وسنا ورقا العقلا وهل هو في الحرب وكايد العذر فقط او في امر الدنيا او في امر
الدين فيه خلاف وتغير المنكر مطلقا ان لم يظن زيادة فاعليه فيه عتادا ومصابة العبد في الحرب وان كان
وقضاه بين ميث شامع ان زاد ما عنده على مصالح الاجيا وطلاق كارهته وتخير زوجاته بين الطلاق

والمقام معه وفي جواره قبل سنا ورتان ونجها من ثم اختارت المقام معه فله طلاقا من اختارت فراقه
ولو مات خيا وقد اعاد هن الله منه لزمه طلاقا ومن قالت اخترت نفسي لم يطلاق بحدية وفي بينونة
مطلقة بدون ثلاث وجل يجرد نكاحها وجوب العدة على من توفي عنها ونفقة مفارقة من المصالح جهات
والعبد فرض عليه وعلى امرائه جلا لم شخ وجوبه **فريق** واما محجرات كالصدقة ولو طرعا والكفارة وحجها
على اله وارواح **فريق** الكل صدقة الفرض فقط وهل الانبياء كنبينا في ذلك فيه خلاف **فريق** وتعليم الخط والعاء
من الكلام **فريق** وروايته ونزع لامة اذا البتة قبل القتال ومدة عينته المتاع غيره وخائنه العين وهي
الايمان **فريق** له كسوف او قتل مع اظها خلافة وتزوي **فريق** الكتابية والامة ولو قدر له نكاحها فولد منها حرم
ولا يلزمه عينة والحن ليستكر لا المشري بكنايه ولا الجرب **فريق** لا اكل اوم ويجوز نيا بل يكن ولا الاكل
يا بل يكن له ولا غيره **فريق** واما مباجات كزوج فوق السبع وتحريره تسويج وكسوفه محجما بنت ك
وبلا ولي وشهود وبلغت الغنة اجمالا لا يتولا ولا **فريق** لامة وان دخل بها ومثله صفة رضوا الله عنها اعتقها
ثم تزوجها بلا ميرجا لا وميا لا وهل كان معه امره ام لا فان كانت قبل هي حولة بنت حكيم ام يمتونه او زينب
الا نصارية او ام شريك بنت جابر فيه خلاف وكسوف باجابه على امة خلية رغبتيها ويجزى على غير خطبتها
ان على رغبته فيها وعلى ذي الزوج طلاقا ولم يقع ذلك بل طلاقا زينب بنت جحش اتفقا لاقا الله في قلبه لا
اضطراذي يحكم الجواب وزوجها الله من النبي صلى الله عليه وسلم لم يخل له بلا لفظ وكسوفه من شاتين شاقين
نفسه متوا ليا للظرفين كسوفه في مال الغير بلا اذن وكسوفه في المسجد جنبا وادامة قضا فانه وقت الكد
والوصال **فريق** من الفح والغبنة حتى خستها **فريق** ثمة كغائم واربعة اخا من الفولم ياخذها
وقدم وشها **فريق** وجعلها لها وجال غضبه بلا كفاية وجواز الشهادة له ما ادعاه مع عدم علم
الشك **فريق** وجعل لها دة كاشين وقبولا لنفسه **فريق** لنفسه واخذ طعام وشرب اجتاجه من مال الله
الاحتاج اليه كما يلزمه دفع قاصده باذي وان خاف ولا ينفق طهارته باليوم وسمه ولعنه لغيره قربه له
ومعظم هذه المباجات لم يفعلها وهو **فريق** عذر الطلاق والنفقة وقسم الزوجات وتخدم معتدة غيره
والجمع بين المدة ونكاحها **فريق** واما في الاكلام كتحريم كاح مفار **فريق** ولوباختيارها فراقه وقبل
البحول وتخدم سرارية وهو خاتمة الانبياء بيد الخلق ولو لم ينشئ رضوا من يفرع باب الحنة **فريق**
يبخلها ام الانبياء او لا **فريق** في شفع فيشفع خست رات في الفضل بين اهل الموقف في دخول جماعة الحنة
بلا حساب في جماعة مسلمين استحقوا دخول النار وفي اخراج اخرين منها ويشارك في هذه الانبياء والملائكة
والصالحون وفي رفع درجاتنا في الجنة وارسل الى النار والجنة في الملكة تزداد وامتراك حيا ته
فقال العرك وكان لا ينام قلبه ولا يتشاب وكذا الانبياء ويرى في الصلوة من خلفه في انها بغوا الجن ان حقيقة
تزداد وبصيرة الظلمة كما لظن ويقال انه ذوق في له في شمس اذ قروان الباب لا يقع على جبهته ولا
ثيابه واجتنبه بالصلوة قاعدا كقام ولوبا عذري وعيا طبه المصلي في تشهد فيقول السلام عليك ويلزمه
اجابته فيها ولا يتطل ويحرم رفع الصوت عنده ونباوه باسمه كيا محجرون ولا الحجات والتكليف كنيته
والاحتار د ليل تقيد به برمنه ودمه ويوله دوا وبكره ونسبها اليه اولاد بناته في الكفاة وغيرها وتخل له

الطيرة والفتنة صامتا بلا كلمة واعلم جوامع الحكم وكان عند النبي مخرج من الدنيا مع بقا التكليف ومنتع
الاحكام والجنون لا الاغا لخطه او لخطه عليه وعلى الايدي عليه خاصة الخطا ورويته في التور نصفا للمعروف
حقا لكن لا يعمل بها فيما خالف الشرح فان لم يخالف لكن خالفه ذهب الذي فعل مذهب ابراهيم وجاه
وان وافقها بان افترع بفعل ما يندب اوقية مصلحة ان نفاه عما يكون نديب العمل بوجه الكذب عليه عبد اكبر
لا كفر وتقبل التوبة عنها ولا يبيد احيائه في قلوبهم يصلون ويحجون ويبلغهم سلام الله عليهم وينبينا بشهاد
للاينس في العترة بالتبليغ وشحنه مؤيدة ناسخه لغيرها وكما به معر يحفظ عن التغيير ونص في توبة
شهر وجعلت له الارض سجدا وتل بها ظهورا لوليت له الغنائم ولا يورث ماله بل هو صدقة على المسلمين
على ورثته فقط وكذا الانبياء وامته اكل من ذمم وافضلها احتجائه وافضلهم الخلفاء الاربعة على ربه
في الخلافة لم يبق في العترة ورجائه افضل نسبا امته وفي غيرهن وجهان وافضلهن خديجة وعائشة
ايهما افضل خلاف وشبه ان حفصة تليهما وافضل منهن ابيها وولدها مع عايشة وجهان وعقبات رفا
وشوايهم ضعف غيرهن وهن امهات رجال في الكمال من مقتضى محرم عليهم تسوا لهن الامن ولا حجاب وهو
صلى الله عليه وسلم ابا لكل في الكرامة **فتنة** من خصا بر هذه الامم انهم خير الامم والشهاد على الناس
ومعصرون من الخطا واجامهم حجة وصفوفهم كصفوف الملكة واول من يدخل الجنة بعد الانبياء ووضع الاصل
وليله القدر والجحمة رمضان ونظري الله اليهم ومعرفته لهم في ليلة منه وطيب خلوف صامع عند تعالى وكنت
الملكه لهم في ليلاه وفهارة وامر الله الجنة ان تترين لهم فيه واليهم والجهاد والصلوة حيث كان وحل العترة
ورقة صدقاتهم في قلوبهم والغر والنجيل من نوره وفتنه القبر والسكنية وهي التي في السلام والبرعا
وكان دعا غيرهم من بينهم والما بين الاما كان من تامين هرون على دعا نوره واخذ البيعة
الاسناد والحفظ عن ظهر قلب واخذ العلم على الشايع وشيات الايمان مع تغليب العلوي والنجاشي
وقص الاعار ونيل الشهادة باستباغ غير قتل الكفار فانهم اكل الامم ملوكين وتياي **المقدمة الثانية**
في نديب الحاج وعديده من حبه فيه التوق وقدره الموفق وكان افضل من تفرغه للعبادة الا بدار الحن
فكره كن فقدما او كان غنى للثروة او زنا ومن وجد المونة دون التوق سن له وتفرغه للعبادة
افضل او التوق دون المونة فانه تركه ويكثر التوق يصيام او يقليل طعام لا ينجو كافر فيكره فان لم
تكثر تروجه وحيث سن له فندد سنك لزمه الوفا ويسن التروجه للمرا ان قالت او قدرت الكفاية او
خافت من العجز والا كره **فصل** بين كون المتوجة بكل الاعذار وكوفا انسيبة عفيفة جميلة الا فاقية
فيكره بالغة الا لمصلحة او حاجة وافر العقل حسنة الاخلاق خفيفة المهر ذات قرابة له غير قرينة خلية
من ولد غيره الا لمصلحة ليقتطع مطلقه من راعيتها وان لا يبرهن على واجبه بلا حاجة ظاهرة وان يحفظ
جمع من اهل الصلاح زيادة على الشاهدين في المسجد يوم الجمعة اول الهات في سوال وكذا الدخول وان يتر
بالزوج السنة والضيانه وحصول ولد صالح ليشاب عليه ويكره ان يزوج بنت زنا او بنت فاسق او يترج
عفيفة زانية وعكسه الا خوف فاحشة او ريبه **فتنة** بين كل من الرجل والمرأة قبل الخطبة ان رجا الاجابة
رجا ظاهرا نظري غير عورة الصلوة من الاخر وان لم ياذن له او خاف فتنه وله تذكير بالحاجة فان عكسه

بعض

بعث من يحل له نظرا لاختلاصه ونصفه ما كان له نظره فان لم تجبه **فصل** يحرم على الرجل
ولو فقيده سهوة تجوز عنه تعبد نظري غير لوجه والكفين من بدن املة احببة مستهانة ولو عجزت وامر
وكذا الوجه والكفان وان خاف فتنه والا كره وصورتها ليس بجوزية ويندب اذا اجابت داعيا ان تغلظه
بوضع ظهر كفها على فخذها يحرم عليها اكتماعه ان خاف فتنه او قصد تلذذ ابيه ونظر المرأة الى الرجل كعكسه
غير المحرم عند المرأة يحرمه فيها التلصص له والمراهونكا لبالغ فعليه عليه منعه كسائر الجرمات وكذا المجنون
لكن له ان ينظر عليها بلا اذن في غير الاوقات الثلاثة ويحرم عليها التلصص له والمراهونكا لبالغ فعليه عليه منعه كسائر الجرمات وكذا المجنون
نظرها واستر بها وكسرها وكذا الحريم بنسبها وكسرها وكذا الحريم بنسبها وكسرها وكذا الحريم بنسبها وكسرها
لناعم البدن والمرأة النقة من المرأة والمسحح العفيف لها بعد الشهوة منها وعبدتها العبد ولو كانت لا
لما كرم لكن الذميمة مع المسئلة كالاجنبى الا انها النقة والحنى مع الرجل كامة وعكسه يحل نظري صغير
لا يشتهى وكذا صغير الا فرجها ونظر كل من الذميمة يحرم الاخر وعكسه لكن يمكن له نظري قبلها بلا حاجة والمه
اشد كظم كل اجد فرج نفسه والامة مع كيدها كالزوجة ان خلعت له والا فالحرم **فتح** ما حرم نظره متصلا
جره متصلا والمشكال نظري لكن وجهه الاجنبية يحرم مشه مطلقا وطهرام الرجل ويندب وساقها وعكسه يحرم
مشه الاجابة او فقة **فتح** يحرم تضاج رجلين وامرأتين عاريتين في ثوب واحد وان كان كل واحد في
جانب من الفراش وحجب التفرق بين ولد عشر سنين وابنته واخوته في المضجع **فتح** بين تضاج المتلاقيين
وامرأتين الا سانه بخبر نكره كعانة اجنبى فقبيله فان قدم من غير نكاح كقبيل طفل سفقة ولو اجنبيا
والقبيل لوجه **فتح** في بابه وليد الحيات في التيس **فتح** للرجل الاجنبى نظره وجه المرأة ان لم يكف
بعضه مرة ان كسرها **فتح** للشيخ وعينه وكحل الشهادة عليها وادائها ان آمن الفتنة او تعين عليه
وتكون افه عند الاداء والتخليق القاضى لها وحكمه عليها ان احتها وليكن عنده من متنع حصول الخلق المحرم
كزوج او محرم وله المش لذلك ولو كان مسلم ان تعين فان وجد معه املة كافرة فالظاهر تقديهما وله ذلك
في معالجة باقي البدن غير لسوة عندنا كره بان يخيف من القلة ما كان التيمم في السرة ان نالها كرها
بان لا يعيد كسفتها له هتك عورة ومعا لجة المرأة للرجل كعكسه ونظره **فتح** للرجل للشهادة على عا كره
وقبل المغضاة للشهادة انه لم يندمل ونظر عاتة الكافر ليعلم ابشانه ورجح من قبل المرأة وتبديها
للشهادة بالزنا او لولادة والارضاع مذكور في بابها **المقدمة الثالثة** الخطبة بين من اراد تروجه
املة خلية خطبتها فان كانت مغدرة لغيره غير رجعية حرمت صرحا لا رجيا او رجعية حرمت تعريضا
واجابة الخاطب جلا وجرمة كالخطبة ثم التصريح كارتد وتزوجك واذم لك تزوجتك والتعريض كانت جميله
او انا رغب او ركب راعب **فتح** بين ان يعرض مؤلته على ذوي الصلاح **فتح** يحرم على الرجل خطبة
من خطبتها غير ولو دتميا ان على عجزها واجابة الجبر والسيد في الامم او القاضى في الجنونه صرحا
او غير الجبره بطحا او سكوتها بكذا لان عرض له بالاجابة كالا رغبة عندك او اذن له الاول او اعرض عنها
او لم يعلم اجابته ولو كان الخطوب كات خسا لم يحرم خطبه واجبه حتى يتكلم او يترجح اربعا **فتح** نصح
الرجل بالجماع لزوجه او سريته مباح وتعرض الخاطب به للخطوب مكره وتبدي كعندي جاح

انك يا دونه وان اعنيته فان زوجها الحنفى فان ذكر فقدرت ونزوح المقتضه ما كسفتها من نزعها
لو كانت حرة ونزوح امها ولي المالكه باذنها وعتيقه الكافران كانت مسلمة زوجها اقراره المثلون او كافر فمن
له ولاها **فصل** ثبتت الولاية لا بعد بنقض الاقرب برف او صبي او جنون وان تقطع ولم يشاغل وخيل ولو
عقب افاقت من جنون وكفر ولو بلا حجر خلافا للشافعي ونسوق غير الشيطان ولو كان نسقونه واذا اناب زوج
بلا استبراح خلافا لهما واختلاف عهده في الكفر كخريف وذبيحة وعكسه ونزوح يهودي نصرانيه ونزوح يهودي يهودي
واختلاف الدين فلا يزوج مسلم كافر الا الشيطان والسيار ولا كافر مسلمة ولو مسلمة والولاة **فصل** ثبتت لكم
لو كان لمعتق الامد ابن صغير واخ كابل زوجها كابل زوجها القاضى ولا بالاعلى والخرس من له كتابة او اشارة مغممة في
به وان طال لم يملكها افاقت فان اضطررت زوجها القاضى ولا بالاعلى والخرس من له كتابة او اشارة مغممة في
يا لخدمة البرنية **فصل** لو قال لا بعد زوجها قبل افاقة الاقرب وعكس الاقرب رجعت الى قول الزوجين **فصل**
اعزم وكيل النكاح او نوكاله او المرأة بنسك لم ينفذ ونزوح **فصل** انخل ونزوح وكيل المصلي قبل عطل نوكاله لصحة عباته
ولم ينفذ لو زوج المصلي بامرته بنسك صلاته وكما جده ولو وكل رجل بالزواج والادري والورع ان يطلق الرجل الغير يقينا وان
العقد قبل الخل جاز وكذا لو وكل جلا كبحرهما ليؤملا جلا **فصل** من تزوج امرأة بنسك او توكل وامرته بنسك
فقات المدة عقد في اجرامك وقال فيله صدق فيه وكذا ان قال لا ادري والورع ان يطلق الرجل الغير يقينا وان
يعطيها نصف المهران سماء ولا لافا لمتعة وان قال الرجل عقد في اجرام وعكست المدة او قالت لا ادري ففاسد ما ورد
ولها نصف المهر قبل الدخول وكله بعده **فصل** القاضى ونوايه جال الاجام الشيطان ونوايه **فصل** الجرم **فصل** يجوز
ان يزف احد الزوجين الى الآخر في حال الاجام **فصل** لو قالت امرأة لا اريد الاكراه **فصل** لو قالت وانا خلية
عن النكاح والعدة فله تزويجها والزوج طاهر ذلك اول فان اختلف في ذلك **فصل** لو قالت وانا خلية
وله تخليتها انها اذنت للغائب تزويجها ان سرها اذنها ولا ما يعلم تزويجها لها وهل يجب او يندب **فصل** لو قالت
ولو قالت له طلقني زوجي وامات لم تزوجها حتى يثبت بذلك **فصل** الجدة المجبر تزوج ابن ابنة الصغير بنسب ابنة
الاخر متوليا للغير من العلم **فصل** اعتق احباب الزوج لا يندب من قبل وان لم تعينه في ذنها لا للتاخير بل يقبل له
من القاضى كما مر فيها لو اراد **فصل** لو كان يتولى الجاهلين لا غير التوكل بينهما او اجدها ومن قالت لا من جها
معتقها زوجي او زوجي من ثبت لم يزوجه القاضى بهذا الاذن وكذا لو قالت له زوجي من نفسي خلافا
للدروسة **فصل** للولي التوكيل في تزويج موليته ثم ان كان مجبر لم يشترط اذنها ولا تعيين الزوج للوكيل فله
زعاية جها فان زوج غير كفؤ او كفؤ وقد جها اكفا لم يصح ولو قالت للولي زوجي من ثبوت فله تزويجها
غير كفؤ وان كان غير مجبر اشترط اذنها لا بتعيين الزوج ثم ان قالت زوجي وكل تخير بينهما وكذا ان قالت
زوجي ولم تذكر التوكيل او عكسه وان قالت زوجي ولا توكل لم يوكل او عكسه بطل اذنها واذا هيئت للولي زوجة
فليعنه للوكيل والا فلا بطل تزويجه ولو من عينته **فصل** لو امر القاضى رجلا بتزويج امرأة هو وليها قبل اكتمال
نزعها الرجل بادننا **فصل** اذا عقد وكيل الولي للزوج فليقبل وحقك بنت فلان او الولي لو وكيل
الزوج فليقبل وحقك بنت فلان او الولي لو وكيل زوجها قبلت نكاحها له وشترط في الصورتين علم الشاهدين والزوج والوكيل
بالوكال باختيار الوكيل او غيره ولا يجب ذكرها ولو لم يقل الوكيل له او قال له الولي زوجتك بنتي فقال قبلت



نكاحها لو لم يصح وان لم يزد الموكلي انعقده لا للوكيل وان نوله خلافا مثله في البيع ولو انكر الرجل التوكيل في قبول
النكاح بطل وفي قبول البيع فلا يلزم يقع للوكيل وان عقد وكيل الولي لو وكيل الزوج فليقبل ذلك روجت فلانه فلانا هذا
قبلت نكاحها له ولو قال هذا قبلت نكاح فلانة منك فلان فقال ذلك زوجها فلانا هذا لان اقصر على زوجتها ان
عقد ولي امرأة لطلها **فصل** فليقبل ورجت فلانه بانك والاب قبلت نكاحها له **فصل** لا يشترط في التوكيل ذكر المهر
للكيل فان كان الموكل قدرا او اطلق فنقص وكيل الولي عن المقتضا وعن مهر المثل او زاد وكيل الزوج فسياتي في
باب ال **فصل** لو قال الوكيل زوجها بكذا اشترط رهن او ضامن به فزوج ذو فنها لم يصح وزوجها واخذ به
هذا **فصل** لو قال الوكيل زوجها بكذا اشترط رهن او ضامن به فزوج ذو فنها لم يصح وزوجها واخذ به
من المثل او قال زوجها بشرط ان يخلف الزوج بطلانها بعد العقد انه لا يشرط المخرج التوكيل والزوج او لا تزوج
في يخلف او لا تزوجه ان لم يكمل نالوكاله باطلا ولو قال وكلتك بتزويج ابنتي ان رضيت خالي فمعتبر رضا تزد
فصل لو زوج الوكيل ومات الولي ويحمل ابنتها في نكاح **فصل** لو قال الغير تزوج لي فلانة بعبدك هذا فقبل
نكاحك في كذا بؤيك وقدر **فصل** خصال الكفاة خمس النسي من العيب فلا يكافي من به عيب يثبت الخیار ولو
عنه **فصل** للبعوث وسابعه سليمة وكذا معيبة جنس عيبه فان كان معها الفحش او كسوتها كبت ورتق وهل
هو منقذ النفس كالغنى والقطع ونسوة الصور كالعيب وجهان **فصل** والحرية فلا يكافي رقيق او مبعض من اصله
او عتيقه ولا عتيق اصلية ولا من زف احدها ابنة واب اقرب من من لم يرق احدها ابناها او زوجها اب ابعده
ويكافي عتيق الا من رقيقه عريضة الابوين **فصل** والنسب الكافي عجي اب عريته وان كانت امة عريته و
عجيته ولا غير **فصل** وان كان مولى لهم ولا قرشي عجيته او مبطلي هاشمية او مبطليه ويكافي مبطلي
هاشمي لعكسه ويكافي عجيته **فصل** وغير كفاي كفو كفاية **فصل** الخطا في كفو عدينا بنية والعجم مكافون خلافا
للمشايخ **فصل** والدين فلا يكافي فاسق ولو كان عفيفة ولا مسيد كنية والا قرب مكافاة فاسق فاسقه في غير
المشايخ بالصالح والمشتهر به مكافيان وكذا من اسلم بنفسه ومن لها ابل في الاسلام خلافا لهما **فصل** والحرية
فلا يكافي من له اولاد بيه حرفة دينية بنت ذي حرفة اعلانها فالكفاية لا يكافي بنت الحياض ولا الحياض
بنت الناجر او البرز ولا لها بنت عالم او قاض واذا شك في الشرف والحرية **فصل** في الاشرف والادنى مبعادة
البلد فقد يفضل في بعضها الرعا على القارة او عكسه **فصل** ليس من خصال الكفاة الانتساب الى غير
الدنيا والظلمة ولا اليشار فالعسر كفو الموشر ويصح تزويج الاب بنته اجابا **فصل** القاضى **فصل** لا يجبر نقيضه
ولا الطول والسباب ولا البلد والعلم مكافي جاهل عالمه وفيه نظير والافيش منعه **فصل** لا يجبر نقيضه
نفضيله فلا يكافي عجي او عدي عفيف عريضة او حرة فاسقه ولا حرة بنت امة عفيفة ولا عبيت نسيبت سليمة
دينه ولا حرة عجيامة عريضة **فصل** من لا بيه سابقه في الاسلام من قرشي او عجمي كذا رتبة ابي بكر وعمر هل
نكاحهم غيرهم من بني تميم وبني عدي يحمل وجهين **فصل** الكفاة حق المرأة والاولاد فلا يزوج من لا يكافيها
غير الجب والعنة الارضى لكل لا البعض ولو في مجردين نكاح من رضوة او لا **فصل** لمقتضى الروضة واذا كانت
هي والا قرب فلا اعتراض للابعد ولو زوجت بك بلا اذن او ثبتت باذن مطلق بغير كفول يصح او زوج القاضى
من ليس لها ولي خاص بغير كفول برضاها خلافا **فصل** للشعير او لها ولي غائب فلا **فصل** اذا كانت



يخونه بالغلة لاصغرة لاجلها يتوقان أو رجاسا لا لملحها ويندب له رجعة عصبانها فان فقدوا فارتجماها
ولا يزوج بجوهر او صغير بجوهر او عيا او قطعا ولا صغيرة بهنير او عيا او قطع او محنن او خصى والخنى الواضح بذكره
او ان يد كالاخي ومن تقطع جنونه او جنونها لم يزوج الا في افاقته وبطل اذنها بطريق الجنون **فتع** دين الصدق
في دمة الصبي والجوهر لا يصحته الاب والجد الا بصرح الضمان كمن ما اشتراه له فان ضمنه ليرجع فقد الرجوع
كالاذن في العتق ولو ضمن بشرط براءة الابن ففسد الضمان والصدوق ويلزم الاب عم الجدة الوصي خلافا للروضة
القاضي يذا القيمة باذن القاضي تروح بجوهر عليه بالسفينة واحدة فقط لشدة شهوته بظهور الامارة او الخدمة
بما لا يقبل له الكاح باذنه فان سعى فوق من المثل مره **فتع** استنبيه صومع من المثل وامان كان ذن له فيه فيقبل
ففيه وتروجه بلا اذن باطل وان عضله الولي وتعدرت هرجعة القاضي ان لم يخف العنت فان وطئ فيه لم يلزمه
بطل ولا مهر لها ظاهران وطئها مخننة وهي رشيدة ثم ان عين امرة او قبيلة كزوج فلانة او من بنى فلا تعين
ميكها من المثل فاقول فان زاد صومع من المثل فما عظمه الولي وان لم يعينها وقدر له المهر كان ففتح به صومع به
ان لم يزد على مهرها ولا لقط الزائد وان نكح بالفتن من مهرها فوق ألف ففسد الكاح او من مهرها الف
او اقل صومع من المثل وان لم يقدر المهر صومع اذنه ونكح لا ينفك من المثل فان زاد صومع من المثل من المسمى ولا ينفك شدة
بهر يستعرق ماله وان عتيها وقدر المهر كالف ومهرها اقل فالاذن باطل والا فلا فان نكحها بغير الف ومهرها
موقد لا يطل العقد او بالالف صومع او فوق الف ومهرها الف صومع بالف او يبدونه صومع بالمسمى وان قال له
تزوج من كيت **فتع** لو كان السعفة مطلقا بان لا يزوج او يتيان وجهان شره الوالي جازية
فان كرهها ابد **فتع** الاستعارة من الولي من تعيين الجارية قبل تروجه والمجه جواز ان زاه مصلحة و
السف لا يزوج كاح عبده وان كوت ولا تجوز نكاح مفا رفته الابا ذن كبده ثم ان اطلق نكح جرة او امه
ولو من جد آخر ولا يستبد بشفة الخروج اليها وان عاين له امرا او ولدها تعيده فان قد لها مهر او اطلق ففتح بفتح
المقيد او من المثل فالاذن كونه وان نفص او نكح بالمقيد من مهرها اقل صومع به وان قال انه من كيت بما كيت نكح من
شا وتعلق بكسبه ورجوع السيد عن الاذن لعزل الوكيل ولا يلزمه الاذن ولو كان نكحها بغير مهر او اطلق ففتح بفتح
عبده الصغير والمحنون على الكاح **خلافا** للشحن لا البالغ العاقل وان **فتع** الا كالماتة والبعضة على الكاح
ولو سرق وفي نسب ولا من لا يكا منها بجيب او غيره فان اذنت فيه لم يملكه ولو زوجهها بغير مهر لم يزوج
تسمية مهرها في العقد **خلافا** للروضة فان ساء لم يثبت أصلا ولا كمالا ولا يزوج السيد المعسر من تعلق
برقبته مال الابا ذن المستحق فان كان مورا جازي وكذا اختيارا للقد لا يلزم السيد تروجه امته اذا اطلبت
وان كانت محرما له او مكاتبته او مبعوضة **فتع** تروجه السيد امته بالملك لا بالولاية فيضع سرقا سيق ومن سقم
ومن كافر كافر لا كافل له ومن مكاتب بان كبده ومن متعوض ومنع البغري مبني على انه يزوج بالولاية كما
اشعره كلامه **فتع** تروجه امه المازون في التجارة وامة القراض وامة الموقوفة والوصية نعم ما سمي اهلها
فتع اللاب واليه وان علا تروجه امه ولده المحور بالمصاحبة لاعبده ولا امته بغيره عاقله والقاضي تروجه امته
مجنون وفيه مائة لامة صغيرة او صغير وتزوج امته غير المحجورة ولا يها باذنها بطقا ولو بكرا ولا يعتبر اذن الامه
فتع لو اعتقر مرقم امه لا يملك غيرهما من وجهها الاب مثلا قبل موت المعتق ورواى مرضه صومع ظاهر فان ماتت

لا ملية او ليلية بوجه كاخوة او اقام ويقيم نديب لهم تقديم أفضلهم ثقة ووزع ومن فان تعارضت الفضائل قدم
نديبا الا فقه ثم الاوثر ثم الاثمن فان زوج المفضل فزوج ولو قال كل واحد منهم انا الزوج فان قالت اذنت لكل واحد في
تزوجي اذن من شاستم فليزوج فان خطبها جماعة رجعت عن نرضاه منهم فان رضيت بالكل اولا القاضي يزوجها
بالاصح وان خطبها واحد اخرج بين الاوليا من قرع زوج فان باذنته وعقدت مع كل من كان الاقرب من
القاضي ولو خطبها واحد اخرج بين الاوليا من قرع زوج فان باذنته وعقدت مع كل من كان الاقرب من
قالت رضيت فلا تاريجا وان ازوج او اذنت لاجل وليها او لاجل من صيب القاضي لكل من عيّن
بعد ذلك اجدهم لم يغرل الباقون وان اذنت لآخر لم يغرل الاول **فتع** لو قال امرة لاجل ابيها
زوجي بن فلان وللآخر زوجي بغيره فزوجها فان تربت العقدان وعلى السابق فالكاح له ويعرف السابق بالية
او تصدق المستحقين لاشهاد الوالدين فان شهد وكيل لاجلها سبق نكاح الآخر قبل وكذا سبق نكاح
مؤكده ان لم يصف له نفسه وان وقعا معا بطلا وان جهل **فتع** والمعنة او عمل سبق ذن السابق بطلا ظاهرا
لا باطنا الا بفسخ القاضي ويندب له ان يقول ان بن لاجل العقدين فقد حكمت ببطلانها وله هذه الولاية هنا للضرر
وان على السابق ثم نفي وقف الامرا في ظهوره فليس لاجلها الاكتناع بها ولا لثالث تزوجه حتى يتيقن خلوها
من الكاح والعدة وهي من موت الأخير منها ولو مات لاجلها وقفت تركته من تركته من زوجة ان اجدت والا
فقتبطها منه وان ماتت المرأة قبلها وقفت من تركتها من زوجة الى ظهور الحال او صاحبها ولا يطلب لاجلها
بمهرها ويلزمها بفقتها مناصفة فان عرفت ان الزوج اخرج الاخر عليه بما انفق ولو غيرا في **فتع** انما الفرق
فتع اذا اشى السابق من العقدين فاذى كل منهما **فتع** لو سبق نكاحه لم يسمع وان ادعى الزوجة فقال كل هي تعلم
سبقا جازيا سمعت فان انكرت وخلفت كل انهما لا تعلم بنكاحه بطل العقد **فتع** يلقي ميتين في بئرة كاح رضا
وكذا لو خلفها الحاضر منهما ثم جف الآخر وكل حصان ادعى شيئا واحدا وان نكحت او قالت اعرف **فتع** لو كانت
لكن لا ابينه روت اليمن عليها فان خلفا او كلا بقى الاسكال وقبلا شرا فبطلانها وان جفوا لاجلها فبطلت باقيا
له ولو خلفت لاجلها لم تصرف **فتع** لو خلفت باقيا فان نكحت وخلفت ثبت حقه ولو اقرت لمعين ثبت نكاحه
وللاخر جليلها فان خلفت **فتع** ان اقرت له او نكحت وجف هو غرمت له مهرها ولو قبل وطئها ثم اذا ماتت
لمضارت زوجة للثاني وتعدت الاول عبدا او فاقا قبل الدخول واطولها بعد وان كل لم يغير له شيئا ولو قال
لاجلها لم يثبت كاحه في مرة للاخ ان اقرت قبله سبق لاجلها او بئس ببينة وافرار الخرسا وينسبها بالاشارة
المفهمة كالنطق ولو لم يعرض للسبق لا يعلمها لزمها الخلق لكل واحد انها ليست زوجته وجوز لها ذلك ان لم
تعلم ببقه ولو ادعى الولي الغير لا غير جاز فان انكر جفوا وان كانت بالعد واذ اخلت ثم ادعى عليها
مكاه **الباب الرابع في نكاح المحررين والارقال** لم يزوج الا في افاقته او في افاقته او في افاقته او في افاقته
بلوغة واحدة فقط لشدة شهوته للوطا اذا ظهرت امارتها بذكره النساء ودورانها جوهرا ونحو ذلك ولرجا
سغانه بالوطا باخباره بغير عيدين او لخدمته حيث لا قيم له مخدومه وكان تروجه ارق من شر لخدمته
لشارع عصبه تروجه واللاب ثم ابوه تروجه صغير عاقل غير مفسوح بالمصاحبة واحدة وكذا باربع ومن لا تكافيه
كبينة نسب لا معيبة ولا بامة ولها تروجه بطقه جنون لمصاحبتها كالنقعة ولو صغيرة ثيبا فان فقدت الزوج القا

فان فعل امر جليل يعبر عنه بالعدة اخرى ونها عدا شخص **خاتمة** جرحه على المثل من اجد ابونها كذا
والاخر جرحي او وثني او مردوان بلغت و انت بدت الكفاي منها **الباب السادس في النكاح الكفار** وهي خمسة
وان اسلمت الزوجة قبل الدخول دون الزوج او هو دونها وهي حرة مكية مثلا تخت الزوجة وان اسلم احدهما بعد الدخول
وقعت فانه اسلم المتأخر في العدة بقي النكاح والابان الفرة من اسلام الاولى ولو ادعى الزوج امر اسلامه في عدها وقال
بعدها فان انقضاء وقت انقضاءها جلت او هل وقت اسلامه يكون هو ان ادعى كل فرد الشئ صدق السابق بالبرهان
وان اسلم دونها وهي حرة كتابية او اسلم دفعة افراسها والاعتبار آخر كلمة الاسلام واسلام ابوي الزوجين من الكفار
واحد كما اسلام الزوجين او احدهما ولو اسلمت الزوجة كلفته مع اسلام اى زوجها الناقص وعقبه بطل **فصل**
عن حرمان الموقوف كاحدهما بوقف الطلاق والخلع ولا يرد الاظهار بينهما فان اسلم المتأخر منهما في العدة بان صحته من تلفظ
به والا فلا ولو قد فاهان جمعها الاسلام والعبرة لا عن لفظ العقوبة والا فلا ان حصلت الفرة تخلفه جدي بقدر
او تخلفها غرض ولو اسلم الزوج اول دفعه تخلفت زوجته في العدة بطل وهي فان اسلم هو والثانية فيها او كانت كتابية
المتأخر احدهما او بعدها اقرت الثانية واطلق من زوجته رجعيًا ثم اسلم قبلها ونكح في عدها الخها او رجعا غيرهما كما
من **فصل** اذا اسلم الزوجان ولم يقارن النكاح مفترقا عن الاول ولو في احوال الاول او بعدتها ولو طوى شبهه وكذا
لو قارنوا المتشدد واعتقدوا صحته وزال عند الاسلام كمنجه بالاول وشهودا او باجبار غير المحبرة او معتد غير او بشر
الحيا فاسلم بعد العدة او الحيا وكما جهة رجعيته بعد العدة ولو زوال لان لم يزل عند الاسلام كزوج مجرمه او
مطلقة ثلاثا قبل التحلل او زوال العدة او اعتقدوا فاسدا ودمر وقت اعتقادها ثانية وعصب اعتقدوا كذا الاية ذميين
يداروا ولا يجب الجلب عن شرط كاح من اسلم **فصل** في جمع زوجتين حرة وامة تعينت في وقت واحد فمردت الاثنتين
ما انت الحرة او ارتدت قبل اسلام الامة ولو اسلمت الامة فقط وفقد شرط حلها **فصل** في جمعها بعد اسلام الامة
وان وجد كان اسلم احدهما والزوج موثر ثم اسلم الاخرى في العدة وقد اسلمت الامة وعقدت في ثلاثا
ولو اسلمت المدخول بها قبل الزوج ثم ارتدت ثم اسلم فان كان بعد عدها من اسلامها بانث او فيها واسلمت في عدة
زوجها بقي النكاح والا رقع من **فصل** في نفيح على صفة الكفار انه لو طلق الكافر كافر ثلاثا واقع
وان لم يعقد طلاقا ثم اسلمت التحلل حرمت عليه حتى تحلل او بعده كفى وان من تزوج اختين مثلا وطلقهما
ثلاثا ثلاثا قبل اسلامه لم ينكح احدهما حتى تحلل اربعة اختار احدهما فطلق ولو اسلم قبلها او عكسه وطلقها
بين الاسلاميين كذلك بخير ايضا فطلقا مختارة وسد نكاح الاخرى من اسلام السابق منهما ولو اسلمت احدهما فقط
بعد الطلاق في العدة تعينت للطلاق فيحتاج الى تحلل دون المتخلفة ولو طلقها مرتين تعينت الاولى للنكاح فلا
يختارها لانها مطلقة ولا اخرى لانها مختارة ولا يحتاج فيها الى تحلل وان من نكح حرة وامة واختين وطلقهما
كما مر قبل اسلامه لم ينكح احدهما حتى تحلل او بعده او بعد اسلامهما وقبل اسلامه او عكسه تعينت الحرة للتحلل والامة
الامة وان من ابدعت قبل الدخول باسلام الزوج فلها ان لم تكن محرما له نصف المسمى الصحيح ونصف من المثل في
القاسد والمصلحة فقط في المفوضة ولو بعد الاسلام واعتقدوا ان لا ميسر لها محال لم يلزمه **فصل** في التمسك
الزوجان والمسمى فاسد فان لم يقبض الزوج شيئا منه فلها من المثل الا ان منعها الزوج منه في الكفر قاصدا
فملكه وان قبضه فلا شيء لها وان قبضت بعصه فلها قسط الباقي من مهر المثل بالكيل في نحو الخمر فان تعبد

وتجربها كرفيها وزاد احدهما على الآخر صفة او كان كلاهما متلاذبا لقيمة عند من يري له قيمة وان تعبد جسد
كرفي خمر وكليتين اعتبرت قيمة الكل **فصل** لو باع او اقرب كافر كافر درهما بدرهم ثم اسلم او ثرا فاعا اليها فان كان
بعد قبض الكل قد ران جري برضاها وكذا باخبار قاضيهم لكن ليس مضايكها او قبل قبض شيء اليها او بعد قبض
درهم نظر اقصد المودق دفعه عن النكاح او على الاصل او يطلق وقد روي في الرهن **فصل** لو باع القاضيا ذميين
وان اختلفت الامانة او عاهدت وذمي لا معاها ذلك في حوائجته تعالى او لا ذمي لزمه الحكم بينهما بحكمنا ولعدا الطالب فان
في النكاح القاض في النفقة في كاح وكان يقرب او اسلما كان نكح بلا وفي ولا شهود او معتد او قد انقضت عدها
فلا يملك بوجوب النفقة ولا يقرب كونه في العدة **فصل** في النفقة ولو علمت محرمات كحجرها لم تمنع عن
الا نفق بينهما فان نزل بها الى القاض في النفقة ابطله ولا نفقه ولو جانا كافر حنة اختان وطلبا فخر النفقة لم يحكم
بوجوب لا نفق في هذه الصور اعرض عنها عندنا نعمها الا ان رضيا بحكم فبما روي باختيار احدهما **فصل**
لو اسلم كافر على كافر من نصابه من النساء فان كان حرا وكن كتابيات او اسلمن قبل انقضاء العدة وقد دخل بهن
اختارا رجعا فحقا فيجبش ثم يعزروا ويصل بطلبه ثلاثا وعليه نفقه اكل او باختيار الرابع بدفع الدابة فان حن قبل
الاختيار او كان صغيرا وطلق الى كاله ونفقتهم في ماله ولو اختار في احواله لارته او بعد موت من جاز وورثه ان
كن ثلاثا **فصل** من اسلم في نكاحه امرأة وبنتها او ثلثا فان كان قد دخل بها حرمنا ابدا ولكل المسمى او مهر المثل
او لم يدخل باحد او شك حرمت الام فقط ابدا ولها نصف مهر الزوج عند الشك تحريمها وان دخل بها لبنت فقط بقي
نكاحها وحرم من **فصل** ولها نصف مهر ابدا او بالام فقط حرمنا ابدا وللام المهر او باجبارها وبنتها بطل نكاحها ليقين
تحريم احدها كذا **فصل** في احدهما اقرنته وان كان في نكاحه حرة وبنتها وبنت بنتها فان كان قد وطئها بطل
نكاحه **فصل** ولو لم يخط احدهما او لم يوطئ واحدة منهن فخطب بقى نكاحها فقط **فصل** اذا نكح جرما ثم اسلموا اختار
واحدة حلت له الامة حينئذ والا ابدن وان اسلم هو واحدة منهن فله اختيارها وله انتطار رضيها فان
طلق المسلم كان مختارا لها في دفع البواقي من وقت اسلامه ان اصررن ومن تطلقه ان اسلمت في العدة ولو لم يخط
المسلمة حتى اسلم البواقي في العدة اختار احدها الكفر اندفع غيرها ولو فسخ **فصل** في طلاق قبل اسلام البواقي لم يصح فان
اصررن تعينت للنكاح وان اسلمن في العدة اختار من شاء كل ولو كان الامانة فاسلم ثم اسلمن مرتين فان وجد
شرط حل الامة عند اسلام الاولى والثانية فقط اندفعت الثانية وخير في الاخيرتين او عند اسلام الاولى فقط
او عند اسلام الاخيرتين فقط خير فيهما واذا دفعت الاولى ولو نكح حرة واربع الكفار اسلم فان لم يدخل باحد لم تتعيل الحرة
بل ان اسلمت معه ولو مع اسلام الاما او بعضهن او كانت كتابية تعينت وان اسلم معه امثان فاكمل اختار واحدة
وان دخل بهن واسلمن معه او في العدة او لم تسلم الحرة وهي كتابية تعينت وان دخل بهن تعينت الحرة وعدة البواقي
من تعينتها وان لم يكن كتابية لم تختار للنكاح امة حتى تنقضي عدة الحرة او عرفت على الكفر فاختارها قبل نكاحه من
الحرة لم يتبين به صحة اختياره بل بدو ان حلت له الامة وله اختيار الاما للعراق الا واحدة فان ايسر من الحرة تعينت
تلك الواحدة للنكاح ولو عتق الاما قبل اسلام الزوج واسلمت او بعد اسلامه وقبل اسلامه او عكسه التحق
بالحرمان الاصليات ويختار اربعة من الخمس كيف شاء ولو تاخت الحرة عن اسلام الاما وعقدت فان اختارهن
اندفعت الحرة فان اسلمت اسلامها لزمه اختيار ثلاث منهن ولو نكح اربع اما فقط فاسلم هو ثلاثا ثم عقدت

الاربعه واشتكت في العدة يعني وان اسلم هو ثلثان بعثت اجدها ثم اسلم الاخرتان على الرق اختار واحدة من الكل
او العتيقة وقال الاحتقاع في الاسلام كانت امة ولو اسلم ثلثان ثم عتق ثلثان ثم اسلمنا اندفع الاوليان وان
اسلم ثم عتق ثلثان ثم اسلمنا اندفع الاوليان فان اسلم ثم عتق ثلثان ثم اسلمنا اندفع الاوليان فان اسلم
الاوليان وان كانت عتق او المزوجات حررت واما اسلمن معه او قبله او بعده في العدة اختار اثنتين حريتين او
اثنتين او حرة واحدة ولو عتق بعد الاسلام او قبلها او بينهما تقدم اسلامه او تاخر الحق بالاجراء فان حضر الزوج
حررت اختار او بعد اقل اسلم اثنتان ثم عتق ثم اسلم البواقي اختار ربيعا ولو حضر اما فان عتق بعد اسلم
اختار ربيعا او الفواحدة بشرطه ولو كان اربعه ثلثان ثم عتق ثم اسلم ثلثان اختار ربيعا ولو حضر
الاوليان ولو عتق الاخرتان بعد عتقه ثم اسلمنا فله اختيارها او اختيار اجدها واحدي الاوليين ولو اسلمنا معه
ثم عتق ثم اسلم البواقي اختار واحدة من المخلدة ولا يتعين الاولى ولو عتق البواقي بعد اسلامه في العدة ثم اسلم
اكثر من مائة الاولى ولو كان حراسا واما اندفع الاما واختار من المجردين ربيعا كن اكثر ولا يتعين ولو كان متحد
جزائرا وامنان واسلم معه حرة واحدة ثم عتق ثم اسلم المجردين لم يختار الا اثنتين اما الحريتين او اجدها مع الاكثر
لا يبيح الثانيه **فتح** لفظ الاختيار كاحترتك او اخترت نكاحك او امسكت نكاحك او لمسكت نكاحك او حبستك
لنكاح او اريدك ولو قال المخلد ربيعا من ثمان فتحت نكاحك او اختارت نكاحك او اخترت نكاحك او لمسكت نكاحك
فلا تفتن اقر نكاح البواقي وفازت نكاحك او لا اريدك ففتحت وان نوى بطلاقين او طلقتهن جرم الكل ولو اثنى او طلق
بعضهن لم يكن اختيارا بل ان اختارها للفرق فلا الما ولا طهر ركان اختار غيرها او لنكاحها من اختيارها وان
قدفها لم يلاعنها الا ان اختارها ولو اختار الثمان نكاح او الفسخ لعا او طلقهن بطلاق اربعه **فتح** ولو عتق الاختيار
لغاوكد الفسخ الا ان نوى به الطلاق او علق الطلاق ككلام اسلمت واجبة **فتح** نكاحها او لم يطل الفسخ
وشخص الاختيار **فتح** ليس لوطي اختيارا لله طهر **فتح** ان اختارها فلها المسمى ان نوى والا فله المثل وان اختارها
لموطو فله المثل مع ما يستحقه قبل هذا الوطى **فتح** الاختار خسا نعيان سريان انخصر حقه فيمن وان دفع عتق
وعليه اختيار اربع من الخمس ولو كان من الثمان اربع فله تعيين المثلقات للفسخ فيتعين المثل للنكاح وله اختيار
المستات له ضحيا او ضمنا بطل **فتح** ويدينه غيرهن فان اسلمت في العدة وليست له اختيار المثل للفسخ فان
لم يسل البواقي تعين الاوليات وان اسلمت اختار للنكاح اربع من الكل فان ادعت كل واحدة من المثلقات
والمثلقات اندادها بفسخ الطلاق فله ان اسلم الثمان بعد في عتقهن متعاقبات وكما اسلمت واحدة فسخ
نكاحها بنية الطلاق فمختار للاربع الاولى ولا بنية لغا فيهن وبعد في البواقي وان اسلم منهن خمس فسخ نكاحهن
ولم ينوبه الطلاق اندفعت اجدهن على الابهام فاذا اسلم باقيهن في العدة اختار ربيعا من الكل وان فسخ نكاح
واحدة منهم بنية الطلاق فمختار لهنه فيعينها واختار ثلثا من البواقي ولا بنية الطلاق معها واختار ربيعا
من البواقي وان فسخ نكاح منهنين ولم ينو الطلاق انفسح نكاح اجدها فيعينها ومختار من البواقي اربعه فله
عن ثنتين اندفعت اجدها فيعينها وله اختيار الاخرى مع ثلاث اخر ولو اختار المحسن فقد مر **فتح** اذا امتان
من اسلم غرضان مثلا قبل التعيين فعليه ان العدة فان لم يدخل باحد في عدة وفاة وان دخل بهن وعدة الطلاق
بالوضع وعدة ذات الاسر عدة وفات وغيرها بالاكسر منها ومنفعة الاقارب عند الموت وابتداء الاقارب

املاها

اسلامها ان تقارن والاخر اسلام السابق لا يثبت الا شهر من موته ووقوفهن من تركته ميراث زوجات حتى يصح
عليه لا على مال آخر يتسار او تقارن نعم ان كان فيهن مجوز ولو لها الصلح على دين الموقوف لا اقل ولو طلب اربع من
شامته بلا صلح منع او اعطين ربعة او ثلثه او ربعه او ثلثه او ربعه او ثلثه او ربعه او ثلثه او ربعه او ثلثه او ربعه
للثنتين ولو اسلم اربع وتختلف اربع كتابات لم يوقف على بل يقسم باقي الميراث كل التركة وكذا اسلمت تحت مسلمة
وكتابته فطلعت احدها بهمة ومات قبل التعيين **فتح** لو مات ذمي عن زوجات فوق اربع فالارث لمن جميعا وان
مات ذمي عن زوجة يجر له كامه او بنته لم يرث بالزوجية **فتح** اذا تقدم اسلام الزوج فيها النفقة من وقت اسلامه
ان فسخ الزوج ولم تكن كتابية ويصدق به في قدر مدة **فتح** ان تصدق في نفقته يقدم اسلامه ان لم يتفقا على نفقته
لا يصدق هو ولزوجة المرتد المسلمة الفقة لا المرتدة وحدها اوقع الزوج **فتح** لو قال الزوج لزوجته قبل
يحول اسلمت قبل فسخها بمهره وقالت اسلمت بعد ذلك في الشطر صدقت بينهما وان قالت لا اعرف السابقين لم
يطالبه بشي فان عادت وايدعت علم بكفه خلعت واخذت الشطر ولو اقر بجهل الشطر والمعية فالنكاح باق او يجهل
السابق فلا ولا يطالبه بالشطر قبل قبضه ولا يترده الزوج بعده ولو قال المسلم نكاحك باق فقلت هي غير
كتابية بل مرتبة فارفع النكاح صدق هو بميمنة ولو شهد له شاهدان انها اسما حين طلعت الشطر او غيرت قبل
او مع صلحها فلا اذا الطلوع والغرب جال ثما به والمعية ثلثا من اوله الى آخره وان قال اسلمت قبل فلا نكاح ولا
مهر فقلت بل اسلمنا نكاح نكاح ما بقيان صدق في الفرقه بلا يمين وبها في سقوط المهر فان نكل فلها نصفه **فتح**
فتح من نكحت زوجين فان اقررت عقدهما لم يقربا وان اعتقدوا جوارا والا فله الاول فان ماتت اسلمت
مع الثاني واعتقد **فتح** اقل عليه ولا فلا وان اسلما دونها او اسلم الاول فقط فيظهر انها له ان كانت كتابية
الباب السابع في خيار النكاح وله اشباب احدها القبح العام وهو البصر والحذام المستحسان وان فلا
والجور ولو منقطعها الا قليلا بطرانا دوا والا لعالم مرض ان لم يبرح زواله وهو الخاضع الرجل وهو العنة والحب
ولو يفتلها او الملة وغير الرق والقرن فان اذلا وامكن الوطى سقط خياره ولا يلزمها الازالة بل يجرم ولو كان
الزوجان معينين تحيرا وان اتحد جنسه او اختلفت كنية وتلقا لكن **فتح** الفسخ مجنونهما المطبق **فتح** شرط
الخيار الجهل بالعييب الا العنة وصدق منكر العلم بما يمينته ومنكران هذا عيب **فتح** بيت يمينه عارقه والعيب الطاري
ثبت به الحيان للزوج وللزوجة قبل الوطى وكذا بعد الا في لعنة **فتح** لا خيار لهوا الجور والاضمان وان لم
لعلاج والاكتماضة والقروح السائلة والوريطه وقطع الحوى والعوى والزمان والخصى والافضا والعفيل والبله والحق
وكون اجدها واضع الخسنة **فتح** لا وليا للمرة الخيار يحسن الزوج وبصره وجذامه والمقارن لا الحادث بعقد
العقد ولهم الاستناع من تزوجه اذا طلقت خلا والجب والعنة فلا خيار ولا منع **فتح** خيار الغيب فوري فان اخذ
واذبح الجهل بشوته او بقرب ريته وامكن صدق يمينه ومن رضي بالجب سقط خياره وان زاد ومن فسخ وبان
ان لا عيب بطل فسخه **فتح** خيار الغيب للامة لا لسيدها وشرط للفسخ به حضور القاضي ولو وطئها الزوج
بتمكينها ولو ادعى اجدها على صاحبه بعينه قبل الوطى وانكره الاخر خلعت المنك **فتح** الفسخ بالعييب ان كان قبل
البعول فلا مهر للمرة ولا منعه او بعده فان قازن العقد او جرد قبل الوطى فلها مهر المثل ولا افا لمسمي ولا
يرجع بما غرمه على من عتق وهو الوطى والمرة بان شكت عن الغيب او اظهر الوطى ان الزوج عرفه او جرد

وان اسلمت بغيره **فتح** الخيار لعق فورى فان اقربت وادعت الجهل بالعق او باثباته الخيار او بغيره
وان اسلمت فانك الزوج صدقت بيمينها والا فالزوج **السبب الرابع** عن الزوج عن الوطى اما بعنه ولو عن امرأة
دون اخرى او عن بكرا لا يثب لان طهرات نكح وطهرات نكح الكاح بتفصيل الجسفة او قد زعموا مع ازالة الكارة
فان اوج والشرفان منقلبان الى الباطن فلو الاجل ترد ولا ان ادعت قدرته على الوطى فان طهراته به مرة لم يلزمه
واما يجب كل ذلك وان طهراته بغيرها لان بقي ما يمكن ايلاج قبل الجسفة منه واما بزمانه **فتح** اما تدب الغنة
بغير الزوج المكلف فلا تسع دعواها على صبي او مجنون ولا دعوى امه عنه حرمة زانية للعقد او بيمينه بآراء لا
بالعنة انما بعد نكوله حيث لا يمينه حيث لا يمينه القابل سنة وان كان عبداً بطل بها وكفى انا طاهر حتى
تزوج وان جهلت تفصيله وابتدأ السنة من ضرب القاضى وان لم يطلب الجهل او دهنه فللقاضى تعريضها ثم بعد
ذلك ترفعه ثانيا فان لم يدع وطهراته في السنة او ادعاه وانكرت وجعلت لنكوله فسخت بعد قول القاضى ثبتت
عندي عنه فان استهل امهل يوماً قائل ولو فسخت ثم رجعت عن الفسخ لم يرتفع وان لم ينفذ القاضى تخلفها
فتح لو ادعى بعد المدة انها لم تكنه خلف وضرب القاضى مرة اخرى واكتمها يجب ثقافاً وعمل بقولهم **فتح** لو ادعى
ان عجزه لم تقمها قالت بل لعنته فان شهد له اربع شهود فذاك والا جلفت وضربت المدة فان مكثت خلف وبطل
الخيار وان كل ايضاً فلها الفسخ **فتح** لو غاب الزوج او عجز او مرض جميع المدة المضروبة حبس فان اعتزلته
او فرضت كل المدة لم تجب او في اثباتها فالقيا من يتيناف السنة او انظار مثل تلك المدة من السنة الاخرى ولو
ضربت المدة فجعلت كالبحتى فيقول **فصل** الفسخ بالعنة فيرى بعد المدة فلو ضمنت بالعنة قبل مضيتها لم
يبطل جهتها من البطلان بعد ما بطل فان فارقتها والحالة هذه غنابا دخال مانه فرجها او وطى ذريها ثم ان
راجعها يبطل جهتها او ثانياً لو تزوجته عاتمة بعينه في ديفض المدة **قاعدة** اذا اختلف الزوجان
في العدة فان قال الزوج وطنتك برضاك فلا يجب لك المهر ووقالت المطلقة وطنتك قبل الطلاق فالتقوى كل
المهر صبت المتكسر منها يمينه فان اقام احداهما به شاهد اخلت المرأة معه المال لا الرجل ليؤتي الرجعة والعدة
ولو وضعت المطلقة ولداً ابجته ولم ينه باللعان جلفت انه وطنها وتزوج وقد يصدق المثبت اذا تضمنت
دعواه بقا العقد وله صور احدها العنين والمولى فيصدقان فيه لرفع الفسخ وكذا ما قطع بعض الذكر
ان اسكن ايلاج قدر الجسفة من الباقي فان نفث امكانه جعلت فلو ثبتت بعد دعواه الوطى ببقا بكارتها جلت
ايضاً بطله انه لم يطاها وان بكارتها هي الاصلية فان مكثت خلف فان مكثت بلا يمين ولو طلق العنين
وتزوج بعد جلفه لم يكن رجعيّاً اذ يمين الرفع لا يحصل بها اثبات جوف ايضاً وبطريقه في اقرار باب اليمين العريز
دون الدووضه بما اذا جلت الدووضه لم يدعوه ان العدة تلت بلا فريضة ثم غرمه من كتحققها بجمه فلا يرجع
على الموضع ان جلت انها لم تنكح عند الدووضه وبما اذا كانت اذ يمين اثنين ادعى واحد كمالها والا فبعضها فيجلف
هذا ثم لو باع دال حصته لثالث لم يشفع الجالف حتى ثبتت ملكه النصفان اكمل المشتري الثانية اذ انكحها
بشرط الكارة ثم قال وجدها ثانياً ولم يطاها فقالت بل زالت بوطى كجلفت لرفع فسخه وجعلوه لرفع
كل المهر **الثالث** اذا قال الزوج حته وهي في طهرات جلت طهراته للسنة ثم ادعى انه وطنها فيه ليلا يقع جالا
جلف في الرجعة اذا ادعت الباتنه بثلاث وطى المحلل وانكح صديقاً لجل الاول **الباب الثامن**

نفسها وجكم بيمينه من سراها وجكم المهر بالفسخ بالغرور الا في كالعيب **فتح** لو زال العيب او مات احد الزوجين
تغيرت به العيب او قبله وقبل الفسخ فلا تسع وان اطلق الزوج قبل الوطى ثم على العيب لم يسقط الشرط ولا تسع
للمفسخ في العدة مطلقاً ولا تسع لها ان كانت جالا خلافاً للحامل **السبب الثاني** الغرور فاذا شرط
في العقد لا قبله في احد الزوجين حرية او نسب او صحة كالجبال او شباب او بشار وعكسه او ما لا نقص فيه
ولا كمال او شرط سلامة العيب او اسلام المرأة او الرجل وهي كناية فيان خلافة صحة النكاح ثم ان طهرات خيرا وشرط
فلا خيار او بونه غير مرفاهه الشرط وان ساء له الاخر الا في النسب الكافاة ولا اذا فسدت حرمة النكاح والاشارة
رقيق اذا اذنت في تزوجها من غير طهرات خلافة فان كان العيب به تحيرت او لا فلا
بان عيباً او هي حرة خلافاً للروضة كالاخيار له او طهرات حرمتها او اسلامها فيان خلافة **فصل** من تزوج
مغروراً بغيرها فورا الذي علق به قبل علم بغيرها ويلزمه استيفاء ثمنه يوم الوضع بغير رقة فان
الاب عبداً انقضت القيمة بدمته فقط ويتعلق المهر المستحق بكنيته ويرجع المهر على الفار عن كبرها بالعنة
وعترة قيمته الام الاتية بعد الغرم ولا يرجع بالمهر **فتح** يتصور الغرور بالحرية من وكيل السيد او وليه او
من الامه او من المولى المستبد الا المفسر في موهونه او جانية او امة المفسر والسفيه والمكاتب ويجوز ذلك اذا زوجها
باذن المشتري او المولى او السيد ولا اثر لغريم من ليس عاقداً ولا معقود عليه ويرجع الزوج او الوكيل ما غرمه عليها
ان غرمه ولو ذكرت الوكيل متهماً للزوج رجع عليها فقط وان ذكرها الوكيل للزوج ايضاً **فتح** اما عجز المولى
اذا خرج جياً او ميئاً جناية فان كانت من اجنبي فمأى قلبه غرة للورث وهو المورث ولا تسع له الاجبة الجانية
لامه وللسيد على المورث عشر قيمته الام نكح الجانية ولا يزوجها ولا يتوقف غرمه على طهرات وان كان الجانية
من المورث وان كان حرّاً فالغرة على عاقلة المورث ونقص السيد كالجانية يثبت من الغرة كانه قاتل وان كان
عبداً لا جنبي فالغرة في رقبته للمورث وعشر القيمة في ذمته السيد الامه وان كان عبداً للمورث فحق المولى الامه
على المورث ولا شيء له على عبداً ونصيب جنة الجنين من الغرم في رقبته العبد وان كان عبداً السيد الامه فالغرة في رقبته
وجو السيد على المورث ولو كان السيد الامه فالغرة على عاقلة وحقه على المورث **السبب الثالث** عن
جميع الزوجات او ما رقت منها جنة في رقبته فيجوز فان كانت صغيرة او مجنونة حتى نكح وللزوج وطنها ما لم يفسخ
لهم لا خيارين عتقت في وضوئها السيد قبل الدخول وهي لا يخرج من ثلثه الامه لها ولا لمن عتق بعضها او
لو نكح ولا ان عتق الزوج قبل نكحها واذا فسخت قبل الدخول سقط مهرها وليس للعقود معها الفسخ ليشترط
وان فسخت بعد الدخول فالمرء للعقود وهو المسمى ان وطى قبل العقد ومهر المثل ان وطى بعد بان مكنته جازها
ولو كانت مفوضة وطنها او فرض لها مهر بعد العقد فوطىها ولو طهرتها قبل الفسخ فان كان رجعيّاً فلها فسخ
النكاح جالا ولها تاخير حتى يرجع لا اجارته وان كان بائناً سقط الخيار **فتح** لا تسع جارة الفسخ تخلف
الشرط والعقود بحضور القاضي **فتح** لو اسلمت امة مدخول بها تحت عبداً كافراً ثم عتقت فلها الفسخ لا الاجارة
ثم ان اسلمت اعتدت كحرة من الفسخ والا كامة من اسلامها وان عتقت ثم اسلمت فعده حرة ولها تاخير الفسخ الى
اسلامه وان اسلمت فعتقت وتخلت فلها الفسخ لا الاجارة ولها تاخير في العدة ثم فسخت اعتدت
كحرة من الفسخ فان اصررت اعتدت كامة من اسلامه ولو اسلم عبداً لم يفسخ زوجته كامة حرة اامة

ولم يلقها الا في ذلك كان شهد عتيقان بحجر معتقها او بغيرها او بدين متعرف على المولى معتقها
او شهدا من ورثها من زوجة انها مائة منه والثاني كان ورث رجل ابنه من زينة فمات وورثه فاقول
على زينة بدين متعرف وكان اعتق مرضاة هي ثلثه فادعت دينها عليها لثالث كان ورث عبدا من قتل فاعقبه
مولى العقب القضا حكم بدينه شهد بقتله بدينه او بدين المعتق **فروع** لو اقر مرضاه اعتق اخاه في الصحة ورثه
فصل في الاختلاف في الزوجية فمن نكح احدي اثنين بعينها ثم نسيته فادعت كل واحدة انها الزوجة فمن صدقها
ثبت نكاحها وحلف للأخرى فان كل واحدة حلفت فلها عليه نصف مهر الواجب بالعقد كان ادعى هو وانكرت او عيني واحدة
حلفت بغيره منها ايضا فان صدقها اولها الجبر او عادت ولا توثق او حلفت بالحق فلو اقرت له من عينا
نكح له الجبر بالاحدي على اقرارها ومن زوجت معينين باذنها فماتت ثم ادعت بحريتها لها او جنت ولها وقت العقد لم
يعرها الا ان ذكرت عند كسيتها او غلب او جعل فسمع ليحلف الزوج على نفي علمه او بلا اذن لكونها حرة ولم
يكن او اذن في غير معين صدقت بعينها ولا شيء لها ان لم يطق فان كانت قد قبضت المهر لم يستردده والورع ان يطلقها
ولو رجعت وقالت كنت رضىت ونسيته لم يقبل ولو كانت البكر غير حرة فادعت بالسكون في معين سمعت دعواها
لتحليف الزوج وكذا الجبر اذا اذنت بذلك ولو ادعى الجبر مسه الأب لم يسمع او ادعى كيد الامتدعت قبل تزويجها
قبل في العقب لا في النكاح كان ارجعها ثم اقر بمقدم عقده ويغرم للعبدة اجرة مثل المدة او ادعى انه زوجها قبل ان
يملكها او هو مخوف بسفاهه او جنت او هو محرم او الزوج لا يملك له الامتدعت الزوج وان عهدا الجبر او الاجرام ولو
ادعى ورثته الزوج ان الولي زوجها بغير اذنها حلفت ولو ادعت امرأة ان ولها زوجها بغير اذنها المعتبر فانكر
عبد التمكن لم يثبت له حلفت فان اقرت بعد ذلك لم يقبل ادعت انه زوجها وهي صغيرة وامكر حلفت وان
اقرت يومئذ يملو عها ان لم يملكه ولو ادعى الولي في الزوج ثم اقر بعد عقده الوكيل فادعت وقوعه في الاجرام انكر
الزوج **فروع** لو زوج القاضي امرأة بطن بملو عها ثم مات الزوج فادعى وارثه صغرها وقت العقد فلا يثبت ذلك
حلف الوارث ولو قالت كنت اقرت بالبلوغ يومئذ فقال الوارث كنت كاذبة حلفت على بلوغها وقت الاقرار **فروع**
من تزوج امرأة وماتت قبل الدخول بها فطلب وارثها من الزوج فادعى الزوج صغرها وقت العقد حلفت فان قامت بيينة
ببلوغه او اقراره به حنثت قبلت **فروع** من اقرت امته قبل ان يملكها بخبر يمينه برضاع مثلا حرم وطبها وكذا
قبل التمكن **فروع** لو ادعت المرأة حلفا لعقده عن الولي او الشهود وعكس الزوج صدقت بيمينها **فروع** لو كره
مطلقة ثلاثا بعد اتمام النكاح ثم مات فادعى وارثه انها لم تحلل فلا نكاح ولا وارث لم يسمع دعواه لتقصير اتمام
مؤثره الاقرار بالتحلل **فروع** مسلم تحت مسلمة وكنايته فادعى ردة تلك واستلام هذه قبل الدخول فانكرت ارفع
نكاحها او بعد وقعه على العدة **فروع** لو قال للولي زوجي حية فسلها وقال الولي بل ماتت حاق الزوج ثم يميت
الولي اذ اخضاها او بوث موتها **كتاب الصدقات** بين تميمه في العقد حيث يلزم الزوج ويملك
نكاحها وقد يجب المحو ونحوها وعري لم يطلقه النصف تسمية اقل بمولى عينا او دينيا كالمثل فان استنعى السلم في
الدين للغير ففي صوته ونكاحه ان لا يبلغ في النقص الى ما لا يقع له فلا ينقص عن عشرة دراهم وان لا يقع
فيه فلا يجاوز حشما بدينهم وان يكون فضه وان يتلم بعضه قبل الدخول **فروع** يصح اصداف منقعة تستاجر لها
لتعليم الغلات او بعضه لمسلمة وان تعين عليه كالفاتحة في شرط تعيينه وعمل العاقدين به فان جعل احدهما

منعها السيد كتمت نفقةها وان لم يطلها به لم يستطع قبل زيارته السيد لغيره السيد الاول كما **فروع** من زوج أمته
بعيد او فقها بالملك وانكحها الزوج فاعقها السيد ولو ادها دون العبد فنفعها في كتب العبد ونفقة ولا
عليها ثم بيت المال وان اعقده وجده فنفعها عليه ونفقة الاول لا على السيد **فروع** لو تزوج عبدا امرأة ودخل بها
فان لم ياذن له السيد في النكاح لم يجز وعليه من المثل متعلقا بدمته فقط فان كانت الزوجة امه ونكحها بغير اذن
سيدها فالمرء في رقبته كان كره حرة او امته على الزنا وان اذنت له في بطلان النكاح فنكح فاستأجر المهر في ذمته وكذا
الزنا على ما قد ذكره ابي نكاح صحيح فقتل المهر فقط فمهر المثل في كسبه ومما تجارته اوي في سدد نفقته في كسبه
فروع لو اذن لعبد في نكاح امرأة بشرط ان لا ينفق ان لا يطلها الوان يطلها بعد اشهر وان لا يملكها
بطل الشرط لا الاذن **فروع** لو ادعى عبد على سيده انه نكح باندته فانكرها لوجه ان تدعى المرافعة السيد تحلف نفقة
ومهرها بكتب العبد لبيع القاضي بينهما او يدعى عليه العبد انه يملك منه تخليته ليكتسب لها **فروع** لو اشترت
زوجها قبل الدخول بها سقط مهرها او بعد فلام ان كان الفسخ غير المهر فان كانت قد قبضت المهر لم يلزمها رد
زوجها قبل الدخول بها سقط مهرها او بعد فلام ان كان الفسخ غير المهر فان كانت قد قبضت المهر لم يلزمها رد
منه ولا يبقى في ذم الزوج وعليها للمبايع الفسخ في الحال فان كان قد قبضت لها المهر نقاصا ان وجد شرطه فان كان الفسخ
عن المهر الباع قبل الدخول بطل او بعد مع ان ضمنه السيد وصارت متوفيه لم يرها وكما له ما اذا اصبحت
عنه عينا ثم استردته بها ولو كانت الزوجة امه واستردته باذن سيدها قبل الدخول او بعد مع وتبقى النكاح ثم ان كان
الفسخ المهر في السيد والعبد ولا يرجع السيد عليه اذا اعتق من ضمن عن عبده دينها آخر اذ ادعى رقبته وان كان
غير المهر لم يرد البايع مهرها وله على السيد الفسخ فيصا صان بشرطه وبرأ العبد عن حق المشتري ولو رث
امرأة بعض زوجها بعد الدخول ففسخا ارثها من زوجها **فروع** لو ادعى العبد وبقي مهرها بين الزوجين باقي العبد او
قبل الدخول سقط نصفه وحكم باقيه حكم الكل بغير الدخول ولو ملك رجل زوجه بعد الدخول ففسخا المهر والمبايع المهر
او قبله نصفه وان ملكها او بعضها بارت بعد الدخول وكذا قبله مكاشرا ويكون المهر وبعضه من ثلثه فان
لم يكن هناك دين ولا وصية برئ عنه ان كان جائلا والا فمهر ثلثه ولو اشترى عبدا وزوجه سيده باندته
واكثر نكاحه وكذا من بعضه انما يجر اذا اشترى زوجه محصنة كسبه من كسبه باندته **فروع** لو اعتق مرضاة أمته
هي تلك ماله ثم نكحها بغير حق فان كان ذلك المهر قبل الدخول فلا مهر لها ادبوتها يقتضي رقب بعضهما فيفسد
نكاح ويستقطب المهر وكذا بعد الدخول ان عتقت غير المهر وفي الجالين لا يربط بالزوجية ولو لم يعب رقب بعضه
فيستد النكاح ولها من المهر قسطا ما عتقت وان كان دون الثلث فقد يمكن طلب المهر لغيرها من الثلث بعد الدخول
وقد يمكن طلب بعضه ومن زوج أمته عبدا الغيرة وقبض مهرها وطلقة ثم اعقها في مرضه او وصى بعقها فان
كان بعد الدخول تخيرت او قبله وهي تلك ماله فلا اذ نسجها زوج عبد المهر من التركة فيرق بعضها فيبطل النكاح
وكذا لو لم يلف المهر وكانت تلك ماله مع المهر واعقها الوارث المهر وقيل تلف مهرها فان كان مولا تخيرت
فان نسخت لزمه السيد العبد اقل المهر وقمة الامتدكن مات مدينا وله عبيد فاعقها وارثه المهر ونيل المهر
العبد العزاي في القيمة الا لا زمة للوارث ومن مات ووارثه اخوه وله عبيد فان عتقها الوارث ثم شهد ابا بن الثلث
ثبته لسبه ولا يربط وان شهد ابنت او زوجة الميت والوارث موصر ورثا والا فلا ولو ملكه مريض اياه او اياه
عق ثم ان ملكه جانا ورث او بعض فلا **فروع** لا تقبل البينة بما تقتضي ثبوته رقبها ولا يصح الاقرار ولا الحكم باليمين

الوطي وأما موت أحدهما وهل يعتبر الأكثر من العقد إلى الموت أو نوبة العقد أو يوم الموت وجوه ولها قبل
الوطي بطلانته بفرض مير لها وجب نفسها للفرض ثم تسليم المفروض ويندرج له الفرض قبل الدخول ولوطيها
قبل الفرض والوطي فلا شيء لها من المهر ثم المفروض ما رضى به الزوجان وإن قل أو جهلا قدر من المثل أو خلا
فإن امتنع الزوج من الفرض أو غاب أو تنازع الزوجان في العقد ففرض القاضي ولو ذبحين ترافعا إليه واعتقدا
وجوبه من مثلها لا أكثر منه أو أقل بما لا يتغابن به وإن رضى الزوج أو الزوجة جالا بن نقد البلد لا غير
وإن رضى ثم لها النظارة ويستترط معرفة القاضي من مثلها لا الرضى ما رضى به وفرض الزوجي من ماله لغو **فروع**
يطلب أحدها للفرض وإيرؤها من المهر قبل الفرض والوطي من المصلحة بعد الطلاق لأن قسم المسمى فأبرأت
عن مهر المثل وهي تعرفه ولا فإن عرفت أنه لا يندرج على العيينة وتيقن أنها فأبرأت عن العيينة ولو قبضت
لها وأبرأت من المثل إلى العيينة وبأن مهرها المثل أو أكثر إلى العيينة يرى أو فوقها الزمة الزائد ولو أعطاه الزوج
العينية ومثلها ما فوق ألف إلى العيينة ملكة إن بان مهرها الفأ إلى أكثر إلى العينية فإن بان دون ألف فموت
تمام الألف **فروع** يصح ابن المراء بلفظ الجليل والبر والاسقاط والعفو ومن الرجل في المعية بما يملكه بالأعيان
فإن تلفت فبالألفاظ الماضية ومن أبرأ عن ماله طائفا أنه لا دين له عليه **فروع** المفروض الضعيف كالمستحق في
التسليم والسقوط بما يستحقه المسمى لا الفاسد بخلاف فاسد المسمى في العقد **فروع** تزويج السيد أنه غير
المكاتبه بلا مهر وسأكتافه تفويض **فروع** تفويض السفيه به باطل لكنه يفيد إذا نهى في العقد **فروع** مهر المثل
هنا وعند افشاد المسمى وفي بطي السبهة ونحوها هو ما ترغب به في مثل تلك المرأة من النساء في العقد والجمال
واليسار والغنى والكفاية وكل صفة مرغوبة وإن زادت ونقصت بوصف فرض لا يتوالت حال ويعتبر أولا
بنسبة أصباها وإن كن في كنف أو من القرى فالقرى مدم أخواتها لا يورثن ثم بنات ثم بنات لأبوين ثم لأب
ثم بنات الأخوة ثم الهات كذلك ثم بنات الأعمام وبناتهم ثم بنات الأب ثم بنات أعمام الأب وبناتهم وهكذا فإن
نقصهن عن بلدتها اعتبر من يسكنها وإن انتقلت هي إلى بلد آخر ولو تفرقت ابتدأ في بلدان اعتبر أقربها إلى
بلدتها فإذا تعدد اعتبارها ردت قدمت الأم ثم بناتها ثم أمها ثم باقي أم الأب ثم الأم وجوه ثانيا يتوالت ثم
الحالات ثم بنات الأخوات ثم بنات الأخوال وهكذا انشأ سائر الأرحام **فروع** عذر اعتبار بناتها الأخنسية
ومرعي المماثلة بينهما وبينهن في النسب وفي القرابة أو بالبدن مملها وإن لم يكن هناك اعتبر بنات أقرب
إلى بلدتها ويعتبر في الأمه والعقيقة مثلها في شرف السيد وضده ولو ساهجتة وأجده من العصبية والمهر والمهر
بها إلا أن كان لنقص سبب قلل الرغبة وإن اعتبرت أو غايتها من مساهجة قريب أو أجنبي أو ذي فضيلة اعتبر ذلك
مثله ويجب كون المهر جالا من نقد البلد وإن اعتيد العقد بعرض أو بمثل لكن ينقص المثل لأجل أن
اعتبرت ما لا يوجب له وكانت تسعين حاله مهر مثلها تسعون بخلاف المسمى ابتدأ أكثر زوج صغيره عادة شتاها
العقد بمثل أو بغير نقد البلد فله العول عاده من **فروع** المهر في فاسد الكاح والبيع والسبهة معتبر يوم
الوطي ولا يتعدى بتعدده إذا اتحدت السبهة نعم إن أدى مهر مرة ثم وطئ بتعددت السبهة أو
تعدت وطئها مكرهة ولو وطئ جارية لسبهة فلا مهر وكذا مكرهة ما تمت على الردة **فصل** في موجب عود طهر
المهر وكله إلى الزوج فبالطلاق قبل الدخول ولو خلعا وطلعت نفسها بامر أو طلقها على أن لا تطهر أو أكثر

الكاح بالوطي أو أن له الخيار في الكاح أو أن لا يتوالت الزوجان أو أن التفقة على غير الزوج أو لا يطاها
مطلقا أو لا تنهار أو لا يقع أن كان الشرط منها وهو قادر على الوطى لأمته ولا منها عاجزة وشرط تركه إلى
الإطاعة أو شرط أن تجل له أو أنه لا يملك البضع وإذا ردد الوطى أكثر طهره ولو طلقا على ما جعل بلا شرط أو أنه
على غير مطلقها إذا وطئ به الكاح مع الكراهة ولو لم يتعلق بالشرط عرض كشرط أن لا يأكل إلا كذا أو منه شرط
أن يصح لفلان كذا أو تعلق به عرض مؤلف مقتضى العقد كشرط أن ينفقها أو يقسم لها أو شرط في كاح المطلقة
بلا تأجيلها له لها وفيما الزوج المحرم ببنده السفيه أو أمته محرم أو الرشد بغيرها أو قبل لأمه الصغار
أو المحرمين ونقص عن مهر المثل في الأوفى أو زاد على **فروع** لا يتغابن به مهر مال الابن أو أطلق الزوجان
مال الأب صح بالمسمى وفيما إذا زوج غير المحرم وخالفها بان قدرته له مهر فنقص عنه وعن مهر المثل أن أطلق
أو بلا مهر أو أطلق وفيما لم يقدر الزوج أو الولي أو وكيله أو قدره فزاد ونقص عن مهر المثل أو المقدر ولم ترخص
المرأة وفيما إذا قال الولي أو وكيله زوجها بالف وجاربه فزوجها بالف فقط وفيما إذا تزوج جرتين أو متيرين لا بشرط
بعوض واحد فإن كانتا الواحدة صح بالمسمى وخلع اثنين بعوض واحد ككاحهما وفيما إذا تضمن اثبات المهر رفعه
كن له ولغيره من أمة يملك بيعها فزوجه امرأة سمي لها رقبه الأم أو ذلوع ملكها الابن أو لا وعققت فلا يملكها الزوج
فروع يعتبر بعض الصداق البتة كان اصدقها عبدا وعبدا غيره لا دوا ما كان زوجها بنته وباعه دارها عبدا
بل بوجه العقدان بالعبد ونقصه صداق ونقصه ثمن مبيع فيزوج على مهر المثل وقيمة الدار فإن استويا فنصفه
صداق ونقصه مبيع فإن قارن قبل الدخول بالاق أو فسخ رجوع له نصف المهر وهو بغير مهر أو كله وهو نصف
العبد ولو تلف العبد قبل قبضه استردت الدار ومهر المثل ولو رد الزوج الدار لعيب الزوج المبيع وهو نصف
العبد وبقي لها نصفه ولو ردت العبد بعيب استردت المهر ولها مهر المثل ونقصه نصف الدار ولو ردت العبد
وإن زوجها بنته وباعه عبدا لها بعوض معين وزع على قيمة العبد ومهر المثل محصة المهر منه صداق كان رد
العبد بعيب استرد المهر ولا ترد المرأة باقيه لتطلب مهر المثل ولو فسخ قبل الدخول في العبد في الكاح رجوع له
كل العوض ولو كسح العوض بغير مهر ولها مهر المثل ولو زوجها بنته ومملكه ما نذرهم مهر ما بقي درهم
بطل البيع والصداق لقاعدة مبرأ أو باق دينار فلا **فروع** مرقا ولو كان الغائب في التزوج له وصداقه
ولي والمرأة متزوج له مهر وضعه وقدم الغائب وانكر وكيله وجوز غم الوكيل نصف ما ضمنه ولا يحكم بالكاح
فروع لو قالت الولي زوجي فلانا ما قال فقال زوجها بما كسبت مهر المثل أن جهل ولا فبالمسمى وإن قال الولي
لو كسبه زوجها بما كسبت فمشت فمشت بغير كفوم مهر **فروع** لو تزوج امرأة بالف سكت ثم بالعين غلا فيه لم
الألف فقط ولو طلقا وأعلى سمية الألف بالعين وعقدوا بالعين رجبا وإن عقدوا بالعين على أن لا يلزم الألف
صح مهر المثل **فصل** التفويض أما تفويض مهر الزوجي ما شاؤا وقدر أو تفويض بضع لقول الرشد لو أياها
بلا مهر سؤل اتصرت على هذا أو زاد على أن لا مهر في الحال ولا بالوطى أو على أن لا مهر ولا نفقة أو على أن لا مهر
فأعطيه الفأ إلا أن قالت زوجي وكسبت ثم إن زوج الولي المفعضة مهر المثل من نقد البلد صح به أو باق أو غير
النقد فتفويض فلا شيء بالعقد والمجه وجوب مهر المثل وإن زوجها كما أمر أو أطلق صح العقد ولا يجب لها به
شي من المهر بل لها مهر المثل باجدا سمين أما الوطى لا في النكحة الكفاية كما قرر ويعتبر أكثر مهرها من العقد إلى

أو كانت العاقبة لا يشبهها كونه ولو وقع ربه بها وكان أبوها أو ابنه يشبهه يعود
إلى الزوج نصف ما وجب بالعقد أو الفرض بعينه إن عتبه ولو عاينته أن إداه من ماله وبها من نصفه إن
كان دينا وإن كان العاقبة لا يشبهها كسلامها ولو تبعها ورثها ونسخ الكحل بعينها أو عتساره أو عيها
أو خلف شرط وكارضا عنها زوجته البتة وإن أشركه وكان نزلت على أبيه أو ابنه بشبهه منها أو سببها كلها
كوطي أمته المزدوجة بقرعة وكارضا عنها استنها المزدوجة بابنها العن عادله فإن كان العاقلة في الشطير نصف
بذلك من مثل أو غيره وإن زال ملكها عنه ببيع أو غيره فكذلك وكذا زهده مع القصد وإن كان باقيا في ملكها
ولو بعد زواله لكنه غير نقص فإن حدثت يده قبل زوالها وأجارت فله نصفه بلا إرش ولا خيار رجع كان
النقص بحناية مضمونة فله نصف الأرض وإن حدثت في يدها فإن كان غير الطلاق ولو بلا عذر وإن
وتصدق بميتها أنه حدث قبل الطلاق وهو نقص صفة كالنقص في تخيير بين نصف بدل كليما ونصفه معينا
أو نقص جزئي ببا العقد كمثل أحد العبد من فله نصف الباقي ونصف بدل التالف وإن تغير بزيادة منفصله
كالولد في لها ويعود للزوج نصف الأصل إلا في الأمدة بحركة التفرقة فله نصف قيمتها أو متصلة خيرت بين ربه
العين بزيادة ثمنها ويلزمه القبول ويمن دنها بلا زيادة وعود الكل إليه بعد جرد الزيادة إن كانت سبب
كالرضاع وورثتها كعود النصف أو مقارن كالنقص بعين أحدتها فله الأصل والزيادة وإن لم تضر المرأة **فصل**
الاجادة والزوج عيب فان ضرب إلى زوالها أو إلى ذلك الرهن فلهما الاستناع حتى يقبض الزوج العين ويشلها
إلى المشتق لغير المرأة أو يعطيها نصف البذل ولو وضعت بعقده رجع فيه لو بدرت أو علمت عتقه بصفته
معترة ولو طلقها بغيرها والمهر صيد عاد إليه نصفه ولا ينسبه للشرك خلاف عود كله **فصل** في بيعها بغير
طلق رجع إن ربيت هي والغيا ولا صار بيعا وإن كان بزيادة ونقصا **فصل** في بيع كبر الجيد والسوء أو
كبر العبد مع تعلم صفة مقصودة وكامل **فصل** في بيعها فان رضى بالرجحان ولا شئ لأحد على الأصل إلا
نصف قيمة الأصل بزيادة ونقص وإن أدى إلى عيبه الصغير من أو من أشركه له من ماله نفسه بقصد
البيع أو أطلق ثم بلغ وفارق الزوجة أو فسخ البيع بعيب مثلا عاد المال إلى الابن ولا رجوع للاب فيه بعد
عوده وإن أدى قصد أو اضطره **فصل** في إرضاء الكافل أو بيعه به احتبي عدا إليها ولو أدى العبد ركبته
بعت أو بيع فان فارق عاد إليه أو إلى المشتري لا المعتق والبايع **فصل** لو أصدقاها جاملًا ثم طلق قبل
الدخول فان كان قبل الولادة فله نصفها جاملًا أو بعد فله نصفها لأم وله حصة في نصف الولد لكنها تخير
فيه لزيادة بالولادة فان بذله لأمه قبله ولا لأم يأخذ نصف لأم إن كانت جارية وقت تخيير المهر
بل له نصف قيمتها سليمة أو في يده فله نصفها ناقصا مع قيمة نصف الولد ولو أصدقاها جاملًا لم يملك في يده
وولدت في يدها ونقصت بالولادة فهل هو من ماله فلهما الخيار أو من ماله فلهما الخيار كتنظيم
مثل المبيع بزيادة سابقه والولد لها وحكم لأم ما في الجامل إذا ولدت وطلق **فصل** لو أصدقاها بجدة
مطلقة مع مهرها بعد التأييد وكذا قبله ثم طلق قبل الدخول رجع له نصفها ولو بعد الجهاد وإن طلق بعد
التأييد رجع إليه نصف الشجر مع نصف الثمرة إن رضيت والأربع نصف قيمة الطالع وإن أصدقاها غير مطلقة
فاطلعت ثم طلق بعد التأيد أو الظهور بزيادة منفصله أو قبلها فتصله ولا يلزمها قطع المهر ليرجع

نقد

نصف الشجر ولا يلزمه الرجوع مع ابقائها إلى الجهاد بل له طلب القيمة إلا أن قالت له ارجع وأنا أقطع الثمرة
أو بادرت بذلك ولم يجبت به نقص في الشجرة وكطالت مدة قلعه ولو رضى بابقا الثمرة إلى الجهاد جازا ليرجع
في نصف الشجر أجبرت ثم هاجم السقي كسرتين في شجر انفرد أحدهما بالشجر وقدر في البيع ولا يلزمه تأخير
الرجوع إلى الجهاد فان أجرة فلها الاستناع وإن أبرها عن الغمار ولو رضى بالتأخير أو بالرجوع في نصف
الشجر لم يلزمه القبول بخلاف غير المهر **فصل** لو أصدقاها أرضا يجرشها فان صلحت للزراع فهو زيادة أو للبنا
في قصر فان رضى بها ناقصة أخذها ورعاية الأرض وعرضها نقص فان طلق قبل الجهاد وتراضيا بأخذ نصف
الأرض بابقا الزرع إلى الجهاد فإن أجرة لا بابقا فان رضى به الزوج دونها أجبرت أو عكسه لم يجز بل
له أخذ القيمة ولو تركت له الزرع ليرجع في الأرض أو قالت له ارجع والأرض وأنا أقطع الزرع كما رضى في المهر
بيرة وإن طلق بعد الجهاد وبقي في الأرض أجرة زيادة وإن بقي فيها نقص فله الخيار ولا انحصار فيه
فصل لو أصدقاها جمليا فكسرتة ثم أعادته جمليا فان أعادته بغير هيئته فهو زيادة ونقص وقدر أو بعينه لم يرجع
فيه إلا برضاها فان أبت فله نصف قيمته بالقيمة المقدرة من نقد البلد ولو من حسنة وكذا حكم أصدقا جارية
سبيته فمزلت ثم تمت وعبد شئ صنته ثم تعلمها عتدها وترجع في عتدها ثم أصدقاها ثم أصدقاها انا
من ذهب أو فضة فكسرتة رجع في النصف بلا أجرة **فصل** لو تزوج كافر كافرًا فمزلت ثم أسلم أو أجددها
فان تخلت في يده ثم طلقها فله نصف من المثل أو في يدها فله نصف المثل باقيا ومن النصف تالفا وإن لم يملك
بغير شئ فمزلت في يده ثم تحلل ثم أسلم فلهما قيمته العيصير والمجته الجاهة بغير المبيع قبل قبضه تنخير الزوجة بين
الفسخ فيه وأخر المثل وأخذ المثل ولو قبضته فمزلت ثم طلق ثم أسلم فلا رجوع له أو بعد تخلله رجع في نصيبه
تاليا ومثله تالفا ولو لم يملك **فصل** في قبضته ودفعه ثم أسلم وطلقها بعد ذلك رجع في النصف لأن تلف قبل
الطلاق لا قيمة له وقت الاصداف والنقص والتمنع الينسك لا سلام ولو أصدقاها قبل الدخول بملك الكل في المثل
حكم نصفها إذا طلق وأرث قبله **فصل** الخيار الثالث لزيادة أو نقص على التراضي ولا يرجع ملك الزوج حتى يرضى
له الخيار أو رضى أن حيل نعم إذا طلق الزوج الزمت بالاختيار فان أبت لم يحبسها القاضي بل يزوج العين
منها ويمنع نصر منها فيها فان أصرت كاع منها بقدر الواجب فان بعد ذلك لها وأعطاهما الزائد وان تسارى
نصف العين ونصف القيمة قضى له بنصف العين ولو لم ترد الصداق استقبل الزوج بالرجوع **فصل** في
لوي المرأة أن يعفو عن شئ من مهرها ولو كان بجرا ولو سقطته الزوجة فان كان دينا صاع بلفظ الأبل والعفو
والأقبا والترك والهبه والتحكيم وإن لم يقبل وبالجليل والإجلال وإن كان عينا شرط التملك والاقباض
كالهبه ويكفي لفظ العفود والابرا وخجوة ولو طلقها قبل الدخول وقبض مهرها المعين ابتداء أو عاين في ذمته
واقبضته رجع عليها بنصف بدله فان كسرت في الهبة أن لا يرجع عليها إذا طلق فمزلت أو قبض مهره بنصفه
رجع نصف الباقي وبدل رجع الكل أو وقدرته عن الدين أو ربهته له لم يرجع عليها بشئ أو وقدرته عن
نصفه فهل تسقط عنه نصف الباقي أو لا تسقط منه شئ وخجوان ولو اعتاضت عنه دين الصداق عينا
وقبضتها ثم طلق قبل الدخول رجع بنصف الدين لا العين **فصل** من خالف امرأة قبل الدخول بغير المهر
ملكه أو المهر رجع في نفسه وخير إن جعل الشطير فان فسخ فله من المثل ولا أنقصه وإن خالفها بالنصف

الباقى لها بعد الفراقه من كل من كلف في الدين وضار له الكل في الغيب نخلعها على ان لا يبعث له عليها في المهر كحلها
بما بقي لها فيه وان خالفها بنصف المهر بطلت وتبع ما فيها وكانه خالف بنصف ليريب كل منهما فيفسد في نصف بعده
ويجوز نصف نصيبها فيبقى لها ربع المهر وحصل له الباقي مع عوض الفاسد وهو نصف مهر المثل **فصل** في المنفعة وهي
واجبه للمفارقة المدخوله بالطلاق ولو سويته اليها وكل فرقة منه كرهته واسلامه ولعانه او من احبها كان وجهها اصله
او فرقة او ارضعتها امه او بنته ويستوى في وجوبها المسلم والمجوسي وضربها ويشتقها كيد الامه ويجب في كسب
العبد ولا يجب للمفارقة قبل الدخول الا المنفوعة لا مهر لها ولا نفقة منها او بتبنيها كفتحه او فسحها بتبني او تم
وكا نفقته بزوجها ولو لم يزوجها او اسلمها ولو لم يزوجها او اسلمها ولو لم يزوجها او اسلمها ولو لم يزوجها او اسلمها
والا فبذلها القاضى بطلت باعتبار جمالها وسائر ما فيها من نفعه وضربها وسائر ما فيها من نفعه وضربها وسائر ما فيها من نفعه
متمتها ونقصها عن نصف مهر المثل **فصل** اذا اختلف الزوجان قبل الدخول او بعده او اختلفت وارثها او اختلفت
احدهما مع الآخر في قدر المهر المسمى او صفته ولا بينه او تعارضتا خالفنا باقي النفي والاثبات الا الوارث في النفي
فعلت بغير علمه وكيفية المهر من بينه كالباع ثم يفسخ الصداق في من يفسخه وانفساخه باطلا ما ورث البيع واذا فسخ
فلها مهر المثل ولو فسخا ابدعت ولو ادعى اجد الزوجين مسمى فانكرا الآخر تجالفا ويصور منها وما اذا زاد ما ادعته على
مهر المثل ومنه فيما اذا انقص منها فما اذا كان من غير نقدا بل بدين او ما لا معين ولو ادعى اجد مهر الفرض والآخر
النسبة فالاصل عدمهما فيجعل كل واحد على نفي ما يدعيه الآخر وامر المثل نعم ان كانت هي المدعيه للنقض قبل الدخول
فيظهر عدم سماع دعواها اذا يدعي شيئا في الحال وان ادعى اجد مهر الفرض والآخر ذكر المهر فيسببه تصدق المهر
مطلقا ولو ادعت كاحا ومهر مثل فاقربا للکاج **فصل** في مهر او سلك عنه ولم يدع نفقته لم يدرى كراهه بل يكفل بان
قدرفان ذكر دون ما ادعت خالفنا وان امتنع ردت اليه عليها وان ادعت على وارث تسميه موره
تساوي مهر المثل فاجاب بلا ادري او سكت لم يسمع منه هذا بل يجعل على نفق دعواها او يسكن فيجلف **فصل** في مهر
وان انكر وقال هذا البني منها ام بالبيان فان اضر على النكاح ردت اليه عليها وان ادعت على وارث تسميه موره
الفاصال لا ادرى كم سمي خلق على ذلك العلم ثم قضى لها مهر المثل ولو اختلف اجد الزوجين وولي الاخر اولياها في
القدر رجعا لهما اذا ادعى وليها فوق مهر المثل فان ادعى دونه فلا تجالفا اذ يجب مهر المثل وكذا الو
ان نفق مهر المثل وادعى الولي اكثر ليل يزوج الى مهر المثل وادعى الولي مهر المثل او اكثر والزوج اكثر من
ذلك بل ياخذ الولي ما اقر به الزوج ولا اقلنا خلق الولي فكل لم ينقص مهر الزوج بل ينظر بكميتها ليحلف ولو لم
يجالفا حتى تملك او اختلفت وولي بكر بالغه خلفت هي لا الولي ووكيل عقد النكاح كالولي ولو ادعى ولي اجد مهر المثل
اللاف ماله فانكرا خلق فان كل لم يخلق الولي اذ لا يتعلق بتصرفه ولا يقتضى شلوكه بل اذا كل انا فصر خلق **فصل** في اثبت
امراة على رجل بحجه شرعية انه فسخها او اشترى منها مكره بالف وعسا بالف لوفاه فان انكر الوطى في الكراج الاول
حلف وشطر المهر وتبني معه بطلت ولو ادعى تطبيقها في الكراج الثاني قبل الوطى حلف وشطر ولو ادعى ان الضم
الثاني تحديده لم يقبل وله تجليها على نفق ذلك ويكون بطلت **فصل** لو قالت المرأة اصدقتني امي فخال بل اياك خالفا
فان خالفا عتق الاب باقرار الزوج ولها مهر مثلها ويوقف ولاوه وان حلفت بدونه عتقا او عكسه عتق الاب فقط
وتوقف ولاوه فان كلا عتق الاب ولا يطالب به بالمهر ولو زوج الزوج في الاحوال وصدرها فالام الصداق ويعتق عليها

بشر رجوعه عن الاب ولاوه للزوج ولو قال اصدقتك الاب ونصف الام فقالت كليهما خالفا ثم لها مهر المثل بقت
الاب وعليها قيمته وكذا نصف الام وشري المهر ولو خلق دونها عتق الاب ونصف الام ولا يشري للمهر ولا شري
فخالفا عليها وان حلفت بدونه ثنت انها صداق وعتقا ولا شري عليها ولو قالت اصدقتني الام ونصف الاب وعكس هو خالفا
ثم لها مهر المثل ويعتق نصف الاب باقرارها ونصفه باقرار الزوج وعليها مهر ما انفق عليه ويعتق نصف الام باقرارها
ويشري مشطه **فصل** لو اختلفا في اداء المهر صدقت يمينها او فيما اعطاها هل هو هديه او صداق صدق يمينه ثم ان
الصداق وقع عنه والافان باعه بالصداق كاز ولا ردت وطلبت الصداق فان كان خالفا فعليه بدل له وقدرتها
ولو دفع لا بد من له مالا للرجل وقال اعطيتك بعوض فانكرا الآخر صدق يمينه **فصل** لو ادعى الزوج تسليم مهر ورجعه
المخيرة الى ولي ما لم يسمع دعواه او الى ولي رشيده فلا الا ان ادعى ان بها فيه لفظا **فصل** لو اختلفت عين المتروكة
درق كل فيما لافا يمينه ولو ادعى نكاح امرأته بالف فقالت اجد لها او لم لها الجهر بل انا وهذه بالف فهو اختلاف في
درق المهر عليها فيجوز لافان ويصدق المنكر في الاخرى **فصل** لو اصدقت امرأته جارية ووطئها بعد الدخول عالما جدي
ولا يقبل دعواه الجهل بملكها ان لم يكن او قبل الدخول لم يجز للشبهة ولا بد من هذا الرطب من شيب وعليه قيمته يوم
الوضع ومهر الجارية ثم تخير المرأة بين ان تترك الجارية بعونها بالولادة وتأخذ مهر المثل وبين استأثارها بلا ارش
خاتمة لو خطب رجل امرأة لولده ثم اهدى لها شيئا ومات ثم نكحها الولد وطلعا قبل الدخول واشترى الهديته فهي تركه
للاب لانه اهدى للعقد ولم يكن في حيوته ولو اهدى الخاطب اليها ثم لم ينكحها رجع به اذ اهدى للنكاح ولم يحصل
وكذا اجدكم ما دفعه للنكاح قال بعضهم فان اقبضه الوفا او خوها مثلا بغير اذنها وتلفت يده قبل ان
تقبضه ولو بدلت رضى رضى ذنوبها لم تقبض لها بالسوم **فصل** لو كان القابض ابا او جدي او غيره مثلا
معكسه **كتاب الحائض والواجبة** المطلقة المأنة ما عمل الجهر او املاك ويصدق غيرها فاعمل
للعنا فلدار وللولاة عقيقه كما مر ولستامد المرأة منطلق حرس ولقدوم المسافر ببيعة صنعها او صنعت
له ولا حبات بنا مسكن وكبر والحفظ العراة حذافا اما المتخذة المصينة فلا يدخل فيها ويسمى وضيمته والولاء كما مر
واكدتها للعراة وقلل كالممكن شاة كالعقيقة والغير مقدورة **فصل** في الباي الى المولمة سنة الا للعراة
يجب على المتكلم الحد المكلف غير القاض ولو في دعوة التمسا وشرط الوجوب **فصل** في الباي الى المولمة سنة الا للعراة
المبغور ويم بها عشرين او جيرانه واهل جوفته ولا يقبل اعتذاره ولا ان يطلبه طمعا فيه او خوفاته بل يجرى
حضوره وان يدعوه في اليوم الاول ولا يحجب الثاني بل يسن ويكره في الثالث ولا يجب ان دعاه ذبي بل يكره ولا على
القاض كساي في ولا ان لم تعين المدعو كان نادا يجزى من اراد او قال للمدعو ادع من كيت او ان رايت ان تحضر
فانفعل ولا ان كان الداعي ظالما او فاسقا او متكلما للباهاة او في طعامه بنية ويكره ان كان اكثر ماله حرام فان علم
تحريم الطعام حرما لم يحضر ولا ان دعت امرأة بل يجزى ويحج كعكسته ولا ان يحضر منها من يتاذى به المدعو وتزوي
به بحالته ولا ان كان في مكان الدعوى منكرا فان كان يزول بحضوره لزمه اجابة الدعوة وانزاله المنكر والا حرم فان
حضرها هلا به منها ثم ولو كان يشرب نبيند واعتقد تحريمه فان اضر واخرج جثما ان قدرا ولا يقعد وانكر بقلبه
كمن عمل منكرا في حوار مسكنه حيث يستعنه ولا بعدد الشيع والضيام والرجام وعبداء الباي او بعض الحاضرين **فصل**
عن حضور المولمة بلا طلب الا اذا كانت الدعوة عامة او علم رضا صاحبها ولو تبع المدعو غيره لم ينعفه ولم ياذن

يؤدي ولا ينبغي فيه ونسب البقل على المائدة والبداية والحتم بالمح والاكل باليمين وثلاث أصابع منها ان كنت
ويكفي بالشمال بلا عذر ولا بأس بالاكل على المائدة مع انه بدعه فلم ياكل النبي صلى الله عليه وسلم الا على السفرة
ونقول اذا واكل اجذم بسنن الله ثقه بالله وتوكل عليه ويكره الاكل متكيا أو مضطجعا في غير ما تدفله من
الجوب لا قاعا لكن قاعا افضل وستن الاكل من اسفل القصعة وتمايليه ويكره تمايلي غير ومن كذب الطعام
في غير الفاكهة وياكل من أكلة الرخيف الا اذا قل الخبر فيكسر ولا تقطع الخبر ولا اللحم يسكن ولا يوضع على الخبر الا
ما ياكل به ولا ينج فيه يده ونسب الثاني في الاكل الا لشغل وترك الشرع وتضعير القيمة واجادة مضغها ومن
مد يد ي قبل تلغها ولا جمع فأكلة وغواها في طبق أو يوضع النوى أو اللحم على ظهر كفه اليسرى ويضعه ولا
يشكر يدي الطعام في القصعة بل يجعل مع البقل كيلا يكتسب على غيره فيأكله ولا يمسح يده اذا فرغ من يده حتى
تقعها هو أو غيره فمن لا يتقذرها ولا بأس من أكله الا على ويسر الجماعة على الطعام والحديث المباح عليه بلا اكما
وغض كل بصره عن مأكله وترغب صاحب الطعام لمحاظرة في الاكل فيقول ثلاث مرات كل ان لم يعلم انه أكلني
ولا يقسم عليه ولحق الاكل واليد واكل ساوفا ان لم يتجسس وامكن تطهيره ومأكله عتيده وقنطرة وان لا يتجر
عن سوا كيلة يجتنب بلا عذر بل يوشمهم باطيب طعامه ولا يترك الاكل وغيره ياكل ولا يتسقط في الأطعمة الا لضعف
او بسوسة عا له في الايام الشريفة فيندب وستن الحلو وان محمد الله اذا فرغ حيث يقع احتجابه واقله الجذبة
واكله زيادة حمدا كبيرا طيبا ميا را فيه غير مكس ولا مكفر ولا مودع ولا يستغنى عنه ربنا الحمد لله الذي اطعم
وكنى وسوغه وجعل له فخجا ويكره للاكل تقرب من الطعام بحيث يقع فيه شيء من ريقه وان بصق أو يتخط حال
اكلهم بلا ضرر ولا يذكروا أو يفعل ما يتقذر ولا ينقص في القصعة واذا خرج شئ من فم صوف وجهه
عن الطعام واخرجه بيثارة ولا يغسل لفتد شمة في خل ولا يمسكه ولا لمة تقطعها بعينه في مرقه وخوها وب
أن يمسح ويترجى باخرجه الخلال ويشتل الخارج من بين اسنانه بلسانه ويكره قرن بخمسة من طعام غيره
بلا اذن أو قرينة **فصل** يكره لكل ذم طعام غيره لا طعام نفسه ولا ذم صانعه **فصل** في آداب الشرب
هو في التسمية كالاكل ويكره متكيا أو مضطجعا لا قاعا لمحااجة ولا خلافا الأولى فيندب تقاوة وتزبد نظر
الكوز قبله ومصر الماء وان لا يجلس في الاكل بخيئه عن فمه وان يتنفذ النفي في الاناويش اذ اذ الشرب
علا وبسا مثلا عن مية المبتدى وان كان من على يساره افضل **فصل** في المذاق والمقاطعة يتن ان يقدم
عقب الكاح للمحاضر من سكر او قمار وزيوت او لوز وخوها وعوز نارة لهم وكذا انشرا ليدانهم والبداهم وبحور النقا
ذلك للمدق ولغيره ان علم به صاحب البعوضة واقرة وترك الشر والالتقاط أولى الا اذا علم ان الناس لا يؤثرون
نفس الحاضر من على بعض ولم يزلوا لالتقاط بالآخذ ويكره أخذ من العوى ويكس الألقط ما أخذ ولو غير مكس
ولقط العبد لشيد ووقوعه في حجر من سبيله ثوبه كآخذ وان كقط منه ومن وقع ذلك في حجره بلا قصد
وهو من ناخذه ولم يعلم رغبته ولم يسقط من ثوبه اخوته فان اخذه غير لم يملكه **كتاب عشرة النساء**
وفيه بابان الاول في القسم لا حق للاما فيه ولو متولين لكن ليس أن لا يملهن وان يتوي بينهما وله
نقد يمتن على الزوجات وعكسه ومن له زوجتان فأكبر فله اهما لمن ابتدا او بعدا أيضا حق القسم كالواحدة
لكن الأولى عديم الاعراض عنها او عنهن وأقله للواحدة من كل اربع ليال واذا لم يمل لزمه القسم للعبد

له من تعلم الذي ونسب الاذن له حيث لا ضرر فيه ومن دخل على قوم ياكلون فاذا نوله فان علم بطيب نفس كل واحد
منه فيلبيح ان لا ياكل **فصل** لودعاه اثنتان مثلا قديم الاقرب ثم الاقرب ثم الاقرب ثم الاقرب ثم الاقرب ثم الاقرب ثم الاقرب
المفطر من الوائم كسنة وكذا الصائم فعلا ان شق تركه على الذي ولا اسك ودعا وعمره من الفرض ولو موثقا
فصل لا يقصد بالاجابة فضا شربة يكون من امر الدنيا بل يحسن القصد ليثاب عليها فينوي الاقرب او الخذر من
الامم واكثر من الذي وادخال الشربة عليه وزيادة العجايب وضوء نفسه عن خلق امتناعه تكبرا او شوقا الى
احتقار الذي ويجوز ذلك **فصل** من المنكر المسقط للاجابة وجوده في شربة واحدة هناك لذاتها كالحبر للمرجال وجلب
الغدير بورها او لغرض كغضوب وجود صور جوارح على سقف أو جدار او باب أو ستور معلقه او في غير ذلك
ولا يجر دخول موضعها بل يكره ولا بأس من ما صور على ريش أو بساجا يداش أو حجرة يتكى عليها أو طبق أو خزان أو قصور
ولا يكون الصورة في الحجر **فصل** تصوير الحيوان حرام مطلقا ولا اجرة فيه وفي حل تصوير ما لا مثل له كاشنان
وطائر وجبه انسان وخفان ولا يجزى تصوير لعب الباشات ولا تصوير القرين أو الشجر وكذا حيوان بلا راس
ومن رأى كرا تصوير خطه ولا يفسده **فصل** يقرب الطعام في الوائم والضيافة اذن في الاكل للقرينة كالنبي
من كفاية مسجلة للشرب الا ان استنظر الذي غابا فيتوقف على حضوره او الاذن لفظا ويملك المدعو الطعام بوضعه
في الفم وقبله لا يقصر فيه ولا يبيعه لغيره ولا يطعم منه سدا او هرة الا ان علم رضى الباي وللضيف ان يلمم اخر
ما يحضره ويكره للراعي تخصيص بعض الضيفان بطعام فيفسد ولا يجوز للأذن لما قدم للامائل وليا كل الضيف كعادته
ويجوز من فوق الشبع ولو كان اكله فوق العادة كأكلة عشرة وجعل الضيف ذلك لم يجز له فوق العرف وكذا لو
قل الطعام فتناول ثما كبيرا واشبع المضع والا فلا حتى ياكل الكرم ويحذر احتجابه ولو كان عا دته اثنان
للحاضر من لعله الطعام او زاد عليها لم يخطئ **فصل** قري الضيف كذا ولا يتعائنه له طعام لكن ينبغي
كونه لا يقاضيه لغيره واتجا في اليومين الا ان يلبس الطعام ثم ما يتسرع عادته وليس للضيف ان ياكل
الا بطلب الضيف أو علم رضاه **فصل** من أدب الضيف ان لا يخرج الا برضي الضيف وان لا يجلس قبل له حجرة أو كسرة
وعدم اكثار نظره الى الموضع الذي في منه الطعام وان يدعو للضيف بعد الاكل فيقول اكل طعامك الا ببار وافر
عندكم الصائمون وصلت عليكم الله وان لا تبدأ معه أسن او افضل منه الا ان كان هو المتزوج ومن أدب
الضيف الترحيب بضيافته وكرامه وحماه الله تعالى على حصوله ضيفا واظهار السرورية وحمله اهلا للضيف
ولو تأخر واحد او اثنان من الاضياف على الحاضر من الا ان كان المتأخر فقيرا يتكسر قلبه فلا بأس بان تطاره وتغفر
الضيف القبله ويثبت الخلا وموضع الوضوء وتشييعه اذا خرج الى باب الدار **فصل** في آداب الاكل التسمية قبل
الاكل سنة كفاية للجماعة وعين للوجوب ولو اخرجوا من حقل واقلمها بسنن الله وزيادة الرحمن الرحيم اكل وبع
كل لمة حسن فان لم يستم أوله فمؤثرا في ريد عليها أوله وآخره ومن بعد البسملة اللهم بارك لنا فيما رزقنا
وقنا عذاب النار ويحسن له غسل اليد قبله وبعدا وتقديم صاحب المنزل بالفضل قبل الاكل وشا فرغيا في
في المقدم بالصبيان ثم الشباب ثم الشيخ عكس المشاخر ويرارعه ويكون الخادم قائما ووضب المضيف على يده
الضيف ولا بأس بالفضل بالاشنان او في البطشت ولا بالتعم فيه منفردا وينبغي تقديم اكل الفاكهة ثم اللحم
ثم الجلاوة وتقديم اكل لفتد او لفتد او ثلاث من الخبر على اللحم وقراءة الاخلاص وقريش وان لا يتناول جانا

ولو تزوجت وتقا وتختون لا تخافها وتزوجه وتزوجه ومظاهرة وفوق منها وصغيرة تسكنه ولا يلزمه أكثر من
الاستماع بل يمين ولا يلازمه قبله لبعض من ولا قسم لعده عن وطى كنهه ولا ناشرة ولو محنونه كمرعيه
للطلاق كزنا ولا لامة لا نفقة **فصل** للقسم مكان وزمان وقدر أما المكان فان لم ينفذ الزوج
مستكن دار على كل في سكنها ولا دور ولا غيره من أولى وله طلبه من اليه ويلزمه الاجابة فمن امتنع لسكن
ناشرة والمخاض خفيف بحث من جعلها اليه او سدد يد بقى حقهما فتما ونفقة ومن سافر في دونه سقط حقهما الا
بأذنه لحاجته فيقضيها من ثوبه غيرها ولو دعى بعضا الى المنزل اذ كان في غيره
المنازل منعها وان كان ملكا للزوج وليس له طلب من غيره من المنزل والذهاب الى بعض خير الا اذا كان في غيره
اقرب منزلا او محولا والاخرى شابهة عاقلها او كان للآخرى عذر كمرض أو حكمة ومنصب لا معتاد البرور ولو
اقرع للبروة فعن التزويج وبعده الرافق **فصل** المراهق والسفيه في القسم كغيره فان جاز المراهق اتم
ان عليه ولو قسم عاقل لم يحن في اشا النوب وطلب بائنه الوفا لزم عليه فيطوف به عليهن او يدعوهن اليه
او يدعوا بعضا ويذهب به لبعض وكذا لو نفقه الوطى او قال له ان لم يقض له لزمه منعه ومن تقطع جنه
وانضبط بوجه جنونه لعق وقسم هو في غيرها فان كان في جنونه مع واحدة لم يقضه او لم ينضبط قسم ولينه
فان بات مع واحدة بمحنونا ونحو الاخرى مقيما فاض تلك **فصل** يلزم الزوج امر كل زوجة بتسكين ولو في حجرين دار
او خاف ان يغيرت المرافق وحده جمعهم او جمع زوجة وسريته تسكين او كان ان لم يتم المرافق خلافا للزوج
والعقد والسكن مع ميرة المرافق تسكنان **فصل** منزله زوجتان يبليهن فقمه باحضارها اليه او ذهابه اليها
وأما الزمان فالأصل الليل والنهار رابع سن الليل لحقها وحقله لاحقا أولى ونحوه ان يلزمه البيت من
الغروب بل بالغروب وسرعه العرا ليل كجارتها ومن فاضله النهار والليل **فصل** فان عمارة ليل فقط وتارة
عكسه لم يجر له ان يحول لراية ليلة تابعة وحال اعتلا وعكسه والأصل المتسافروقت منزله وان قل ليومين
ولذي جنون منقطع منضبط وقت افاقته **فصل** يحرم على الزوج البخل في الأصل على غير صاحبة النوبة بلا ضرورة
وان بطا عرفا قضى بان جامع لا يحرم لضرورته كمرضاها الخوف وكوثرنا او اجتمالا رعا يسيرا فان اطل العرا
قضى ذات النوبة بقدر مسكنة لا الجارية نوبة المريضة وفي مثل ذلك الوقت أولى وله تريض من لا متعهدها
وان طال ومقضيها كما ان كفت وبفرقة فلا يلزمه كل واحدة على ثلاث ليال فان ماتت فلا قضاء ولو مرضت تسكنان
مرضها بالقسم لا الاقراع وقضوا كما ينبغي للزوج ان يبيت في السابع مع صاحبة النوبة ان اراد اللبس ولا يلزم
اللبس معها ولا التسوية بينهما فيه وله البخل في السابع على غير ذات النوبة لحاجتها كعبادة ودفع نفقه ونحو
حرا لحاجته كوضع سباع او اخذ زنا سيرا ولا يخص به بعض من وله التمتع عند دخل اليها بغير الوطى ولا يدخل
لغير حاجة وان قل ويقضه ان طال له وأما القدر فاقله ليلة الواحدة وهو اولى والى ثلاث ليال للحر فلا
يبيت بعض ليلة ولا فوق ثلاث ولا ليله ونصفا الا برضا من **فصل** يجب الاقراع بينهما للابتداء فيقرب لاي
ثلاث مرات ثم ياتي ترتيب القرعة انما اذا بدأ بواحدة بلا قرعة اتم واقراع لباقيهن ثم يفرع للآخر ويلزمه التسوية
بين زوجاته في القسم وان نازلت واحدة بغيره أو منصب الا ان الحجة ليلتين وللأمة والمبعضه ليله وحل القسم
لها لا لسيرها فان بدأت القرعة بالحرقة فتمت الأمة في اولي ليلتي الحرقة انما وباتت الثانية مع العتيقة ان



اراد ان لا يزيد الحرقة على ليله ولا ليله ايضا ليلتين وبيعت مع العتيقة ليلتين ثم يستوي بينهما وان عتقت
في ثابته ليلتي الحرقة فان اتمها لها وللعتيقة ليلتان وان خرج وانما في نحو مسجد لم تقض ما ضيها وان اتمها
عند العتيقة فقد اجتن. وان عتقت في ليله نفسها لا زها ليله او تعد ثامها فلا بل يستوي بينهما بعد ذلك وان
بدأت القرعة بالأمة وعتقت في ليلتها اتمها عندها ثم سوي بينهما او تعد ثامها فلا بل يستوي ليلتان ثم يستوي
بينهما ولو لم تعلم الأمة بالعتوق حتى مضت اذ وارده هو وقسم لها كامة فلا قضا للقات ولو سافر السيد بالأمة
وتد بات مع الحرقة ليلتين لم يسقط حقهما فيقصيه عند التمس **فصل** في حق الزفاف من تزوج امرأة ولو كانت
اولا في نكاحه او معتزله له ومعه غيرها يبيت معها وقد اذنه جثا ليلتين الزفاف وهو سبع ليال للبرك ولو امة
ثلاث لليب متواليه فان فرقتها لم يحبس عن الزفاف مقدمها به ولا لم يقض غيرها ما فرقة ويستأن ان يقض
الحال اليك بين مقدمها بثلاث ليال بلا قضاء وكسب ونقصها فان كسب لها بلا طلب منها او زاد على ثلاث ونقص
عن سبع بطلها قضى ما فوق الثلاث فقط ولو زاد بكر على سبع بطلها لا يطلب قضاء الزايد ولو راجع فطلقه لم يثبت لها
حق الزفاف ولو قدم بكر بثلاث واقضها ثم اباها وجده نكاحها فلها ثلاث فقط ولو نكح ثنتين فلها حق الزفاف
ولو قدم بكر وان لم يكن معه غيرها ثم ان رقتا ثنتين قدم الاولى او دفعه كره وقدم من بكر نكاحها ثم اقرع
ومن له زوجتان يقسم لهما وقد وفاهما حق القسم ثم رقت اليه جديدة قد قسم لثلاث بالقرعة او
وقد بقيت لاجداها ليلة ثلاث قد الجدي نصف ليله لا ستمها ثلث القسم ثم خرج الى غير مسجد ثم
قسم لثلاث **فصل** ينبغي ان لا يختلف مدة الزفاف والحجرات وكل طاعة لها ولا وكذا البلا خلاقا للسكنين ويلزمه
في ليلي القسم التسوية بينهما في الخروج لذلك وتركه **فصل** من دخل ليلة الزفاف فبطل قول امرأة نفقه هذا زوجها
بعد الدليتين فيه **فصل** اذا قسم الزوج في القسم لزمه القسط فان باتت عند ثنتين من زوجاته الثلاثين
ليله من سبعة قضى لثا لثة عشر ولا فلو تزوج رابعة او قدمت له زوجة غائبة قدم الجديده بالزفاف ثم اقرع
لها وللثالثة والقادمة وجعل الثلثة ليلتها الاصلية وليلي الأولى والجديده او القادمة ليلتها ثم الثالثة
سبع ليال في ثلاث مرات وبيت لها ليله فان بدأت القرعة بها وفي الجديده القادمة ليلتها ثم الثالثة
ليلتها العاشرة وسبق للجديده او القادمة في مقابلتها ثلث ليلة فينوبها **فصل** يخرج وينفرد عنهن ثم يقسم
للاربع وان بدأت القرعة بالجديده او القادمة بات معها ثلث ليلة ثم خرج وانفرد ثم بات مع الثالثة ليله
ثم قسم للاربع ولو طلق احدها الاولى قضى لثا لثة عشر ليال لا عشر ليات عند ثلاث من اربع اربعين
ليله بالسوية قضى للاربعه ثلث الاربعين ولا وان بات مع كل واحدة عشر ليال وعطل عشر قضى للاربعه
عشر فقط وسبق قسم لزوجاته الأربع فبات مع ثلاث ليله ليلة وبشرت الاربعه قبل ليلتها كقسط حقهما
فان ابطاعته قبل فخرها فلها باقيها ولو عذر بمرها في ليله احداهن قضاها فبذره من الثلثة الثانية في مثل
ذلك الوقت منها أولى ثم خرج وانفرد فان خاف عذره في بيت الباقي وترك استمتاعه بها فيه أولى **فصل**
للزوجة ولو امة بلا اذن كبيدها هبة نوبتها دائما بوضي الزوج ثم ان وهبتها لغيره جعلها لها مع نوبتها وان
كرهت ولا يواليها ان تفرقتا وان وهبتها لغيره او استقطبتها صارت كالعبد وان وهبتها له فله جعلها
لواحدة اذا وان تباوب بين الباتيات فيها وللواحدة الرجوع معرج عند علمه بميرة اثنا عشر يوما ولا يلزمه

كل فصل مثلا ام كان لا يجوز التمس فيه اوله يصنفه بصفات التمس بانتم من المثل والافعال المستوي والاب اوها
باصناف الطلوع وكسوته وله اخذ ذلك منها ليصفه هو الطلوع فان زاد المقدم للبر على كفايته فالرأب للاب
وان نقص فاليها في عليه ولو انقطع جفت الملتزم فلا باب الفسخ في كل لا في المنقطع فقط وان لم ينقطع لكن مات البطن
في اثنا مدة الرضاع الفسخ في اياها وتسمى النفقة والكسوة فيقيد قيمتهما واحدة مثل مدة الرضاع الماضيه والاثنيه
وعرفه تسعة يا فيها من كلها وله من من المثل بتلك النسبه واما الطلوع بعد المدة بقيت النفقة والكسوة عليها
مقسطة كما كانت وموتت المدة كوت الطلوع الا انه يبطل الخلع في الرضاع بغيرها قبل تمام مدته وحل عليها النفقة
والكسوة **فصل** لو خالفها بالبر المعتبر في العقد قبل قبضه بانتم من المثل وحققها باق في العاين او بعد قبضه وقبل
الدخول لم يستحق الزوج من نصفه **فصل** من الزوجين لو قيل املا او كما في الخلع والزوج لو قيل عبد
ومحرر بعد بلا اذن كيد او ولي لا في قبض عوضه فان قبضه اذنه بقدر ضيق ماله وتبرأ المدة ولو خالفها وكيل
القن تعين كفاية او في ذمتها فان اضاف اليها جولييت دونه والا فان تول كل باذن كيد تعلق بكسبه ويرجع
عليها ما غرم او غير اذنه فيد منه ويرجع عليها ان قصد الرجوع وفي اشتراطه نظر وان اختلعا وكيلها انما
مادون كيد جولي ولو وكلت بجولي بغيره لكان اذن وليه فان خالف واضاف اليها ماله ولا يطلق بمجانا ولو
وكل الزوجان واجبا لبيوتهم الجاهدين فولي جولي بغيره فافق مع الزوج الاخر او وكيله ولو وكل في الطلاق فخالع لها
وكذا الوطاف بالمال يمكن فراجعتهما او لم يذكر المال وان لم يكن كغير المدخول بها وترد **فصل** اذا قبل المدة
لو كيله ما لا كاف فخالع به او ياكل ولو غرم حفرته كالف وثوب وقبيلت بانتم به او ما قل منه لكان اطلاقه
بمن المثل او كثره لاصح او باقل بما لا يتغابن **فصل** من المثل وان خالع بجولي او بغيره ومسماه او بغيره
البلد فكسوته عن المقدم او عن من المثل وقبضه للعوض ككيل البيع وان قال خالفها بعد فان ذكر نوعه
صح الخلع به ولا فصل بيع الوكالة وجها فان تيجت وخالع بمعين قيمته من المثل جانا ولو وصفه في التمس
فيل جولي وجها فان جاز منقضة عن من المثل كسوته عن المقدم ولو قال المدة لو كيلها اختلعتي طلقه بالالف
فان امثل او نقص عن الالف تقدر ولا يطالب به ان صح بالمال ولا جولي واذا غرم رجوع عليها الا ان قصد
الطلاق وان خالف فان كان في المدة في الطلاق فخالعها ثلاثا بالالف فان اضاف اليها طلق واحد بالالف
فان اضاف اليها لم يقع والا وبعث ولزمه الالف وان قالت اختلعتي بما استصوبته فخالعها بالالف في ذمتها
او بغيرها على الزوج جانا او بغيره ماله ان لا تصرف لفظها للبر فقط وان قالت اختلعتي بحيث لا اغرم شيئا
وهي مدخوله فخالعها بمنزلة حاجه وان كانت مخالعه في المال بان خالع بقولك من ماله او بغيره جنته فان قال
اختلعتي بكن امرها بولا لها بانتم من المثل ولا يطالب به ان لم يضمن ولا جولي بمسماه ولو فوق مسماهما عليها
فان اضاف الخلع الى نفسه او لم يبنوها فخالع اجنبي وكفاي وان نواها جولي بمسماه ولو فوق مسماهما عليها
وكذا الواضاف اليها مسماه او اضاف للابا ليه واذا غرم الكل رجوع عليها بقدر مسماهما ولو اطلقت التمس
انقضى من المثل فان خالع الوكيل به او باقل او ياكل محارم ونطال بمسماه ولو فوق المهر واذا انقضى الحال
الرجوع عليها رجوع بمن المثل ولو اختلعا وكيلها بخو جازيها او يدونه بانتم ولزمتها من المثل وكذا الخلع
وكيله بذلك باذنه فان كان بخير اذنه او ياكل وكيل اجدها جازي بخير ثرا وعكسه فقيد **باب** الوكالة

لو قالت املا لاجنبي سئل زوجي طلاقا بالالف مثلا فهي موكلة وان لم تقبل بالالف علي فاذا اطلق به لزمتها ولو غرمه
الاجنبي رجوع عليها وان لم تقبل على ان ترجع علي او انا ضامنه وان قال لها اجنبي سئل زوجك طلاقا بالالف
لم يقبل علي فليس بتوكيل فاذا اختلعت به فهو عليها وان قاله فاختلعت به وضافت اليه او بغيرها من عليه
والا فليها ولو قال لها اجنبي اختلعتي من زوجك وكذا علي الف ففعلت لزمه الالف ولو قال اجنبي لا خير سئل فلان
تطلق زوجته بالالف محال لو قاله للمدة **فصل** لو قاله لو كيله طلقها بالالف ثلاثا فان قال بالالف فطلقها
به نقد وان لم يقبل بالالف فطلقها واجبه وقعت بمجانا ولو قال لو كيله طلقها بالالف لا فطلقها بالالف او وكلاهما
بيعه **فصل** لو خالفها فان احصاها لم يرجع او بغيرها الاول ولو قال لو كيله اذا اخذت منها او اذا اعطتكها
فطلقها او في طلاقها فاخذت منها او اعطته وطلق وقع رجعا ويرد المال او ان اعطتني الما فطلقها فاخذت لم
يجب الطلاق ويرد المال وان طلق وان قال اخذ ما لي منها فطلقها او طلقها على ان تاخذ مالي منها اشترط تقديم
الاخذ وان طلقها لم خذ فله الاخذ **الركن الخامس الضيعة** اجابا وقبولا او استيجا بالخالع كذا او بغيره
او خالعي ولا بد من تطا بقها وتواصلها كما في قبض تحلل كلام اجنبي كغيره من القابل لا يبرهان فان قالت المستل
طلعتي بالالف ثم ارتدت قبل تمام جوابه او مقترنا به فيما ظهر وهي غير مدخوله او لم تسم في العدة بانتم منه بالردة
فلاطلاق ولا مال عليها وان استلمت فيها بان وقوع الطلاق بالمال وان قالت زوجك طلقها بالالف ثم ارتدت لم اجابها
قبل الدخول او بعده واشتلت بعد عدها بانتم المدة وان استلمت فيها بانتم فغدر خلع كل واجبه من المثل وان
اسلم في العدة واجبة فقط بانتم لغدر خلعها بمن المثل وان سالتا ثم ارتدت اجابها بما اجابها قبل الدخول او
بعده ولم تسم المدة في عدها طلقت المسلمة ولو قال له امرتان مدخولتان طلقنا بالالف فاجابهما ثم استلمتا
في العدة طلقنا بالمدة ولو قال المدين طلقنا بالالف فارتدتا او اجاباهما ثم قبلتا قبل الدخول بهما او بالو
او بعد الدخول واصلتا او الواحدة لخالع او بعده واستلمتا او الواحدة في العدة طلقنا وان استلمت اجنبيها
فقط لم تطلق هي ولا الاخرى والسلام اجيد الزوجين الوثنيين قبل الدخول او بعده كردة المسلم قبل الجواب
فصل لو قال لا مائة خالعتك بالالف درهم فقالت بثلث الالف او قاله بثلث الالف فقال طلقك ولم يذكر المال بانتم
بالالف وكذا لو قال رجل خالعتك بالالف او قال له خالعتك فقال بثلث الالف او قال له خالعتك فقال بثلث الالف فقال
اختلعت وقال له فوالخالعها فقال خالعتك وسبع الواحدة كالمها وان لم تسع المدة كالم الزوج كمن اوجبه
لاصته بعقد فاسعه غيره فقبل ويظهر ان نعم من الزوجين بخو كالم المتوسط كالف في البيع **فصل** لو قالت امرأتك عن
مهرى على الطلاق فطلعت بانتم وكذا لو قال قبلت الابن لان قبوله الزام للطلاق لا بزاوية هذا نظر ويظهر
ان بذلك صدق على طلاق كالم عمل الطلاق **فصل** لا رجعة لمن طلق بغيره ولو اسد مقصود فان قال طلقك
بالف علوان لي الرجعة فقبلت طلق بمجانا فيراجع او عن ان اردت العوض متى شئت فراجع بانتم من المثل **فصل**
في الالفاظ الملزمة فاذا قال لا مائة طلقك او انت طلاق علي الف او علي الف عليك الما فقبلت بانتم بالالف
وكذا لو قال ابتد اطلقك عليك او ولي عليك الف ان نوى الزامها واقام عليك الف مقام علي الف وصي
او حلق لتقولها ولا طلقت بمجانا وان قبلت فان قاله جاب قولها طلقني بالالف بانتم به وان قالت ما طلقك بل
ابتدأت انت باللفظ المذكور وعكس هو خلفت على في العوض وانتم بالالف ولو قال طلقك انت او اذا ضمننت

في الفا فقلت فوراً فقلت الفاء اولاد عليه بانها بالف ويلغوا الزايد فان قبضه كان امانة وان صحت ذون
الف او اعطته الفاء ولم تقم او قالت رضى او قبضت بدل فقلت لم تطلق وان قال متى صحت او قال
لرجل فقلت ان صحت في الفا لم يجبه الفوق ولوقال فقلت فقلت في الفا فقلت فوراً فقلت فقلت
او عكسه او قالت طلقت نفسي بالف بانها بالالف وسقاركة الفاء والطلاق لطلقت ان صحت في الفا فقلت
والحل بالفاء فانها الا لئلا ما يفتقر الواصل ولو طلقت ولم تقم او عكسه لم تطلق **فزع** لوقال ان ذلك
الدار فقلت طالق بالف فقلت فقلت او سألته تعليق طلاقها بذلك فقلت طلقت بالداخل ويلزمها الالف جازاً لا ركناً
لوقالت اذا جاء الغد فطلعتي فلذلك فقلت فيه جازاً فان تعدد الطلاق نوي أو غيره رجماً فانه **فزع**
لوقال الحامل ان كنت حاملاً فانت طالق بدينار طلقت اذا قبلت ونسب المسمى لحمل الحامل وكان جعله عوضاً
لوقال الحامل ان كنت حاملاً فانت طالق بدينار طلقت اذا قبلت ونسب المسمى لحمل الحامل وكان جعله عوضاً
ووجب مهر المثل ولا يكتفى الا بغيره عن العبد **خلافاً** لما في الروضة وباب تعليق الطلاق **فزع** لوقال انت طالق
بالف ان او اذا كتبت فقلت فقلت بانها بالالف وان لم يزد وقلت ولا يكتفى قبلت عن كذا وان علو يجر
مضى لم يشترط فوراً المشقة ولوقالت طلقتي بالف درهم فقال طلعتك بالالف ان كتبت او بالف ان كتبت ونوى الدار
صار ميثاقاً فيعتد ميثاقها فكذا وكذا ان نوى غير الدار وان لم ينو كذا طلقت رجعياً او بانها وجهان وعلى ذلك
له الالف او من المثل وجهان **فزع** لوقال ان اعطيتني الفا فانت طالق فاعطته الفا محتارة وقبضه كانت
به وكذلك لو اعطته الفاء وزنا لا عدل ان لم يشترط العبد ولو ضعت الالف عنده او وضعه عنده وكتبت
غائبه لم تطلق وكذلك لو علقت نسي فبعثته مع غيرها وقبضه الزوج ولوقال انت طالق اذا اعطيتني الفا
او ان يقع مهرها بانها جازاً لا قسراً ولا زمة **خلافاً** لوقال ان امضيتي او كتبت او فقلت او ادت اليها
فانت طالق فهو تعليق محض يتطرق مجازاً موضعها الما لعبد محضاً ولو لم يجر نعم ان زاد ما يدل للاعتناء
كان اقبضتني الفا لا قضى به ديني فكان اعطيتني فقلت فقلت منك كان اقبضتني لكن يعتبر هذا اخذ من يده
اختبارها **فصل** مطلق الدارهم في الخلع النكح كطلعتك بالف درهم تجل على غالب نقد البلد منها وجر المعلن
كان اعطيتني الف درهم فانت طالق على الاسلاميه وان كان في مهرها رجلاً للسواد أو خسونه او غير ذلك فطلق
باعتبارها وان غلب بالبلد غيري **خلافاً** لملكها الروح نظر للتعلق وله ردها وطلب الغالب نظر للمعاوضة وان
كان الغالب ناقص الوزن او ردها ونسب الزوج به قبل وان كان الغالب مغشياً فاعطته طلعت **خلافاً**
للشحن ويملكه الزوج ولا يرد له لطلبه من المثل وان غلب الخا لص طلعت باعطاء معشوش يبلغ خالصه الفا
وعكسه الزوج ولا نظر الى العش لحقارته وله رده وطلب مهر المثل لا الخا **فصل** لوقال ان اعطيتني
عبدًا ولم نصفه نصفه السلم فانت طالق فاعطته عبدًا ملك ببيعة ولو معيماً او ان اعطيتني عبدًا تركياً
فاعطته تركياً طلقت بانها نظر للتعلق ولا يملكه لغيره نظر للمعاوضة ويجب له مهر المثل وان اعطته تركياً
او معصوماً او لها فيه كره او غير تركي لم تطلق وان وصفه بذلك فاعطته بالصفه لا بغيرها طلقت وكذا
فان بان معيماً فله رده وطلب مهر المثل ولوقال ان اعطيتني هذا العبد المعصوب او المكاتب او هذا الخمر
فانت طالق فاعطته او طلعت معصوب أو خمر فاجابها بانها من المثل وكذا لو علقت باعطاء خمر فاعطته
ولو معصوماً وان قال ان اعطيتني هذا العبد او الزوج فانت طالق فاعطته طلعت فان بان مستحقاً

الزوج

او مكاتباً ويرجع هذا من المثل وان بان معيماً فله رده مهر المثل **فصل** لوقال ان اعطيتني هذا الزوج وهو هروي فانت
طالق او ان اعطيتني هذا الزوج فانت طالق ان كان هروياً فاعطته فبها مروياً لم تطلق وان اعطيتني هذا الزوج
فبان مروياً او عكسه طلقت ولوقالت هذا هروي فقال ان اعطيتني هذا فانت طالق فاعطته فبان مروياً بانها به
ولا رده ولو خالها بنوب هروي ووصفه كالسلم فقبلت بانها فانت اعطته بالصفه فبان مروياً فله رده ولا ركه
رده وطلب هروي بالصفه او بنوب معين على انه هروي او قالت خالني هذا فهو هروي في العهده فبان مروياً بانها به
وله رده مهر المثل فان بان معيماً او تعدد رده ثلث أو تعيب بغيره رجع نقداً للنقص من مهر المثل ولوقال خالعتك
فهذا الزوج الهروي فبان مروياً فله رده وكذلك هذا الزوج وهو هروي فبان مروياً **خلافاً** للبغوي وان قال
خالعتك بهذا الزوج على انه كان فبان قطناً او عكسه ففسد العوض وبانت مهر المثل **فصل** لوقالت طلقتي ثلاثاً
الف وهو يملكها فوقع الثلاث وتغن به وان وقع واحدة بثلاثه او اطلق وتعت بثلاثه او ياكس لم يقع فان اوقع
ثنتين فله ثلاثه او طلقه ونصفا فله نصفه فقط او نصف طلقه فله شديسه او وهو ملك ثنتين فوقع واحدة فله ثلث
الالف او وهو يملك واحدة فوقعها فله كله وكذلك ان قال انت طالق ثلاثاً واحدة بانها واراد بها الطلاق لثلاث
او اطلق واراد غيرها وقعت الواحدة مجازاً ولوقالت لمن يملك واحدة طلقتي ثلاثاً بالالف واحدة تمام الثلاث وثنتين
اذا تزوجتني او طلقتني الواحدة وعملتني على كذا وكذا فقلت وقعت الواحدة وبغيرين الاجازة بثلث الالف
والفخ مهر المثل ولو طلقت عشر طلقات بالالف فانت ملك واحدة فقط الحقه او ثنتين فله بواحدة عشر الالف بالثنتين
كله او ثلاثاً فله بواحدة عشرة وثلثتين خمسته وبالثلاث كله وان طلقت واحدة بالالف فطلعتها اكثر وقع وله الالف
وان ذكره في جوابه وهو في مقابلة الواحدة فقط **فزع** لوطي المدخول بها ثلاثاً بالالف فطلق واحدة بثلث الالف
وثنتين مجازاً وقعت الأولى فقط بثلث الالف وكذا لو اطلق واحدة بالالف وثنتين مجازاً وان طلق واحدة مجازاً فانت
بثلث الالف او ثنتين بثلث الالف وواحدة مجازاً وكذلك واحدة بثلث الالف وثنتين بالالف فالأولى
مجاناً والثلاث بثلثيه ولو اجاب من طلقت ثلاثاً بالالف بانها طالق وطالق ثم طالق ونوى مقابلة الكل بالكل وقعت
الأولى فقط وله ثلث الالف او من طلقت واحدة بالالف بانها طالق وطالق فان اطلق ونوى مقابلة الأولى بالالف
وقعت الأولى فقط بالالف او مقابلة الثانية فالأولى مجازاً والثانية بالالف فلو بلغوا الثالثة او مقابلة الثالثة
والأولى والثانية مجازاً والثالثة بالالف او مقابلة الكل وقعت الأولى فقط بثلث الالف وبياقي هذا التفصيل
فما اذا اجابها بانها طالق واحدة وانت طالق ثمانية وانت طالق ثمانية فانت طالق ثمانية اذا ابتد بانها طالق وطالقت
وطالقت بالالف فقبلت عطا بق لا يجابه وفيما لو اجاب بانها طالق وطالقت اجاباً بالالف لا قصد الكل فيتعذر
هنا **فزع** لوقالت طلقتي بالالف فاجاب بطلقه او ثنتين فان قالت ارسلت ما اجاب به او اقل وقع ولزمها
الالف او ادت اكثر طلقت وله من الالف تسطماً او وقع وان اجاب بانها طالق فقط فان اراد الثلاث وتغن
وله الالف او دونهما زوجت كما مر **فزع** لوقالت طلقتي نصف طلقه او طلق نصفى او يدى مثلاً بالالف ففعل
او ابتعد الزوج بذلك فقبلت بانها من المثل وكذا لو قالت طلقتي بالالف وطلق يدها مثلاً وان طلق نصفها بنصف
الالف ولوقالت طلقتي غداً او فهدى الشهر بالالف او خذ هذا الالف على ان تطلقني غداً فاخذه او ان طلقتني غداً
اربع هذا الشهر متى شئت فذلك الالف فطلق في الزمن المعين او قبضه بانها من المثل فان علو طلاق ما جره وان

طلق بعد الزمن وقع مجازاً وكذا ان قصد الابتداء ويصدق فيه وله تجليته ان اتمته **فزع** لو قالت طلقني باللفظ
طلا فاستجاب بحرفه الى شهر ثم اكون زوجة جلا لا كذا فطلق كذا وقع موبداً من المثل **فزع** لو قالت طلقني باللفظ
وايمته فان طلقك اولاد بمال وقع من المثل **فصل** لو اختلفا في اللفظ فطلقا بكلامهما فلهما ما وافق
فان كان رشيدياً بانتهى اللفظ والواقع مجازاً ولو اختلفا في اللفظ فطلقا بكلامهما فلهما ما وافق
اللفظ اليها فان صحح بولاية او وكالة وهو كما ذهب اهلنا او ما استقلا الخلع بغيره وقدموا او اطلقوا فقالا طلقها على غير هذا
هذا او على هذا المقتضى او على غير هذا هذا او على هذا المقتضى فلهما ما وافق هذا المقتضى وقدموا في اللفظ وان قال طلقها بعد العبد
ولم يذكر ان طلقها ولا مقتضى بانتهى المثل وان على الزوج انه طلقها ولو قال لا اب لك الزوج احتلتها من غير طلاق
بري منه فقبل او قال طلقها وانت بري من مهرها ففعل وقع مجازاً ان لم يلقه من درك برائه والابانت وعلى الاب للزوج
مهر المثل ولا يبرأ الزوج وكذا لو قال طلقها على غير هذا هذا او على هذا فان قال الزوج بعد ضمان الزك ان بري من مهر
مهر المثل لم يطلق **الباب الثالث في الاخلاف** فان اختلف الزوجان في اللفظ فطلقا بكلامهما فلهما ما وافق
المجالحة فوطئها خدياً ظاهر او كذا باجراً ان كان صادراً من الزوج اتم زوجته كذا ففعل فقال خالعت ربي فقبلت
واحدة فقال اردت غير القابلة وقالت بل اردت خلت ولا فرق ومروا للزوج طلقك بعوض فقال بل اجازنا
خلعت لثقي العوض وبانت باقراره ونفيها او يسكوها في العبد ولا يبرأ لو ماتت ووارثها منه اذا ماتت نظروا لو قال
اجتكتك فورا بالعوض الذي طلبت فقال لم اطلب او اجتكتني بغير طلاق خلعت هي ولا عوض وفي عكسها يجزى
ويقع مجازاً ولو اختلفت المتخالفات في جنس المستحق او قدره او صفته او قال اجتبتها اطلقنا البراءة ولا غالب وقال
الاخر عينا نوعاً ولا يمينه او تعارضا نجافا لا يمين **فزع** ان اجدها ويات وفسخ المسمى ووجب من المثل ولو قال
خالتك باللف درهم او الف ولم يذكر جنساً ولا غالب هناك او خالتك باللف درهم فان نوى نوعاً تعين ولا يطل
السمية ووجب من المثل ولو قال الف او الف درهم واطلقا فقال الزوج اردنا جميعاً البراءة **فزع** وقال
بل اردنا جميعاً الفلوس خالفاً لما بانتهى المثل ولو وافقته انه اراد النقرة وادعت انها ارادت الفلوس بانتهى المثل ولو اراد
وصدقته في دعائها فان خلعت فلا شئ له عليها لانها نفت النقرة يمينها ونفى هو الفلوس ولو وافقها على ارادتها
الفلوس وقال انا اردت النقرة **فزع** لخالته فقالت بل اردت الفلوس او وافقته على ارادته النقرة وزعم
لوارثها الفلوس فلا فرق فقالت اردت البراءة وبنت طاهر ولا شئ له لانكاره البينونة وعوضها فان عدا
المتكسر الى تصديق الاخر وجب المسمى ولو قال اردت النقرة وسكت عن ارادتها وعكسها بانتهى المثل بلا مخالفة ولو
قال طلقك وجديك باللف فقالت بل انا ولا نذبة خالفاً ولمرهما من المثل ولو قالت طلبت ثلاث طلقا فقال
فاجبت بهن فقال بل طلقك واجبة به فاجبت فان اقاما بينيتين قديم استهما تاريخاً تم مجازاً ووقع المهر
مهر المثل وان قالت اجبت واجبة فذلك لك الالف فقال بل بثلاث على الالف فان لم يتصل كلامها وقع المثل
بما اراد وله تجليته على نفي الغم بتعلقه ثلاثاً ثم عليها ثلث الالف وان اتصل فان قال لم اطلقك من قبل
والان طلقك ثلاثاً باللف ووقع به وان قال طلقك من قبل ثلاثاً بعد جملته انما يقع ثلاث بالارادة وله ثلث
الالف ولو قالت طلقني ثلاثاً باللف فقال بل واحدة باللف واكثر او ركت عن العوض تجازاً وله من المثل ولو
تخالفا باللف فقالت ضمنه عن زيد او قالت قبلت الخلع على ان تسلم في زيد لزمها الالف وان قال تسخا لفت

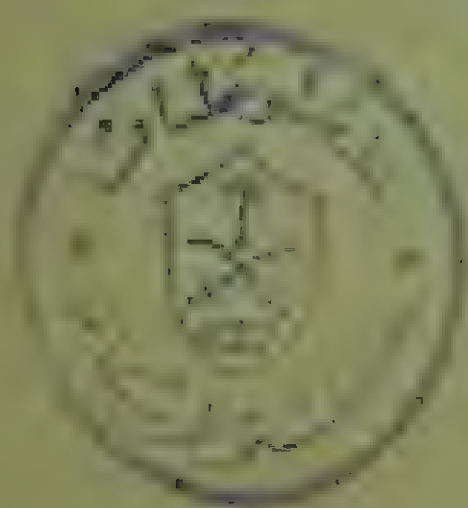
ردياً ما له فقال بل خالعتك بآنت ولا شئ له وان قالت قبلت الخلع بديني على زيد فانك تجازاً وكذا لو قال تسخا لفت
منك وكيله لزيد واخفت الخلع اليه فان قالت لم اضعه اليه لكن نويته طولت ولو قالت خالعتني بديني عليك
فانك الخلع وجعلت كقطب بينهما خلاف مروا بعني عليك بديني عليك فانك البيع وجعلت فانه لا يقطع بدينه **فزع**
لو خالعت زوجته الكبيرة فارضعت لبنها زوجته البتلة وجعلت السابق فقال الخلع سابق على العوض وقالت هو
لا يقطع ولا خلع فان عينا وقت الارضاع خلعت ولا خلعت **فزع** لو خالعتها ثم ادعت انه ابانها قبل الخلع او انه اقر
نفساً بكاهها صديق عينية ولو قال ان فعلت كذا فانك طلاقاً ولا نفلاً ولا نفلاً ولا نفلاً ثم ادعت انه خالعت قبل فعله
لم يقبل وان ما نفسه المرأة وتسع يمينه بذلك **كتاب الطلاق** وفيه ابواب **الاول** وان كان
اجدها الزوج وسقط كونه سلفاً فلا ينفذ من ضيقه ويجوزون ومغني عن غيره ولا ينفذ بغيره ولو قال طلقك
وجاهل وصديق يمينه انه طلق صديقاً او جاهلاً ان امكن وانه اكره مع قرينه وينفذ طلاق المتقدي اذ هو مكلف
خلافاً للروضة وكذا تصرفاته قوله او فعلية له او فعلية له او فعلية له او فعلية له او فعلية له او فعلية له
وان لم يؤدع ما كانه الا ان نوى الايقاع او اكره على لفظ فاني بغيره او على تعليق فجزأ وعكسه اوضح الى المعينة
اخرى بلفظ واحد كطلقها فان قال طلقك فلا تذا ولا منه خلعت غير المعينة فقط وينفذ طلاق فله بحق كالموت
وكما في طلقها والامتنع فوجاً او بطل تصرفه المكنى القوي الا ان اكره بحق كسلام الجري والمردد خلاف
الذي وشبهه ان المعاهد كالذي وبنت النكاح لا كره كتحريم الرضاع والزبيبة بوطي امها كرها وامة الفرج
بوطي اصله مكرها وتقر بالمسمى بالوطي مكرها او من المثل اذا فسدت التسمية ويؤلفكم من زالت بكارتها بالوطي
مكرها في استبطائها وتسقط نفقة من خيل يمينها **فزع** مكرها **فزع** شرط الاكراه ان يتعدا الامر بالامر
وهو بقدر على فعل ما توعد به **فزع** وان يغلب على ظنه تحقيق فعل ما توعد به وان لم يات بالامر بوجه وان يعجز عن دفعه
بغيره او غيره وان توعد به بخبر رجحان كرهها بالعبية الى المأمور به وهو ما يورث فعل ما اكره عليه خوفاً
توعد به يحصل في الطلاق تخويفه بقتل او قطع او جسر طويل او نفي عن البلد ويقتل اصله او فرعه في ذي بحرمة
ورجها وباتلاف ماله او اخذه ان كان في ذلك بصق عليه وباللواط به والذي مودة بصق في الملا او توبد وجهه
او طرف في الشوق وان يتهدد به بما لا يتعلق بالامر لان قال طلقها **فزع** فتلك عداوة في هذا انظر كيف اذا علم
من عادة الظالم ايقاع ذلك ولا ان قال ولا تذا ولا تذا نفسي وتخويفه باتلاف ماله ان لم يثلف ماله غيراً لا اكرهه فلف لم
ينقص عنه والا فلا والمكره على اتلاف المال طرقت الضمان ويرتفع تحريم كل حرام بالاكراه عليه الا القتل والزنا كليهما
ولا يجب بالاكراه فعل شئ منها الا اتلاف المال فقد يجب **فزع** من استكره ظالم فلم يثلفه حتى خلعت بالطلاق انه لا
غيره اجباً بخلاف فهو مكره كخلف الخلف فلا يقع بطلاقة اذا اخبر به او حتى تخبره عن ريداً وعن ماله وقد اكره
عليه او خلعت بالطلاق فخلعت كاذباً انه لا يخلع فليس بكفر فيقع بطلاقة **فزع** لو قال طلقك طلقك وانا مكره عليه فانك
وهناك قرينه كمينه او طلقك وانا زائل السعور وقد طلق ربي او انا ضي او مجنون وامكن ويغيب المجنون او انا
ناهم صدق يمينه **فزع** طلاق المريض كغيره فان مات اجدها في عدة رجعي لا بأس ورثه الا ان **الكتاب الثاني**
الضيعة وهي اما صريحة وهي لا يفتقر لنية كطلقك او اليت او وقعت عليك الطلاق وفي صيغة عليك وجهان
وكان طالق او نصف طالق او انت مطلقه او مطلقه بشديد اللام بينهما او لك طلقه او يا طالق وكذا رقتك اقر

بالاخيرتين او باحديهما لم يقبل ظاهره ويدري ان كذا الثانية بالثالثة قبل وان قال لها انت طالق وطالق
اوانت طالق وطالق بل طالق او لا بل طالق اوانت طالق ثم طالق او انت طالق ثم طالق
ثنتين بل واحدة طلقت ثلاثا اوانت طالق طلقة فطلقة اوانت طالق فطالق فطالق ثم طالق اوانت طالق
ثلاثا او تعلقت فان عطف لمسوسة او غيرها بغير ثم ونحوها بقيد الشرط كانت دخلت الباء فان طالق وطالق
وطالق او ثالثة فدخلت وقع ثلاث وان عطف نحو ثم فواجبة وان كرر التعليق بلا عطف كان دخلت الباء فان طالق
ان دخلت الباء فان طالق ان دخلت الباء فان طالق وقع بالدخول طلقة وان اطلق وكذا ان كذا وطال الفصل
اختلف المفسرون في ان كذا فطلقت او عطف كان دخلت فان طالق طلقة وان دخلت الباء فان طالق طلقتين
فدخلت وقع ثلاث ولو قال المسوسه انت طالق طلقة بل طلقتين وقع ثلاث او طلقة بل ثلاثا ان دخلت تجوز طلقة
تعلق ثلثتان بالدخول اوانت طالق طلقة بل طلقتين وقع ثلاث او طلقة بل ثلاثا ان دخلت تجوز طلقة
او مع او معها او تحت او فوق او فوقها طلقة وقع ثلثتان متتاليتان في مع ومرتبان في غيرهما بقديم ووقع
المضمرة على المخبر في ثلثها طلقة او بعدا وفوق او تحتها طلقة وعكسه في غيرها او قبل طلقة او فوقها او تحت طلقة
وغير المسوسه كالمسوسه في طلقة مع او معها او تحت او فوق طلقة لا في باقي الاضافات فوقع واحدة ولو اراد ببعدها
طلقة انه يطلقةا قبل باطن فقط او قبلها انه او غيره سبق منه طلاقها فسياتي في **فصل** لو قال لغيره بخولك طلقتك
ثلاثا او احدى عشر وقع ثلاث او طلقتك طلقة ومائة واحدة وعشرين او طلقة ونصفا او طلقة بل طلقتين او طلقة بل ثلاثا
فواحدة **فصل** وان قال ذلك لدخوله تعديرا ولو قال لها طلقتك تطليقة قبلها تطليقة او تعديرا لكل تطليقة وقع ثلاث مع
الترتيب بين الواحدة وغيرهما فان لم يكن مدخوله فواحدة وان كان مدخوله او غيرها اوانت طالق حتى يتم الثلاث او حتى
يحل فثلاث او ما سوى وجهان او طلقتك من واحدة والثلاث او ما بين واحدة وثلاث كما في الضمان والاقرار او
طلقتك لو ان من الطلاق واطلق فواحدة او اجنبا او اجنبا فاسمه يظهر فوقع ثلث على نظريه **فصل** لو
قال لرجعيته يا مطلقه انت طالق ونوي تلك المطلقة فهل يقبل وجهان وان قال لها جعلتها ثالثة وان نوي **فصل**
لو قال لامرأته انت طالق يا طالق وقع ثلثان **فصل** لو قال انت طالق يا طالق لا طلقتك وان قال انت طالق يا مطلقه
ونوي طلقة ثانية وقعت ايضا او وضعها بالطلاق الاول فلا **فصل** لو قال انت طالق يا مطلقه ثم اعادتها لطلب
مدين بولي او غيرها فقال طلقتك اوانت طالقت ولم يوعده او نعت واحدة ولا فاما نوي **فصل** لو قال انت طالق
هكذا مسيرا باصابعه الثلث وقع ثلاث وكذا لو لم يقل هكذا ونوي ثلثا ولا واحدة فان قال اريد المتيقن
جلف ووقع ثلثان او احدى لم يقبل ولو قال مسيرا بالاصابع انت هكذا لم تطلق وان نوي **فصل** لو قال انت طالقت
دون طلقتين فوق طلقة وقع ثلثان او فوق طلقة وصحت لك وعن القاضي وقع ثلاث اوانت طالق لا قليل ولا كثير
وقع بقوله لا قليل وما بعده لغوا ولا كثير ولا قليل فواجبة بقوله لا كثير ولا قليل في **فصل** في حساب الضربان
قال انت طالق طلقة في طلقة وقعت طلقة الا ان اراد مع طلقة ثلثان وان قال طلقة في طلقتين فان اراد مع طلقتين
فلت او بقصد الحساب وهو يعرفه ثلثان والا فواحدة وان فقد الضرب وان قال طلقتين في طلقتين ونوي الحساب
وعرفه او نوي ثلثا ولا ثلثان وان قال نصف طلقة في نصف طلقة فطلقة كل حال وان قال طلقة في نصف
طلقة فطلقة الا ان اراد مع ثلثان او طلقة ورجل في ثلثها ثلثان ان لم يزد مع ولا فثلث **فصل** لو قال المطلقك

فصل لو قيل المطلق لعقله فان لم يرتفع به حكمه كان مخصصا لفظا عاما كذا طالق او كل امرأة في طالق ونوي الا لانه
او علق طلاقا بكل شيء مثلا ونوي نوعا منه وكان قيد لفظا مطلقا كانت طالق ونوي ان دخلت الباء ونحوه او طلق
صغيره للثقة ونوي اذا جاشت وطهرت او علق طلاقا بكلمة زوجه او بكلمة شريكه ونوي بالطلاق ونوي بالطلاق
كانت امرأته بغيرها فقال كل امرأة في طالق ونوي غيرها وكان حل وثالثها عند تلفظه بالطلاق ونوي بالطلاق
من الوثاق وان قسمه بما بين يديه كما وردت بانه طالق طلاقا لا يقع اوله اريد بقاءه او اريد ان ساء الله لم يقبل
فلاهر وباطنا وكذا لو خصص عدد الطلقتين ثلاثا او اربعين طالق ونوي الاطلقة او الاملانة **فصل** لو قال
لمدخول بها حامل او حامل طالق فالت ثلثان فلو لم يولد طلقت بالظهر من النساء ثم ان ولدت ولدا واحدا
وقعت طلقة او ولدت معا فطلقتان او ولدت معا بالاولى طلقة وانقضت عدها بالثاني ولا نطاق به وان قال
كلما ولدت ولدين فان طالق للثقة فلو لم يولد معا او ولدتا معا بطنها ثلث طلقت طلقة فوضعها والا فبالبطن
من التفاتير ولو طلقها نكحها من ولا يولد معها وقعت طلقة اخرى ونص الثاني او بانها لم تنكحها فلا اد لا يقع النكاح ولا
تزوج حلالا من زمان طلقها للثقة قبل الدخول طلقت حلالا او بعده فان لم تجز على الحمل طلقت بالظهر من النساء
والافان طلق وهي حاضرة وقع بالظهر منه حلال طلقها للثقة وهي حاضرة **الباب الثالث في تعدد**
الطلاق ويحصل بالنية او باللفظ فاذا قال لامرأته قبل الدخول او بعده انت طالق مثلا ونوي ثلثين او ثلاثا
وقع المني وكذا انت واحدة اوانت طالق واحدة بالنصب او غيره والكناية مع نية الطلاق كالصريح ولو قال انت
باربعين او ثلثين او بثلث ونوي الطلاق وقع العدة ان نوي وكذا ان اطلق وان نوي واحدة فهل يقع العدة للملك
به او الواحدة للموتية وجهان **فصل** لو اراد ان يقول انت طالق ثلاثا فبانت ثلث او غير ذلك او مسكده قبل
انت طالق لم تطلق او قبل قوله ثلاثا وقع الثلاث وان لم ينوها بقوله انت طالق **فصل** لو قال انت طالق ثلاثا
وتعبر بتقديره طلاقا ثلاثا اوانت طالق عبد الرب ثلاثا كانت طالق عده انواع الرب او كل الطلاق
بالمثلثة او كله او جميعه او كل تطليقه او مائه طالق اوانت مائة طالق اوانت طالق مائة طالق او مائة
اليوم الثلاثه وان قال انت طالق لثلاث طالق فواحدة وكذا انت طالق ان او طالقت اوانت طالق الطلاق
اوانت طالق واحدة الفرة او طالق اوانت طالق واثبت او طلقة واحدة مثل طلقت او بورت ثلاثة بدلهم وطق
او بورت كعالم ليس اوانت طالق مائة البيت او ملك الدنيا او ملك السما او الارض او مائة او مائة او مائة او مائة
او اكره ما لم يجز او اقره او اطلعه او عرضه وكذا ونحوه لا ان نوي العدة فممتنان ولو قال انت طالق
مثنيتين فهل يقع واحدة او ثلث في كل ترتيب **فصل** في تكرير لفظ الطلاق بصرح او كناية فاذا قال المسوس
ولا انت طالق انت طالق انت طالق اوانت مطلقه اوانت مصرية اوانت مفارقة اوانت طالق طالق طالق
طلقت ثلاثا ان قصد كتيبا فافاد ان اطلق او قصد الا كتيبا فافاد الثانية دون الثالثة وعكسه او اكره الا ان
بالثالثة فان اكرهها بالآخرتين فواحدة او بالثانية او اكرهها بالثالثة فثلثان ولو قال لها انت طالق
وطالق وطالق اوانت طالق وطالق اوانت طالق اوانت طالق بل انت طالق واثبت طالق اوانت طالق
ثم طالق وطالق اوانت طالق فطالق اوانت طالق ثم طالق اوانت طالق اوانت طالق بل طالق وكذا الا وفي

قال طلق زيد أو عدي طلاقه أو نوى العدي جاهلاً به بينهما فواجبة أو عالمًا فله **فصل في إيقاع طلاقه أو إكراهه**
 فان قال طلقك نصف طلقه أو نصف طلقه وقعت طلقه تعين بالانفصال عن الكل لا سارية إذا طلق لا يتجزأ ولهذا لو
 وكل من وقع طلقه فطلق نصفها وقعت طلقه وان قال انت طالق نصف طلقك أو نصف طلقه وقعت طلقه وكذا ان قال ثلاثة
 وربع طلقه إلا ان أراد كل من من طلقه فيقع ثلثان كات قال نصي طلقين أو ثلثيهما أو ثلثائه انصاف طلقه وان قال ثلاثة
 انصاف أو طلقين أو ثلثائه انصاف الطلاق أو خمسة انصاف الطلاق أو ثلثيهما أو ثلثائه انصاف طلقه وان قال انت طالق نصف طلقه
 طلقه وسدس طلقه فان لم يكن بالطلقه أو كرهها ثم حذف الواو فواجبة وان قال انت طالق نصف طلقه ثلث سدس يعطى
 أو دونه ولم يقل في آخر طلقه وقعت طلقه بان طالق وعلى الباقي نيته ولو قال انت طالق نصف طلقه ثلث سدس يعطى
 طلقه وقع ثلثان أو نصف طلقه ونصفها ونصفها ثلثان ان لم يوكد الثاني والثالث والاشتهان **فصل** لو قال انت طالق
 طلقه أو طلقين بقصد الانشائين أو لجهة وتعين أو بقصد الأخبار كما لغت الثانية وان قال انت طالق طلقه
 ثلاثاً تخيير بين واحدة وثلاث فان اشترى ثلثين وقعت واحدة فقط إذا لفظه يقتضي التعيين بين شيئين فلا يخير ثالثاً فان
 مات قبل اختياره وقعت واحدة فقط وقيام وادائه مقامه يحصل **فصل** لو قال انت طالق طلقه وسأله فهل يقع واحدة أو
 ثلثان أو يظهر منها إذا قال وسأله فيقع على الأول ثلثان وعلى الثاني ثلاث وان قال نصف طلقه وضعها وقع
 ثلثان لأن المثل نظير الضعيف تكريماً **فصل** في التردد من طلق زوجاً ثم الأربع أربع طلاقات أو اقل طلق طلقه
 إلا ان نوى تزويج كل طلقه عليه فيطلق في الثلثين طلقين طلقه وفي أكثر من ثلاثاً ثلاثاً وان طلقه خمساً أو أكثر المثلثان
 طلقين طلقين ان لم يرد التزويج عليهن ولا ثلاثاً ثلاثاً ما لم يطلقهن تسع طلاقات ولو وقع عليهن أو بينهن ثلاثاً
 وأدعى إخراج واحدة بقلبه لم يقبل ظاهرها ويدين أو لجهة واحدة طلقين واحدة وثلاث قبل ولو وقع بينهن أربع طلق
 ثم جعلهن للثنتين بالتسوية وأخرج ثنتين طلق الإريان كما جعل بالأخرى واحدة واحدة وان جعلهن لواحدة طلقها
 وبأقربهن واحدة واحدة ولو قال أربع أو وقعت عليهن ثلاث طلقه وتبع طلقه وسدس طلقه طلق ثلاثاً ثلاثاً أو طلقه
 وطلقه فحصل أن يطلق ثلاثاً ثلاثاً وان يطلق واحدة واحدة ولو طلق واحدة ثم قال لأخرى اشركتكم معها
 وأنت كفي أثرها في الطلاق ونوى طلاق الأخرى طلق وكذا لو اشرك رجل زوجته في طلاق امرأة غيره ولو وقع على ثلاث
 طلقه ثم اشرك معهن رابعة ونوى طلاق واحدة واحدة طلق ثلاثاً أو مشاورة واحدة واحدة فواجبة وكذا ان أطلق
 وان أو تفعلها على ثنتين ثم اشرك معهن ثنتين ونوى الطلاق فان أراد ان كل امرأة من الزوجتين أو لجهة من الأولين أو أطلق طلقها
 طلق طلقه وان كل واحدة كالأوليين معا أو تشاركهما معا في طلقها طلقها طلقين ولو طلق زوجته ثلاثاً فقام امرأته
 الثانية معها طلق طلقين ولو علق طلقها ثم قال لأخرى اشركتكم معها فان أراد في تعليق طلقها بفعل تلك طلقها به
 أو بفعل نفسها تعلقت به وكذلك ان أطلق فيما يظهر وان أراد في توقف طلاق تلك على فعل الأخرى لم يقبل **خاتمة** من حلف
 بالطلاق الثلاث وحشده زوجته طلق واحدة واحدة ثلاثاً فيعينها ويسره إيقاع طلقه فقط على كل واحدة لا يتضا
 عينه البينونة الكبرى **الباب الرابع** في الاستنساخ والتعليق والاستنساخ بالأو نحوها جائز شرطان يشترط فيه نفسه
 وغيره والأصديق في نفيه وان يقتضيه بالعبد الملقوظ أبلغ من السع وان يقصد الاستنساخ قبل فسخ المستثنى منه وكذا
 حكم التعليق بالشيء أو غيرهما وان لا يستغفره كصلفتك ثلاثاً الا اثنان فيقع طلقه أو لا واحدة فيقع طلقان
 وكذا غير واحدة بغير أن فان ضمها وكان يلزم الأعراب في كلامه عارفاً به وقع ثلاث ولا فوجهاً وتقيداً

لا يستثنى كانت الا واحدة طالق ثلاثا كما خيرة ولو استعرقه ولم يعقبه ما يقع استعراقه لخالطك ثلاثا الا ثلاثا او
 الا نصف طلقة ويقع الثلاث وجعل بعضهم الاقله كالانصف طلقة وفيه نظر وكانت طالق وطالق وطالق الا طالق
 والاطلاق ولم يوثق اكد اطلاقا للروضة وكقول له لمن ليس له غيرها انت طالق الا انت او كل مرة طالق الا انت
 او النساء طالقت الائمة او الارواحى والافلاحة فتطلق لان قال لها كل مرة في غيرك او سواك طالق واخر عن
 طالق وكقول له لا ربع ان طالقت طالقت الا فلانة خلاف اربع طالقت الا فلانة طالقت او نساى او نساى او كلت طالقت الا فلانة
 فلا تطلق وان عقبه ما يقع الاستعراق كطلقتك ثلاثا الا ثلاثا الا واجبة فيقع واجبة او الا ثلاثا الا اثنتين فيقع
 وكذا لا اثنتين الا واجبة او الا اثنتين الا نصف واجبة او الا واجبة واثنين الا واجبة ونصفا ولو قال طلقك ثلاثا
 الا اثنتين الا اثنتين وقعت واجبة او طلقك ثلاثا الا ثلاثا الا اثنتين الا واجبة فهل يقع واجبة او اثنتين او ثلاثا
 وجبة او طلقك ثلاثا الا واجبة الا واجبة فهل يقع ثلاثا او ثنتين او طلقك ثنتين الا نصف واجبة وقع
 ثنتان **فروع** لاجمع المعطوف المستثنى منه لربع الاستعراق كطلقتك طلقة وطلقة او طلقه ثم طلقة بطلقة الا
 طلقة او طلقك طلقة الا طلقة او طلقك ثنتين ونصفا الا طلقة او نصف طلقة فيقع ثلاثا وكطلقتك طلقة ونصفا الا
 طلقة فيقع ثنتان ولا جاع في المستثنى منه يستعرق كطلقتك ثلاثا الا اثنتين وواجبة فيقع واجبة فان اراد اثنا ثمانين
 وكطلقتك ثلاثا الا واجبة واثنين او الا واجبة ونصفا فيقع ثنتان وكطلقتك ثلاثا الا واجبة وواجبة فيقع
 واجبة ركنا واحدة واجبة فان قال الا طلقك ونصفا فهل يقع ثلاثا او واجبة وجبة وان قال الا نصف وقع
 ثنتان الا ان اراد نصف طلقة ثلاث **فروع** لو قال انت طالق خمس الا ثلاثا وقع ثنتان او الا ثنتين ثلاثا وكذا الا
 الواجبة او انت طالق ربعا الا ثلاثا وقعت واجبة او الا ثلاثا اثنتين فذلك او انت طالق ثلثا الاربع او ثلاثا
 وثلاثا الاربع او ثلثا اعتبارا للمعوض به لا بالمعزى **فروع** لو قال انت بائن الا بائنا او الا طالق او انت طالق
 الا طالق او الا طلاقا ونوى بالكناية الطلاق ثلاثا وبالعرض على الثلاث وقع ثنتان **فصل** في التعليق بالمشقة
 فان علق بانه لو غيرها كانت طالق ان شاء الله لم يطلاق وكذا انت طالق بالمشقة الله او في مشقة الله او بارادة الله او
 بحجة الله او برضى الله او في حكم الله وان قال لشيء الله باللام وقع كما لو كان الله او بقدر الله او بحكم الله او بعلم الله اذ
 لا يفهم منها التعليق اذ في علم الله لان عليه قد سبق او ان شاء الله بفتح هاء ان او شاء الله او ما شاء الله ولو قال انت طالق
 ثلاثا وثلاثا ان شاء الله او ثلاثا او واجبة وثلاثا ان شاء الله او واجبة ثلاثا او ثلاثا ثلاثا ان شاء الله لم يقع شيء
 وكذا انت طالق انت طالقت طالق ان شاء الله ونوى التأكيد ولو قال حفصة طالق وعمر طالق ان شاء الله طلقت
 حفصة فقط خلافا للروضة او حفصة وعمر طالقت او انتما طالقت ان شاء الله لم يطلق احد منهما ولو قال يا طالق ان شاء
 الله طلقت او يا طالق انت طالق ثلاثا او انت يا طالق طالق ثلاثا ان شاء الله او انت طالق ثلاثا يا طالق ان شاء الله وقعت
 بطلقة بقوله يا طالق اذ النيد لا يعقل التعليق فهو كانت طالق ثلاثا يا زينا ان شاء الله فيصير قاذفا لا مطلقا وتعدى
 كان شاء الله انت طالق وعبدى جرح وعبدى جرح لا او كما خيرة وكذا في كسبه كانت طالق ان شاء الله وعبدى جرح ونوى
 الاكسنة لهما **فروع** لو قال انت طالق ان لم يشاء الله او اذ لم او ما لم يشاء الله او ان شاء الله او لم يشاء لم يطلاق وكذا الا ان شاء
 الله وان قال انت طالق ان لم يشاء الله او ان لم يبدخ لي اذ او الا ان يشاء الله او الا ان تدخلي البئر فان شاء او دخلت لزم
 تطلق ولا اطلقت قبل الموت او الحية من المشايه وان كان في مشقة زيد خلافا للروضة وان قال انت طالق الا ان يشاء



عن الأول طلق هي واجبة الآخران فان بينهما طلقا أو في أحدهما طلق مع الأول خلافا للفرقة وإن سدد الكلام
فيحتمل فصل الثالث عن الأولين وحتمل ضمها إلى الثانية وفصل الأولين عن الثانية فيشال ويجعل ثلاثة فان تعدد فالرأي
أنه ان عرف ان المولى بالجمع فالقرب بين الأولين والثالثة ولا طلق الأول واجبة الآخرين ولو قال اردت
هذه وهذه فان فصل الأول عن الآخرين فالقرب بينهما ويجوز بينهما فان بينهما ذلك أو غيرها أو
أحد طلقا وان فصل الثانية عن الأول طلق الأول واجبة الآخرين وان لم يفصل أحتمل المعنيين كما مر أو وهن
أربع اردت هذه وهذه لأجل هذه وهذه طلق الآخران واجبة الأولين واردت هذه وهذه بل هذه وهذه طلق
الأول واجبة الآخرين واردت هذه وهذه طلق الأولين واجبة الآخرين واردت
هذه وهذه وهذه فان فصل الأخير عن الثلاث ترد الطلاق بينهما وبينهن وان فصل الثالثة عن الأولين
طلقا واجبة الآخرين وان فصل الثانية عن الأولى فيبلغ أن تطلق هي وتردد الطلاق بين الثانية والثالثة معاً
الرابعة وحدها يلزمه البيان وان لم يفصل شيئاً طلق الثلاث جميعاً والرابعة فيلزم أن بين في الملائك أو بعضهم
طلق الكل أو في الرابعة طلق وخبرها **فصل** في الوجه في الإجمالات الثلاث ويسأل ويجعل ثلاثة كما مر ولو قال هذه وهذه
أو هذه وهذه فان فصل الأولى عن الثلاث أو فصل بينهما طلق الأولى وتردد الطلاق بين الثانية وخبرها وبين الآخر
معاً وان قطع الأولين عن الآخرين وفصل الثانية بالأولى والثالثة بالرابعة طلق الأولين والأخرين وان فصل
الرابعة طلقا تقيماً وتردد الطلاق بين الثانية وخبرها وبين الأولين معاً ولو بين واحدة قال لا أدري أي هي
الطلقة أم غير طلق تلك مطلقاً ونوقف البواقي ثم ان اعترفت أنها في قبل أو أنه أراد غير طلق ولا تقبل
رجوعه عن الأولى ولو قال في التعيين عيئت هذه وهذه أو هذه أو هذه فهذا أو هذه ثم هذه أو هذه هذه أو هذه
بل هذه تعيئت الأولى **فصل** في المراتب قبل بيان الزوج أو تعيينه وقف فرضه من تركه كل واحدة إلى ظهور
الحال فان فصل المطلقة أو بينهما لم يترتب أن كان طلاقاً بآباً **فصل** في المراتب قبل بيان الزوج أو تعيينه وقف فرضه من تركه كل واحدة إلى ظهور
لم ترد لها الطلاق فان كل وحلفوا لم يترتب أيضاً وان حلفوا فلم كل المهران كان قد دخل بها ولا فلهم نصفه وفيما فيه
وجهان ولو كذبته ورثة من بينها للطلاق ليس لهم المهران لم يكن دخل بها فلهم نصفه وهم مقرون له بالأثر
منها وهو ينكره ولو مات الزوج قبل بيانه أو تعيينه ولو أقره التبيين لا التبيين فان قال لا أعلم وادع فان تقدم
موت مورثه على موت المراتب وقف من تركه فرض روجه بينهما حتى يصطحا أو ورثتهما وان تأخر عن موتهما وقف
من تركتهما فرض زوج وان توكل بينهما وقف من تركه المقدم فرض زوج ومن تركه فرض روجه إلى الصلح أو بيا
دارته فان بين الطلاق في الأولى قبل بلالين لأخرى بنفسه أو في الأخرى جلفه ورثه الأولى أنه لا يعمل ان موته
جلفها ورثته الأخرى بئان مورثه طلقها ولو شهد ورثته أن المطلقة كذا فان تقدم موت مورثهم على الماتين
فثبت سها بترهم فان تأخر فلا وان توكل قبلت في حق الأولى لا الأخرى **فصل** لو قال لا أدري ان كان
هذا الطاهر عاباً فاست طالق ولعبد ان لم يكن عاباً فانت حر وأشكال لم يقع بينهما ما دام الحال حيّاً ليقع
البيان بل يقع منها وينفيها مدة الاستكال فان أقر الحنف في أحد ما فصوله أن أم صدقة الآخر لم يجلف وان كذب
جلف له وان كل وحلف الآخر فصوله أيضاً وان أقر الحنف في أحد ما فان كان نكحاً فهو مقربه والأخرى منها كلا
أعلم في أيهما حنفت وقفاً لا مراً صدقاً أو كذباً وحلف أنه لا يعلمه وان كل وحلف المدعي منها فصوله ولو ادعى

زيد أو ان لم يشأ زيد اليوم ولم يشأ فيه طلق قبل غرويه وقول الزوج ان لم يشأ الله وان لم يشأ زيد أو لا ان يشأ
تعلق بعد سلة الطلاق لا مشئة بعده فان وحيت من يرد مشئة الطلاق لم يقع أو مشئة غيره أو لا مشئة شيئاً إلى
الموت وقع جالاً في الأولى وقبل موته في الثانية فان أراد تعليقه بهذا الطلاق قبل **فصل** لو قال انت طالق إلا أنه حي العبد
لها إلا كنتنا اذا الغيب حاله قاله القاضي **خاتمة** في طلاق الشك في الطلاق فان شك في وقوعه اما سحر أو
بوجود صفة علقه بها لم يقع كان كانه هذا الطاهر عاباً فانت طالق فطاروكم يعرف ولو ادعت انه غائب فأنكر جلف
وان شك ان الواقع ثلاث أو اقل وقع الأقل ثم ان كان رغباً في المرأة فان شك في الوقوع نوب ان يراجعها أو تجريد كاح
والأول طلقها التعليل لغيره تقيماً وان شك في ثلاثة أو اقل ان يأخذ بالثلاث فلا يرد وجهاً حتى يحلل وان شك انه طلق ثلاثاً
أم لم يطلق ان يطلقها ثلاثاً **فصل** لو علق طلاقاً أو علقاً بنقضيه فقال ان كان هذا عاباً فزوجه حتى طلق أو
فامتنع هذه جرة وان لم يكن عاباً فزوجه طاهر أو هذه جرة لا عرس وطاروا وشكل حنث في روجه وامتنع منهم ولزمه اعتزال
الكل والحيث والبيان اذا ظهره وان علق كل من رجلين علقاً بغير الآخر وأشكال فلا علق فيتصرف كل في نفسه فان ادعى
حنث صاحبه فأنكر حنث نفسه ثم استمرى أمته مع بقائه في ملكه ام لا علق ولا يرجع بينهما وان لم يبيع ذلك وملكها
لزمه اعتزالها او اعتزال الباقي بهما في ملكه ومنع النضر فيهما إلى البيان كما مر ولو علق لغيرها طلاقاً ولا علقاً بنقضيه
واشكال لم يلزمها الحيث والبيان فان أقامت المرأة بيته شبع وحلف رجل بنقضيه كان كان عاباً فزوجه طلق أو
فضرها طلاقاً وأشكال لم يحنث الشك في الصفة **فصل** لو طلق لغيره أو لغيره بغيرها ثم سبها اعتزلها معاً ولا يطالب
ببيان ان صدقته فان كذبته وقالت كل منهما اننا المملوكة لم يكف الجواب بالي لست أو لا أدري بل يجب ولا يجوز له يطلقها
فان خلعت لغيره حكم لها ولو ادعى أو ادعى عليها أنها المطلقة وطلبت يمينه أنه لا يلزم اتجه اجابتهما **فصل** لو قال لزوجي
ولن تكهنا فاستأنا أو لا حنثية أو لم يخل أو لذكر أو لذكر طلقاً طلق الزوجية فان قال اردت فاستدرك الكلام أو لا
صدق عيینه أو غيرهما لم يقبل **فصل** لو قال رجل لا مراهبة أجداً طالق ولم يقصد عبداً لغيره معينة أو قصد بها الزمة
فوزل التعيين في الأولى والتبيين في الثانية ان كان الطلاق بآباً ولا يستعجل بها فان ابى عزير ولا يعذر بقوله نسيتهما
ان كذبته وان فعل طلق من ذكرها **فصل** في تلفعه بالطلاق لكن تحت عدة المعينة من التعيين والمبينة من الوقوع
ويؤيد به مدة الاستكال اعتزالها وموتهما واذا زال لم يسترد بها سلة المطلقة ولو بين الطلاق في واحدة وللأخرى تحليله أنه لم
يترها فان خلعت بقي كاحها وان كل وحلفت طلقاً أيضاً وان حلفت فكلفه وان عيینه في واحد لم كلفه الآخر وليس
أحد بينهما ولا تعييناً للطلاق في الأخرى بل نومه فان عيینه في الموطوءة لزمه مهرها وان بينه وبينها وكان بائناً لزمه الحيا
والمهر وان بينه في الأخرى قبل فان قالت الموطوءة انما اردتني حلف فان كل وحلفت طلقاً ولزمه المهر لا الجبد **فصل** لو قال
في البيان وهما اثنتان أردت هذا بل هذه أو مع هذه وهذه أو هذه وهذه طلقنا طاهر والمثنية فقط بالطلاق
قال اردت هذه ثم هذه أو هذه هذه أو هذه بعد طلق الأولى فقط وكذا هذه قبل هذه وان قال هذه بعد هذه
فالثانية وان قال اردت هذه أو هذه فلا تبيين أو وهن ثلاث اردت هذه بل هذه أو هذه طلق الأولى واجبة الآخر
فليبينها وان قال اردت هذه أو هذه بل هذه طلق الأخرى واجبة الأولين ولو قال هذه وهذه أو هذه وفصل الكلام
فان فصل الثالثة فالقرب بينهما وبين الأولين فان بين فيها طلق دونها أو فيها أو في أحد طلقاً وان فصل الثانية

فان كانت مالا شهرا حريف يمينه لكن قال طلعتك في رمضان فقالت في شوال فقد غلبت على ذنبها وتطول العدة
نواخذيه ولها نفقة المدة الزائدة ولا يرجعها فيها وان كانت بالحل والاختار صدقت باليمين للامكان بالنسبة الى
العدة وان خالف عدتها دون نسب المولى ذكرا او انثى لا امة ولا تصدق قبل الامكان فله الرجعة ثم ان ادعت للامكان
صدقت وان اصررت على دعائها الاولى واقل الامكان بالولد الكامل ان نفي بعد امكن اجتماع ما سته اشهر والمقصود بان
وعشرون يوما بالمضغة بلا تصور ثمانون يوما ولحظتان في الحمل فان نكحت خلوا لها ما ولدت لاعلى نفي العاقل ثم رجع واقل
امكانه بالاقطار لجرة معتادة طلقت طاهرة اثنان وثلاثون يوما ولحظتان ولحبتة اربعة اشهر واربعون يوما ولحظة وثبت
علق طلقا بها باخر الجيضر او بالولادة سبعة واربعون يوما ولحظة وكذا لو نكحت قبل طهر طلقت طاهرة او حائضا وكامة
طلقت طاهرة وفي معتادة ستة عشر يوما ولحظتان او وهو معتادة اثنان وثلاثون ولحظة او طلقت حائضا فاجد
وثلاثون ولحظة وليس للحظة من العدة بل فاصله فلا يصلح الرجعة ولا غيرها من اقسام الكاح **فروع** لو ادعى قرار
رجعيته تمام عدتها فانكرت فله كاح من لا يجمع معها وعليه نفقتها حتى يقر بها **فروع** لو طلى الرجعية والعدة
ابتدأت عدة من بعد الطول ويدخل فيها باقي عدة الطلاق فيرجع فيه فقط وان حبست بوطئه رجع قبل الوضع **فروع**
فصل في عدة الرجل الاكتماع برجعيته حتى بالنظر ويعبر ان علم التجريم ولا يجد بالوطى مطلقا فهو ولا يعذر حال
تحرره ومعه عدة رجعية وجب بالوطى من المثل وان رجع وخلع الرجعية وطلقاتها وتوارثها قد مر ولا يلا والظهار
واللعان فيها ولزوم موتهما شيئا ويدخل في طهر زواجها واذا ملكها في العدة استبرأها في العدة يحضه ولا
يحد عنه باقي طهر من العدة وهل ينقطع نكاحها بالطلاق او يوقف **اقوال** واختلاف الترجيع حسب ظهور
الدليل **فصل** في ادعاء رجع فان كانت العدة حاضرة بيمينه صدق وكان اول الاشارة ان تعلق به حتى لها قبل
دعوى الرجعة بان وطئها فطلبت المهر فانكرت لمراجعة قبل الطول فلا ولوقال الرجعة اليوم فقالت مسجلا
فرغت عدتي قبل رجعتك صدقت وتجعل قوله رجعت انشاء قولها فرغت عدتي لخبارة يكون الانقضاء شاقا على
قولها وان كانت العدة حينئذ قد انقضت ولم تترجع غيره فان انقضت وقت الانقضاء وقال رجعت قبله عكست
حلفت انما لا تعلم رجعته قبله وان انقضت وقت الرجعة وقالت انقضت قبله وعكست حلفت انها ما انقضت قبله
وان لم نعيها وتقابل قال راجعت قبل تمام العدة وعكست فان بقيت دعواها صدقت وكذا ان بقى الزوج واجابته
قولها ولا صدق هو ولو ادعى ما صدقت ولو قال لا تعلم تنيب الامرين ولا يعلم السابق فالأصل بها العدة ولا يثبت
الرجعية وان كانت قد تروجت غير فان اقام بينه نزاعها ولها على الثاني من المثل ان يدخل ولا فلا شيء وان لم
يحد بينه فان قدم الدعوى عليها فان اقرت لم يقبل اولها على الثاني ويلزمها الاول من المثل للفرقة فان
اباها الثاني فهي الاول بخلاف من زوجت رجلا لا يجازي ولم تقبله بالرجعية فان ادعى امر رجعيته فاقوت له
وقالت كنت طلقتي فان اقرارها مقبول وبأخبرها الاول ان خلواتها ما طلعتها وان انكرت فله تجليتها للفرق ان
اقرت او نكحت وحلفت وان حلفت كقبت دعواها وان قدم الدعوى عليها فاقول وكل رجلين لم يبي بطلاق الثاني
وعليه لها المسكن ان يدخل بها ولا انقضت ولا يثبت رجعتها المديني الا ان اقرت او خلعت لكونها **فروع** لو قال المطلق
وطئتك قبل الطلاق فله الرجعة فانكرت صدقت فان حلفت فلا رجعة له ولا سكنى ولا نفقة ولا عدة عليها ورجع
في الحال وليس له في العدة كاح من لا يجمع معها ولا يتزوج ما قبله اليها من المهر وقبل تسليمها لها نفقة فقط فان

كتاب الرجعة

اهلية مباشرة عقدا الكاح فلا يقع من مجنون بل قبل جنونه ولو ليه المراجعة له حيث نرجعه ولا في الردة لكن
للجبر والسفينة الرجعة بلا اذن ولا يجرى ولو لجرمه وللجبر رجعة امة ومعه حرة **الثاني** الضيعة وهي مضمونة في
مهر كراجعت او رجعت او رجعت ونسبها كراجعت فلانة او فحاضتها كراجعت كراجعت او فحاضتها
غاية ويندب زيادة في اولى نكاحي وكذا ارجعت ولم تنكح بشرط الزيادة المذكورة ولو قال راجعتك للاسكان
اولا هانة ونحوه لم يضر لان تصديق اذن الرجعة فيسأل احتياطا فان مات قبل ذلك فقد حوت رجعة في كتابة
مع النية كرجعتك واخرت رجعتك ورجعتك ورجعتك او اعدت حلك وكالكتابة وعقدا الكاح بايجاب وقبول
وترجمته بالعجبة كالنكاح العربي وان عرفها ونسبها لا شهدا على الرجعة واعلام المرأة ووليها ان يبرها ولا تحمل
المراجعة بالرجعي او مقدرته ولا بانكار الطلاق ولا يستقطب بانقضاء الزوج ولا نفق موقته ولا مغلته ولو شتمها
كراجعتك ان كنت خلاف ادكيت او ان كنت نكحت فمعه ان ولا مراجعة فمعه كراجعت احدا كما وقد طلعتا الواحدة
ولو قال ان راجعتك فانت طالق ثم راجعها صح وطلعت **الثالث** المرأة وشروط كونها مفارقة بطلاق ذواتها
بجائز بعد الوحي ولو في البذر او كبدخال منه كالوطى وان لا تنقض عدتها وقابلتها للحمل فلا رجعة في فروع
او طلاق بعرض ولا لمزيد فان طلقت مريدها فلف الطلاق على اسلامها في العدة فان راجعها قبله بطل وان اسلمت
بينها ولو اسلمت زوجة كافر او مسلم كافر وثبته مثلا وراجعها لفت فان اسلم المتأخر في العدة اعاد المراجعة **فروع**
لوعاق الطلاق بصفة وشك في حصولها فراجع ثم بان حصولها حوت رجعتها **فصل** في اختلاف انقضاء العدة

فان كانت

فان كانت مالا شهرا حريف يمينه لكن قال طلعتك في رمضان فقالت في شوال فقد غلبت على ذنبها وتطول العدة
نواخذيه ولها نفقة المدة الزائدة ولا يرجعها فيها وان كانت بالحل والاختار صدقت باليمين للامكان بالنسبة الى
العدة وان خالف عدتها دون نسب المولى ذكرا او انثى لا امة ولا تصدق قبل الامكان فله الرجعة ثم ان ادعت للامكان
صدقت وان اصررت على دعائها الاولى واقل الامكان بالولد الكامل ان نفي بعد امكن اجتماع ما سته اشهر والمقصود بان
وعشرون يوما بالمضغة بلا تصور ثمانون يوما ولحظتان في الحمل فان نكحت خلوا لها ما ولدت لاعلى نفي العاقل ثم رجع واقل
امكانه بالاقطار لجرة معتادة طلقت طاهرة اثنان وثلاثون يوما ولحظتان ولحبتة اربعة اشهر واربعون يوما ولحظة وثبت
علق طلقا بها باخر الجيضر او بالولادة سبعة واربعون يوما ولحظة وكذا لو نكحت قبل طهر طلقت طاهرة او حائضا وكامة
طلقت طاهرة وفي معتادة ستة عشر يوما ولحظتان او وهو معتادة اثنان وثلاثون ولحظة او طلقت حائضا فاجد
وثلاثون ولحظة وليس للحظة من العدة بل فاصله فلا يصلح الرجعة ولا غيرها من اقسام الكاح **فروع** لو ادعى قرار
رجعيته تمام عدتها فانكرت فله كاح من لا يجمع معها وعليه نفقتها حتى يقر بها **فروع** لو طلى الرجعية والعدة
ابتدأت عدة من بعد الطول ويدخل فيها باقي عدة الطلاق فيرجع فيه فقط وان حبست بوطئه رجع قبل الوضع **فروع**
فصل في عدة الرجل الاكتماع برجعيته حتى بالنظر ويعبر ان علم التجريم ولا يجد بالوطى مطلقا فهو ولا يعذر حال
تحرره ومعه عدة رجعية وجب بالوطى من المثل وان رجع وخلع الرجعية وطلقاتها وتوارثها قد مر ولا يلا والظهار
واللعان فيها ولزوم موتهما شيئا ويدخل في طهر زواجها واذا ملكها في العدة استبرأها في العدة يحضه ولا
يحد عنه باقي طهر من العدة وهل ينقطع نكاحها بالطلاق او يوقف **اقوال** واختلاف الترجيع حسب ظهور
الدليل **فصل** في ادعاء رجع فان كانت العدة حاضرة بيمينه صدق وكان اول الاشارة ان تعلق به حتى لها قبل
دعوى الرجعة بان وطئها فطلبت المهر فانكرت لمراجعة قبل الطول فلا ولوقال الرجعة اليوم فقالت مسجلا
فرغت عدتي قبل رجعتك صدقت وتجعل قوله رجعت انشاء قولها فرغت عدتي لخبارة يكون الانقضاء شاقا على
قولها وان كانت العدة حينئذ قد انقضت ولم تترجع غيره فان انقضت وقت الانقضاء وقال رجعت قبله عكست
حلفت انما لا تعلم رجعته قبله وان انقضت وقت الرجعة وقالت انقضت قبله وعكست حلفت انها ما انقضت قبله
وان لم نعيها وتقابل قال راجعت قبل تمام العدة وعكست فان بقيت دعواها صدقت وكذا ان بقى الزوج واجابته
قولها ولا صدق هو ولو ادعى ما صدقت ولو قال لا تعلم تنيب الامرين ولا يعلم السابق فالأصل بها العدة ولا يثبت
الرجعية وان كانت قد تروجت غير فان اقام بينه نزاعها ولها على الثاني من المثل ان يدخل ولا فلا شيء وان لم
يحد بينه فان قدم الدعوى عليها فان اقرت لم يقبل اولها على الثاني ويلزمها الاول من المثل للفرقة فان
اباها الثاني فهي الاول بخلاف من زوجت رجلا لا يجازي ولم تقبله بالرجعية فان ادعى امر رجعيته فاقوت له
وقالت كنت طلقتي فان اقرارها مقبول وبأخبرها الاول ان خلواتها ما طلعتها وان انكرت فله تجليتها للفرق ان
اقرت او نكحت وحلفت وان حلفت كقبت دعواها وان قدم الدعوى عليها فاقول وكل رجلين لم يبي بطلاق الثاني
وعليه لها المسكن ان يدخل بها ولا انقضت ولا يثبت رجعتها المديني الا ان اقرت او خلعت لكونها **فروع** لو قال المطلق
وطئتك قبل الطلاق فله الرجعة فانكرت صدقت فان حلفت فلا رجعة له ولا سكنى ولا نفقة ولا عدة عليها ورجع
في الحال وليس له في العدة كاح من لا يجمع معها ولا يتزوج ما قبله اليها من المهر وقبل تسليمها لها نفقة فقط فان

احد ثم اقرب بالزوج لم تستحق بانيه الابا قلة ثانيا وحيث صدقت وكانت امه خلقت بولي السيد خلافا للزوج
وان ادعت هي وطه وانكر خبرها بيمينه وعليها العدة ولا تستعطي كذاب **فروع** لو ادعت على زوجها طلاقا
فانكر خلف فان كل خلفت ثم رجعت لم يقبل رجوعها ولو رجع مطلقته ثم قالت كسرت طلقتي ثلاثا فلا رجعة ثم رجعت
قبل **فروع** لو قال احب مني بغير العدة فراجعها مكرها لم تقبل رجوعها ولو رجع مطلقته ثم رجعت لم يقبل رجوعها ولو رجع مطلقته
الايتلاف هو حرام على العالم وفيه ما بان **الاول** في اركانها الحولي والمولي منها الحولي
زوج مكلف بختمه من الزوج فيصحب ايتلافه وكما في زوجين وخصي ومريض لا يبرأ في امته ولا غير زوج وان علقه
بكارها لكنه جلت ولا صبي ومجنون ومكره ولا اسل ذكر لا يبرأ زواله ولا مقطوع عدا او تعصده ان لم يبق كما يبرأ من مذبذب
الحشفه ولا يجل بالسلام كما في زوج ذكر ويصحب من عتق بالعتق وعكسه ان عرف المعنى فان ادعى جهله وامكن فبرأ
بيمينه وسرجه المودعها كان وطهها فيصحب من رضىه ورجعية وسرطلة ان اطلق او قدر من من ياق فيه المان
وطهها مع بقا فوق اربعة اشهر ولا يضرب المدة فيمن عتق المولى ويراجع المطلقة ولا يصح من رتقا وقرا يعذر
جماعها **الركن الثاني** المحل فيه فلا ايتلاف في حلقه بامر الله وصفايته وكذا بالانعام قربة كصوم ووجع وعق
او غير قربة كطلاق مشربا ان يلزمه شيء لو طهر بعد اربعة اشهر لان كانت يمينه تجعل قبل فراغها كان وطهها كغنى
صيام هذا الشهر او شهرين او شهرين قبل فراغها خلافا فعلى صوم شهر مثلا او شهرين كذا وهو متأخر عنها وكذا الفعل صوم
الشهر الذي ايتلافه ثم اذا وطه في شهر لزمه صوم ما قبله فقط وقضى يوم المولى وخلاف فعلى صوم هذه السنة والى
فوق اربعة اشهر لا قتل وعلى المولى كفارة يمين اذا وطهها في المدة او بعدها ولو بعد التلطب وان قال مكرها ساء ملكه جر
لغا وكذا فعل ان اطلقك وان قال فانت طالق ان دلت البتة او بعد يمينه بعد سنة او ان وطهها في سنة او في سنة او في سنة
لم تستعطي بغير رجوع او بطلان **فروع** لو قال ان وطيتك فامتي حرة ثم ماتت الامة او اعتقها انجل الايتلاف وكذا الزوال ملكه
عنها وان اعاد لا ان يبرأها او كاتبتها او كاتبها اذ لو وطهها تخلفت وان قال فامتي حرة قبله بشهر لم يبرأ
قبل مضي شهر وخطة من بعد تعليقه اذ لو وطه جديدا لم تعتق وانجل الايتلاف وان مضى شهر ولم يطهها فهو مولى نصيب
المدة وبطلان به بعد المولى والطلاق فان وطه ولو بصورة الرنا بان عتقها قبل المولى بشهر وان طلق ثم رجع في العدة
استوفت المدة وان جدد بعدها لم يعد الايتلاف ولو راجع الامة في الشهر الرابع ثم وطه قبل تمام شهره من البيع بان عتقها
قبله وان لم يطه حتى مضى شهر ارتفع الايتلاف ولو قال ان وطيتك وان دخلت البتة او بعد يمينه بعد سنة او ان وطهها في سنة او في سنة او في سنة
قد طهر فهو مولى وان نسي الظهار من وطه في مدة الايتلاف او بعد عتق عن الظهار وان لم يكن قد طهر فلا ايتلاف
ولا طهار باطلا وتنفقدان ظاهر لا قرا بالظهار ولا يثبت انكاره له واذا وطه عتق عن الظهار وظاهر وان قال
معبدي جرح ظهاري ان طهرت ثم طهر صامواليا لا قبله ثم ان وطه في المدة او بعد عتق ولا يقع عن الظهار بقدر
تعليق العتق عليه والعق لا يقع عنه الا بلفظ يوجد بعد او معبدي جرح ظهرك ولم يقل عتق ظهاري فلا ايتلاف
للروضة وان وطيتك فله على ان عتق عبدي هذا عت ظهاري فان كان قد طهر منها او من غيرها وعاد فهو مولى
فان طهرها بعد الطلب كقطا حكم الايتلاف بقيت عليه كفارة الظهار فيعتق عنها ذلك العبد او غيره وان وطهها في المدة
او بعد العتق يندرج الجراح فان اختار الوفا بما التزمه واعتقه عن ظهاره خرج عن يمينه واجراه عن الظهار وان
اعتقه او عتق آخر عن يمينه لزمه الاعتاق للظهار وان اعتقه عنها لم يخرج عن واجبه منها **فروع** لو قال من ربي

الامة ثم ملكها وباعها او اعتقها ثم نكحها لم يعد الايتلاف وكذا لو اقر عبدا من زوجته ثم ملكته واعتقه ثم نكحها
فروع لو قال لامرأته ان وطيتك فانت طالق او فانت طالق ثلاثا او فانت على حرام سواي به طلاقا او طهارا
او نكحها او اطلق صار مولا فبطلان به بعد المدة بالعتق او الطلاق ولا يمنع التعليق من وطهها وتعلق به رجعي
او كان دون ثلاث وان علق قبل الدخول ويلزمه الرجوع بيمينه الحشفة ان لم يراجع فان اكتمل الرجوع رجعي فلا جد
وان عمل تجريمه ولا مهر وان نزع ثم ارجع فلا جد في الرجعي وكذا في البائن ان جهلا تجريمه للشبهة ويثبت المهر
والنسب والعدة وان علمه او علمته دونه وطه وعنه عكسه ذلك ان كرها او علمه ومنها فلها المهر وان قال لها ان
وطيتك فانت طالق فهو مولى من المخطوبة وتعلق طلاق العتق به بالوطي فاذا وطه المخطوبة في المدة او بعد طهرت الصرة
وانجل الايتلاف وان طهرها رجعي بعد الطلب ولم يطهها كقطا طلب فان رجع عاد الايتلاف وهكذا في يمينين وان
طهرها ثانيا لم ينجحها لم يعد الايتلاف يبقى طلاق الصرة متعلقا بوطهها بعد الرجعة او التجديد ومع وكذا لو وطه قبل
التجديد لانيه او وحده كما حكمها بعد ذلك لم يعد الايتلاف لا يجلا ليمينه بالزنا ولو ماتت الصرة انجل الايتلاف وكذا ان نكحها
قبل طهرها ثانيا او رجعي وقت عتقها ثم ان وطه المخطوبة انجلت يمينه ولا يعود الايتلاف لو نكح الصرة وكذا ان نكحها
قبل وطه المخطوبة ولو قال لامرأته ان وطيتك اجدكها فالأخرى طالق فان نوى وطه يمينه فهو مولى منها فقط طاهرا
فيوم بعد المدة بيمينها فان يمينها بطل الله بموجب الايتلاف ويصدق بيمينه انه لم ينو الأخرى وان لم يبين وطهها آخر
القاضي باليمين في البتة لا يمتها وطلعتها فان اذ قال طلقت من نويتها فلو قال الرجوع راجعت التي وقع عليها الطلاق
صحت رجعتها **خلافا** للروضة وضربت المدة ثانيا لم يطلق القاضي كما وكذا ان نكحها ولو وطه الزوج اجدكها قبل
البيان لم تطلق الأخرى للسك ونسب الأرميا بيان فان نكح الأخرى لم تطلق احدها وبطلان به الأخرى بموجب الايتلاف
فان وطهها طلقت الموطوءة أولا وان بين في الموطوءة طلقت الأخرى وانجل الايتلاف وان لم يوف يمينه فيبطل الله انه نوى
من يمينه فيعتقها كالطلاق وساقى مثله فيمن قال لنسوة ارجعت واحدة منكن ولم ينو والمنقول انه مولى منها
لان اية واحدة منها وطهها طلقت الأخرى فاذا اطلتسا بموجب الايتلاف وطه واحدة طلقت الأخرى وانجل الايتلاف وان
طلق واحدة بقي مولا من الأخرى حتى لو وطه غير المطلقة لحقها بطلقه أخرى ان لم يقصر عتقها رجعية ولو قال
كلما وطيت اجدكها فالأخرى طالق ووطه بعد الطلب واحدة طلقت الأخرى وانجل الايتلاف في حق الموطوءة دون الأخرى
وان كقطا طهرها جارا بوقع الطلاق لان كلما للتكرار فان رجعها عاد الايتلاف **فصل** لو قال لزوجاته الأربع
والله لا ابطا وكن فليت بولي في الحال اذ لا يثبت بوطه بعضهم بل يقر بين الخنث فان وطهن جميعا جنت ولكن سنة
كفارة فقط ولو ماتت بعضهن قبل المولى انجلت اليهن ولا نظر الى تصور طهرها ميتة او بعد المولى لم يورس ولو طلعت
او عتقهن قبل المولى لم تجل يمينه فيلزمه الكفارة اذا وطه في الميمنة ولو نكح في البتة هذا حكم اليمين وأما
الايتلاف فاذا وطه ثلاثا صار مولا عن الأربعة فان ماتت بعضهن قبل المولى انجل الايتلاف او بعده فلا وطلا وبعضهن
قبل المولى او بعده كما لو ماتت حتى لو اتيان ثلاثا وطهن في العدة لا يبرأ من البتة فيه وان اتيان واحدة قبل
المولى ووطه ياتين في التحايج ثم نكح المطلقة انجل الايتلاف لا يمين فنجب الكفارة بوطهها وان قال للاربع والله
لا ابطا واحدة منكن فهو مولى من كل واحدة فيجوز بوطه كل واحدة ويكفر وتضرب المدة جالا وبعد طهرها كل واحدة
طلبت بموجب الايتلاف فان طهرهن كقطا المطالبة واذا راجعت استوفت المدة وان طلق بعضا قبلها قبل المطالبة

والوطى اجبا هن اجبت بينه وايلاً وفي باقهن نعم ان اراد تخصيص كل واجبة بايلا متفرقة فالوجه نقاد
في ما يقين وان قال لا ربع والله لا اطلاقاً واحدة فان اراد كل واحدة او اطلق قول من كبرت فيطابق بعد المدة اذا
وطى واحدة جئت واجبت اليهن فيرفع الابلا في غيرهما من طلقها منهن سقط طلقها فان راجعها استوفت المدة
وان اراد واحدة فقط بمهمة قبل وكان مولياً من واجبة فان غلبها فقلبه فليبينها وتعد ان صدق به باقهن فذا
وان ادعى غيرها المدة الحرة والمزوجة لها وان اختلفت لكونه قول منها ايضاً فيطابقه بموجب الابلا ولا يقبل جوفه
عن الاولى ويوطئها بحسب كفارتان في اقراره لا في بين الرد ولما دعت واحدة انه ارادها فقال ما اردت ذلك او ما كنت
سك واجاب مثله الثانية والثالثة تعينت الرابعة للايلا وان لم يبينها فقلبه فليبينها من غيبها لم يكن لغيره من ارضه
وابدا المدة من طلقه لا تعينه فان لم يبين حتى تمت المدة طلقين جميعاً بموجب الابلا وانما اعتبر طلق كل من لم يعلم
طلب المولى منها فان اطلق الغافي واحدة بهمة وسقط الزوج من حتى تعينت المطلقة وقبل التعيين لو وطى اطلق واحدة
او اثنين او ثلاثاً لم يحلل الابلا وان قال طلق من اثبت منها اخل بغيرها **فصل** لو قال والله لا اطلقك سنة او امة او
يوماً مثلاً صار مولى اذا وطى ذلك العبد وسقط السنة مئة الابلا فان بقي اقل من نصف السنة لم يحلها سته
فلا كفارة الا اذا اراد الوطى وطوى بعد المرة ثم اوج جئت بالثانية ولو قال لا اطلقك السنة امة سبعة اشهر
فكسرها وهو السنة الحاضرة **فصل** من آلمن امرأته ثم قال هو لآخرى اشركتكم معها ونوى الابلا فان
كان بالله لم ينجح في الثانية او بالطلاق فما ان يريد ان الاولى لا تطلق الا بغيرها فلا يقبل وتطلق اذا وطىها وانما اذا
وطى الاولى طلقت الثانية ايضاً فيمنع في الحائض من الثانية او يزيد تعليق الطلاق الثانية لو طى نيتها قبل
ويكون مولياً من الثانية او يريد انه بوطى الثانية طلق الاولى بطلاق الاولى فعلق بوطئها وسقط ركنها الثانية في
الابلا وان طلقها فعلق بوطئها فلا يقبل في الاولى كما لو قبل في الثانية لكن لا يحصل الابلا منها حتى طلق الاولى
لقدرته قبل وطئها في طلق الثانية ولا تطلق وان قال غير زوجتي آليت منك ما اكفان من زوجتي صديق من
ظاهرين امرأته ثم قال لآخرى اشركتكم معها في انظرها ونوى لغيرها **فصل** من قال لمن لم يحلف بيني في نيتك
واراد انك اذا خلعت صنت جالفاً فهو لغوا ولن طلق او جئت في بين طلاق ونوى ان امرأتي طلق كما انك طلقت
وان اراد نوى طلق امرأته طلقت امرأتي فاذا اطلق ذلك طلقت هذه **فصل** يقع تعليق الابلا فان علقه بغيره
كان دخلت البتة او الله لا اطلقك فدخلت العقد او شئها خطاً با كونه لا اطلقك ان ثبت واراد تعليق الابلا
بشئها فشات فوراً انعقد وكذا ان اراد تعليق عدم الوطى بشئها للوطى فشات جاً لا وان اراد تعليق فعل الوطى
بشئها فلا ايلا سلا اطلاقاً الا بضره او حتى تشاء وان اطلق حمل على مئة عدم الوطى لا على عدم شئها **خلافاً**
للرواية اد مقتضاة الوقوع اذا لم تشاءها وهو علق وان علق بشئها لا خطاً ما كان شات زوجتي او شئها
غيرها كما يطلق ولو قال والله لا اطلقك متى كيت واراد اني اطلقك اذا ارذت انا فلا ايلا وان اطلق فقل بطل
على تعليق الابلا وجهاً او لا اطلاقاً الا ان تشاء او ما لم تشاء واراد تعليق الابلا او لا كسرها عنه انعقد فان
شات وطئها فوراً اخل وان لم تشاء او شئت فلا وكذا احكم قوله لا اطلقك حتى شاريك فان شات وطئها قبل
مدة الابلا او تعديها اخلت المين وان لم تشاء وطئها حتى مضت المدة سوا عدم وطئها ام لم يشأ شيئاً قبل يكون
مولياً بحسب المدة من لفظه فان مات زيد وقدمت طولي المولى جاً لا وقيل لا يكون مولياً فان مات زيد قبل

المسألة

المدة صار مولى بحسب المدة من الموت **الركن الثالث** المدة فاذا حلف على ترك الوطى ابداً او اطلق قول فان
اراد في هذه شهراً مثلاً دين وان قدر ما كثر من اربعة اشهر من بيع الطلق انعقد او لا يتبعه فلا **خلافاً للامام**
بل هو جالساً لو قدر اربعة اشهر او اقل مدة او أكثر متصلاً او منفصلاً كونه لا اطلاقاً اربعة اشهر فاذا مضت فواته
لا اطلاقاً مثلاً لكن يام للامان فان كرر لا اربعة وحده والله والثانية قال بعضهم هو مولى وفيه نظر ولو قال والله لا
وطئك خمسة اشهر فاذا مضت فواته لا وطئتك عاماً فايلا ان فطأ به بعد اربعة اشهر بموجب الابلا الاول فان لم يطأ به
حتى مضت الخامسة اخلت المين الاولى فلا يطأ به بوجهاً وان طأ به والخامس فخرج عن موجب الابلا الاول
واشركت الخامسة مئة الابلا الثاني وان طلق في الخامسة رجوعاً فلا طلب لها جاً لان راجعها فيه لم تضرب المدة
لقلة الباقي من مئة الابلا الاول ولو وطئها بعد الرجعة باقى الشهر الخامس اخلت مئته ولو مضت كفارة وان راجعها بعد
الخامس فان كان بعد عام من اول السار بغير فلا ايلا لانقضاء المديتين واخلاق المديتين او قبل تمام العام فان بقي منه اربعة
اشهر فاقبل فلا ايلا او فوق اربعة عباد الابلا متقرب المدة جاً لا وان طلق ثانياً ثم رجعها لم يعد الابلا وتبقى المين في فراغ
المدة حتى لو راجع والباقى من العام دون اربعة اشهر ثم وطئها في النية لزمته كفارة وان قال لا وطئتك خمسة اشهر ثم
قال والله لا وطئتك خمسة عاماً فهو ايلا واحدة فيدخل الاول في الاكثر ويجعل حالها على عام فيطأ به بعد اربعة اشهر فان
ما اخل اليه من اربعة اشهر كفارة فقط وان اطلق ثم رجع او جدد فان بقي من العام اربعة اشهر فاقبل لم يعد الابلا او فوق
اربعة عباد والرجعة لا التجديد وان قال لا وطئتك عاماً ثم قال لا وطئتك خمسة اشهر فخرج دخول الاكل وجهاً فان دخل
فاملاً واجتعل عام بعضه ميم وبعضه يمينين وان لم يدخل فايلا **فصل** لو قال والله لا اطلقك عمري او عمرك او حتى اموت
او توفي مولى وكذا حتى يموت زيد ولم يظن قرب موته مرضاً **فصل** وحتى تجلى وهي صغيرة او ابنة او حتى تقطى ولذا واذا
الحائض وبقي منها مدة الابلا واراد فعل الفطام والولد لا يحمله لدون المدة لان اجملة لا اقل فان مات هنا قبل الفطام
صار مولى **فصل** لو علق الابلا بحال حتى تصدق الى السما او بتدبير حتى يخرج البخل او عيسى عليه الصلوة والسلام ولم
يظهر اماره قرب الخروج وكفى بقدم زيد وتعدت مسافته انعقد فان قال طنت قريبا صدق نفسه او بما يعلم قرب
وجوده كمن يقول البقل او طنت كبدك المظلم وقت غلبته او ما يتردد في قربه وبعد كفى يدخل زيد البذر او اقرب
او مرضي او يقرب زيد وقرب مسافته وقد يقدر وكفى بقتل أخاك او شئ هذا المريض او مرض هذا او تتعلمين
الكتابة او يطلق زيد زوجته لم ينعقد جاً لا وكذا اذا مضت المدة ولم توجد المولود فان وطئها قبل وجوده
لزمته الكفارة وان جدد قبل الوطى اخلت مئته **الركن الرابع** المحلوف على تركه وهو الوطى فلا ايلا بالحلف
على الامتناع غيره وصريح الابلا ما لا يدن فيه كلاً انك كذا ولا اعيت او اوج او ادخل حشيتي او ذهابك فيك
وليك لا فتضك بذكرى وما يدن فيه كلاً اصيبك او لا اجامعك او لا اطلقك وليك لا فتضك ولم يقل بذكرى
وكناية كترك المباشرة والمباشرة والملازمة والمتر والافضا والمباغلة والامتناع والادخال بها والمضى اليها
والعشيان والفرجات والانيات وكلاً مجتمع زاسي وزاسك على وسادة او تحت سقي او كمت معك ولو قال لا
اجدك ولا عيين عندك او لا عضبتك او لا سوتك او ليطلقن غيبتي عندك فهو كناية في الوطى والمدة وان قال لا اخل
ترك وطئك او لا سوتك في الوطى فصرح في الوطى كناية في المدة وان قال لا اغتسلت عندك واراد ترك وطئها فولي
او ترك الغسل منه او انه بطأ بها بعد غيرهما فيكون غشله عن الاولى قبل منه فلا ايلا كلاً اطلاقاً في الحيض

النفقة فان كان وطئها في ذلك الكاح لم يستقط طلبها والا فان صدقته او جاز على الخيط المنة نفقة الانسان لا
الوطئ فان قاصرت مدة العنة طلبها فان لم يطأ فيها مقدم جملها **فرع** فيما حصل به فيه القادر في البكر
بالتصانها بذكره وفي اليب بايلاجه الحشفة او قدرها اختار في قلبها وبخلها الايلا ولو استدخلها او ولجها
وهو ناسيا او مكرها او مجنونا او يظنها اجنبية حصلت الغية لاجنسه ولا يحل له عينه **فرع** لو ادعت المرأة او
نعت مدعيه فانكر صدق عينه ولو اقرت بوطئه بعد المدة وانكر سقط طلبها ولا يقبل رجوعها **فرع** لو ابا الله مدعيه
او اكره فان اطلق او قدر بمدة واحدة كسنة او سنة او مختلفه كسنة وستين ثم قال اريدت الماكيد قبل واتخذت
اليقين وان تعذر الحمل وطال الفصل وارادت الاكثين فعددت او اطلقا تجددت باتحاد المجلس وتعذرت
بتعدده وعند التعدي يخرج بالطلاق عن كل الايمان ويحل بالوطئ وتجب كفارة واحدة

كتاب الظهار وهو حرام وله اركان اربعة الزوجان فيعتبر
فيه صحة طلاقه ولو مسنوحا وكافا ودوق فحيت توقف الطلاق في صورة الاسلام او الردة ويعتبر فيها قابلية
الطلاق ولورعية وتعد من شبهة وصغيره وتعدا كامة ولا يصح ظهار اجنبي ولو علقا بالکاح ولا يستبدل منته
ولو استبدله ولا اولا من زوجها **الثاني** الصيغة وضربها الذي لا يقبل التعريف كانت او جملت او تفصيلا او جملتها
او بديك او روي او هذا علي او اي او مني او عندي كظهري او كبدني او جسيما او جملتها او اذا انها وكذا ايلا
صلة ولو شبه بغير الظاهر من الام التي لا تذكر للا كبر كالبعد والرجل والشعر كما لتسبيبه بالظهار وما يحمل الاكرام
كانت اي او عينيها او راسها او رجليها تحاية وكذا الظهار لا يتم في انا عليك كظهري واما انا منك كظهري
اي مكانا منك طرائق وتسبيبه جزء من الروضة جزء من الارض والاخت ونحوها كيد اي ظهارا كان كلما
جازا تعليقه صحت اطلاقه الى بعض محله كالطلاق والعقار وما لا كالبيع فلا ولا ايلا نافذ ان اظيف الى الفسخ
كالسكنى الاعضا وقدره هذا **الثالث** المشبه به وهو الظاهر بغيره من امره او جديته من المحرمين وان بعد
ومن كل اني محرم له بتسليم ويب ان لم يطرأ تحريمها عليه لان كنهه بظهرها لا بوجه النبي صلى الله عليه وسلم
او ابا قريش من الرضاع او بنتها المولودة قبل ارتضاعها لا بعده **فرع** تحريم تعليق الظهار بصيغة وان كان المعلن
بفعله جاهلا او ناسيا بليا كان ظاهرا من هذه وأشار لاجنبية او من ولاية الاجنبية فان كظهر اي فاذا
تزوج فلانة وظهر منها صار مظاهرا منها لان ظاهرهما قبل الكاح الا ان يردا التلظ كتعليقه ببيع المحرم
وكانت ظاهرا من فلانة اجنبية او وهي اجنبية ولو علمته بدخلها البدر فدخلها وهو مجنون او ناسيا اعتقد
ولا عود حتى يسلكها بعد افاقته او تذكره قدر ان كان طلاقا لم يطأها ويجوز توقيته وبيات فان اقرت
بفوق اربعة اشهر فظاهر وايلا **فرع** لو قال انت طالق طرائق ظهري فان قصد كالا بلفظه والطلاق رجعي
حصلا او باسن او اطلق او نوي باللفظ احدهما او كليهما او بلفظ كل الاخر فالطلاق قطعا وان قال انت كظهر
اي طالق فان نوى كالا بلفظه حصلا ولا عود ان لم يراجع وان اطلق حصل الظهار وفي الطلاق **فرع** ولو
قال انت علي كظهر اي ونوي بهما ظهرا او طلاقا فان نوي او نويها بهما او بالجمام تخير وثبت ما اختاره
منهما او الاول طلاقا وبالثاني ظهرا لا طلاقا وحصل الظهار ان كان الطلاق رجعي او بالاول ظهرا لا وبالثاني
طلاقا فظهارا ونقض وكذا ان اطلق وان نوي بالاول تحريم ذاتها قبل ولا ظهارا لان طاه بالثاني ولو قال

النفقة فان كان وطئها في ذلك الكاح لم يستقط طلبها والا فان صدقته او جاز على الخيط المنة نفقة الانسان لا
الوطئ فان قاصرت مدة العنة طلبها فان لم يطأ فيها مقدم جملها **فرع** فيما حصل به فيه القادر في البكر
بالتصانها بذكره وفي اليب بايلاجه الحشفة او قدرها اختار في قلبها وبخلها الايلا ولو استدخلها او ولجها
وهو ناسيا او مكرها او مجنونا او يظنها اجنبية حصلت الغية لاجنسه ولا يحل له عينه **فرع** لو ادعت المرأة او
نعت مدعيه فانكر صدق عينه ولو اقرت بوطئه بعد المدة وانكر سقط طلبها ولا يقبل رجوعها **فرع** لو ابا الله مدعيه
او اكره فان اطلق او قدر بمدة واحدة كسنة او سنة او مختلفه كسنة وستين ثم قال اريدت الماكيد قبل واتخذت
اليقين وان تعذر الحمل وطال الفصل وارادت الاكثين فعددت او اطلقا تجددت باتحاد المجلس وتعذرت
بتعدده وعند التعدي يخرج بالطلاق عن كل الايمان ويحل بالوطئ وتجب كفارة واحدة

كتاب الظهار وهو حرام وله اركان اربعة الزوجان فيعتبر
فيه صحة طلاقه ولو مسنوحا وكافا ودوق فحيت توقف الطلاق في صورة الاسلام او الردة ويعتبر فيها قابلية
الطلاق ولورعية وتعد من شبهة وصغيره وتعدا كامة ولا يصح ظهار اجنبي ولو علقا بالکاح ولا يستبدل منته
ولو استبدله ولا اولا من زوجها **الثاني** الصيغة وضربها الذي لا يقبل التعريف كانت او جملت او تفصيلا او جملتها
او بديك او روي او هذا علي او اي او مني او عندي كظهري او كبدني او جسيما او جملتها او اذا انها وكذا ايلا
صلة ولو شبه بغير الظاهر من الام التي لا تذكر للا كبر كالبعد والرجل والشعر كما لتسبيبه بالظهار وما يحمل الاكرام
كانت اي او عينيها او راسها او رجليها تحاية وكذا الظهار لا يتم في انا عليك كظهري واما انا منك كظهري
اي مكانا منك طرائق وتسبيبه جزء من الروضة جزء من الارض والاخت ونحوها كيد اي ظهارا كان كلما
جازا تعليقه صحت اطلاقه الى بعض محله كالطلاق والعقار وما لا كالبيع فلا ولا ايلا نافذ ان اظيف الى الفسخ
كالسكنى الاعضا وقدره هذا **الثالث** المشبه به وهو الظاهر بغيره من امره او جديته من المحرمين وان بعد
ومن كل اني محرم له بتسليم ويب ان لم يطرأ تحريمها عليه لان كنهه بظهرها لا بوجه النبي صلى الله عليه وسلم
او ابا قريش من الرضاع او بنتها المولودة قبل ارتضاعها لا بعده **فرع** تحريم تعليق الظهار بصيغة وان كان المعلن
بفعله جاهلا او ناسيا بليا كان ظاهرا من هذه وأشار لاجنبية او من ولاية الاجنبية فان كظهر اي فاذا
تزوج فلانة وظهر منها صار مظاهرا منها لان ظاهرهما قبل الكاح الا ان يردا التلظ كتعليقه ببيع المحرم
وكانت ظاهرا من فلانة اجنبية او وهي اجنبية ولو علمته بدخلها البدر فدخلها وهو مجنون او ناسيا اعتقد
ولا عود حتى يسلكها بعد افاقته او تذكره قدر ان كان طلاقا لم يطأها ويجوز توقيته وبيات فان اقرت
بفوق اربعة اشهر فظاهر وايلا **فرع** لو قال انت طالق طرائق ظهري فان قصد كالا بلفظه والطلاق رجعي
حصلا او باسن او اطلق او نوي باللفظ احدهما او كليهما او بلفظ كل الاخر فالطلاق قطعا وان قال انت كظهر
اي طالق فان نوى كالا بلفظه حصلا ولا عود ان لم يراجع وان اطلق حصل الظهار وفي الطلاق **فرع** ولو
قال انت علي كظهر اي ونوي بهما ظهرا او طلاقا فان نوي او نويها بهما او بالجمام تخير وثبت ما اختاره
منهما او الاول طلاقا وبالثاني ظهرا لا طلاقا وحصل الظهار ان كان الطلاق رجعي او بالاول ظهرا لا وبالثاني
طلاقا فظهارا ونقض وكذا ان اطلق وان نوي بالاول تحريم ذاتها قبل ولا ظهارا لان طاه بالثاني ولو قال

الاول او الاول لم يجد الثاني اذا اعتقه منبرتها وانما غشاق الاول اجزاء الثاني ومن لزمه كذا قلت فاعتق
رقة بنية الكفارة وقع الواحدة وان اختلف جنسها وكذا الصيام والاطعام ولو اعتق الواحدة ثم اعسر فصام الواحدة
ثم عجز عن الصورة فاطعم الواحدة ولم يعتق اجزاءه ومن عليه كفارة فنوى غير ما اعتد او خطا لم يجد حجة وبني الذي
في العتق الكفارة للمعين لا القرية وكذا من ارتد بعد وجوب الكفارة ومن يجهل له الوطئ اذا اسلم في العدة
فصل خصال الكفارة ثلاث مرتبة عتق ثم صيام ثم اطعام **الاولى العتق** ويشترط ان يكون المعتق مسلما
اصليا او اسلم ناطق بنفسه ولو غير لغته ان عرفها او ترجمها له ثقة او اخرجت بشارة مفهمة او غير مكلف حكمه باسلا
تعا كافر ويصور اعتناق الذي مسلم بان يسلم عبده او برثته او مستدعيه من مسلم عتقه عن كفارته ويجوز ذلك ومن
عتق عبدا الكافرها باسلامه لم يجد حجة وان يكون مسلما من غير ان يكون بالعتق مسلما ولا يجزي زمن ولا
سقط جنون او افاقته اقل واكثر لكن يعقبها ضعف عن العجل رمنا يؤمن ولا ابله لبلادة خلافه لسلامة ضد
وقله فبطنه ولا يرضى لا رضى برثته فان برى العجل كرحومها ولا اعز وان عاد بصره ولا من قدم لعتل وعجزى فاقيد
اصابع رجليه لا القدم وعجزى فاقيد خصره ويد وبصره الاخرى لا من يده وعجزى فاقيد اذنيه العليا لامن الانهزام
ولا فاقيد اذنيه السفلى والسكك كالقيد وعجزى شح ويخيف يملكها العجل وضعيف بطش ومن لا صفة له واجتق واعرج
يتابع المشي وأعوذ ان لم يقبل نظرا الاخرى بما يضر بالعجل ضمنا لا يثبنا واهم ومقطوع الاذنين والانف والخشم والكمع
واقرج وابصر ومجبوب وخصر ورتقا وقرنا وان رد وفاسق وذو جرح منديل او غير خوف وان يكون كاملا
الرق فلا يجزي اعتناق وكاتب عجزى او علقه بعجزى ولا اعتناق مستولبة ولا حنين وان علقه بانفصاله ولا فستاجر
وموضعتة ولا من استرته بشرط صفة ولا من يعقب عليه الملك حتى لو قال المالك ائمه او فرعه اعتقه عن كفارته
بالف فاعتقه لزمه الالف ولا يجزيه ويجزي معهم قبل نحو خراجه وحامله وابو ومغصوب يجزي عن تركه ان غلبت
حياتها ولو بعد الاعتناق ومغصوب معلق عتق نفسه لا ان علق عليه عليها شكل الصفة ومن علق عتق عبدا عن كفارته
بصفة ثم كاتبه فوخرت الصفة قبل وفا العتق معلق عن الكفارة كالوقال ان كان هذا المقتل عبدا فموجر عن
كفاري كان عبده ويجزي المورس اعتناق موقوف وجان في رقبته مال ومن يملك بعضه ان نوى الكل عنها ساق عتق
ملكه فقط ام اكل فان نوى ملكه فقط لزمه اتمام الرقبة ويجزي المعسر عتقا ونصفي اثنين بايتهم جارا رقيق ولا
ان كان باقي اخذها فعتق جرم لو اشترى نصفه القن واعتقه فحل يجزيه **وجاهان** واعتناق نصفه شركه بايتيه
بعد ملكه وعجزى نصف عتقين نظارا ونصفهما لعتل مثلا ويقع عتق كل كفارة عبدا كاملا ويلحق ذكر التصفيف
اعتناق احدثين ثم يعينه وان خلاو عتقه عن العتق فلو قال له اعتقك عن كفاري بالالف فقتل او قال لغيره
اعتق عتبي هذا عتقاري بالالف عليك او قال له غير اعتقه عن كفاريك بالالف عتق عتق عن المالك وجب
الالف ولا يجزي وان قدم لفظ الكفارة او قال لغيره المالك وان كان بخراجه اعتقه عن كفاري بخراجه **فخرج**
لو قال الله علي ان اعتق هذا عتقاري ثم تعيب او مات لزمه اتمام الرقبة وان لم يتعيب فاعتق عنها غيره مع
ملكه عتق لعتن فالظاهر براءته وهل يلزم اعتناق المعين لم ار من ذكره **فصل** الاعتناق بمال معاوضه
مع شوب تعليق من جهة المالك وشوب جعله من الطالب كالخلع فلو قال لتيد اعتقك فلو لم يملك بالالف فقتل
فان قال عندك او اطلق عتقت ولزمه الالف وكان اقتيد وان قال عتقت بها وان قال له اعتق عبدك

انت كظها في حلقه فظاهه ثم ان اطلق او نوى تخريم ذاتها ساكيد وسند تح كفارة الميعين في كفارة الظهار وان نوى
طلاقي وقع ولا عود **فصل** للظهار مكان **الاول** استماع الظاهر وعذر عليه وطبها اذا احاد رعا ما اجنى كيف
بالطعام او غير او تنقضي المدة في الوقت فان وطئ قبل ذلك فالتميم بحاله ويجل له الاستماع بغير الوطئ الا بان
المدة والركبة **الثاني** الكفارة فتلزم بالظهار والعتق معا ودفعها قبل الوطئ اذا وبعده فمضا وان اوجبت الكفارة
لم يسقط موت الزوجين او اجبرها ولا بازالة النكاح بطلاق او غيره فان نكحها او مكنها بغير التحريم حتى يكثر ويحصل
العود في غير الوقت اما ان تبقى زوجته قدر مكنة فاقفا فان تعدد الفراق بجنون الزوج او زلات البرجته قبل الدخول
موت اجددها او فتحه النكاح او انفساخه بغيره قبل الدخول او بعده واصر المدة حتى تبت العدة او بطلاق بان
ولو بات كظها في يارانية انت طلاقا ويجعل يارانية كما زنت او بطلاق رجعي ولم يزوجها
ولو بات كظها في يارانية انت طلاقا ويجعل يارانية طلاقا ويجعل يارانية كما زنت او بطلاق رجعي ولم يزوجها
عود ولا كفارة وكذا لو لا عنها واشترها عقب الظهار بلا حلل مسامحة او قد فر وكان قد علو طلاقا بغيره قبل
الظهار وفعله فولا او خالفها عقب الظهار فلم تقبل فطلعتها فولا وأما من اجعة الرجعية وان طلقها قبل الظهار
واما ما ساكها بعد اسلامه من الردة وأما باسلام الاصلين او الزوج فقط وهي كناية لان اسلمت ذوقه او هو من
يجوز وثنية قبل الدخول او بعده ولم يسلم في العدة فان اسلم فيها لكن تاخر اسلامه واسلمها بعده او تاخر اسلامه
بعده عالما به فعاد بالاسلام لا يجزى الا مساك في الوقت بان بطاها فيه عالما بحتار ولا يحرم هذا الوطئ
ولا يلزمه الترع بغيبه المحشفة ثم بقي التحريم حتى يكفر او تنقضي المدة ثم حل والكفارة في ذمته ولو وصفت المدة بلاوطئ
فلا كفارة **فخرج** اذا علق الظهار بالدخول فوجد ثم استلمها ناسيا فان كان يكره غيره فلا عود قبل علمه او بعده
هو فعاد **فخرج** لو طاهر من اربع بكلة واجبة ثم علم في كل او بعض تعدد الكفارة بعدد مرعاه فيه او باربع بكلة
متفرقات فظهار او متفرقات فظهار الثانية عود في الاولى وكذا الثالث مع الثانية وعود الرابعة باسسا كما
كا في المفردة ولو كرر ظهارا واجبة فخر وفرقه بطرد الظهار وسوا استأنف او اكيد او اطلق وكذا ان والا وكذا
لان اكيد او اطلق ولا عود بشكره الا اذا استأنف او معلقا بصفة ولم ينو الا كتيبا وفضلهما والجد وان فرقه
ولا تعدد مطلقا وتجعل لكفارات بعود واجبة بعد الصفة **فخرج** لو علق الظهار بعود التزوج فان كان بان كان
لم اترج عليك فانت كظها في يارانية وامكنه التزوج ان عقده الظهار بعودت اجددها قبل التزوج لكن لا عود واللعن
الزوج المتصلان بالوقت وكذا جاز ويجزى عنها الموبد وان كان باءا العتق باسكان التزوج عقب التعليق **فخرج** لو
علق الظهار او لا يلا منها بدخولها ثم كثر بعثت الفخيرة قبل الدخول او ثم علق عتق كفارته بدخولها ايضا فبطلت له
يجزى وان كفاريين الظهار او معه اجزاء **فخرج** لو اتى او طاهر من زوجته الامة وعاد ثم سأل كتيبا عنها اعتناق
كفارته هذه او غيرها ففعل اجزائه وانفتح النكاح ولو ملكها فخر عوده ثم اعتقها عن ذلك اجزائه **كتاب**
الكفارات وهي اما لا عتق بيه كدما الحج او بيه عتق بخير كالمعين او مرتب كالقتل ووقوع نفا
والظهار وهو معظم الفجره هنا ولا بد منه الكفارة من بنية مقارفة للعتق او تعليق او للاطعام ويقدرها بالركاة
وبكيفية بنية الكفارة وان لم ينو الفجره ولم يعتق كتيبا لانية العتق الواجب الا اذا عتق جهته كالواجب بالظهار او
القتل ولو اعتق كفاري ظهارا وقتل رقبته بنية مطلق الكفارة اجزأ عنها او رقبه بنية الكفارة ثم قتل
تعتق لها ولو اعتق عبدين عن كفارة واجبة ثم اتي اجددها فان اعتقها معا اخل الاخر او فرجا فان اتي الثاني

بالف ففعل عتق ولزمه الألف وكانت افتد او ان قال عتق مجازا سوا قال عندك أو عني أو أطلق لكن في عتق
عن الطالب مدخل في ملكه ثم يعقبه العتق في حظه لطيفة حتى لو كان مبيعا فله ارشده ولو شرط ان الولا
لمالك فتد الشريط ولزمه القيمة لا المسمى وان زاد في عني عن كفا رقي أو ولها عتق عنها ولزمته قيمته والأ
فجاء ولو قال عتقه عتق على خيرا وعصوب ففعل عتق عنه بالقيمة ولو قال عتقه عن ابني الصغير ولم يذكر عتقا
ففعل جائز وكذا لو وهب له عبد فقبل ثم قبل بفضه قال للزاهب عتقه عن ولدي الصغير ففعل ولا بد في
صور الطلب ان يجاب قوله ولا وقع عن المالك ولا شيء على الطالب كما عتقه عني بالف فاعتقه عنه مجازا **فري**
لو قال اذا جاء العتق عتقك عنك بالف فاعتقه عنه عبد اعتقه عنه ولزمه الألف وكذا لو قال المالك ابتدا
اعتقه عتقك بالف اذا جاء العتق فقبل حالا **الحفظ الثاني** في الصيام فمن عدم رقبه كالملة محرمه او اجاب
للخدمة ولو لم يصبه لزمه صوم شهرين فان شاع أول شهر اجاره هلا ليهان وان نقصا او في اثنتاه تمام الشهر
ثلاثين ويشترط شاع صومه فيستأنف بفطر يوم ولو من آخره عدوا او بعد ركعتين وفرض وظن دخول الليل
او النهار وتخلل رمضان او العتق وكذا الاعا خلافا للشيخين لا الجنون ولو في طي في اثنا الشهر ليلا لم
يستأنف ويحرم قطع الشاع عبد على عدم الاكتيناف ولا يقطع تنابع صوم كفارة القتل من المرأة حيضا
ان لم يستع طهرها المعتاد ولا نفاها ويجب تثبيت نية الصوم لكل يوم ويجزيه نية صوم الكفارة ولا يجب
نية الشاع ولو نوى ليلا لم يطلب الرقبة فاعوزته اعادة النية حتما ولا اشركه في نية صوم يوم بعد غدوه
فري اذا لم يملك رقبته ويخبر عنها لزمه مثلها واعتاقها ان زاد الثمن عن النقعة والكسوة له واحيا له العرقا
حتى ثوب الشتاء والصيف وعن سكر وثلاث عرجاجه لاعتن دينه ويلزمه بيع بعض داره المذني لا يحتاجه ولو
لفيتر جدي منه ثوبا ليقا رقبته لانعت عبد ودار لهما ولا ضيعة وراستمال وما شية ربع كل قبل الكفاية
نقط ولا قبول هبة رقبه او منها لكن يندب ولا يستألفها بخان واما بوجع كالتيمم ومزله كسب قدر كفايته صام
وكذا الكرخ حيث جتمع منه قيمة رقبه ولا يلزمه الصبر لجمع وان امكن للثلاث ايام او ما قاربها فان حصل منه
قدر قيمتها قبل شروعه في الصيام تعين العتق من له مال غريب او جاحض وفقد رقبه يشترها لم يصح بل ينظر
وصول ماله او وجود الرقبه **فصل** يعتبر في شاة لمكفر وضده وقت الشروع لا الوجوب فان كان عبدا
معتقا وايتقبل شروعه في الصوم لزمه الاعا او من فرضه الطعام الصوم اجاره ولو شرع في مقدوره من صيام
او الطعام لم قدر على ما قبله قبل فراغه لم يلزمه العتق اليه لكنه افضل ويتبع ما صامه نفلا ولو كان بعد فراغ الصيام
انه ورث رقبه قال بعضهم اعتد بصومه خلافا ونسأ منها في ملكه ويحفل المنع بينهما واذا لم يعقو الرقبه كسب في الطعام
وغيره بالصيام وللمتدين منع منه منه وكذا اعتد به في غير الظها وان نظريه لا في اليمين ان خلفا وحشا باذنه
وكذا ان حشا فقط باذنه لا عكسه فلو خالف كبدته وصام ثم اجاره وان لم يتصور به لم ينفعه من التكفير به ولا
من التطوع بالصيام ولا بالعتق في غير وقت الخدمة ولا من ذكر الله حال العمل وليت من بعضه حر الاعا وهو
في غيره كالحر **الحفظ الثالث** في الطعام فاذا حرم عن الصيام او عن تنابعه فان كان لسيرة الجوع لزمه الشروع في
الصيام فاذا حرم عنه افطر وان كان له من او مرضا يوجب الرأو لحقه به مشقة شديدة او خاف منه زيادة مرض
أو به سق اعطى اثنين سكينتا او فقيل من اهل الرقبة مددا مبره صلى الله عليه وسلم المذكور في الرقبة فحلت

العتق

العتق وصفتها كالعتق فان ملكهم اليقين فخلو له سوا أطلق او قال بالسوية اجاره وكذا الوفا لخذوها ونوب فاخذها
بالسوية وان تقا وتوا اجاره من علم انه لخدمته ان قبضوا الستات فخلو له حله ففعل ملكها شاة بالسوية وري فلا
ان التقا وتوا بغيره ولو دفع لهما مائة وعشرين سكينتا ستين مائة الختسب له ثلاثين مائة ايدفع ثلاثين أخرى لستين منهم
وكذا الاكثر اذا دبر الاخرين كما في الرقبة ولو دفع لستين ثلاثين ولم ينقص كل واحد عن مائة دفع ثلاثين مائة الثلاثين آخرين
والاكثر اذا دبر الاولين كما في **فري** من اعطى سكينتا مائة عن كفا رقبته اجاره وكذا لو اعطاه من كفا رقبته ثلثه منه بشر
اخره ثم دفعه لآخر هكذا الى سكين لكن يكره ولو اعطى نصف جدي وصام شهر او صامه واطعم ثلاثين سكينتا لم يجزه
ورصد بعض الرقبة كالعدم ولو دفع من حرمه عن الصيام والطعام غلظا وجوز بعض الطعام ولو بعضه مد يخرج به هل البيا
بدنه وجهان **فري** لو دفع الطعام الى الامام فلتف في يده قبل التفرقة لم يجزه تبقى في يده البادع خلاف الرقبة ان
منها الامام فبان اخذ عينا اجاره او كافر او عبدا او من نفقة على المكفر فتولا ان ولو فيها المالك فبان كافر أو
كافرا او عينا لم يجز **فري** لو كان المظاهر ذميا فصوله باطل لقدرته عليه بالاستلام فليس له الاطعام بقره عليه
المرأة حتى يصوم **خاتمة** لو عمل لمكفر للطهارا وغيره عن جميع الحصال بقواصل الكفارة عليه فلا يطاهها حتى
كما القذف واللعان وفيه ابواب **الاول** في لفظ القذف وهو من سلف عالم بخيار ولو
كافرا كبيتة وينقسم الى صرح لقوله محمدا لا ريت ايا زاني وان انت ذكر او عكسه وكا لنيك وتغيب الحقة
وايا انها في الفرج ان وصفها بالحرام المطلق وانما الشبهة اوقال لا مائة عوت احبنا حتى دخل ذكره فزجك
جاءا اوقال الرجل اماراة لبط او لاجل بك فلان وان لم يصفه بالحرم او لامرأة يا تحبه او لرجل يا تحب وفي صراحة
تا عاها وجهان وقوله لولده او غيره يا ولد الزنا والكنية كما في يا فاسق يا خبيث بالوطي يا موافق يا موافق
يا قاذب ولتجل زينت في قبلك ولعربي ما سبطي وكذا عكسه فيما يظهر ولا فلا فلا تجب الخلوة او لا ترد لا تيس
او حدث بك رجلا اولم اجرك بكلا واما ريت مع فلان فصرح في جملتها ذمته والتعريف كناية خلافا للشيخين
كقوله اما انا فلنقت بزي زينا ولا ابن زانية ولا ابن حبار فان نوى بالكنية قد فاداك وان اذكر النية فليدعي
تخليعه انه مأمور وليس له الجلو كاذبا لرفع الجدي وان لم يخلعه المذني لزمه الاقرار بالقذف ليحذر ادل لزمه الجدي باطنا
كما يلزم القابل حقيقته الاقرار به لعدا او يعفى عنه **فري** لو قيل للرجل افلان زاني او هل زنا فقال نعم لم يكن قد فاداك وان
قيل او هل قد منته فقال نعم فقد ولو قال خص من دخل دارني فهو زاني لم يكن قد فاداك دخلها ولو قذف امرأة رجل لا
يعرفها فان عرفته له امة وصريح والأ فلا **فري** النسبة الى غير الزنا من الكناش وغيرها يقتضوا التعريف لا الجحد
فصل لو قال لزوجتي او لجنيتي ريت بك فقد قد فاداك او زناها فيجزيهما او يقدم جدي العتق فان رجع عن الاول
سقط جدي الزنا فقط ولو قالت لزوجها او لجنيتي ريت بك فحدثت بها كما في صراحته هذا انظر اذ قد يكون لها
ملكها بدليل ان قوله لهما ريت مع فلان قد فاداك لافلان ومن قال لزوجتي ريت فقال ريت بك فان ارادتها
زنا قبل الزوج فقرة بزناها وفاخرة له فيسقط عنه جدي قد فاداك لا قولها ويعتد ان ارادت ان يذنت به قبل
الزوج ولم تزل لحنونه او نوهه جسد او وطنه بشبهة وهي عالمة لم يلزمه جدي لقد فاداك وتجدد الزنا باقرارها
وليس تاذنه له فان كذبها وقال ارادت قد في حلفت فان حكمت وخلف خبرت له وان قالت ارادت اني لم اذن
اذ لم يظان في غير الكناش فان كان ذلك زنا فهو زاني او ارادت اني لم اذن كما لم يبرن هو حلفت ولا شيء عليها ولا لزمه



لم يستترها واسمها وأولدها لدون الأم من الاستبراء وكان الزوج يطاؤها ويعزلها واسمها الولد الزاني أو
خالق لونه أبوها كالبصر من أسودين أو عكسه ونحو ذلك جزم نفيه ولو لم يكن منه لكن زناها في أماكن من الزنا أيضا
فله قد نفيها ونفيه **خلاف الشبهة** وله نفيه أن كان يطاها بالذبح فقط لأن كان يعزل عنها قبلها **فزع** يلتقي الولد
باللعان ظاهرا ويلزم الملاعن بيان كسب النفي على الزوجان فإن جهلهما لاكتفا باسما عقلت به من غيري
الباب الرابع في اللعان وهو جازم إماما للنفي بالنسب فقط وإن لم ينفذ به كساح بات كانت به ما ينفذ
أو عقوبة بان عقلت عنها أو ثبت زناها فإن لم يكن وليه في هذه الصورة لم يلاع عن اغراض قطع الكساح أو قايدها
أو دفع الغارة أو الاستقام منها بالجهد لضعف هذه الأغراض والنفي الجيد فقط وإن لم يكن كساح ولا وليه ولا يلاع
نفسه بل لعانه **وحيات** ويلزم تعزير النكاح بان قد قصصه عنك وطئها أو مجنونه بعد كساحها وكذا حكم ولد
ذميه وزقيقه ولو قذف عاقله نجحت أو مجنونه وإضافته إلى النكاح قبله جحد وينظر للمعان أفاقتها ولا يلاع عن
تعزير التأديب وهوان تقطع بكذبه كطهارة أو قرضا أو قرضا أو قذف بمسحوق أو ترضيع أو يقطع يصبغه
كان ثبت زنا المقدومة بنية أو اقترانها أو نكاحه ولم تلاعن هي ولو قذف مسحوقا أو محلا باللعان زناه وهو رضيع
فلا جحد ويؤمر **فزع** لو قال الزوجته ربيت مكرهه أو نكحت أو جاحله عن ذلك اللعان فان عيى من كرهها جحد
له وله اللعان لنفيه خلاف قد فها مع احببته بكلمة كزنيتما فانه لا يلاع عن الاحبسية وزيهها بالوطئ شبهة
كوطئها جاحله فان كان ثم وليه لم يعين الوالي أو عينه ولم يلاعن بالوطئ خطا الولد بالنكاح وله اللعان لنفيه
وان صدقه وادعى الولد عرض على القاييف ان قامت بالوطئ بينه فان الحق بالوطئ لحقه بالوطئ لحقه ولا لعان أو بالزوج لأن
خلافا للشبهة وإن الحق بهما أو نفاه عنهما أو تحير أو فقد انتظر بلوغ الولد فان انتسب إليهم الزوج كما يخاف
القاييف ولو قال ربيت بفلان وهو يظنك زوجه جحد لها ولا عن لنفيه فان كان ولد ونسبه الوفاة ولكن
أو الشبهة **فزع** لو قذف امرأة بغيري وطئت بالجماع فان لعنها وذكر المعين في الكلمات كلها كقطع جحد لها ولا
مجدها وله إعادة اللعان لرفع جده وإن لم يلاع عنها وجب لها وطأ به المعين فله اللعان لرفع جده ولعانة طعنها
في تأديبها على الزوج لا في جحد المعين ووطأ به المعين أو لا فعل بلاعن وخمات وإذا عفى الجحد لها فلا يلاعن
وله استقاطه باللعان **فزع** لو قذف زوجته أو غيرها عند القاضي معين لزم القاضي إعلامه ليطلب جفته ان شاء
علا ولا يؤخر له عند مال **فزع** إذا قذف جماعة بكلمات جحد بعد بهم وكذا بكلمة كزنيتم وكنت المأثمين فليد
قذف ابنيها وسعبد اللعان بتعدد الزوجات فان لعن مرة بعد مرة ضاهن فان ذكرهن معا لم يقع عن إحداهن
سهن كزنا المدعيين بعين واحدة أو متبا وقع عن الأولى ولوتنا رغن في التقديم فان تذهفن متبا قدم الأولى
كانت الثانية زوجة أم لا أو معاقره فان قدم القاضي واحدة لم يائمه الا اذا قصد إظهارها ولو قال لامرأة يا زانية
بنت الزانية قدم جحد البنت ان لم تكن زوجة والأفلام وان قال لامرأة بنت الزانية قدم الزانية قدمت الأم
فزع لو قال للزوجة أجبك كزانية أمر بالبيان فان قال لم أزد واحدة لم يعزل ولا عن التي قبضت بها بالاعتين
جحد **فزع** لو ترك الجحد الزوجين اللعان ثم بلاعن أحد حلبة ممكن لا بعدد الا الزوج للنفي الولد ولو كانت المرأة
لعانه ولا ولد والزوج غير وارث لا عن لرفع الجحد **فزع** لو قال لها ربيت صغيره عزيمت نيكال فان ذكر ما جحد
لا عن والأفلام وان قال ربيت مجنونه أو كافرة أو أمه وعهد لها ذلك أو ثبتت عنده فيلاعن بدفعه وان علمها

منه ما قاله جدي ولا خلعت ما كنت كذلك وجدي فان نكحت ونكحت وعزرت وان قال انت الان امة خلعت او كافرة فقلت
باعتك بصادرة قلنا بلا جهين ولو قال اريدت بقولك وانت صغيره ونحوه وصغيره الان وقد في خان ولو قال ربيت
ثم قال اريدت وانت صغيره مثلاً لم يقبل فان ادعى عليها انه اراد ذلك خلعت انها لا تعلم ويلاعن لنفسه وليد مجنونه
قد نفاهم اذا افادت ولم تلعن خدثت ان قد نفاه عاقله او اضافه الحال عاقلها ولو قد فسلكت لم تحصى ولم يلعن
تعد طلبها عن ولد لعن ونكحت جديت **فريخ** لو قال قد فتك وانت صغيره فقلت بل بالغة صدق بيمينه وكذا
وانت مجنونه او امة او كافرة وعهد ذلك والا صدقت بيمينها او انا صبي صدق وكذا وانما مجنون وعهد والا
صدقت او فلانا امة لم تعدل وحيت صدقت فنكل محلوا المقام فخذ القاذف الا ان كان زوجاً ولاعن ولو اؤاما
ييمينه يلوغعه وعديمه ولا يجد التارخ سقطت والا جدي يمينتها لانها قاذفة **فصل** شرط الملاءم
الكلف والزوجية فلا يلعن صبي ومجنونة لان اللعان يمينه مؤكدة بلفظ الشهادة ولا يجزى بل يعزى ان
مترى وتسقط عنها بالبايع والا فاقه ويلاعن رقيق وذقي ومن قد زوجه الذبته وتلفا قاضيا فلاعن
زوجها جديت وان كان الزوج ذمياً وان لم يلعن عنها عزرت ولا يلعن غير الزوج والرجعية كالزوجة ولو اراد بعد
الذبول ثم قد نفاه او سلم في العدة فله اللعان فان لاعن مرتباً اثم اسلم في العدة اجل لا بعد لها فيجوز ان لم ينف
به ولابد والا كقط عنه الجدي واشفي الوكيل ولو قد زوجه ثم ابانها لاعدل لنفي الولد او العقوبة وتنا بدجر منها
بلعانه ولو ابانها ثم قد نفاه او قد نفى زوجته مسبهة لم يلعن لرفع الجدي كالاخني بل لنفي وليد او جمل يرفع
به المنب والعقوبة وتنا بدجره ولا يلزمها جدي الزنا ولا يلعن نعم ان كان قال زينت في كاحج
خبرت ولا عنت للبيع واذا لاعن لنفي الحمل ابان عديمه فسبر لعانه وحيد وكذا لاعن زوج ولا ولدهم بما
تساو كاحجه ومن قد زوجه ثم اضافه او ما قبل الكاح لم يلعن لنفي الجدي بل لنفي الوكيل ان كان خلافاً
للزوجه والنكاح ولا يجد المرأة بلعانه ولو قال للزوجة الكتمان قد قد فتك في الكاح فقلت بعد صدق
بيمينه فان انكرت اصل الكاح صدقت **فريخ** لو قد زوجه ولاعنها ثم قد فتك فان كان القاذف ثانياً فهو الزوج
فان لم يلعن للمنف الاول خبت وعليه الثاني لتعزى لقط سوا قد نفاه بذلك الزنا او غيره ولا يلعن لرفع
الغير يمينونها تلاعنه وان لا عنت عزرا الا اذا قد نفاه زنا آخر مجد وقد يلعن لذبحه والا لم يلعن
لذبح الاول وجدي فان قد نفاه ثانياً بذلك الزنا عزرت ايدياً او خيرة فيجد او عزرت وجهان وعلى الوجهين
لا يلعن فان كان القاذف ثانياً اجنبياً خد سوا قد نفى بذلك الزنا ام غيره وسوا في الزوج وغيره اكان في
نفاه ام لا **فريخ** اذا قد غير محصية فطلبت جنتها فان لم يلعن عزرت وان لاعن دونهما جديت الزنا ان
كانت مكنته **فريخ** من قد زوجه او غيرها ميتين فاكتر وجب جدياً جدياً واحد فان جدي ثم قد غير فقط
فان قد زواها آخر وليكنه للزوجة الحان واجيد وجب ان يذكر الزنيات والزنا ان سماهم في قد نفاه فيقول
انني الصادق بين فيما رويت من الزنيات بفلان وفلان وفلان ولو قد اجنبية ثم تزوجها قبل ان يجد
قد نفاه بالزنا الاول المتجد الجدي ولا يلعن لذبحه او زواها آخر بعد فان اقام بينه باجدها كقط عنه الجدي
الا فان طلبت جدي الاول والا وطلبت معاً جدي الاول ثم الثاني ان لم يلعن له ولا كقط وان طلبت جدي
الثاني والا فان لاعن لكقط دون الاول والاخذ للثاني ثم الاول وان قد زوجه ثم ابانها ثم قد نفاه

بعضه ويغلب باجساد جماعية اقلها ربعة من اعياض البدن وصاحبه عار من لغتي المتلاعتين قالوا يغلب
تكرس اللفظ كليا في العاري ولم يظهر له اذا لفظ هنا محصور كما يقول اليهودي بالله الذي انزل
القرآن على موسى والنصاري بالله الذي انزل الانجيل على عيسى ولا يغلب ذلك على من لا يحمل ديناً كزندق
ودهرى بل يلاعن بجلست القاضي وحسن ان يقول له بالله الذي خلقك وصورك وللسيد ان يلاعن بين عبده وربه
واسمه ونحوها وان يسمع البيعة ويسكن للقاضي ان يخوف المتلاعنين بالله تعالى فيقول عذاب الغير الآخرة
امد من عذاب الدنيا ويقران الذين يشتركون بعهد الله الاله ويقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للمتلا
عنين اجعلوا على الله اجدا كما كاذب فعل من تكايب وتبايع في التوحيد عند ارادة النطق بالخامسة فيقول كحل
منها اتوا الله فانها موجبة للعن او للعصية على من كذب وتبايع جيند من ياتي من ولدهما اجل يصع به على من
الروح واملا على من المنة ويتن تلعنهما بحيث يرى كل منهما الآخر ويسعه ويكره بلا عذر وان يقوم للعاليه
جالمسة ثم تقوم للعانيها **فصل** يتقام لعان الروح يرتفع الكاح وعلى القاضي اعلامها به ان جهلا وتتأبد
الجنة بينهما خلاها وباجلها وتيسر عنده حقد قد منه لها وللمقدوف به ان سماه في لعانيه ويجده في الزنا وتتق
تنب من نفاة وتسقط جسامها في حق الروح ويتشطر من هاقيل الدخول وتسكن في عذرها من لا يجمع نعيمها
ولا تفتر ذلك لجل القاضي او لعانيها وفائدة لعانها دفع الحقد فقط فان ثبت زناها ببيعة او اقرار قبل اللعان لم
يلاعن او في اشائه لم ينع وتجد دون الروح ولا لعان له بعد ذلك الا ان كان هناك ولد ولو لعنت ثم اذرت بالزنا
حيث ان لم يرجع ولموات الروح فقط في اثنا اللعان اكنتم تسبيل الولد وليس للوارث نفيه وامانت المرأة فقط
انه الروح لدفع التنب وتسقط عنه حقد القدوف ان جازتها وجده لكونه عصية ايضا وهو وليه منها ولا
جدة بطلب وزناها وله دفعه بالتحارب **فصل** من التوق خلا من اراد نفيه لم يجر كالنجا واخذ التوهم ومن ولد
له ولد ففاه باللعان ثم ولده ولد اخر بعد ثرما مع الاكف فان لم ينفه فولد الحقة الاول ايضا ويجد لعنهما
ان لحقة الثاني باقراره وكذا بشكوته ان كان قد فاهما بعد الابانة وان لم يعبد الثاني ثوما فان نفاة باللعان
فذاك ولا لحقة وان كانت باينة بلعانيه وتوهم حولا باللعان استغنى به كل من ولد بعد يعبد نفعه ثوما وكذا ان
لم يكن ثوما لكن ثورقت كما لا فولدت ولدا ثم اخر لسته أشهر **فصل** من حقة ولد في نكاح صحيح
لاساكن او بالوطي في فاسيد وجده كسبا لنفيه لا حق له فو ان لم يلمحه فان اخر بلا عذاب استغنى ببيعة
او عذر فلا ثم ان كان لعينة القاضي وتعد الوضوء اليه او انتطع الصباح او ارادة فعل الصلوة او كل
جايح او ليس له فليس شهد ان امكن انه على النفي وان كان لكونه بخبوسا او قريضا او حرمنا او خافا على ما اليه او
من غريم او طال عذر اعلام القاضي لينتث اليه من يلاعن عنده او انه على بيعة النفي فان تعدد اعلامه اشهد
على تصدقه للنفي فان لم يفعل بطل حقه ولو كان غائبا نفاة عنه قاضي لده او اخر حتى يصل بده وليا ديه ويشهد
فان كان في المبرق خوف ونحوه اشهد له تاخير في الجمل الى الولادة فان قال عرفته جهلا واخرت رجاسه
بطل حقه ولم اعلم بالولادة او جواز اللعان او بفوقيته وامكن صدق سمع وان قال لم اصدق الخبر بالولا
وتد اخبره عدلان وكذا عدل الراية لم يثبت او غيره خلف وانما يلحق الولد صبيها اذا ولد لامل مدة الجمل
تعد تمام الناسعة فيلاعن لنفيه لكن بعد ثبوت بلوغه فانه ادعاها بالا نزال ولو بعد الكارة صدقت

بعضه ويغلب باجساد جماعية اقلها ربعة من اعياض البدن وصاحبه عار من لغتي المتلاعتين قالوا يغلب
تكرس اللفظ كليا في العاري ولم يظهر له اذا لفظ هنا محصور كما يقول اليهودي بالله الذي انزل
القرآن على موسى والنصاري بالله الذي انزل الانجيل على عيسى ولا يغلب ذلك على من لا يحمل ديناً كزندق
ودهرى بل يلاعن بجلست القاضي وحسن ان يقول له بالله الذي خلقك وصورك وللسيد ان يلاعن بين عبده وربه
واسمه ونحوها وان يسمع البيعة ويسكن للقاضي ان يخوف المتلاعنين بالله تعالى فيقول عذاب الغير الآخرة
امد من عذاب الدنيا ويقران الذين يشتركون بعهد الله الاله ويقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للمتلا
عنين اجعلوا على الله اجدا كما كاذب فعل من تكايب وتبايع في التوحيد عند ارادة النطق بالخامسة فيقول كحل
منها اتوا الله فانها موجبة للعن او للعصية على من كذب وتبايع جيند من ياتي من ولدهما اجل يصع به على من
الروح واملا على من المنة ويتن تلعنهما بحيث يرى كل منهما الآخر ويسعه ويكره بلا عذر وان يقوم للعاليه
جالمسة ثم تقوم للعانيها **فصل** يتقام لعان الروح يرتفع الكاح وعلى القاضي اعلامها به ان جهلا وتتأبد
الجنة بينهما خلاها وباجلها وتيسر عنده حقد قد منه لها وللمقدوف به ان سماه في لعانيه ويجده في الزنا وتتق
تنب من نفاة وتسقط جسامها في حق الروح ويتشطر من هاقيل الدخول وتسكن في عذرها من لا يجمع نعيمها
ولا تفتر ذلك لجل القاضي او لعانيها وفائدة لعانها دفع الحقد فقط فان ثبت زناها ببيعة او اقرار قبل اللعان لم
يلاعن او في اشائه لم ينع وتجد دون الروح ولا لعان له بعد ذلك الا ان كان هناك ولد ولو لعنت ثم اذرت بالزنا
حيث ان لم يرجع ولموات الروح فقط في اثنا اللعان اكنتم تسبيل الولد وليس للوارث نفيه وامانت المرأة فقط
انه الروح لدفع التنب وتسقط عنه حقد القدوف ان جازتها وجده لكونه عصية ايضا وهو وليه منها ولا
جدة بطلب وزناها وله دفعه بالتحارب **فصل** من التوق خلا من اراد نفيه لم يجر كالنجا واخذ التوهم ومن ولد
له ولد ففاه باللعان ثم ولده ولد اخر بعد ثرما مع الاكف فان لم ينفه فولد الحقة الاول ايضا ويجد لعنهما
ان لحقة الثاني باقراره وكذا بشكوته ان كان قد فاهما بعد الابانة وان لم يعبد الثاني ثوما فان نفاة باللعان
فذاك ولا لحقة وان كانت باينة بلعانيه وتوهم حولا باللعان استغنى به كل من ولد بعد يعبد نفعه ثوما وكذا ان
لم يكن ثوما لكن ثورقت كما لا فولدت ولدا ثم اخر لسته أشهر **فصل** من حقة ولد في نكاح صحيح
لاساكن او بالوطي في فاسيد وجده كسبا لنفيه لا حق له فو ان لم يلمحه فان اخر بلا عذاب استغنى ببيعة
او عذر فلا ثم ان كان لعينة القاضي وتعد الوضوء اليه او انتطع الصباح او ارادة فعل الصلوة او كل
جايح او ليس له فليس شهد ان امكن انه على النفي وان كان لكونه بخبوسا او قريضا او حرمنا او خافا على ما اليه او
من غريم او طال عذر اعلام القاضي لينتث اليه من يلاعن عنده او انه على بيعة النفي فان تعدد اعلامه اشهد
على تصدقه للنفي فان لم يفعل بطل حقه ولو كان غائبا نفاة عنه قاضي لده او اخر حتى يصل بده وليا ديه ويشهد
فان كان في المبرق خوف ونحوه اشهد له تاخير في الجمل الى الولادة فان قال عرفته جهلا واخرت رجاسه
بطل حقه ولم اعلم بالولادة او جواز اللعان او بفوقيته وامكن صدق سمع وان قال لم اصدق الخبر بالولا
وتد اخبره عدلان وكذا عدل الراية لم يثبت او غيره خلف وانما يلحق الولد صبيها اذا ولد لامل مدة الجمل
تعد تمام الناسعة فيلاعن لنفيه لكن بعد ثبوت بلوغه فانه ادعاها بالا نزال ولو بعد الكارة صدقت

د

وذلك انما هو بحسب وجوبه ونسبته لا بحسب بل لا يعان وعن ضربين من تسع سنين وتجل عقد بغاية في المشرق
وهو بالمعرب وولده لسته اشهر من العقد او عقد بخاصة وطلعت في المجلس لغاب عن زوجته عبدة بعيدا لا يمكن
اتصاله بها وولده لسته اشهر من غيبته او لسته اشهر من العقد **فصل** في ولادة المولود من كسبه بغيره كسبه
بعد الوطء بلا يعان ومن ملك زوجته المدخولة ثم وطئها بلا استبراح ولذا امكن من الكساح فقط فله فيه بالاعفاء
ويشايده مدة امه او من الملك فقط او منهما فلا وتضمن مستولده او لا يمكن منهما لم يلحقه **فصل** من نفق ولده باللعان في المحرمه
حيث لا يحقه وكذا حيث لا يحقه ونقصه المقتدر واللاحاق اما باقراره او بما يفتن به كان هي به فقال امين او استجنان الله
دعاك ونحوه ثم ليس له فيه الا اذا عرفه ولم يدر اخره في ان التهنئة والتامين به فله فيه ان لم يشير اليه كالمولود لم يعن
جوابه امرا لا يجوز ان الله خير او تركه الله مثله واستعمل ما يصرك ومن ولد على فراش صحيح فليس له غير المفاخر من النكاح
وان نفق لللعان فان لم يقع الفراش وطئ الشبهة فكيف النكاح **فصل** في كسبه المولود نفسه بعد الفراق لغيره
التكفير وهل يتعدى او لا قال الروياني في محمل الاتحاد قال وكذا اجماع ائمة الفسامة اذا كانت كتابا والله اعلم

كتاب العدة وهي قسمان الاول في عدة الفراق في الحيوة يميز المازفة

تعد الوطء وان كانت الفراق بطلاق علقه بتيقن براءة زوجها او كان الوطء في الذكر او الوطء صغيرا او خفيا لا يجوز كل
الذكر فان بان بجمل لا يحقه واعتدت به وان نفاها باللعان واستبرح الى الزوج كوطئه وكذا مطلق من الزوجة بال
الانزال ولا استبرح الى عدة الجاهل التي لها خيصر وطهر صحيحا لها الاقراء وان كانت حرة فثلاثا واما الاطهار والعذراء
ما احتوشه بما خيصر وخيصر لا الاستئصال من الطهر الى الحيض فان بحر طلاق من لم تحض او علقه بحبضها فما
لم يكن ذلك فلو وان طلق من قبلها ضمت في طهر فباقيته فمروان قل او كان قدجا معها فيه فتستقي عدتها بالطهر في الحيض
الثالثه وان طلقها جائزا لبا الطهر في الثلاثة وزيين الطهر في الحيض الثانية او جازا بها لبا الطهر في الثلاثة
انها لم تتم وعدة من فيها روق فان طلقها في الفحص بالطهر في الحيضة الثانية او جازا بها لبا الطهر في الثلاثة
ولو طهرت حرمها مع الطلاق او في عدته وهو رجعي وكذا بان **فصل** في عدة حرة او زفرا من عدة
حرة او امة وجها وان ولدت المحبولة بغيرها فقد مر في اللقيط ومن ولدت امة غيره يظنها امة لزمها عدة فوطئها
زوجته امة لزمها قرآن او زوجته حرة مثلا انه اقر وكذا الوطء حرة يظنها امة او يظنها زوجته امة ولو وطئ
زوجته امة يظنها زوجته الحرة لزمها قرآن وعدة المستحاضة غير المحيرة بالاقراء التي ترد اليها من العتير والعداء
والاقل فاذا مضى الحرة ثلاثا اشهر والمهتر شهران عدته من روية الدم انقضت عدتها والمخيرة ان جفت اوداره
اعتدت الحرة بثلاثتها زادت على ثلاث اشهر ونقصت وان سكنت في قدر او دارها لكن علمت انها لا تتجاوز ثلثه مثلا
اخرت بالاكثى وهو سنة وان لم يحفظا اعتدت بثلاث اشهر هلا ليتها ان قارت الطلاق اول الشهر وان نقصت
وان وقع في اثنا الشهر وتدين منه فوق نصفه حرك الباقي فلو اذا الاشهر في حقها غير متصلة خلافه من لم يحض والا
سكن عدتها بطلاق عدته ان كانت حرة ولا انبهلاي او قد بق نصفه فاقطعا وتعد الى الحيض بعد بثلاث اشهر وغيره
بملايين ولولا التجير هاتعد الاشهر فان طهرتها لم تتم عدتها بالاقراء اثنتا عشرة وعدة من لم تحض وان نقصت ان كانت
حرة ثلاثه اشهر هلا ليتها متم المنكر ثلاثين او غير حرة فنصف ذلك فان كانت بعد العدة لم تشر او في اثنا اشهر اعتدت
بالاقراء ومن كانت تخيصر فاقطع لها فرض يعرف كمن ارضاع صبرت حتى تضع جملا لا حقا او تخيصر وتبلغ سنين

تسا العالم الذي يبلغ خبره وهو اثنتان وستون سنة ثم تعتد بالاشهر العدة فانه انما كانت قبل تمامها عادت الى
الاول فالماخوذ وكذا انما يعتد تمامها ما لم تنزع وصار اقصى لياسر انما يعتد بغيرها فان لم تعار وها
الجيش لغا ذلك القراء والسنات العدة بالاشهر وعدة الجاهل بولد بالحق للمفارق ولو اجتمعا كاستغنى باللعان بتمام
وضع ولو ميتا او نضعه شهيد اربع يتصور غيرها وكذا بانها اصل ادبي ولم يتسكن فيه لعلقه وتصدق بميمها عند
مقد السقط انه شققي به العدة ويتوقف نقضا وها على وضع ثاني ثوبين فبراج قبله ولا انخرج زوج بعض الوالد في
العدة وغيرها ولا الوضع من لالحق المفارق على ما مر في اللعان من مات عن زوجته او طلقها جاهلا بولد لا يمكن منه
كان وضعه ليدون الاقل لم يعتد به ولا ان لا احتمال انه وطئها بشبهة قبل الكساح ثم ان كان غيره قد وطئها بشبهة
مثلا وامكن منه اعتدت له بوصيه ثم تعتد للزوج او بترنا او جهل اعتدت للموفاة من الموت والطلاق من يومه
وتحجب الاشهر للعدتين من الحمل فان كانت تخيصر بطهر معه اعتدت للطلاق بالاقراء وجوزة كعدته حتى لو
زنت في العدة وجعلت لم يعطها **فصل** نص كساح جاهل من زنا ويكره له نكاحها وطئها قبل وضعه ثم ان ولدت
للاكان من الزوج فنقص كساح الشح اي كساحه انه يلحقه وينفيها باللعان **فصل** لو طهر بالمفارقة حل من
الزوج اعتدت بوصيه وان لم يظهر لكن ارتابت به لثقل او حركه تجديها فان كان في اثنا العدة لم ينكح غيرها المفارقة في
زوال الرتبة فان تزوجت قبله بطل وان بان انه وقع بعدها وان كان بعد تمامها والطلاق بان فالاولى ان
تزوج الى الزوال فان خالف صح ثم ان ولدت قبله لا يمكن من الاول فقط لحقه وفسد عقد الثاني او من الثاني
نقط او منها الحق الثاني وكذا امن وطئت بشبهة بعد العدة او بالطلاق رجعي فراجعتها ونف فان بان حمل محتم
والاقلا ولوراجعها بعد وضع ولد وهي حرة وكذا ونف فان ولدت اخر ولو كسحا فمختلفا محتم ولورابت بعد
الكساح لم يؤخر والاولى ترك نكاحها الى الزوال فان ولدت ليدون الاقل من العقد بان بطلانه وان ارتابت
من وصفت ونكحت وقف وهي كمن ارتابت بعد العدة فيها **فصل** في راجع المطلق من التوقف في الصور كلها وثقت
الرجعة **فصل** الكرمدة الحمل اربع سنين فمن طلق امرأته ولو رجعي او بانك بفتح ثم ولدت ولدا للزوج فاقطع
من اكلت العلق قبل الفراق فان لم تقرب فاشا لغيره لحقه وان كانت قد اقربت بانقضاء عدتها بغير الوضع واذا
لحقه فالمرأة معتدة الى الوضع فلها النفقة والسكنى وله الرجعة الرجعية **فصل** ولدت الفراق اربع ولم تدع حرك
فراش اتفق عنه بلا لعان فان اتفقه لحقه وان ادعت انه تاجعها او جدي كساحها او وطئها بشبهة وانها ولدت
على هذا الفراش فان اقر لزمه مقتضاها من المهر في البكر والنفقة والكسوة والسكنى وفيه الرجعة ونحو الولد
وان انكر ذلك او اقر به وانكر ولا بدتها هذا الولد ولم تقم ببنية خلف وتنقض عدتها بوصيه وان اقامتها او جلف
لكونه حقه ان لم يلاعن لغيره وان سكنت حمل الولد اذا بلغ ودعواها على كساح الزوج كالبعدى عليه لكنه ان انكر
على نفق العلم ولا يلاعن لغيره الولد اذا لم يولد فان اقر وهو كساح لا يحجب الولد بنسب الارث او غيرهما
كاجد ابنت اقرا حرمها وانكر الامر وحلف ثبت المهر والنفقة المقر دون نسب الولد وارثها او حجه الولد وصيتها
بنسب النسب لا الارث او كذبها فعلى ما مروان صارت فراشا لغيره بان تزوجت او طئت بشبهة بعد العدة فان
تعد كون الولد منه الحق الاول واللاحق الثاني ان امكن منه وان انكر وطئها ولو تزوجت في العدة فلا نفقة لها ولا
سكنى وتنقطع عدتها في غير الحمل بالوطء ان جهل تحريمه وتعد الى عدت الطلاق اذا فرق القاضي بينهما وبين الثاني

في مدة التمسك وكذا قبل الوضع زعمتها وطولها وبطلانها ونقلها بؤته الى عدة الوفاة وكثيرا وجبها بعد الزوج
حتى يقع كما اذا وطئت زوجته بشبهة واستعك بالعدة ولا تحجب بها قبل الوضع وان لم يكن لزوجها ما كان
وليدته لغزو اكثر من اطلاق ولدون الاقارب وطى الشبهة فان ذلك الاقرار عليه حسب ولازم بعد بوضعه
عن احد منهما بل يتم بعده عدة المطلق ثم تعدد للوطى وللأول المدخلة قبل الوضع وكذا بعده وان أمكن من الزوج
منهما عرضهما على الفاتك فمن الحق به صار كمن انحصر الاسكان له فيما شاف فبعد الفاتك في طهر الوافيهما دون
يوم وليدة منه او لجهته بهما او نفاها عنهما او تحير او تعدد عرض الولد بؤته اعتبرت بوضعه عن احدهما ثم تعدد
للآخر بؤته فان كان الوطى بعد من الطلاق فالواجب بينهما قران ووجب الثالث احتياطا وقد يكون الحمل
للزوج وفي هذه الصورة لو جامع المطلق الرجعية قبل وضعه صح وتعد فلا الا ان بان الحمل الآخر بالحاق القاتك
وكانت رجعية في القرنين الاولين من العدة كان يقع قبل وضعه واجبة في القرن ولو نكح البائن مرة قبل وضعه
بطل وكذا بعده الا ان بان بالقائنا منها بعدة او من قبل وضعه وتعد في باقي العدة صح ولو نكحها الوطى
بالسبهة قبل وضعه بطل وكذا بعده في القرن الا ان الحاق القاتك الولد بالزوج كان نكحها في القرن الثالث ولا يطالب
واجدهما منقتهما قبل الوضع وتعد على المطلق نفقته مدة الحمل الماضية ان الحقه القاتك به ولم تصر فاشا للوطى
صار كمن نكحها في القرنين الاولين من العدة كان يقع قبل الوضع وتعد في القرنين الاولين من العدة
وان الحقه القاتك بالوطى فلا نفقة على واحد منهما قبل الوضع وتعد على المطلق نفقة مدة الحمل الماضية
المقارن وان لم يلحقها بواحد منهما فلا نفقة على الوطى ولا على المطلق بآسان رجعية مدة افتراش الوطى بعد التمسك
يلزم المطلق الاكمل بنفقها لما بين الفرق والوضع ونفقتهما للقرن الرجعية بعد الوضع ونفقة الولد ومؤنة
تجهيزه اذا مات في مدة الاسكان كغيره من نفقة وتزوج المندفع منهما على الآخر ان فعل باذن القاضي ولم يدع سبلا
ولامه تلك تركته تارة وشدها اخرى ويوقف تركت الاب الى صلحهما فان كان لاحدهما ولدان وقفل الشبان والام
الام الشبان ووقف شربس بينهما وبين من يلحقه الولد ويقبلان له الوصية فان ما قبل قبلهما قبلها الورثة
فروع لو قال اوصيت لزيد هذا فالحقه القاتك بغير بطلت الوصية او زدت تحت ان لم ينفه باللعان **فروع** لو تزوج
حزني جرنية فمعتد لحزني ودخل بها وطئها بشبهة واشتت هي والثاني او دخل بها ما بين او ترانعا بينها فان لم تجمل
للأول كفتها عدة واجبة من وقت وطى الثاني وعدة الأول ساقيمة لا داخله في الثاني فلا رجعة له في باقي عده
استم ولثاني تزوجها فيها وان جبلت الأول ولم يسلم الثاني لم يكفها عدة بل تعدد للثاني بعد وضع الحمل الأول
او بعد تمام عده **فروع** من وطئ عذبة البائن عالما بتحريره لم تنقطع عده او الرجعية انقطع وكذا الوطى
او غاشرها كالتزوجة ولو الثاني فقط واجل بها فتمتع زعمته في تلك المدة ولو تعدد عدها وتبع طلاقه وكذا
غاشر السيدا منه المعتد او وطئ رجل معتد غيره بشبهة أو غير نكاح فاشد انقطع لا يجد عده وان خالفها ولا
ان وطئ رجل زوجته المعتد عن وطئ كسبه ومن نكح مبانته مثلا في عده طان فزاعها وحملها فينتهي العاد
من افتراسه **فروع** لو طلق امرأته رجعية ثم رجعها انقطع العدة ثم تعدد الرجعة ان رفع الكاخ بالطلاق العدة
وهي جامل استأنفها او جامل اعتدت بالوضع وان طلق بعد الوضع استأنفت وطى ام لا وان ارتفع بالفسخ
استأنفت ولو لم يراجعها بل طلقها ايضا في العدة ولو غرضت بنت على المأني وان طلقها بآسان ثم نكحها في

العدة

العدة جاز وتنقطع العدة بعد العقد ان طلقها كما لا له اعتدت بوضعه أو جاز لا قبل الدخول ثبت على ما في
العدة الأولى ويكفي فيه نصف المهر فقط أو بعدة استأنفت العدة ودخل فيها في الوقت وان مات بعد العقد اعتدت
للوفاء ونكحها باقي العدة الأولى **فصل** في اسكان المعتد فيلزم الرجل اسكان مفارقتها الواجبة النفقة
في الكاخ بطلاق رجعي أو باين بخلع أو بلائ جاملا كانت أم لا أو بوفاته وكذا بفسخ او انفساخ على المعتد
من جميع الشخين في المحرم والمناهج هنا وفي الشرحين في باب النفقات ان تمام عدها فان مضى من العادة
واعتدت زاهدا أو تعيل في العادة صبرت فعلى المفارق اسكانها ولا سكن لمفارقته ناشد أو شرت في العدة بالخروج
حق الطبع ولا يصغى لايكون وطئها وامر لم يتم تسليمها لكل الزوج اسكانها لخصيتها ولا لمعتد سببه ولا
اسكانها ولا لام ولا يعتد **فروع** من استحق الاسكان تعين له مسكنها وقت الفراق وتخرجها واخرجها
منه بلا عذر ولو كانت رجعية أو رضيا به فان لم تنق بقا لخصيته فلهما جليل لا أولنا سببه فله اخرجها الى
المأمن ويلا في البذل الرجعية فلا تنقل الى البعد عن أقرب منه ولو فارقتها وقد صارت في مسكن أو
بلد آخر بلا اذن عاوت الى الأول الا ان اذن لها في الثب في الثاني فيلزمها اوباديه اعتدت في الثاني وكذا
لو فزقت في عده مفارقة المسكن الأول أو عرمان ببلده يبدلها وقبل وصول الثاني ولا ابر لمقل اثاها وخذها
ولا لعودها الى الأول لتقل متاع وجوه بعد وصول الثاني ولو سافرت دون الزوج باذنه لاجابة مهمته كجارة
ثم فزقت قبل مفارقة عرمان البذل اعتدت في الأول او قبل وصول المعتد نعودها الى الأول افضل فان مضت
اثاها هناك قدر الحاجة فقط وان قلت مبدتها او غير مهمة كزهره وزياره ثم فزقت قبل بلوغ المعتد
تكملة في كفا الحاجة او بعد بلوغه فان أطلق اقامت مدة المسافر فقط وان قدر مدة اقامتها وكذا لو قدر
في كفا الحاجة فزقت قدرها أو قبله مدة في انتقالها الى مسكن آخر من البذل أو في اعكافها وفزقت قبل تمام المدة
واذا انت المدة في جميع الصور قل نفقا العدة عادت حلالا فلهما في المسكن وان علت انقضائها في الطريق
ولها التاخير حتى في الطريق أو فقيد الرفقة وان سافرت مع الزوج لغرضه ثم فزقت عادت حلالا ولا يقيم حيث
لا عذر المدة المسافر واخرجها فليكن كما لو اذن لها **فروع** اذن لزوجته ان تحرم بنسك ثم فارها
قبله لم تحرم وان تضيق عليها فان اخرجت لم تحرم جازا وان كان فوطا حتى البذل كعتد اخرجت بلا اذن سابق
ولو اخرجت أولا باذنه أو غيره ثم فارها لزمها الخروج معتدة للحج ان خافت فوته فان لم تخف أو كان اخرجها
بعرة تحيرت بين الخروج جازا أو بعد **فروع** منزل المعتد البديين صوفي أو غيره منزل الحضرة في الملة
ان كان أهل جملتها لا ينتقلون الا الحاجة وان كانوا ينتقلون شتا أو صيفا فان انتقل الكل انتقلت معه
او البعض من المعتمدين قوة فان انتقل غير أهلها لم تنتقل كالحرب كالحمل كخوف من عذبة لا تنتقل ولم تخف
هي وان انتقل أهلها تحيرت واذا انتقلت فلها الاقامة في قرية بغير نفقها الا تمام العدة بخلاف البلدة المأدونة
لها السفر **فروع** من فزقت وهي في سفينة فان ركبتها مسافرة فقد ركبها السفر ومع زوجها وهو ملاح فان
اشعت اعتدت فيها ان انفردت في بيت منها برفقة وان ضاقت ومعها حرم لها تكدر القيام بالسفينة
خرج المفارق منها ولا يكتنه حرجت الى اقرب موضع من السفينة فان تعدد خرجها تحت وتثرت عنه قدر
الاسكان **فروع** لو خرجت الزوجه الى دار أو بلد غير الأولى ثم فزقت فمالت للزوج خرجت باذنه فانكر الاد

فانكرا لادن يخلط وان انكرا وارثه يخلط في الوارث لادن في الاستقبال وادعياهم التزهد او التقدير بعدة وكثير
فصل ملازمة المعتدة مسكن الفرح فخر كما ان كان الزوج مسكن معها في دارها متحيزين النكاح
وتزكها وهو اولى وأخوة المسكن عليه أو لغيره كخوفها على نفسها أو لها من هدم أو جرق أو غرق أو ضرر أو فسخ
أو اشتداد إذا هاسن الجيران أو إذا كان ديت عليهم وهم ساكنون معها في دار فان وقعت كل جازة فقلها وترى الأثر
وان ضاقت عن المنزل أو كانت البهارة من الأجراد ونها نقلوا عنها وان لم يسكنوا معها لم تنقل بالبراءة منها أو عليها وأجراد
ولم يسكن الزوج معها في دارا بغيرها فبذلك على الابن أو عكسه لم ينقل وكما بان الجازة تخرج لخاصة سائر قوت طين
وسج عزل نها إذا وليا ان تعين خلافا للرجعية والباين الجاهل المكلفة بنفقة المفارق ولكن خاف من ضياعها أو
اجتنابا للحدث وعزل عند جارات ليلا وترجع ثومر وكذا لها جدير وعين وهي مودة اولئها تعرب لزوجها أو
بدار الجرب وخافت على نفسها أو انتهت غاريد المنزل أو جازته ولم ترض ما لكه باجرة المثل وإذا انتقلت فرضى المالك
بأعارته لم يجب وجوبها اليه أو بأجارته والثاني غاريد وجب أو مستأجر فوجها ولا تخرج لجازة أو زيادة أو
تجديد حج وجوبها **فصل** إذا اطلق أو مات غائبا وهي في دار اعتدت فيه ولا استأجر الوارث لها مسكنا لا يقاس
تركه ثم للقاضي ان يقدّر مطرعا به فان لم تكن تركه فللوارث لأعليه اسكانها وعليها اجابته وكذا الاخصى حيث لا
ربة ويندب للسلطان اسكانها فان لم يفعل اقترض عليه أو أدت لها في الاجارة من مالها أو لا من ارض عليه ويرجع
فان لم يادن لها وتعلد وان استبد بها أو لم تشهد لم يرجع وان قدرت وإشهدت رجعت **فصل** بيع مسكن المعتدة
بغير الأشهر باطل دونها صحيح فان خاضت في الاثناخير المشتري كخلاط الثمار المبيعة بالحادثة تعاد بيع **فصل** لو طهر
وهي في داره وجعل عليه بفلس أو مات مديونا فان تقدم الفراق على الحجر قدمت على الغرماء مسكنا عتدها ويرجع ربة الدار
التفصيل السابق وليس للورثة قسمها إلا بعد العدة فان أرادوا التمس بخروجها بغير نفق وبنائها وهو إجاز أو بيع
مكافرا أو ناعرا عن الحجر ضاقت الغرماء باجرة المثل لا غير ان اعتدت بها ولا بالاقلام من مدة الاثر وفاقية العمل
ان لم يكن لها فيها عادة وباقول العادة ان اختلقت ولا بالعادة المستقيمة وإذا ضاقت استخرجت بمثل منزل
العراق ثم اقرب مكان واذا غشمة الاجارة سكنت حيث شئت وان تمت العدة على وقف المضاربة بان كانت عادة لها
تسعة اشهر يخرج لها بالمضاربة اخر قضها ووضع لتستعطل عليه المفلس بأجرة الباقي إذا أتيروا نفقت عنه
رذت الزاد على الغرماء وتجت على المفلس ما يخصه المدة المتفقية ونصارى الرجعية والباين والجاهل
بالنفقة مع الشكف لكن تعطى حصة النفقة يوما بيوم لا دفعة **فصل** إذا لم يسكنها جميع المدة أو بعضها سقطت وكذا
في طلب النكاح ولو انقطعت حق السكنى لم تسقط **فصل** لو قالت المعتدة الرجعية مات وقدمت علق لم تسقط
العدة ولم تترك **فصل** حرمة على المصاهرة مسكنة المعتدة الآفة في دار واسعة مع محرم فميز بالغ لها ذكر أو أنثى أو
أوله أنثى أو مع امرأة ثعة أو مع زوجة له أو أمه لأجدها لكن يكره أو بلا محرم ونحوه ان انفرد مسكن كل منها بمائة الف
ومستراح وبيع ومصرع وعلق الباب بينهما ولا يعلو السفلى مسكنا وسكانها العلق أولى فان كان باب مسكن
الأخيهما في مسكن الآخر لم يجر بلا محرم ولو لم يكن في الدار واسعة البيت وصغف لم يسكنها ولا مع المحرم
بما بينهما جاز ولا يجر بلا محرم ان كان بابه خارجا فذلك ولا استأجر محرم ونحوه **فصل** في الاخصى الحادى بالبراءة
نفس لا عكسه بلا حرة ولو مع العلى ولا بامر محرم النظر اليه في الاقيس **باب** الاستبراء

يصل انكرا الحيز به لا بالظهر ويشترط خمسة تأمة ولو على حمل الزنا فلا يكفي في خمسة ملكة في اشائها ونصديقين
في رعاها الحيف في انكراها انكرا السيد ويقصد السيد أنها اقوت بالحيز انكرا والوارث انكرا وطوليه لها
تخليها وعليها الامتناع منها ان كانت صادقة وتحصل لذات الأشهر بشهرين وبثلاثة اجب والحامل ولو من زنا بوضع ان
ملكه شئ أو زال فاش السيد عنها مستولرة أو غيرها فان ملكك بغير الشئ وجعلها من زوج وهي في كاحه أو عهدت من
وطي بشهرين وهي في عهده لم يحصل بوضعه كما شيئا **فصل** للاستبراء سببا **الاول** حديث الملك فاذا ملك حج غير
زوجته أو حصة شركه يتما يعوض أو جازا أعتدت إلى ملكه بفسخ جرم عليه وطولها حتى يستبرأ فان وطئ عالما ثم ولم
يقطع الاستبراء فان كانت حاضا يجل قبل ثومر وليه حرمت حتى تلد أو بعده فيتم تقطع وحرم التمتع بغير الوطئ
في غير المشيئة ولو كانت لا تحبل أو كبلا وانتقلت اليه من امرأة أو صبي ونحوها أو من استبراء من وطئ قبل البيع وكذا
ان جرت عليه أمته بكتا بوضوئة أو ردت أجدها أو اسلام أمه كافر ثم جلث لا ان ذلك اجرام حج ونحوه أو رهن ولا
تضع يد المالك عن الأمه في مدة الاستبراء وله الخلو بها ويحده تقييده بامن وطئها **فصل** من اراد بيع مؤخره أو استبراء
زوجته المدخول بها نذرب استبراءها قبل بيعه وقبل وطئ المشتري وبعد اللزوم ويجوز وطئها قبله وتزويجها حتى
يعتدله بقرين ولو مات عقب الشرا كفتها عدة فرقة الحيوة ومن اشترى معتدة له لزمه استبراءها فان بقي من العدة
حيضت كمت أو من وجعه أو معتدة لغيره عالما أو جازا لبيع وجب استبراءها بعد زوالها ولا يجزي قبله ولو لا كثرى
نكحة فاستبراءها بعد اسلامها أو استأجرى العهد المأذون أمه وعليه دين أو رهن المشتري الأمه قبل الاكتمال
استبراءت بعد رضا الدين أو فك الرهن وكذا الزوج أمته غير المستولرة ثم طلقت قبل الدخول أو بعده ونعت عتدها
أو وطئت أمته بشبهة واعتدت ومن اشترى أمه موطوءة للبايع حرمت تزويجها من غير البايع حتى تستبراء أو غير موطوءة
أو قد استبراءها أو ملكها من الحلة أو أصبى ثم أغنتها فله تزويجها أو تزويجها بلا استبراء ويقال له **الحادى**
ولو اشترى اشارة أمه أو رجل يحرمه فاستبراءها للزوج **فصل** لو بان حمل الأمه المبيعة فالنفقة البايع فاق
صدقة المشتري ثبث نسبه واستبراءها وبطل البيع وان كذبوا ولم يبق البايع بوطئها في ملكه لم يثبت وله تخليص
انه لا يعلم منه وان أقر به وباعها بها قبل البيع فولدت لزوج الاقل من استبراءه لحنه وهي مستولرة بابيع باطل
أو لاقل فاصكر فلا ثم ان لم يطاها المشتري فالولد ملكه وكذا ان وطئها ولزنته لزوج الاقل من وطئها وان لم
لا كثر من ذلك لحنه وأمة مستولرة له ولو لم يتبرأها البايع فولدت لزوج الاقل من استبراء المشتري أو لا كثر ولم
يطاها الحق البايع وسطل البيع وان وطئها وامكن من كل عرض على القابف **فصل** من اشترى أمه من رجل قد وطئها
لزمه استبراء فقط او من اثنين قد وطئها فاستبراء وكذا الوارث بعد الوطئ تزويجها أو وطئ اشارة أمه ولو
كل واحد يطئها أمته أو اراد السيد تزويجها أو وطئ المشتري الأمه قبل الاكتمال لم ياعها فإراد الثاني وطئها فان
لم يطاها الأول كفى الثاني استبراء واجدا واكتمال الأول يسقط بطلان ملكه **فصل** نكحتي الاستبراء قبل قبض الا
المكحلة بارت أو وصية وكذا البايع لاي مدة خبارا لمجلت وان كرت وان انفرد به **السبب الثاني زوال الفرس**
من اعلق غير موطوءة له لم يجب الاكتمال باعنا فان لم تكن فاشا وان اعلق موطوءة أو مستولرة أمهات عن
المستولرة وليست مستولرة من زوجة ولا معتدة ولم يستبرأ قبل العلق فيجب استبراءها أو وطئها للزوج من غير السيد وان
استبراءها قبله كفى للموطوءة دون المستولرة فلا تزويج حتى يستبرأ لبهته فاشا بل ان الزوجة فلا يقطعها الاكتمال

المسمى ويرجع على الموحدة كما في الصغيرة والموجدة عليه المسمى ان دخل بها والا فلا شيء لها ولو اخرجها من الروح كما في
تأخير تحرير الصغيرة وكذا لو اخرجها واحدة من بين ثلاثا لم ينفذ الكبريات والآخر على الاخرى فقط وان
ارفضت حرثين من بين ثم اوجرتاها لهنها المخلوط غيبنا بالتوبة وان جلب لهن واحدة ثلاث مرات ولم يخلط واخرى من بين
اكثر من ذلك لم يخلط الكل واوجرتاها الصغيرة معاً لم ينفذ كالحكم والآخر عليها بالسوية وان اوجرتاها احداها فقط فالآخر عليها
وسمى بغيره اربع صغيرا وارضع حالاً لا للابوين ثلاثا منهن لم يؤثّر ثم ان ارضعت ام امه او امرأة ابيها من الرابعة بلبنة الرضعت
لازماً حالاً له وللصغار وان دفع الثلاث لا في الرابعة خالتهن وان كان خالاً لا في مفرقات وارضعت الرابعة ام امه لغير
تدفع التي ارضعت حالاً لا في وان ارضعت امرأة ابي امه لم تدفع من ارضعت حالاً لا في اذ لم يثبت الرابعة خالتهن
وكان الواضع الثلاث عامة لابوين اولاً وارضعت الرابعة ام امه او امرأة ابي امه بلبنة **فتح** من زوج ابن ابنة
بنت ابنه الآخر فارضعت اخيراً جديهما للاب ثبتت الحرمة بينهما وانفك النكاح وكذا لو كانت جدة الزوج لابنة
غير جديها لكون ابوينها اخوان لآب فارضعت احدي الجديتين احدهما بلبنة جديها او نكح طفل بنت عمته الطفلة وار
احدهما الجدة التي هي ام امه وام امها او كانت ام امه الطفلة وارضعت جديتها ام ام كل واحدة منهما احدهما
او نكح طفل بنت خاله الطفلة فارضعت جديتها ام ام الطفل وام ام الطفل **فصل** اذا اقر رجل وامرأة
بينهما ابوه او اخوة رضاعاً واكثر قبل العقد جرم تناسلها وان رجعا عن الاقرار او بعده فهو باطل فيفريق بينهما ولا حكم بينهما
المثل ان وطئها جاهلة فلا شيء لها ولو اقر به فانكرت صدق في حقه وان لم يذكر شرط الرضاع ان كان فقهيها
والا فوجها فيفريق بينهما فان كانت متروكة غير مبرورة فلها المنة والادها المسمى ان دخل والا فنقضه وله تجليها
انها لا تعلم قبل الدخول وكذا بعد ان زاد المسمى على المثل فان تكلمت وجعلت فلا شيء لها قبل الدخول ولها المثل
بعده وان اقرت به بوجه فان لم يقع في قلبه صدقها ولا كذبها لم تخل وان انكر ففريق تفصيل ما اخرجنا من النكاح
فتح لو اقرت الامم بحرية رضاع فليكن رجل حر عليه اذ امكها وكذا على كبرها قبل فليكنه لا بعد **فتح** ثبت
الرضاع وجلب لهن المرأة رجل وامرأتين وبارع نسوة ولويتن ام المرصعة وبنتها ان شهدتا حصة بلاكهن وعوى
كشهادة ابي امرأة وابنها بطلانها كذلك وكذا انقل شهادة ام المرأة وبناتها الواحدة في الرضاع فانكرت فقد برأنا
ليشتر المال وتقبل شهادة رضة لم تجلب المرأة الرضاع وان ذكرت فعلها كما شهدا في ارضعتها وكذا شهادة وفي النكاح
أني زوجتها خلا وكيل البيع ان يعنى لتعلق العهدة به وكذا شهادة الاقرار بالرضاع او اقرار اللين الارجلان ولو شهد
بالرضاع دون المضاب لم يؤثّر لكن الوضع تركها ابتداء وطلاقها ان عقدها بغيره له ابقاؤها ولا يقدر في الشاهدين نظري
المثري وان اقر انها لم ينظر للمثلي لا في صغيرة وتعتبر في الشهادة ذكر وقت الرضاع وعبدية وتفرق المرأة ووصول اللين
الجوف يقسأ بالاجار او طنابروية الثقال المسمى وقصده لا زبد لاد مع ان المرصعة لهن حسنة فان لم تذكر البينة
وصول اللين الجوف واشتراب القاضى في وصوله فله استغفارها فان تعادى عنها فله التوقف وجهان

كتاب النفقات وغيرها وموجبا الزوجية والنفقة والملك **الشباب**
الاول الزوجية والذي يجب للزوجة انوار **اجبها** النفقة ولا يجب بالعقد بغير التمكن التام الذي في قدرتها
ولو زفقا وقربا مثلاً ويجعل بان تعرض على الزوج نفسها مشافهة او برشول او بغيره وفي راضة او بغيره او بغيره
وتسليم المراهقة نفسها لا عرضها مع تسليم البالغة نفسها المراهقة مع تسليمها فان كان غائباً عرض ذلك على



قاضي عليها فليكن القاضى كذلك فان وصلها او وصلها اليه انفقها من حينئذ ولا افاذا مضى بها
وصوله انفقها القاضى من ماله ان وجد نفقة مقرران لم يثبت غيره وله ان يرض لها درهم قبل الواجب فان لم يعرف
سوقه كتب الى الخصاة الذين يصلحون لاول بلده لينا دي عليه باسمه فان لم يظهر نفقتها كما مر واخذ منها كنفيلاً ما اخذت
فعلته قد اباها وعلى المرأة تمكينه من نقلها حيث اراد فان مكنته نفسها ولم تنقل فاستنبح بها وحث النفقة وكان
بالتناعه مستحقاً للنفقة وقصدت كمينه في نفق اصل التمكين وهي في عدم النشوز بالانفاق عليها **فصل** نفقتها
ولو ائمة او ذات منصب ليؤمّر بان على الموتر ومد ونصف على الموطر ومعدل المعسر كنفيلاً لا وزاجاً كنفيلاً او غير
او لفظاً مثلاً من غالب قوت بلده اقامتها فان اختلفت فمن لا يرضه واذا لم يكن لها المد نفقاً صرف لادم في الخير
كعكسه وضبط اليسار وغيره بالعرف خلافاً **للشخص** وتصدق بيمينه انه معسر ان لم ينفق خلافاً ولو بدعه ماضيه
والرقي مضر ولو مكاتباً او مبعوضاً ويعتبر اليسار وغيره عند وجوب دفع النفقة وهو طبع الفجر ولا يلزم المستقبل
قال البغوي الا اذا ابرأ غيبته طويلاً فلها طلب نفقة تلك المدة وفيه نظير ومثله مونة طحين الحب والخبر وان باع
الحب الا ان كانت النفقة بخير واوط لها اخذ عوض النفقة من عينه ببيعها وبونتها وخبرها ولو اتمت معه
كنايتها رضاءاً رشيده او ابدت عهدها وبيتها في عقدتها اخرجت الواجب ويصدق بيمينه انه اظهرها **الثاني**
الادم فيجب من غالب ادم البلد حسب الوقت ولو فاكهة او لم يتا دمه وقدره بنظر القاضي على المعسر كنفيلاً المدنى
على الموتر والمثلي بينهما وعبد اللحم كعادة البلد ما يليق بيساره وغيره ولا ادم لها مع اللحم في يومه ثم ان اعتيد اللحم
مرة للائحة استحب جعله نور الحجة او مرتين في الثانية ثوباً والثالث اذا اكتمت الادم المعتاد لم يلزمه ابداله ولها
الابدال بخير المولى لا تقبض مضر ويلزمه مونة طبخ اللحم ونوعه ولا كذا للطبخ كعبد ومغفره وللاكل كانا ونصفة
وللشرب ككروية ورجل من حجر او فريد من خشب وغيرها ولو شريفه واذا تلفت الطر فبعضها لم يلزمه ابداله الا بعد
مدة يملك فيها بالاكتمال غالباً **الثالث الكسوة** فحب وان اعتدت العرى كفايتها طولاً وفخامة وضيقاً وهي على
الموتر وغيره قبض نصف يسترها وان اعتدت غيره وسروال او ازار او خمار ولو اعتدت ثوباً واجداً او لبس الا دم
كفي وجب معه بطاق وخمار بالعادة ويجب كعبك او نعل ان لم يقدر الجف في المنزل وكان النعل القيقاب ان اعتيد
وزاوية الشتا للبلد لبارد جبة مجشوة او فروة بالعادة ولشدة البرد ثلثة او اكثر ونحوها او جبة او قبة لبردا
به ان لم تغت الشيا ببقدر الحاجة وجنسها على الموتر الجيد من القطن او الكتان او الحرير بعادة بلدها وعلى
المعصرون رد يه والمثلي بينهما ويجب ما يقع عليها بالنها ونعل الموتر جنسها للشتا ونعل للصيف ويشبه ان
تحتها زليه او خضير وعلى الموطر زليه وعلى المعسر خضير وما تاتم عليه وكسبه بالليل كضربة وطسه او فطيفة ونحوها
او خفافا وكيسا للشتا والبلد البارد وما يجده بدلها في الصيف والكل بالعادة فان اعتدت في الصيف النورسي في
شبابه كفي **فصل** حب لكل سنة اشهر كسوة حتى كسوة الشتا والصيف ولها ما يدور كالقماش الجبة فتجبد
ان تلف بالاكتمال او بطرأ بالعادة فلو تلفت الكسوة فاشتا المدة اوقيت بعرضها لم يؤثّر ولو لم يكن لها مدة فهي من
عليه ولها اخذ نفقتها منه رضاءاً وبيعها بالابدال ومنها **الخادم** الخادم فيلزمه ولو معسر وعبد الاطدام حرة
ولو كافرة تخدم عادة مع أهلها لا أسرة وبعضه وان اعتادت ولا ان عود الحرة رزق والا خدام باجارة حرة او امدة
لا جبرها او رضى لم يرهاق او رجل محرراً لها ومستوح ان عبيدها لا بد يديه مسلمة ولا رجل اجنبى ولو هما ثم ان

أخرجهما متشاحرة أو متباعدة فذلك أو بأمته انفقها بالملك أو بأمته أو بغيره
وتشقق إذا بقدر النفقة وجنتهما حنط طعام الزوجية وإدمها لكن أكثر نوعاً وفي اللحم لها ونفقات الأجر
ملك للزوجية ونفقة الحرة لها وللزوجة فلها أخذها ونفقاتها غيرها فيه **أحكام** لاات ولو سالت الزوجة خادمة
نفسها وأخذ نفقة الخادم أو أجزته لم يلزمه إجابتهما فان رضي فهو اعتباراً من النفقة وإن سأل الزوج القيام بغيره
الخادم بنفسه وهو غسل ثيابها وكنها الماء والطبخ لها وضرب الماء على يدها وحملها إلى المغطس وكس البيت لشفقة
عنه مؤنة الخادم لم يلزمها إجابته **فتح** لو سألها في نفقة الخادم ابتداء الجيب الزوج وإن أراد ما يزال
من الغنم لم يجز لأبوا الزوجية أو لربته أو خياله ويقبل منها قوله ولو ردت أو سألها أو أكثر من ماله أو
صاحبها أكثر من خادمته فله منع الزائد دخول داره كالحرج لها وقولها من غيره ومنع بغيرها من الدخول عليها ومنع
من زيارتها ومن ذلك أوفى ولا يتبد الطاعا عليها ولا يمنعها عزلاً ونحوه لا يعطل حقها وله اختلاف باب عليها ان
ضره نفقة **فتح** من لا يجز الخدمتها فاحتاجته لغيره أو زماناً لزمه أخذها منها واحدة أو أكثر بقدر حاجتها ولا يلزم
له منعها إدخال خادمها داره ويلزمه كفها في محل الطعام والمأوى ونحوها اليها **فتح** الخادم مع النفقة والكسوة
فيمر بلا سؤال ومقتضى رد الحرج وخف ولا يجبان للزوجية ونحوه وأخرى شتاً وزيادة لشدة البرز والليل
مالم يدم حنطاً ونوعاً آخر في الزوجية وما عجز عليها منها لا يكابر في صغيرها وليدتها وما تنام عليه ليلاً الفرائض
وعطاب من كسها ونحوه **فصل** الله النظافة كالبهائم في البلد ولو طميطاً للراس والجسد كل أربع فرة
ونحو الشرب والمشي والمزك ونحوه للصناعات إذا لم ينل بالماء والطين وأجرة حجام اعتيد كل شهر مرة والألزمة
المال لصل وسخ البدين مع بخا شتان وفتح النياب بخوصاً بوزن وما يغتسل به لجانته أو فداً من سنة لا يجزى أن
انزال ولا يلزمه طيب وكحل وخطاب فان هياه لزمها استعماله ولا يلزمه زواها للمرض ولا أجرة لطبيب وحاج
وفاصير وخاشن وكس الخادم الله تطيف لكن لو تآذى بالقل الموضع وجب له ما ينزله لا المسطح كالقوله
والزوج منع الزوجية من تناول مرض أو مهزل أو شقذ ومن تقصير مرض ويلزمه كغيره منعها من استعمال
الشباب الأسكان بلا بوقفا عادية وهو امتاع لا يملك فجزى متناهراً شعاعاً ولو لم يسكنها مدة لم تثبت في ذمته
بخلاف النفقة وما يستهلك وكذا غيره كالكسوة والفرائض والاكل والشرب والنظافة كالمشي والبرقع فلا
يكفي متناهراً فيستفاد ان لم يثبت متعاً أو قتل بغيره ليس ضمنه الزوج ولها التصرف في النفقة المتبوض
ولا يلزمه بذلها لو تلفت وتعد نفقة اليوم سبع لكدين وقد مر في قبض المبيع ولو أعطاه نفقة أو كسوة لم يقبل
ملكها فان بانت موقت أو غيره في الاستالم ترد النفقة والكسوة ليوم الامانة أو فضلها بل تسقط ما بعده وإن
نشرت في الأمارة ردت الكل ولو بان في الاستاقيل قبض الواجب بقي في ذمته **فصل** حب للزوجة مثل الزوج
غير أنه النظافة حتى تقر بها أو طلق ولو برت فقا لطلقت قبل الوضع فلا نفقة لك ونكحت لزوجها الجدة
ولزمته النفقة ولا رجعة له ولا مهر لها لو طلق قبل الوضع ولو اختلعا بالعكس فقد أحرا الباب الأول من
العديد ولو انفق الزوجة لظن تحملها فبان عذمه ردت ما بعد عذرهما من الأثمن أو الأقل وتصدق في بذلها
بميسرها ان كذبها وببرها ان صدقها فان جهلت وقت تمام عذرهما وعرفت عابدها جفتا وطهرت عذرهما
مرد ما زاد عليها فان ادعت اختلاف قديرها ردت ما فوق أقلها وإن نسيتهما ردت ما فوق الأثمن ولو

الخامس

والأول لا يمكن من كسها فان ادعت أنه من زوج نكحها أو من فاطم كسها بعد الاقرار ردت تسقط ما بعدها أو في
الاستاقيل فقط انقطعت عذرهما بوطى الثاني واجبا فيتمها بعد وضعه ونفقاتها المطلق لها فيها **فصل** حب
لحامل بآين في الحيوة خلع أو طلق الثلاث أو فسخ كدية لا يقارن ما يجب للزوجة من الموت وهي لها يسبب الحمل
لا الحمل يلزم العن ولا حب على الجدة ولا لحامل من كسها وهي مقدرة كنفقة الزوجة فتصير بعدم تسليمها ذنباً ويصح
الانكاح وجب منها وجب بدفعها يوماً يوماً بظهور الحمل باقرار أو بيمينه ولو أربع نسوة ولا تسقط بوطى الأب
وسقط بيمينه غير الشك فان التحق طالبته بنفقتها قبل الوضع ونفقة الولد بعد الوضع وبأجرة ارتضاعه وإن
الطه بعد وضعه **فتح** لو اختلعا فقا لوضعته اليوم وفي نفقة شهر قبله وقال وضعت من شهر صدقت عيبتها
وان تعاكسا النفقة الولد ين على أنها اذا انفقت الولد ترجع على الأب وكذا في **فصل** في موانع الزواج فلا
حب للناشرة ولو قبل منه أو كانت مجنونة أو خبالاً أو أمكنة ردها فتمت والنسوة أما ان تمنعه عذراً أو كساً
أو غيره ولو موضع عنه لا يجزى عن الوطى بغيره أو قرح بها أو عاباً الله ان ثبت ذلك ولو نكحها ولو نظر ذكره معها
ليسهز فان لم تقم بينة فلها تجليفه انه لا يعلم تضرها بالوطى وأما خدر وجهها من منزله بغير اذنه ولو لم يجز
أبواها الا بعد عود خروجه المعتبر كما مر ولا تنكحاً أو لطلب حقها منه وأما لشرفها منفرده عنه لحاجتها كالحاجة أو عثرة
ولو بانته لا وهو عذراً ولا اعتكافاً فإذنه وهو عذراً او نذرته تعين الوقت قبل تزوجه ولا يجزى إجرامها بالنسك ولو
بلا اذن وإما ان أجرت نفسها بآذنه وأخذها بعد الكس متشاحرة عين وله فسخ الكس ان جهل وأما بان حبست
ولو طلقاً لا حبستها لنفسها لتسلم المهر كما مر ويصدق بيمينه في قدره النسوة ان انفقا على ابتداءه ولا صدقت ولا
حب تصغيره لا تحمل الوطى لو كانت الزوج طفلاً ويلزمه حمل الحمله الوطى بالعرض على وليه لاعليه ولا يسقط أبداً
صور رمضان أو قضاؤه الفوري بلا اذن والمسوع ولم يمنعها ولا كفلت وله منع اتمام قضاؤه مؤسرع شرعت
فيها بلا اذن كالنقل المطلق ولو ردت اليه وهي صائمة ففلا عليها اتمامه وتسقط نفقة يومه وله منع من ذروها
أو صوم بطلق أو تعين نذرته في الكس بلا اذن ومن صوم كفارة لا من ردت تائبه ولا بطلها ولا ين تجزى مكتوبة
كالسيد مع عبده وله منع صوم بخا الأشهر والخميس لأعاش شراً وعرفة ومنع الخروج لصلوة عيد ونحوه لأن
نعم عليه البيت **فتح** سقط جزا الزوجية بما يسقط به جزا الزوج الا منع الاستماع **فتح** عود الناصرة الى
الطاع في حضور الزوج أو غيبته كبدلها نفسها ابتداء وقد مر **فتح** من استمتع بامرأة في كس فاستبد منه
والنفقة علم فساداً لم يشترط النفقة وإن لم ينفقها مدة لم تطالبه بها **فصل** في الاعتسار للزوجية
والزوجة نسخ كسها من أقل نفقتها وإن قدر كل يوم على نصف مبد أو على نصف يوم ونصفه في يوم أو ربع
بها اجبوا لان تسليمها للزوج أو ضمن بآذنه وهو من نفقة يوم يوم أو ربع منها الأب أو بوه عن محو ولم
يكن مغفراً فنفقة فقط لم يفسخ والباقى عليه وتعد لفاته كغيبته تحت في الحمار ولا يبعث القاذي الى
قاضي بله ليلزمه بها ولو ثبتت اعتسار غائب فسخ ولو قبل اعلانية وتذكر البينة اعتسار جالاً لا يكون غائب
مفسد ولها استحقاق رجالة النكاح عليها وإن امكن خلاصتها ولو قد ردت ما لا في البلد لا يقبل بئنه الا
لم تقح في الفسخ الا اذا اقام بئنه ان المرأة تعلد وتقدر عليه ولها الفسخ ككون ماله عرضاً لا رغب فيه أو عاباً
مطلين أو دنسا مؤجلاً يومين أو جالاً كس من غير مفسر لا مفسر حاضر ولو الزوجية أو غائب مع ماله دون حليلين

ولا يكون الزوج عليه دين ولو اشتقها ولو كان للغائب عتقها فلها طلب القاضي بسببها ونفقة ولديها ان
تعيين ولا يفسخ بنفقة او كسوة لماضي لها او الخادم بل يبقى في ذمته **فصل** لو انفقها ابوها عن الغائب بغير اذن
للمطالبة عليه لها ولا لغيرها ويصدق انه انفق عن الغائب ويجوز اذا اتم وان انفقها بغير اذن الزوج له
يرجع عليه ولها طلب الزوج بالنفقة لكن انفق نفسها **فصل** لا يفسخ لامرأة من يكسب نفقة كل يوم او في يوم نفقة
بلائها ثم يكون يومين او ثلاثة او يكسب في يوم نفقة الايام الماضية او يكسب في بعض الايام نفقة باقية فان نفقة
العمل لغيره نكحت او لغيره عن العمل لمض فلا ان رجى زواله الى ثلاث ولا انفعم كالولم تستعمل اياها لا تادى ولا ان
وجد بالخدمة غداها او بالعش عشها وامتناع النادر من الاكساب كاستناع المومنين من الغنائم ولو قدر على عمل
يؤثر من غير الغائب بان غلب البر وجبها الشغل مثلا فان اقامته فقل بلدها لم تنفسح وان لم تعد في التثبانه والا
نكحت **فصل** لا يفسخ باعساره بالادوم او مودة الخادم **فصل** لها الفسخ باعساره بالمسكن الواجب وباقول
كسوتها وبغيرها الحال الواجب تعقد او فرض قبل الدخول وكذا بتعريضه وان نكحته عالمه باعساره **خلافا**
للتعريض لا بعد الدخول راضية ولا لمفوضه قبل الفسخ وخيار الفسخ بالمهر بعد دفع المهر القاضى فوري فلا اهل
بعده وقبله مترج في وقت الفسخ لا بد من دفع الاموال القاضى فاذا ثبت اعساره وعنده امواله وان لم
يطلب ثلاثة ايام ثم صبحا الرابع يفسخ القاضى او يباذره فان استدل به لم يفسخ ظاهره ولا باطنا فان نفق القاضى
والحكم اجبه نفقته وعصل فرقة فسخ لا يخلو ولو وجد نفقة الرابع فسخ في الخامس وليس لها اخذها عن يوم
ماض للفسخ والرابع ولو وجد نفقة الثالث دون الرابع جعل ثالثا ونكحت الخامس ولو فقد نفقة يوم وثالثه
وخامسه ووجد نفقة الثاني والرابع لمقت ايام العجز فسخ السادس **فصل** لو رضيت بعد اتمام المهر بالغير
معه ثم رجعت جاز بعد المهر ثم تفسخ وتكفي مدة المهر او الرضى باعساره والخروج وان كانت عتية لتعصيل
النفقة بتجارة او كتب او سوالا لئلا ينفقها ولها من حق الاحتجاج بها لا بالليل اذ لو منعته صارت ناشرة ففسخ
لها **فصل** حق الفسخ باعساره للزوجة الكاملة لا لولي صغير او مجنون ولو لمصلحةها بل النفقة وغيره في ذمة
الزوج الى يساره ونفقة ما في ماله من تلزمه لو كانتا خلتين وتستعمل الامه المكفلة بالفسخ بغير المهر
وضمان السيد كالاجنبي ولا يلزمه نفقة بل يقول افسخ او عرجي فان لم يكن مكفلة او رضيت باعساره لم يفسخ
السيد والفسخ بالمهر للسيد لا للامه **فصل** للامه طلب الزوج بنفقةها وبما يقبضها ومكفلا للسيد ولها التمسك
فلا يبيعها حتى يبدلها ولها استقاط نفقة اليوم لا لماضي عكس السيد وتصدق في نفقة نفقة اليوم وبمائها في
عديمه وصدق السيد في بقى الماضي لا لماضي **المسألة الثانية** فيجب نفقة القربى ولو
وجوبها له او عليه كونه أصلا أو فرعاً ان يجدا أو خلفا أو كفراً وكون المنفق مؤثراً ومن تفضل بنته
قريبه عن مؤنة نفقة وليه له ولزوجه وخادمها وام ولديه وتباع لها ما يباع لغيره فان كان عتقاً او فرض عليه مدة
فاذا اجتمع ما يسهل بيع نفسه ببيع له وجب الاكساب المكن لفقته قريبه ورفقته كمن نفسه لاسأل الناس ولا يقول
عطيهم ولو اعطى من الزكاة انفق ولا تلم رقيقاً ولا من نفسه جراً **خلافا** للزوجه ولا مكاتباً وكون الآخر جراً
كان بنفقة الزم قريبه قبل جريته وكونه محتاجاً فلا تخلف في مال ولوصياً ومجنوناً ولا مكفلاً يكسب لا تقبل ولا تملك
للشحنين وجب لغيره عن الكسب لصغر او جنون او مرض او زهانة مثلاً او قارداً وكان يرضى به ولولي المصغر

بذلك

بذلك امكن ونفقة منه فان هرب او ترك في بعض الايام وجبت نفقته وليت رة الام او البنت على التبع كالاكساب
فان تزوجت ولو عتق كقطعت نفقتها ما لم يفسخ **فصل** نفقة القربى غير مقدرة فله كفايته بحد جالسه كمنه
ورعته وزهادته فللمريض مونة الارضاع جولين والنفقة والسبح لا يورث ولا يكتفى بسد الرثق ولا يحد منها في البيع
بل بيع يمكن مقادير التصرف وجب لا اذ لم وكسوة وكفى بخادم وأجرة طبيب وفصد وحجم وثن ودوا وما وجب له فهو
امتناع لا يملك فاضيف كقطعت نفقته او لم ينفقه مدة ولو عداً فبالم يثبت في ذمته وان فسخها القاضى او اذن في اعتزالها
لغيره من تلزمه او امتناعه خلافاً للزوجة ولا يقع الاعتراض عنها وسد لها بشلها وكذا بائناً فان كان يصير البذل
في ذمته **فصل** يلزم الفسخ النفقة والكسوة والسكنى لا الادوم ولا لخدم لزوجته او امرء ولله لصله الذي يجب
نفقته فان تعذر ذلك وزعمها الاصل عليها وكحل الفسخ فان تزوج فيه لم يفسخ من الاخرى لتمام جفها ولا يلزم الاصل من
زوجة او ام ولله الفسخ **فصل** اذا استغنى المصل فلا مؤنة له فان اقر الفسخ قبل ذلك انما تلزمه الى مؤنة وقال يكره لفق
وقال الاصل بل بمقابلة عوض صدق الفسخ بغيره **فصل** او امتنع القربى من النفقة او غاب ولم يكملها فمالت بحق ولا م البطول
اخذها من ماله بغير اذن القاضى ولو من غير جهتها ان تعين كان نفقته ماله لم يستغنى بالامتناع عن الغائب وكذا
الجديل تاذن القاضى حكم فيه وانفاقه فان لم ياذن لم يفسخ ولو لم يكن قاضى او فرضوا عليه لزمه قضاءه ان استعده
والا فكمرب الحال ولللام اتفاقاً طلقها المومنين من ماله بلا اذن اب وقاض وكذا من ماله التراجع عليه او على ابيه واسمها
فما قام ولو نفقه الاب لغيره ماله ليرجع عليه جاز ولو بلا اذ اقر فان تلف ماله بقيت في ذمته ثم تلزمه نفقة به
فصل للاب وابنه ان يأخذوا مومنتها الواجبة من مال الفسخ المحجور وان يوجرها لها ان ابلوا ولا تأخذها الام ولا الفسخ
الا باذن القاضى وان ياذن للفسخ المحتاج واخذة الاب المحزون واخذ مؤنته من الاجرة **فصل** يلزم الام ارضاع
ولديها التبا كفايته عرفاً وان لم يتعنى وكذا للابن ان تعين ولها طلب الاجرة لهما وان تعينت او كانت زوجة ابنة
وهي من مال الرضيع ثم على المنفق ولا تزد الزوجة على نفقتها للارضاع ولو وجد الاب مشرعة بارضاعه او راضيه بدين
العة المثل ولم ترصه الام فله تزوجه منها الا ان كانت الحباة لا تنبذ على درار الام وكذا لو وجد راضية باجرة المثل
وطلبت الام اكسرها فان رضيت بها فوجبت في وجوب مشرعة او محايه وله منع زوجته ارضاع
ولديها من غيره لامتة وان اخذت اجرة فان نفقته استماعة كقطعت نفقة ما والا فلا **فصل** في اختراع عده من
محت عليه اوله النفقة فاذا وجد المحتاج فغان نفقة اقربها ان كانت وارثاً كبت وابن بنت وكذا ان كان غير
وارث كمن بنت وابن ابن فان استويا قرناً وارثاً كباين انفق بالسوية وكذا الاختلاف اثنان كمن وبنت
وابن استويا قرناً واجدها لا يورث كمن ابن وابن بنت اتفق الوارث وان وجد له اصول فقط انفق الاب ثم ابوه وان
علام امه وان وجد له اجداد وجدات انفق الاقرب وان لم يزل بد الاخر ثم الوارث ثم يستويان وان وجد لفرع
واصل انفق الفرع وان كفل ثم الاصل ولو ادرم على واحد تحقيق من اكل واغلى وله ما سقى لكل لزمه والا فلام نفسه
ثم زوجته ثم ولده الصغير او المجنون ثم امه ثم اباه ثم ولده المكف مخرج ثم ابا جده وان كان الابعد زماناً قدم
والواشوا واثناك في درجة كاولا واستويا في الاخذ وتقديم بنت ابن على ابن بنت وعوضه من على
غيره وابو الاب على غير الام فان اختلف الجديان درجة واستويا عضوة او عدهما فالاقرب الا ان كان الابعد عضوة
فيستويان ولو وجد جدي وجدة في درجة مقام اب وان كانت اقل في المال والمساواة من الجد مع الاب وجدة بمعين

المأمور للآخر ولو اكد وجب على اكره ثالث ان يقتل بها ففعل ائيد الامر وكذا غيره **فصل** لو قال ائيد الله او
عمل ولا قتلتك فليس باكره بل تخيير موقوفه منها فبما اختار قتله ويقاد به وعلى الامر الاثم فقط **فصل** من قتل
رجلا بالامام وطنه بخوفان ظاهرا فلا شيء عليه لكن يئس له ان يكفر وعلى الامر القود او البدية والكفارة وان علم ظاهرا ولم
تخف بطوته فذلك على المأمور فتجد باثم الاكره ان خافها فعليه ما لا اكراه ولو قتله بامر عظيم البغاة تكبرا والامام
او بامر متعلب فان لم يخف بقوة فذلك على القاتل سوا طنه محقا وعلى ظله وبائة الامر وان خاف فذلك كفر وهل كسبه
تعلق به القود وان عفى او كان مكرها فالأمر في رقبته او هو غير مجزئ لصغر الخوف ضار او اعشى يقتله وجوب طاعة
أمره للقود او الغرم على الامر والعبد الله كبره اغترب على قتل ولو امر اجبى اجبه ولو لم يقتل نفسه ففعل امره الاكره
القود او المال في الاولين وكذا الثالث ان امر بفتح جرحه او فقه عرقه مقتل فقتله لا يظنه قاتلا بخلاف غيره او
يرى وجوب قتل نفسه ومن امره صغيرا او حوتا بقتل ففعل فان كان مجزئا فادب عليه مغلظة والا فالقود او
جميع البدية على الامر وليا كان او احبها ولو امر اجبه يئس بقتل نفسه ففعل ائيد الامر ولو ائيد اجبه ما لا او قتل
ملا امر اجبه يئس **فصل** لو امر صغيرا يستقي ما توقع في الماومات فان كان مجزئا يستعمل في ذلك هدر ولا اخوته
عاقلة الامر **فصل** لو مرض من حمل رجلا فتحرر وكفى الخوف ما لا يكفر لو كان محتات ولا يجب شيء من ذلك على
المحرم ولا الزنا وساج به شرب الخمر وفتح فرض الصلوة والصوم وكذا ما يكفر لو كان محتات ولا يجب شيء من ذلك على
الامتناع من المكفر افضل مطلقا وساج به بل عيب ائيد او مال غيره ويضمنه والقرار على المكن الامر قتل الصيد كاللأن
المال وليس مالك المال دفع المكن عن ماله بل يكرهه وقاية روحه ماله وكما دفع المكن الامر بالمكن **فصل** من
الربح ادماخ حية تقتل غالبا فان ائيد او نادى فيه ديه كسبه عذر وان القها عاليا عكسه او القاه مقتلا
بين حيات ولو لم يئس او طرجه بسبعة او يئس يئس بغيره ولو ملكها او اغراه به ولو مضيق ولم يكره صارا والا
حبسه معه في بيته هدر وان كان ضاريا بقدر الهرب منه او هدره لا قتل منه حتى اضطره وهو يقتل غالبا يقتله جارا
او جرحه جرحا يقتل غالبا ائيد او نادى فيه عذر او اغراه محض كذا وكذا لا شئ وترك الهرب النافع كترك السباحة
فصل للرجع ثباتا شرطان بكل باطل بهما مدفعة كجرحي كل باطل بهما مدفعة او اغراه به او قتل غالبا كان وقطع واحد كغزو الامر
ساقه معا او مريتا مات بهما قتلا وان دفع واحد وجرح الاخر قتل المدفوع وائيد الاخر بالخرج ان اقتضاه وبطل
على التدفيع وان تاخر عنه عزير كجرح ميت ومن التدفيع تخليه كرمى مشوق واباحه حشوا منها بالخرج الى
حركة مذبح وهو من صار فاقدمت وجب ونظر وحركة احتياؤه اذ اجكم الميت ميطل اسلامه وكرهه ولا يرد
ولا ريد من ائيد او عتق حبيد ولو ملكه في انتهائه الى تلك الحالة عمل بقول عذلين خبيرين ومن انتهى بالمرض الى
حاله الرجوع لم ينج بالميت في الخيانة عليه بل يقاد فاقته اذ لم يوجد فعل بحال الموت عليه والحق في غيرها كإبطال
وصيته واسلامه وقبضه وقدر **الركعة الثانية** القتل يشترط عصمته اما باسلام او امان بدنة او
غيرها او ضرب رق على كافر فاجزأ مبدئ مطلقا ولذا المرتد لا كلعلم واما لئله اولدني سيات ومن عليه
يعد لم تحقه فقط والزاني المحض لم يدر لم عفيف وان ثبت رثاه او قارده او قتل امره لا كلعلم فاقته فان رجع
اكره بعد الجرح ثم مات بالشر لا لم يضمنه الخارج وموت مكشوف عدوا بعد الامر بها فهدر فان ثبت ان كره

لم يزد عليه حينئذ فيقارن قتاله خلال المرتبة **فترفع** من مثل مسئلة يدانا لظنه حريا لكونه يرتبه فيه القود او لاديه
 والفتاة او يدان الحب او في صف الكفار ولم يطن لفر فالكفارة فقط او لظنه مرتبا او حريا ولم يفهم كذلك او لعدم
 اودنيا لا حريا او قتل احد عده عبدا او من ظنه قاتل اياه فبات غيره او من ظنه صحيحا فمضى يقتل الميضي دون الصحيح
 بان مرضا او قيدا ولورما اثنان مسلحين صف كفان حمله احدى اذون الآخر اقيد العالم فقط وحيث لا قود فادعى الوالي
 علم القاتل الحال فانكم ضربت القاتل بميمنه **فترفع** من مثل محضنا وادعائه وجده يرف اهل مثلا وانك اوردته لم يضرب
 فان اقام بينه او جلست لتكول اوليا القاتل هدد وان حلفوا على نفى العقم وان اقر بعضهم فلا قود ولما ذكر حصته من القدية
 فغلطه **الركن الثالث** القاتل وسرطه القرام احكام الاسلام فلا يقاد جرئت خلاف المرتبة ومخولذي ولا صتي ومجنون
 وقت العقل ولا ياتم وزاد عقله بغير مجرم ومن لزمه قود باقره او يمينه ثم جن اقيد بمخون بخلاف من اقر مجرمه ثم جن
فترفع لوقال القاتل كنت وقت القتل صغيرا وامرته ضربه يمينه وانا الان صغير فلما عيين او كنت بمخونا وعهد جنونه او
 عداوة الوارث وادعاه ان نوال عقله بترك ضربه فمينه وان اقام الوارث يمينه بعقله حينئذ عدا او قاتل بينه بعقله
 واقر جنونه حينئذ فقط **فصل** يشترط في وجوب القود في الجاني والمجني عليه الكفاة من الفعل زيا او جرما
 الى الفوات فلا يقاد فاضل بفضول بخلاف عكسه والمؤثر من الفضائل الاسلام والخير والاصالة والسيادة فلا يقتل قاتله
 يذمي ونعايه وان ارتد بعد القتل فان اقتصر في ذمي بلا حكم قاض اقيد ويقتل ذمي ونعايه بقتل لا يجرى استير قاتل
 ان يرى الامام فيه رايه يقتل احدى اباي الآخر وان اختلفا لملة واسلم الخافي بعد الخرج والموت ويستوفيه الامام باذن
 السج ان لم يستلم قبله كان قاتل عبدا مسلم عبدا مسلما كافا ويقض السيد بعبده الكافر من مثله ولو لم يقتل ويقاد
 مرتد بذمي وان اقيم بعد وبران تحصن لا عكسه ويقاد مرتد وان محض بثلثه فان غنى عن له القود قتل بالردة او قاتل
 وان محض من محم وادعاه وعكسه ولا دية في مرتد وان قتله مثله ويقاد رقيق بريق بظنا الاملكه ككاتب بعبده
 ولوا باي المعتقد بعد القتل كالاسلام بعده وقدر ولا يقاد من من مجنونا ويقاد فرع باصله ومجرم بنسب او غيره
 بحربه لاحر بعد ولا اصل بفرع ولا عبدا برسلان مجر او اصل كافر من ولا عكسه وان حكم به القاضى ويقتل الولد
 الرقيق بريق لاصله لا عكسه **فترفع** لا يقاد قاتل بقتل من يرتبه فرعه كزوجة ابنه او زوجة نفسه وله منها واد
 ولا يقاد وان قود عليه كله او بعضه كان قاتل اباه ثورته اخوه ثم مات الاخ وادعاه القاتل كله او بعضه **فترفع** لو
 داعيا نسب مجنونا ثم قتله او احدى اباي فلا قود جانا لان الحق باحدى اباي القاتل وقد قتله قاتل الآخر وان قتله احدى
 فالحق بالآخر اقيد القاتل وكذا لو ابلغه بئاليك ولورجعا عن الذم لم يقتل وان رجع احدى اباي الآخر فيقاد الرابع
 ان قتله او اقرده هو بقتله وان لم يقتل احدى اباي القاتل وان تزوجت او طبت بشبهه في العدة وامكن منها فقتله احدى
 لم ينعين الآخر وانما الحق بالقاتل ثم بانسابه اذا بلغ فان الحق باحدى اباي الآخر قتله او اقرده بقتله ولو ابلغه
 باحدى اباي وان نسب بعد بلوغه بقتله من الحق لم يقتل به فان اثبت الآخر نسبه ببينة وحقه به القاتل ولو تعدد الابا
 قاتل قاتل انتسابه فلا قود الا ان تعاه احدى اباي والحق بالآخر فيقاد القاتل **فترفع** اخوان لا يوين قاتل واخذ الا
 والآخر الام وعلم قاتل الاب والام منهما فان تقارن قتلها ويقتل بالثبوت فكل القود على الآخر بقية الزوجية امر
 لا يقع للبدان ان تنازعا ويقع فوكيل من وقع فقط فلو وكلا قبل الفرعة صح ثم يقع فاذا قاتل احدى اباي القاتل
 وكيله فان طلبت احدى اباي فقط احب واذا اتت احدى اباي بقعة او غير هالم رث القاتل ولورثة قاتله قودا

وان توب فان كانت زوجية الايون باقية ابقاها لثاني فقط ولو رثته لم يملكها الا في حصة مورثهم من دية المقتول اولاد
كانت الزوجية رثته فكل القود على اخيه ويهدى بالشرع في القود ويكره للوكيل مثل ما ذكره في قوله اوجده
فتح الحاق كل قريب به والمجرم اشد ولم اراه ولو مات اجد الابنين قبل الحياكة فلو رثته مثل الآخر ويرجع الآخر او رثته
تركه الميت يديه قتله ولو جهل قاتل الاب والام منهما والزوجية باقية واسم اجد الابنين زيد والآخر وفات ثلث الام اولاد
وفرض قاتلها زيد وللاب ربع قودها وما لها ولغيرها فاتها واذا قتل عمها الاب وزيد ما للاب ومنه ان ربع قود الام فيسقط عنه
وله على عمه قود الاب او يديه وان فرض قاتلها عمه وفلعم وما كان لزيد لو قتلها ولزيد ما كان لعمه واذا قتل هذا اخذ كل
الابنين ربع مالهم للثمن كسجما له له ووقف باقيها فاذا عرف قاتل الاب اخذ ووقف مال الاب فاذا عرف قاتل الام اخذ
ولقاتل الاب ثلثه اربع دية الام على قاتلها وله على اخيه قود الاب او يديه فان تقاضا بقى لقاتلها خمسة اثمان دية الام
ولو كانت حيا لمالك الاب ثلثه اربع دية الام ولا لكل من مات مال الاب ووقف باقيه وجميع مال الام فاذا عرف قاتل الاب اخذ ولو
لها اخ ثالث شقيق اسد شيا لم لكل من القاتلين نصف من مال الاب ولشاه نصف ماله ويوقف الباقي لقاتل الام ولشاه نصف
مالها ويوقف الباقي لقاتل الاب ولشاه على قاتل الاب نصف دية وعمه دية من نصفها الموقوف له ولشاه ايضا
على قاتل الام القود فان عفي عنه فله عليها نصف دية وعمه دية من مال الاب **فتح** اربعة اثمان دية
الثاني الاكبر ثم ثلث الثالث الاصفى ولم يخلت القليلان غير القاتلين فقود الاكبر للثالث والربع والاخر للثاني فان
اقصر به كعفا عنه قود الاكبر لارثته نصفه من الاصفى وعليه نصفه الثالث نصف دية الاكبر **فتح** لو قتل زيد ابن عمه
وعكسته وكما جاز ان لكل القود على الآخر **فصل** يقاد الرجل بالمرأة والخنثى بالجاهل بالعلم وبالعكس ولو قطع
من المشكل الة الذكورة والا فله قود جحا لا ثم ان الجاني جحلا فان صبر المشكل حتى كان ذلك قطع ذكر الجاني
وعكسته حكيمه السفرة او بان امراة لمر الجاني دية السفرة وحكومة المذكور الانثيين وان لم يصبر بل عفى كماله دية
السفرة وحكومة المذكورين ثم ان بان امراة فقط قطع جحده ان رجلا فله تمام دية المذكور مع حكومة المذكورين وان
لم يعف وطلب جحده فله الاقل من حكومة سفرة بغير الذكورة وحكومة مذكورة مع دية سفرة بغير الانوثة وان كان
الجاني امراة فان صبر حتى بان انثى اقتل الجاني بالسفرة ولم يمت حكيمه المذكور او بان رجلا فله دية الذكر واخره
مع حكومة للسفرة وان لم يصبر بل عفى كماله دية السفرة وحكومة المذكورين وان لم يعف فله حكومة المذكورين
مقد يبيع امراة مقاد بالسفرة فان اتفق رجلا فله تمام البشيين مع حكومة المذكورين وان كان الجاني مشكلا فان صبر
حتى اتفعا رجلين او امرأتين قطع الاصل الاصل وكذا الذكورة بالذكورة تساويا والا فالحكومة وان اتفق اجدها
رجلا والا فامراة فحيا لو كان اجدها وانما والا فالحكومة والا فالحكومة والا فالحكومة والا فالحكومة والا فالحكومة
وحكومة المذكورين وان لم يعف لم يعط شيئا لتوقع القود في الكل ولو قطع رجل ذكره وانثيين وامراة كغيره فلا طلب
لم يعف لتوقع القود منها وان قطع رجل سفرة وامراة مذكورة فلا مذكورة قود وعلى كل واحد حكومة لما قطعه **فتح** في
الخنثى انه ذكر قبل الجنائز عليه لا بعد حياكن علق طلاقا بغصب مال وثبت لعصب رجل وكفر اثنان فيطلق ان ثبته
اليمين لا بعد حيا ويصدق الجاني بيمينه ان الخنثى امر انا في **فتح** لو قطع مشكل ذكر رجل وانثيين فان اتفق ذكرا
اقبال وانثى لزمته ديتان وقيل الاتضاع لا يعطى شيئا الا ان عفى بذهل فناخذه ومن قطع يد مشكل اقبل الله
حالات فان وجب مال لزمه المشقة وهو نصف دية امراة او جميعها وان قطع مشكل ذكر رجل وانثيين وكفر امراة فلا



قود جحلا فان اتفق كاجدها انص منه وان عفى كمال لزمته ديتان للرجل ودية المرأة وان طلبا المال قبل الاتضاع الصغير
بلد لزمه لتوقع القود **فصل** اذا قتل جماعة واجدها فان اوجبت جنايات كل القود لراثة قتلها وان اختلفت جراحا
وعدا ونسبا وارشا والولي قتل بعض وطلب باقي الدية ممن بقى او طلب الكفاية فلا قود على اجد وان اوجبه بعضها دون بعض فان كان لغيره ثمة
وان لم يوجبه ثمة لم يكونا خطا او لعدم الكفاية فلا قود على اجد وان اوجبه بعضها دون بعض فان كان لغيره ثمة
في الزهوق كجيشه حصصه فهو كاجدها والقاتل غيره وان كان لغو غيره بحيث يقطع بنسبه الزهوق اليه كجرح من جرح قود
النفس على الجراح وعلى الجراح مقتضى جرحه وتدمر في الركن الاول وان كان لكون الجرح الثاني بعد ابدن مال الاول فيجب
الجرح المتدمل مقتضاه ولا قود في النفس وان انكر الولي ابدن ماله فان عفى عن الثاني لزمه نصف دية لاكلها الا ان
قامت بيته بالاندمال وان كان لكون جنايات اجدها خطا او شبهة عمدا فلا قود وعلى الجاني نصف دية العمدان لم يجب
قودا او اثنان في المال وعلى قاتله الآخر نصف جنايته وان كان لعنف في الجاني لعنف الآخر سوا كان ضامنا كان سارا كمن
قتل ولده ورجل عبيد وسلم في ذمي او غيرهما من كسر كجرحي في قود سلم وجراح نحو ظالم وكالو جرح سلم جرحيا او
دية ثم سلم فوجده اعظم او جرح ذمي جرحيا ثم قتل الدية فجرحه ذمي اخر او جرح ضاملا عليه ثم جرحه غير عدوا او
سبع ثم جرحه اذمي وكسر كجرحه نفسه او كيد في عبيد وصبي محبوس او محبوس له نوع تمير ولو قتل لجد جرح في غير
الحاربة جماعة او جرحهم اقبيل لواجب والباقيين الديات ماله ثم ان قتل مرتبا قتل بالاول او مضافا وسئل الجاني اوجع حيا
فان قتل غير الاول او القاتل اثم ووقع قودا او لغيره البقية وان قتله كل الاول ما وقع عنهم بالحصة ورجع كل بقسطه من
الدية وان كان عبيدا او قتل في محاربة فسياتي **فتح** اذا قتل جماعة بالسياط وضرب كل يقتل لو انفرد قتلوا وكذا ان
لم يقتل ان تواطوا على قتله وضرب كل بفرقة مؤثر في الزهوق ولا يغنيهم دية مؤثره على عدد الضربات ثم ان كان
لغيره قتل غالبا ثم ضربه آخر سوطا ثم اوثلاه مع بقا الم الاول غالبا بضره اقبيل الا جحلا بل على الاول حصت ضربه
من دية العمد وعلى الثاني حصته من دية شبهة العمد وكذا الموضع بالعلم وبالعكس **فصل** من مات بجرحي عمد وخطا
من كان واجده لم يقد في النفس بل في الخطا نصف دية المقتول مخففة وفي العمد نصفها مغلظة وقيد على القود في
جرحه العمد قطع اليد وكذا الجرح جرحيا او عمدا انما سلم جرحه ثانيا او قطع يد او اوجده او دفعا لصال
ثم قطع الاخرى ظما فيقاد بغير النفس وكذا الجرح عادل باعيا في الجرح ثم جرحه بعد او جرح كيد بعد ثم جرحه بعد
عقده او جرح جرحي ظما او مسلم ديتا ثم جرحه بعد اسلامه او جرح جرحه بعد اعتق جرحه ومات بالسرقة فان
عفى الولي فله دية مسلم وان اقصر باليد فله نصف البرية ولو جرح ذمي ديتا بقطع يده فاسلم الجاني ثم قطع الاخرى
اقتل بالاول باليد الاولى دون النفس فان عفى وجب دية ذمي **فتح** لو اوى المخرج نفسه بسم شره او نفعه
على الجرح فان كان مدفعا علم ذلك او جهله فقد قتل نفسه وعلى الجاني بقتل جرحه من قود او اشر او غير مدف
ولا يقتل غالبا او جهله فالجراح شركه عبيد او قاتل غالبا وعلى المخرج نفس نفسه **فتح** لو خاط
جرحه بنفسه او غيره باذنه في لحم حتى تد او يا خيا طه تقتل غالبا فكل لئلا او يي تقتل غالبا او يي لئلا او يي دية
الشيد فالاول والخاطب ولو لا ما جاز جان عبيدا لان كان مجورا ففعله الاثم تدا ويعلق عاقلة نصف دية
نفظه وعلى الجراح نصفها ولو قودا لحياطه في الجرح او في لحم ميت فوقع في لحم حي فالجراح شركه في لحمه
الجرح كحياطه ولا اثنان في لحم ميت ولا بدوا لا يضرب ولا لضرقتل الجرح او بغيره ولو اذني الجراح ان الحياطة

في لحم حي وعكس لوقه صديق الخارج بغيره **فصل** من قطعت اصبع يده فاكل الجرح قطع كفه خوف البترانه فان لم ياكل
الاموضع القطع لزم الجاني قود الاضغ او ارشها وان مات بعد القطع بالسريرة فكسرك خارج نفسه وان تاكل الاصابع
فقطعه كفه في لحم حي او ميت مكافاة ولو وضع في جرحه ذلك فاكل العضو فان كان البرا لا يورث التاكل ضمن الجرح
العضو او يورثه ضمن ارش الجرح فقط ولو قذفه ان التاكل بالبر او جلف المحتوج ان لم يشهد خبره ان انه بالبر **فصل** في تعريض الجرح
من جرحه اذ يخطا ونقصه جثة وجرحه سبع ومات بها لزم الجاني ثلث دية مخففة **فصل** في تعريض الجرح
او الجرح بين الجرح والموت فان طرأت العصاة كان جرحه ستم جرثا او مرتدا او عكسته ثم اسلم او قتل الجرحي الدية
ومات المحتوج بالسريرة فلا قود فيه ولا دية وكذا لو جرح السيد عبده ثم اعاقه ومات بالسريرة ولو رمى ستم مرتدا او
جرثا فاسلم ثم اصابه فمات فيه الدية لا القود وكذا لو رمى شخص عبده او قاتل اباه ثم اعاقه او عفى ثم اصابه ومات
جرحه محل عبده وان فتردى فيه ستم جرثا او مرتدا او عكسته وقت الجرح ولو رمى جرحه فمات ثم اصابه فمات فمات جرحه وان طرأ
لجرحه كان جرحه ستم او قذفه ثم ارتد اسلم او نقص الذي العهد ومات بالسريرة فنفسه هبدر ولو لم يده الذي يورثه لولا الرأ
قود الجرح ان اوجبه كالمخوفة فان لم يوجبه كالجائفة او عفا بال وجب الاقل من ارش الجرح ودية النفس ويكون دية
ولو اندمل نحو الاضغ فله اكثفا فان مات قبل الاكثفا فهو للولي السابق ولو اوجبت الجناية مالا فهو مال مريد ولو
عطل المهد ومات ارتد الجرح ثم اسلم ومات بالسريرة فلا قود في نفسه وان قصرت من رقبته وجب فيه دية مسلم
وكفارة وكذا لو رمى مسلما فارتد واسلم ثم اصابه ولو طرأ ما غير قدر الواجب اعتدى بركت وقت الموت ثم ان
تغير من الاكثر الى الاقل كان جرحه نصرا ينفجر ثم مات بالسريرة وجب الاقل من ارش جرحه نصرا في دية نفسه
وان نصرا في نصرا ينفجر الجرح الزمة ثم سبى وروى ومات بالسريرة فلا قود في نفسه بل تجب في الجرح ان اقتضاه
فان اراد المستحق المال فله فتمه ما بلغت فان لم تزد على الارش لم يورثه الاورثه ولو جربى والافهم منها فله
الارش والباقي للذي ملكه فان اعاقه ثم مات جرحه محل الجرح الاقل من الارش ودية جرثي او الدية المذكورة فلو كان
وهو لورثه الكاف على العوان ولو اسلم وعق ثم مات في القود قولا فان وجب مال فهل هو دية جرثي او اسلم
والارش قولا وهو لورثه المسلم على العوان واذا تغير من الاقل الى الاكثر كان جرحه دميما فاسلم او عبده يورث
فان ابدل جرحه ثم مات وجب ارش الجرح نفق عيني العبد قيمته وهي لتدبر وان مات بالسريرة فلا قود في نفسه
ان جرح الجرحي والعبد جرحه بدينه جرثي او اسلم وهي في الاولى لورثته واما في الثانية فان لم يرد على القيمة فمات
للسيد ولا فالرأب لورثته العتيق ولو قطع يد عبده فعتق ثم مات بالسريرة ففيه دية كاملة والمعتق الاقل منها ومن
نصف القيمة **فصل** لو جرح مرتدا فاسلم ثم جرحه هو واثان ومات فان خرج مسلما بعد ابدال الاول فدية فقط وعلى
اوقبله على الاول سببها فقط وعلى كل واحد من الآخرين ثلثها وان جرحه هو وثلثه على الاول ثم دية فقط وعلى كل
واحد من الثلاثة ربعها وان جرحه ثلاثة مرتدا ثم جرحه مع رابع مسلما لزم كل واحد من الثلاثة ثلث الدية ولو جرح
ثلاثة وان جرحه اربعة مرتدا ثم جرحه اربعة وثلثه اخرين مسلما فعلى هؤلاء الثلاثة ثلث الدية استباح دية
الجاني في الردة والاسلام نصف سببها وهبدر الباقي وان جرحه اربعة مرتدا ثم جرحه اربعة مسلما لزمه ثلث الدية
وهبدر ثلثها وان جرحه ثلاثة مرتدا ثم جرحه اربعة مسلما لزمه سبب الدية وهبدر باقيها وان جرحه اثنان مرتدا ثم
لزم كلاهما او ثلاثة مرتدا ثم جرحه اربعة مسلما لزم كلا سببها وهكذا حيث القود عدة الجارحين والجانيات في الجاني

لزم كل واحد من جرحه هو واخر عددا ومات فالنزرع لمعرفه ما يلزمه وما يلزم عاقلة كما في الردة والاسلام
في النزرع الدية معاملة ويلزم عاقلة الاخر نصفها مخففة او ثم جرحه مع ثلاثة عددا ارشوا الدية وتخفف عن
عاقلة جاني المقتول نصف ما عليه **فصل** لو قطع جرح يد عبده فعتق ثم قطع آخر يده الاخرى مثلا فان ابدلها لم يقطع
الاول بل عليه نصف القيمة للمعتق وعلى الثاني القود او نصف الدية وان مات بثلثيها فلا قود على الاول ويقاد
الثاني في الطيرف والنفس فان عفى من له القود على القاطعين دية كاملة والمعتق الاقل من نصف الدية ونصف
العدة متعلقا بما يلزم الاول فقط وان اقتصر المستحق من الثاني على الاول نصف الدية فان لم يرد على نصف القيمة اخذ
المعتق والا فلا فالرأب للوارث ولذا يجب قاطع اليدين ومات المقطوع بهما فالوارث قود الثانية دون النفس فان
عفى عنه ففيها الدية او اسكنوا ما بقي نصفها وحبم ما للمعتق في الجانيين ما مر ولو قطع اصبع عبده فعتق ثم قطع آخر
رجله ومات بها لزمها دية والمعتق على الاول اقل من نصفها وعشر القيمة ولو قطع جرحه بركه فعتق فعتق آخر يده ثم
آخر رجله ومات بالكل فعل الاخرين قود الطيرف في نفس دون الاول وعلمهم الدية اثلاثا والمعتق الاقل من ثلثها ونصف القيمة
متعلقا بما يلزم الاول فان كان الاول قد جرحه ثانيا بعد العتق والمعتق عليه الاقل من نصف القيمة وبسر الدية وان قطع
يد معتق فحججه نعل آخر ثم جرحه الاول ومات بها لزمها الدية مناصفة والمعتق على الاول الاقل من ربع الدية ونصف القيمة
ولو جرحه اثنان فعتق ثم جرحه ثالث ومات بالكل لزمهم الدية اثلاثا والمعتق على الاقل من ثلث الدية وارش جرحي
الرق ولو جرحه ثلاثة في الرق ثم اخر عتقا ومات لزمهم الدية اربعا والمعتق على الثلاثة الاقل من ثلاثة ارباع الدية
وارش جرحات الرق وان جرحه اثنان رقيقا وثلثه عتقا لزمهم الدية اربعا والمعتق على الاثنين الاقل من حسمي الدية
وارش جرحي الرق ولو اوجعه واحد رقيقا وجرحه تسعة عتقا ومات لزمهم الدية اربعا والمعتق على الاول الاقل
من عشر الدية ونصف عشر القيمة وهو ارش الموصحة فلو جرحه الاول ايضا والمعتق الاقل من نصف عشر الدية ونصف عشر
القيمة ولو جرحه خمسة رقيقا وارش جرحها لزمهم نصف قيمته ثم جرحه ثانيا بعد العتق الاقل من نصف الدية ونصف القيمة فان
قطع واحد يده او يده وجعله رقيقا ثم جرحه اربعا جرحا فعتق الاقل من ثلث الدية وكل القيمة رقيقا والاول
او وضعها في الثانية جحاله الجناية بطريق السجاية **فصل** لو قطع جرحه فعتق ثم جرحه اربعا فقتل بقطع السريرة فعلى الاول
نصف قيمته وعلى الثاني القود او دية كاملة لورثته او عتق فقط الاخرى لا ثم جرحه فان جرحه الاول فان كان قبل الاذن
انيد بالنفس وان اقتصر الوارث كقتل الجاني المعتق وان جرحه جرحا فعتق منها الاقل من نصفها ونصف القيمة وان كان
عبدا لا يذم لزمه للمعتق نصف القيمة وللوارث قود النفس وكل الدية ويلزم الثاني نصف الدية وان جرحه الثاني قبل
الانذمال والمعتق على الاول نصف القيمة ولما الثاني فقطعه ثم قتله وهو جرحا فان قتله عبدا لا يذم لزمه للوارث قود جرحها
ونفسا واخذ نصف الدية للغير ودية كاملة للنفس واخذ يده اربعا فقتل الاخر وان قتله قبل الانذمال فالوارث
قود النفس يقطع اليد او يقطع دية النفس فقط وان جرحه ثالث قبل الانذمال فقطع سوطه والمعتق على الاول
نصف القيمة وللوارث على الثاني قود اليد او ديةها وله على الثالث قود النفس او دية كاملة والدية هي الاقل فباخذ
المعتق حصته على التفضيل الماضي من الاول وليس للوارث اخذ الاقل واعطا المعتق عوضا نفقا او غيره ولا يظالمه
الجاني بحصة المعتق اذا ابراه عتقا وليس للمعتق الزام الجاني تسليم نفسه ولا يلزمه قبوله خلافا لترجيح الامام الخراساني
ومنه السخني **الباب الثاني** في قود غير النفس بشرط في الجاني والمجني عليه والجناية ما شرع القتل

ان امكن تقويت الضوء بكون الجرد قد يقصد بل جسمه اذ هاب الضوء القوي بها وينتشر شرايتها ولا يطالب بالبدية فان ردت
بذلك ضوعان واجدة اولم يذهب شيء منه او كان الجاني اذ هبه بالاقود فيه كالحاجة اذ هب بالمعاجة ان امكن كشيء جديد
نحاة من عينه او طرح نحو كقوتها فان توقف اذ هابه الجدة تعينت البدية واذ هاب الشم والذوق والحلا
والبطش كالبحر بخلاف العقل وكذا الشئ خلافا للشيخين **فصل** من قطع اصبع من يد غيره فتا كل حتى سقط كفه او من
نضلع لزمه القوي بالاصبع او الايضاح مع باقي دية اليد وحكومة الشعر وان ذهبا بسدانة الاكتيفيا ولو على المقطوع
قود الاضبع كحق دية اليد او اقتصر لها فلم يسرف له اربعة احاسر دية كفه لباقي اصابعه وتكون مغالطة ويدخل فيها حكومة
سابقها وله طلبها عقب قطع الاصبع خلافا من اوضح غيره فذهب بصره او قطع اصبعه فسرى الى النفس واستوفى ما لم يمت
او بالاصبع فانه ينتظر السرارة الى البصر او النفس ومن ضرب يد غيره فتسقط احدى يدها **فصل** من قتل قاتل
ايته مثلا او قطع فاجعة خطا او كسبه مجرم وقع قودا **فصل** في القود والحجرون وكذا الحركات القوية لها في جوفها فليطاعها الجاني بل لا يمكن
الدية ومن لم يذبح الجاني لا يجلسها عاقلة الصبي والحجون وكذا الحركات القوية لها في جوفها فليطاعها الجاني بل لا يمكن
سنة والا هدر **فصل** تعتبر في القود الحماثة فلا يقطع بين يدي مثلا ينسرى ولا سفلى شعة او جفن وتعليما ولا يدبر جل
ويا لكف يمين ولا اصبع واغلة وتسبغ يديها ولا زائد من يديها غير مجله او فيه وحكومته اكثر ولا اثر للتفاوت في اصلي
او ازيد في القود او الجرح ولو قطع زائد باصبع في مجله اجزا ولا شئ لنقص الزائد ولا يقطع اصلي زائد **فصل** يقاد في
الوجهة مساجتها لولا وعرضا من مجله من الجاني فليحرق شعر المحل ان احبب الحلقه لكفاته وان خسر من المستحق او تافا
جلد او جفا ولا يقاد بوجهة من ذي عرق باقع خلا وعكسته ويحرق عليه حمرة مثلا ويضبط الجاني بضبط الضي الحنات
وسوخ مجدي ريتو لا يضرب به بسيف او حجارة او اضربه به وراعي الشعر على الجاني من شدة دفعة او تدبر جفا **فصل** ان اوضح
دفعة اوجه استيفاء كذلك ومرفق في محل العلام ان اوضح كل راسه وراسته مساواة او فخر راس الجاني وان كان راس
الجاني اصغر او منجه ولا يكتفى به ولا يتم مساوته من الوجه كعكسه ولا من القابل له تسط الباقي من ارش منجه
وان كان اكثر اقتصر مساجته راسه وبدا من حيث ساء المستحق لا الجاني خلافا للشيخين **فصل** في قطع الذكر والامهات
القود واستلحال الذكر وشلل الامهاتين كالصبي وكذا المجردة ولو كان في راس الجاني من وجهه وفاقية بقدر راس المستحق
تعين وليس له استيفاء بعض الموضوعة من مقدم راس الجاني وبعضها من مؤخره ولا اكتيفيا بعضها واجد تسط الباقي من
الارش فان اسقط قود نصفها كقطع كله وارش النصف ولو اوضح موضعين فله قود اجدها واخذ ارش الآخر ولو
اوضح قودا لشخص او ناصيته اوضحها من الجاني وتم الباقي من الارش ومن اى جانبيه تم فيه ما رولا يتم موضع ساعد
من عضدا وكف وعكسته ولو كان براس الجاني موضع غير منديل في محل موضع حناها على غيره لم ينقص منه وان ابرمكت
الموضوعة التي براسه **فصل** لو زاد المقتصر على قدر موضوعة باضطراب الجاني لم يلزم منه شي او عدا ائيد بالزيادة بعد
ايدما لم يمتحه او خطا باضطراب يده او على مال لزمه ارش موضوعة ويصدق بعينه الخطا بالزائد وان ادعى ان
الزيادة باضطراب الجاني فانكره فمن يصدق **فصل** لو اشتهر جماعة في ايضاح كافي اليد اوضح من كل ائيد
فان اكل الى المال فعلى الكل ارش واحد بالسوية **فصل** اذا وضع كل من اثنين الاخر في محل واحد تقاضا اوي في مجلس فلما
القود فان عفونته تقاضا صلي الارش استوفى فيه ولا فلا في الزيادة طلبها ولو قال كل جرحته دفعا لا بدية او
تقاضا خلف وعلى كل ارش حيايته **فصل** لو شغل السجدة موضع ام لا فلا قود حتى ثبت شتار وشاهدين او اقرار

لا يشاوي الجرح في اليد مقطوع يد غيره فليس بضرة وزجل بامارة وعكسته وذمي بسلام وعبد بخير لا عكسه ولا في الجرح خلافا
او شبهه عند ومنه ان يدق براس ادي لا يبيع غالبا او يلطمه فيترجم المحل ثم يفيض الى الايضاح والضرب بعرض خفيف او محرم
قود يكون عدا في السجدة لا يضاحه غالبا وشبهه عدا في النفس لا تضاحا لبا فان اوضحه بذلك فالت كذا لا ائيد بالموضوعة لا النفس
وان مات بالسر ايد ائيد فيها ونفا العين بالاصبع عدا ولو قطع جماعة يد امثلا وكفقتهم واجدا وقطع ايديهم ان اتحد بغيره
كان وضعا على مفصلها استكتنا وتجاوا على يد دفعة حتى مات او قطعوها قطع المشاور وتعا ونوا في كل جذبة وارسله لان
عذب كل واحد الى جفته وفترية جفزة غيره ولا ان قطع كل واحد من جانب حتى الحدران او قطع واحد بعضا وبايها الاخر على كل
حكومت لا يقدح بخرجه وينبغي بلوغ الكلدية اليد **فصل** الجناية غير القتل قد يكون ملاجر فيه فيجب تعزيز بغير
الحاي فكيف منه تطييبا لقلبه وقد يكون عذر في الارش والوجه او غيرها فان كان سجه في حارسه تسوق الجدة ثم اصبه
لذي الشق بلا كيلان دية فيه دايعة بعين مملدة ثم باضعة فاطمة لهما ثم متلاحة عاصه فيه ثم شق في الغصه جلد
العظم ثم موضوعة موضع العظم وان لم يظهر كعرا زبرة بلغت العظم ثم هاشمة تكسره ثم شق له وتقله ولو لا الايضاح وهشم
ثم ما موضوعة بالوجه كيش البراع ثم اربعة بعين ثم خذ خازن قد للكيس وهي مدفوعة ولا قود الا في الموضوعة في الارش او الوجه
او في اليد كالتصدي والقول والعرض والسابع او الاضبع وان كان قطع جوف ائيد به ان امكنت الحماثة واست الرضا
لكون البصر في الفضل كالملة وكف ورفق وقدم وكف وكذا اصل منكب ونحيزا لان خيف منه الاجافه وان كان الجاني قد
اجافه وقال الخبر انكس قطعه واجافته مثل تلك او لكونه له جرح مضبوط كعين وجفن واذن وما رين وكفه او اطارها
حلا فاللذوة ولسان حكمت ودي وذكر والتين وكف وان اختلفا كحافة وضدتها وكبارق والية لا اجار حلقه
وبعد ددي بشدي وحكمة حكمة امارة حكمة رجل **فصل** في قطع اذن من اصلها فاضع العظم تحتها فله القود بها فان طلب
قطع الاذن بلا ايضاح وارش موضوعة لم يكن ولو قطع الما من مع القصة فالقود في الما من فقطبا ولو قطع بعض اذن او
اوسان او فقه او حشفه ابانه ام لا ائيد بغيره بالجزية ككف وربع فان شكر فيه اخذنا لقل ولا بقدر المساجة
وان قطع بعض مفصل او ارباب قطعه من خذ مثلا فلا قود والمعلق بجده كالمها من مقتصر الى تلك الجدة ثم يقطعها
او يدعها بالمصلي براه او الجرح **فصل** لا قود في كسر عظم كعاشمة فلما يان دنا كسر عصبها مثلا فالتحق قطع ارب بعض
الى العضد وهو المرفق لا ابعد كالكف فله مع ذلك حكومة الباقي فان عفي عن القود فله دية الكف وحكومة للباقي ومن اوضح
راس ادي مع هشمة او اوضحه مع مثله او اوضحه مع ما موضوعة اقتصر بالموضوعة وله في الاذي ما بين ارش موضوعة ومماثلة
وهو عشر ابل في الثانية ما بين موضوعة وشقه وهو عشر ابل في الثالثة ما بين موضوعة وما موضوعة وهو ثمانية وعشرون بعين
وذلك بعين **فصل** من قطع يد شخص من او جفا فقطع المستحق اصابعه عزم له قطع الكف لا حكومة ومن رفقها ففي
المستحق يقطع كوعها او اصبع منها لم يجر فلان لم يطلب معه مالا فان تعدي وقطع من الكوع عزم لم يسرف له القطع من المرفق
طلب حكومة للسابع وان قطع يد غيره من انا الساعد فان شاق قطع الكف واخذ حكومة للباقي وان شاق واخذ ذلك
وحكومة الباقي ومنع لفظ الاصابع فان فعل فليس له قطع الكوع ولا حكومة الكف وله حكومة بعض الساعد وان قطع من
اشا الكف فلا قود فيه بل في الاصابع مع حكومة الباقي ولو شق كفه حتى بلغ المفصل ثم قطع منه اولم يقطع ائيدان قال
الخبر انكس الحماثة **فصل** في ابطال المنافع بالجناية وهي لا تباشر بالتقوت بل تقوت تبعها الحماثة والمجاورة والباقي
كان اوضحه فذهب ضوع عنيته او اجدها او اطعمه لجمه يذهب الضوع غالبا فذهب صونها لا اجدها اقتصر مثل فعل

الجاني فصل في التفاضل المورث وغيره فيقارن بها ووجهها ودرجتها ودرجتها ودرجتها ودرجتها
بشليتها لا عكسها لكن بكل فيه دية اليد ولا اثر للتغير لون الاطراف فيقطع ظفر سليم بعليل ولا نقاد سلمة عصفرا وشرلا وان
الجاني بل منها الحكومت فان قطع المستحق بلا اذن لم يقع قودا فيلزمه ديتها وقود النفس ان مات فيه او اذنه الجاني اطول
وقع قود وان قال ان قطعها عن يده او قودا فليل يبيع قودا وقيل لا فعليه نصف الدية وعلى الجاني حكومة وتقاد شلها او
بدونها شلها وان اختلفت نوع الشلل ان اثن نصف دم الجاني يقول الجاني الا ان قال شلل الجاني وتقاد شلها بغير ان رضي
المستحق لا عكسها وان شلت يد الجاني كان قطع فاقدا اصبع تام الاصاب ثم قصت الجاني والشل بطلان العمل وان بقي الخسر
والحركة ولا اثر لتفاوت النقص فيقارن بدقوبة بعض بضعيفته لكن شلها وكذا الجاني لها حكومة وفي قطعها تمام دية يد
خلالها للموتية في قطع الذكر والانثيين القود والشل الذكر والشل الانثيين كالقطع وكذا الجاني ان امكن
قطعها مع سلامة الاخرى بقول الجاني وتقاد مدعما ان امكن ويشبه انه اكسرها العظم ولا عبرة بان تشال الذكر وعندها
بتفاوت قوته فيقطع ذكر قبل ومنشور وشاب ويحوي بضره وفي قطع سليم باشل وعكسها واشل مثلها ما خرج اليد
ان شلها بلا انقباض او عكسها فيقارن عكسها سليم باعش واخضر واغشى واجهر لا مبصرة بعيا ويقاد جفن مبصر لجفن
عميا لا ذره برب بفاقده وتقاد كفه مشقوقة مثلها لا بشلها ولا لسان ناجر باخرى خلا وعكسها وتقاد لسان ناجر
بلسان رضيع حركه لبا او غيره لان بلغ او ان الشقوق لم ينطو ولو جنى من قطع نصف لسانه فذهب ربع كلامه عن
قطع نصف لسانه فذهب نصف كلامه بقطعها فلا قود لتقص المحي عليه ولو قطع سليم نصف لسانه وذهب نصفه كان
فاقتصر منه فذهب ربع كلامه فقط بقي ربع الدية او فذهب ثلاثة ارباع كلامه فلا على له في قطع الفم كليله باخه
وهو لا يشيم وباحده واشل وانما كقط بعضه مثله ويقدر من انف تام ان امكن فيقارن بابا به كل الاذن وان
لصقت المبانة وحرارة الدم ولو انضج الجاني اذنه بعد القود لم يقطعها المستحق ثانيا ويلزمه قطع الملتصقة ان لم يخذ
الحجذ والساق في الوصل بعظم جرح لدفع مانع محبة فملاته وهو بخاسة الاذن المبانه على ما مر وظهور الدم في محل
القطع وفيه نظر لعنه ولا قود في قطع الملتصقة وان لم يجر قطعها فان شري الى انفسر اقيده ويقاد اذن سبع باصبعه
بشل ومشقوقة للزينة لان جرح ولا عبرة لكن يقارن منها بقدر البالي ولا يشقوقة بلا ابانه ويقاد نحو ومدة سلمة مع
ارسل المفقود ولو قطع المستحق بعض اذن الجاني فالصقة فلتحق قطعها مع الباقي ولو اصاب اذنا بقيت معلقة بها
اقيده بها فان الصقت لم يجب قطعها وسقط القود وعلى الجاني حكومة السن ومن قطع بعض الاذن بلا ابانه فالصقت
في حرارة الدم فلا قود عليه ولا دية ويلزمه حكومتها كالانف المندبل ولا يجب قطع الملتصق بل لا يكره الصاقه وعلى من
قطعها بعد الالتصاق القود او ديتها كانه في قطع السن القود لانه كسرهما الا ان امكن ضبطه بقول الخبر
اذ لا قطع تاله مكتسرة وتعلق مكتسرة تمامه مع قسط الذهب من ديتها وعلى من سن ليس له شلها جرح حتى الدية
لا القود وان ثبتت بعد ذلك فتمنع ثلثا مثلها مشطها لماضي ولو قطع بين اعرس من من لم يضر فلا قود ولا دية جالا
فان ثبتت تسليمه فلا شيء عليه او يراها نقي ولو طرلا او ثبتت معها سن زائد فعليه حكومتها وان ثبتت اقصر ازمه
تسبطه من ديتها وان ايسر من سناتها او فسد منبها اقيده لكن بعد بلوغ الجاني عليه فان مات قبله فان كان قبل
الباشر فلا قود ولا دية او بعد القود او الدية لوارثه وان قلع شعور سن شعور اقيده واخذ الدية كالا ان
ثبت للحي عليه مثلها قبل القود لم يسقط كالا يستفاد قود من فجة او لسان ولا ارش حافه با اتمامها او بانه قبل

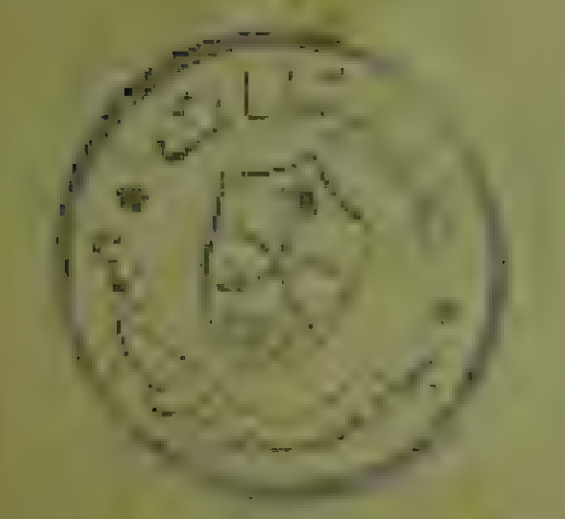
الاكتفاء وان ثبتت مثلها بعد القود واخذ الدية لم يكن الجاني قلعها ولا استرداج الدية فان قلعها عذرا وانما
لزمه الارش فان لم تقصر منه او لابل اخذت منه الدية اقيده للقلع الثاني وان لم يوخ منه للاول قود ولا دية
لزمه قودا او ديتان بلا قود ولو عادت سن الجاني بعد الاكتفاء لم يلزمه شيء سوا عادت سن الجاني عليه ام لا ولو
تلع غير شعور سن شعور خير المستحق بين الصبر حتى شعر الجاني وبين الارش والقود كما لا فان اضره لزمه
كأخذ شلها بسلامة فان عادت سن الجاني لم تعلق ثانيا وان قلع الشعور سن مثله فلا قود جالا فان عادت سنه
فلا شيء له وان لم تعد وقبجا وقته فكالمشعور فان اقتصر ولم يعد سن الجاني فذاك ولا تعلق ثانيا وان قلع شعور
غير شعور فلا قود حتى يناس من ثباتها فان بلغه وقدرت بعضها ولم يتم ثباتها فلا قود وله من الدية بقدر
بعضها فيم الصاق السن كالاذن فصل يقطع كل بلا اصبع مثله ويقطع يدنا قصه بعض الاصابع
او كلها كما ملتها مع اخذ دية الفات ولو قطع سن له خضر فقط خضر وبصر فقط خضر مع دية البصر وان
قطع كابل الاصابع ناقصة اصبع للملحق قطع مثل اصابعه مع حكومة الكف او اخذ ديتها وحكومة الكف وحكومة
منابت الاصابع ويأتي ذلك فيما اذا قطع من له اصبع زائدة يد معتدله ولو قطع ذوا اصبعين شلا ومن يد السلمة
المشوية او قطع الثلاث السليمة واخذ حكومتها مبانها ودية اصبعه دون حكومتها مبانها وان قطع سليم ذوا اصبعين
شلا ومن فلتحق قطع الثلاث وحكومة ثلثها بها وحكومة للشلا ومن طينتها ومن قطع كمالها اصبع فقط لزمه دية
الاصبع دون حكومتها مبانها ويلزمه حكومتها منات الاربع في قطع تام الاصابع يد رجل وصرت اصابعها عن يد
الآخرى فان كانت تاما لم يفتل الجاني ولا فعليه دية بد تقصر حكومتها في قطع يد لها اصبع لا دية
فان كان مثله اقيده ان شري الزائدان بخلا وحكومة كاجر واخذ دية اليد وحكومة الزائد وان كان معتدل
اليدين اقيده بد حكومتها للزائدة او عكسها لم تقطع يده من الكوع فلتحق قطع الحرس الاصلية واخذ حكومتها للكف فان
كانت الزائدة نائبة جند اصيلية وبدي قطعها الى عوطب الزائدة تقطع الا الاربع وباخذ دية اصبع وكذا لو كانت
نايبة على مثله الاصلية غير الوطي فان ثبتت على الزائدة الجاني قطع العليا مع الاربع واخذ ثلثي دية اصبع ولو قطع
من يديه ست اصابع يد معتدله فان كانت اصيلية فلتحق قطع خسر متواليه من اي جانب شان لم يور الى قلف
الثلث السادسة مع اخذ كبر دية يد ويحيط بعضه نري القاصي ومع حكومة منات المظومة فلو بعدا لتحقيق
قطع الست عزرو عن البعوي لا غير وعليه وعن القاصي يلزمه قدر ما يحيط سن سدس الدية لو جرح مع قطع الحرس
وهذا الصح وان كان لجند الست رائد والتبست فلا قود في الجرح فان تعذر وقطع خشا عذر ولا شيء عليه ولا له
او قطع الست لزمه حكومة للزائدة ولو سكر في زيادة السادسة فلا قود في الجرح فان قطع الكل او خشا عذر ولا شيء
عليه ولا له ولو قطع ذوا الست الاصلية اصبع معتدل قطع منه مثلها ولزمه ما بين خمس دية اليد بربتها وهو
بعير وثلثان وعط شيء من قدر التفاوت وان قطع معتدل يد اصبع من اصيلية فلا قود ويلزمه سدس دية
يد فان تعذر وقطعها فلتقطع صحيحة بشلا وان قطع اصبعين من الست فقطع منه اصبع ولزمه ما بين خمس
دية يد وثلاثها وهو ستة ابعق وثلثان وان قطع ثلاث اصابع قطع منه اصبعان ولزمه ما بين نصف دية اليد
وخستها وذلك خمسة ابعق وان قطع الست قطع خمسة ولزمه شيء للزائدة في من لاصبعه اربع انا اصيلية
فقطع اصبعها او ثلثه من معتدل قطع منه مثلها مع ما يدل ما بين الثلث والرابع من دية المظوم وان قطع مبنة

الميت اليه ان لم يكن ابدا له ولا لاجل الوحي ان موته بسبب آخر ولو انما ان الجاني قتله فقال الوحي بعد الان
الممكن وقال الجاني قتله جلت الوحي ليتنى ديتان والجاني لتنى البنية الثالثة ومن قطعت يده فمات فادعى الجاني
موته بسبب آخر والوحي سجد بالسريرة صدق الوحي ان ادعى الجاني موته بعد الان بما لم يمكن والوحي موته بالسريرة
او قتله الجاني بعد قطعه وادعى انه قبل الان بما لم يمكن وعكس الوحي صدق الجاني بيمينه واختلافه في بطنه لا مكان صدق
الوحي فان لم يحل بقا المرح صدق بلايين وحيث صدق مدعى لا بد من ان قام الاخر بينه ان المخرج لم ينل مثله
بالجرح حتى مات رجع الى تصديقه **فتن** لو وضع شخصا موضعين ثم رجع الجاني بينهما وقال رفعته قبل الان بما لم
نعمي ارش ويجوز وقال المخرج بعد فعليك ثلاثة اروش فان قصر الزمان صدق الجاني والا فالجرح وحده يجب
ارشان فقط ولو قال الجاني رفعته انا او اكل وقال المخرج رفعه انا او اكل صدق المخرج ولو وحده موضعة فقال
الجاني كذا او وضعه وقال المخرج او وضعت موضعين وانا رفعته الجاني صدق الجاني **الباب الرابع** فيمن له قود النفس
وهو وارث مال القيل بسبب او سبب خاصا وعام على قدر الله تعالى فان ورثته بنت او اخت فقط فهو للامام معها
وكذا البنية من ان تعبد الوتره لم يشترط الا اجد هم باذن الباقين او من وكلوه وللترار بين القادرين منهم على الميا
فقط واذا اخرج واجبه من حجر اعينك للباقين وان لم يعجز لم يستوف الا باذن بقية الورثة واذا كان منهم طفل او محنون
لم يقصر وليه بل يحسن القاض الجاني حقا وان لم يطلبه الوحي الى كاله او غاب في قديمه ولا يحسنه لقود جرح لغيره
المخرج وان اومهم كلام الشيخين خلافا **فصل** لو قتل الجاني غير من له القود عدا فقوده او دية لورثته لادن
ان له قتله وان قتله بغيره لهما القود كاجد وليه جازن فان كان قبل عفوا جرح لم يلزمه قوده وان علم جرحه
وتعمل توفيا جرحه لانه كقطعه عنه بالتقاص **خلافا للشيخين** وعليه لورثته الجاني نصف دية ان علم جرحه الانتقال
والا فله حمله عاقلة قولان فيقول الولد الاخر من البكر في تركه قاتل ابيه وان كان بعد عفوا جرحه اقيده وان
لم يحكم القاض بسقوطه عن الجاني سوا قتله العافي واخوه علم لعفوا لان لم يحكم له قاض يجوز الانتقال فان
انصر المبادر منصفه من دية ابيه في تركه الجاني وكذا العافي ان عفى بالدية والا فلا شيء له وان لم يقصر منه بل
عفى عنه مدة وجبت او لا فلا **فصل** اذا قتل واحد جماعة فان قتلهم مرتبة والعبرة بالزهور ولا الجرح قتل
بالاول ثم لغيره البرية وليا المقتولين الا شتر اكر في قتله فان نعلوا وقع مورعا وكل باق دية مورثه على الجاني
ولو قتله وفي الثاني عزروكا من ستوفيا قوده واخيه البرية وكذا القاتل الامام باذن الثاني دون الاول ويعفى الاول
لا اماله تقتل بالثاني ولو كان القاتل عبدا فكيف يقتل فان قتل في الاول فدية غيره ودمته ملقى به بها وان
عفى مال تغلق برقبته ولو في الثاني قتله وان قود جرح الاول فان عفى المقتول سائر الاول وكذا الباقون وان
قتلهم معا او مرتبة وجعل السابق وتنازع الاول في المقدم اخرج حقا ولاهم تقدم اجدهم فان رجعوا قبل اتفقانه
ولو قاتل مقاتل سبوا اجدهم قبل وقدم وليه واخيه تخليفه ان كذب ولو قتل جميعا مرتبة او معا فلو اجد
فتن من قتل واحدا وقطع به آخر قطعي ثم قتل سوا مقدم القتل واثار ومن قطع يدا او اصبعها من اخر فانه سبق
تقطع اليد قطعت يده ووردى الاصبع او عكسه قطعت اصبعه ولا لاخر قطع الباقي مع دية الاصبع واخذ دية يده وان
قطعهما معا او جعل الجرح اخرج والتابع كالسابق **فصل** لا يقتصر في نفس او جرح او غير ذلك الامام او نائبه
فان استقل المستحق اجر وعز ونعم السيد في رقيقته والمستحق القليل المضطر الى كل جرح والقاتل في الجارية

المقتولين قطع مثلها مع احد ما بين نصف دية الاصبع وثلاثا وهو بعين وثلاثا الا شتر ولو قطع المعتدل اقله من الاربع
فلا قود ويؤثره ربع دية اصبع او اقله قطع منه اقله ولزمه ما بين ثلث ديتها ونصفها او ثلث انا مل قطع منه الثلث
ولزمه خمسة اشبار لغيره او كل الاربع قطعت اصبعه ولا شتر عليه وان كانت الاقله العليا راسد لم يقطع تلك الاقله
او الاصبع معتدله بل عليه دية الاصبع ويقطع الاصبع المعتدل بهما مع حكومة للزائد ولو قطع المعتدل منها اقله لم ينفذ
وعليه حكومة او المقتولين قطع منه اقله او ثلثا قطع منه الثلثان وللعليا حكومة ومن لا صبعه اقله ثلثان فقط وسوا
البراقط لا يفي ثمانية لكها ذات قسمين كالابهام ومن لا مفصل لا صبعه في ثمانية فلا يقطع بها اصبع سليمة بل
قطعهما دية اصبع الا شتر ومن له اصبعان فله ثلثان لم يقطع بها تسليمات بل فيها دية اصبعين ومن لا ملة طرزان
فان سما على راس الاقله الوحي واحد ما على راس الاخر ففي قطع العاقل القود او دية كاملة وفيه الدية جلود
فان قطع هذا اقله معتدل قطع منه العاقل ان امكن او دية وان كانا على ملين قطع اجدهما وله مع نصف الارش الا شتر
فان قطع هذا اقله معتدل قطع منه العاقل ان امكن او دية وان كانا على ملين قطع اجدهما وله مع نصف الارش الا شتر
وان لم يبق على راس الاقله بل لقي راسها عظم ثم اشعل الطرفان منه فان كان لا مفصل بينهما ومن العظم فلا قود او
كل طر من مفصل فالعظم الجاني بين الطرفين والموت على اقله اخرج وهي اصبع انا ملها اخرج لاعلاها طرفان وكفان وقدم
على ساعد او ساق كغلتان على راس اصبع **فتن** لو قطع سليم اليد اقله وسطا لعاقل العليا فلا قود حتى يترول العليا
ولا ارش الخيلولة حتى يعقوبه وكذا لو قطع السليم كفا بلا اصابع فان تعبد فقطع الوحي مع العليا لزمه دية العليا
ولو قطع السليم عليها خنصر رجل او كبح خنصر اخر فاقبل العلياها وقطعت العليا والا وان كان قطعها احراما لم يجر
لم يقصر ذلك خنصر هذا او عفى ولو قطع الوحي على ما فقد استوفى الا ثلثان وهو عليه الامر وكذا قطع السليم العليا
والوحي من تخنصر العليا من اخر فان كبح قطع الا ثلثان اقتصرهما وللآخر دية اقله او عكسه اقتصر بالعليا وخير
بالثاني بين قطع الوحي والخر دية عليا وبين العقوبتين فان بادر فقطعهما يقبل استوفى وللآخر دية عليا
الجاني **خاتمة** يندب المستحق تاخير قود الجرح او الطر في الانزال له وله قبله القود لا طلب الارش فقد تعذر
الديات الى دية بالسريرة الى النفس وقد سائر الجاني غير فيعمل واجبه **الباب الثالث في اختلاف الجاني**
والمستحق فمن قد بلغوا بنوب او هدم على رجل بيتا وادعى موته حينئذ والوحي حيوته ولا مية صدق الجاني
بيمينه خلافا للشيخين وعلى من جرحها مكفى الوحي من واحدة ويثبت فيها البكر لا القود فان اقام بينه مجموع جرحه
سمحت ومن رآه يملك باليوب او يخل البيت قبيل الجناية ان يشهد بالحيوة استصحابا ولا يكتفى بالشهادتين بل
باليوب او يخل البيت وان اقاما بينتين تعاقتا ولو ادعى الجاني رقب المقتول حلف الوحي او نقص العضو الملتصق
بثلل او غير وكان باطنا وهو ما سائر اوطاهل واعتز فبأصل السلامة جلت الملتصق وله القود في الاخط
الجاني كانكا واصل العضوان لم يتم المخرج بينه ويكفى قول البينة انه كان سليما ولها الشهادة بسلامة العضوان
الثلل بزوكة انقباضه وضده ومن العي بزوكة توفي المخرج المالك وتحدته الى الشتر ساجوا ولا يكتفى بينه
بالثلل انه كان اشل وان لم يقيد بحاله الجناية لانه اذا وقع كالم **فتن** من قطع يده وتجلده ومات فادعى
الجاني موته بترارية فعلية دية والوحي انما له ثم موته فان لم تضر مية امكن الانزال صدق الجاني بل لا يضر
والاصدق الوحي بيمينه ولو اختلفا في بطن من الامكان صدق الجاني ولو ادعى الجاني له قتله قبل الان بما لم يضر
الوحي موته بسبب آخر فان عيئه كقتله فلا او قتل نفسه جلت الوحي وله اثباته بينه لدفع اليه وان لم ينعينه

الاعتدال انما هو ان قال دهرت كالحرج لزمته بغيرها لا قودها وقوديهه باق **فصل** لو كان الجاني كمال قطع
بشاره بغيرها ما حارها كمالا بغيرها وعادلا والمحقق بغيرها بغير طلب لم يقع قودا وكل دية يدقها اقل
او بطلبها بغيرها ودرت والمحقق دية يدقها بطلب اخرج بشاره بغيرها بغير طلب لم يقع قودا وكل دية يدقها اقل
دية البشاره ما حارها كمالا بغيرها وعادلا والمحقق بغيرها بغير طلب لم يقع قودا وكل دية يدقها اقل
فقط المثلين فان قال قائل قد ثبت القيد بالآخر او اخطأت وطلعت في قطع انما صدق بعينه ودية الاخر في ماله لا العالم
خاتمة لو قال اخرجت يدعي بغيره لم يكن باذ لا ولا مد لشأنه ان عرفها القاطع انها الميسرة وانما لا تجري القيد بالآخر
بافي الشاويلا ما امر **الباب الخامس في القود** وهو مندرج في بغيره ان عفى لجهل المستحقين او
انفس عن بعض الجاني وبنا ان وقت ثم سوجب القود عينا والدية بدل عن الجاني عليه فيجوز العفو عما وان كان
وبلوت قود النفس او الجاني او قود غيره المستحق ولو عفى المستحق عن الدية لكان له بعد ذلك العفو عما وان
قال عفو عن القود جازا سقط القود ولا مثله من الدية ولو عفا المستحق عن الدية لكان له بعد ذلك العفو عما وان
فلما بين باقي الدية وان لم يقبل مجازا فلا دية الا ان اختارها بعد العفو قودا وان عفى على نصف الدية سلا جازا وسقط
قال عفو عن القود جازا سقط القود ولا مثله من الدية ولو عفا المستحق عن الدية لكان له بعد ذلك العفو عما وان
ان تصالحا بغير جنيته كقود وان جهلا قدرها فان اخرجت او كان مبيعا فسياتي وان عفى على نصفها او اكثر وقبل الجاني
لزمه ولا يبقى القود **فصل** من قطع يد بغيره كلف ولو سيقها باذنه هدرت وكذا نفسه ان مات بشاؤه او قبله
بادية للكر عليه الكفارة وان قطعها عذرا فاعفى عن موجب جنايته فان ابدى مالا على القاطع وان شري الى طرف آخر او
الى النفس فلا قود فيه وحكم ارش الطرف حكم الوصية لقائل سوا القاطع الوصية او لا بواوجه ويلزمه ما فوق ارش
الطرف الى تمام دية النفس ان امتنع على عفو عن ارش الجاني وان زاد وما عرفت منها فان اخطى الوصية فوصية له
او بلفظ الا برأ وبجود لم يؤثر فيه فيضمنه **فصل** لو كان الجاني عبدا فعفى عن جنايته فان وجبت قودا اصح او لا
العفو او اضافه الى السيد او متعلقه الرقبة فقط او هي حقة لا ان اضافه الى العبد **فصل** لو جرح رجل جرحا يعق عنه
ثم سرى الجرح الى النفس فان كان قال عفو عن العاقلة او القطة البدية عنها او عفو عن الدية وثبتت الجنايتة بغيره او
بأثره العاقلة صح وكذا الوعق والبرك بعد موت الجرح عن العاقلة او مطلقا وان قال عفو عن الجاني لم يصح الا اذا لم
يلزم عاقلة كذبح عصبته مشلول او جريشون او ثبت باقراره وهو وصية لقائل **فصل** من جرح غيره فان كان بايديه
قودا لو ابدى لقطع يده فعفى على الدية ثم مات به فلا قود في النفس او تم عاد الجاني فجزه بعد الا بد مال لزمه قود النفس
ودية اليد فان عفى عنه الوالي على دية النفس كجرحها بدية اليد وان جرح قبل الا بد مال افيد بالنفس فان عفى
عن القود فلا باق الدية لاكلها وان كان الجرح لا قود فيه كجأفة فاخذار شه ثم مات به او تم جرحه ايديا بالنفس
من لزمه قود جرحا في يده ونفسه بغيره اجدها لم يسقط الاحران بعد الشك في كان قطع عبيد يد عفا عنه ثم
بالسراية تعود اليه المعتق في النفس او رقبته العتق في كذا ان اتجه ومن له قود نفس بقطع طرف لموت المقتول باليد
معنى النفس سقط قود الطرف او عن الطرف فله جرحه ومن قطع يدا يديه ثم جرح قبل الا بد مال فعفى الوالي عن الجرح
الاخر **فصل** من قتل رجلا بقطع سائر قطعته الوالي او غيره القطع بقطع الوالي يده عذرا ثم عفى عن النفس جازا فان
سرى القطع بان بطلان عفو وان ابدى مالا ولا شيء عليه الليد ولو اياه الوالي تم عفى فان لم يصبه مع عفو وان اصابه
وقته فلا يقع قودا فلا يلزمه دية خلافا للروضة **فصل** لو جرح ذوقا او دمية فاقصته ثم اسلم الجرح

27
بالسراية فان جرحه بقطع يده فلوليه قود الجاني فان عفى ليدل فله خمسة اشهر يسر دية مثله او يقطع يده اسلم
لوليه قود الجاني فان عفى فله ثلثا دية مثله او يقطع اربعة اشهر يسر دية مثله او يقطع يده اسلم او يقطعها
برديه فلوليه بالعفو نصف دية او يقطع عبيد يد بغيره فاعفقه السيد **فصل** اجدها يسقط من دية نصفها ويلزم
السيد الاقل من نصفها جميع قيمه العبد والثاني يسقط منها ودر نصف قيمه العبد ويلزم السيد الاقل من دية من باقي
الدية وجميع قيمة العبد **فصل** لو جرح عبيدا او ارش في اشترا به لم يصح وكذا ان اشتراه به والواجب العفو لكنه
ارتباط العبد بالمال وان اشتراه بغير ارش صح وبقي القود فان كان به طرفا يستوفاه فله الجاني او في نفس من ربه
او غيره فاقصه يده وان لم ينقص فظهر به عيب ربه وطالب السيد بارتش الجاني ان لم ترد على قيمته والا
فعل يرجع به قولان وان صالح من القود على عفو فاستحققت او فسح فيها بغيره وبغير ذلك لزم السيد الاقل من قيمته
والارش لاحتمال العبد والوجعي العبد على مال منتقم فاسئلة بغيره وعرفا ماصح ولو قتل جرحا فصالح عن قيمته
الغاومة بعين فاستحققت او ردت بعين او تلفت قبل قبضها رجع بالارش وان قتل عبيدا فاستحققت بالارش فاستحققت العبد
وان صالح بغيره ثم ظهر كتحققه مثلا لم يكن مختارا لغيره بل بالارش في رقبته **فصل** لو قتل رجل عفو موكلا عن
القود او بعد عذره عالم بالذلك افيد او جازاه فلا يصدر فيه فان جرح لزمه دية مغلظة جازا في ماله وهي لزمه
الجاني لا للموكل ولا يرجع بما عزم على موكله وان نكل وجرح وارث الجاني افيد له كالموكل اقلته بشهوتي لاعين الموكل **فصل**
لو جرح رجل عفا عن قيمته كقود فان وجبت قودا اصح وان جهلا الدية ان باب التوبة مستحقا او مبيعا رجع
الى ارش الجاني وان اوجب الدية لم يصح وكذا لو صالح عنها بعين او ارش بغيره من الجاني في العدا ومن العاقلة
في غيره **فصل** لو جرح امرأة على رجل فكتفها او وارثها او جرحه جناية فان كان قودا اصح وقود القود فان بطلها قبل
الديونة فلها عليها نصف الارش لا نصفه من المثل وان كان مالا فاستحققت كتاب **الديات**
وفي أبواب الأول في دية النفس دية الحر الكامل مائة من الابل ثم هي في الخطا مخففة من وجوه
كونها خمسة بنات مخاض وبنات لبن ونولون وجعاق وجذاع وكثرها من جرحه ومفقولة وان غلظت بالتبليث
كاستيائه وفي العمد مغلظة من وجوه كونها ثلثة ثلثين جفته وثلثان جذعه واربعين خلفه وهي الجامل ولو
جأفة ويعرف الجامل بعين جبريت فان ماتت معقولة بقولها او بغيره بقوله او بغيره فان كانت جازا فلا عفا عنها
بد لها جامل وان لم تفت فادعى الارش استقام لها وامكن صدق ان اخذت بقول الجبريت والاصدق المستحق دية
وكونها جالة وغير معقولة وان لم يوجب قودا القتل اصل فرعا وكذا لو جرح بشا او مريدا فاستد ثم اصابه ومات به
حلا فالشخصين وفيه كبره العمد مغلظة بالتبليث مخففة بكونها معقولة موجهة ويتعلق بالتبليث ايضا دية الخطا او قود
في الاستهزاء وهو قود القود وتالياه ورجب او في جرم مكراريا او اصابه في مثل قريب ذي نحر مجروح دية الموت
والنضالي ككث دية التسم والساق كاليوم واما شاة كالتضاري ان لم يكفرهم والافك لا كتاب له ودية الحق في ذلك
حسد دية التسم وكذا من دخل دارا بامان من وثني او من لا كتاب له ولا كبره كتاب كعبد النفس والذبيذ ويحترم
نفسه وتسلم من لم يبلغه دعوة بني اصلا وهو كالمشرك من فيه دية محوي وكذا امته كتاب لم يبدل ولم يبلغه غيره ودية
دية اهل بيته فان فعلت او تسك بغيره لم يبلغه خلافا لدية محوي ويحترم قتله قبل الاسلام وفيه الكفارة ويجوز
الجنة ومن جهل هل بلغته البعوه لم يجز دية بشاة الاصح الوجهان ان اصل الناس قبل الشك على الكفر لا الايمان



[illegible]

عَوْدُهُ وَذَلِكَ أَوْفَاءُ يُعَوِّدُ نَحْمًا لِسَمْعٍ فَإِنَّ مَا قَدْ أَقْبَلَهُ فَبَدِيَّةٌ لَا قُوَّةَ لَهَا أَدْعَى الْجَائِي عَوْدُهُ قَبْلَ الْمَوْتِ جَلْوًا وَارْتُفَافًا عَيْنِيهِ
أَصْرِي أَمَّا الْمُبْدَأُ فَعَلَّ الْأَوَّلَ الْعَوْدَ وَالْبَدِيَّةَ فِي الْحَالِ وَلَوْ قَالَ الثَّانِي مُعَلَّتْ قَبْلَ عَوْدِ الصَّوِّ وَقَالَ الْأَوَّلُ لَعَبْدُ صَبْرٌ الثَّانِي
بِهِمْ وَأَنْ كَذَبَهُ الْجَنَى عَلَيْهِ نَقَضَ صَوْعَيْنِ أَحْتَرَبَ أَنْ تَعْقِبَ هَذِهِ وَجَدَهَا وَنَقَضَ خَصْصًا يَرَاهُ بِالْأَحْلَامِ يَتَنَاءَرُ حَتَّى
يَقُولُ لَا أَرَاهُ وَيَعْرِفُ الْمَشَافِقَ ثُمَّ تَعْقِبُ السُّلَيْمَةَ وَحَدَّاهُمَا وَتَعْقِبُ الشَّخْصَ حَتَّى يَرَاهُ وَيَعْرِفُ الثَّغَاوَاتِ فَجَبَّ بِسَطْرِهِ لَكِنَّهُمْ مَتَّحُوا الزِّيَادَةَ
فِي السُّلَيْمَةِ وَنَقَضَ فِي الْآخَرِ نَعَرَ الشَّخْصَ لِمَا سَمِعَهُ وَسَيَّالَ عَنْهَا إِذَا اخْتَبَرَتْ السُّلَيْمَةَ وَيَنْتَقِلُ فِي الْجِهَاتِ إِذَا اخْتَبَرَتْ الْآخَرِ
فَإِنْ اسْتَوَتْ الْعَايَةُ مِنَ الْجِهَاتِ صَبْرٌ وَلَا فَلَاحُ **فَرَجٌ** لَوْ حَفِيَ عَلَى شَخْصٍ فَضَارَ أَعْمَارُ الْخَشْيَةِ أَوْ أَحْوَلَ لَزِمَتْهُ حُكُومَةٌ وَكَذَا لَوْ
فَضَارَ عَشِي خِلَافًا **فَالدَّاهِي** إِذَا أَعْيَى كَغَيْرِهِ دِيَّةٌ وَلَوْ ضَارَ شَاخِصٌ الْخِدْمَةَ فَإِنْ نَقَضَ صَوْرَهَا لَزِمَتْهُ الْأَكْثَرُ مِنْ قِسْطِ
الدَّاهِي أَنْ تُضْبَطَ وَحُكُومَةٌ اشْتَخَاضُهَا وَالْأَحْكُومَةُ **الرَّابِعُ** الشَّمُّ فَإِنْ كَانَ كَامِلًا فَقَالَ اللَّهُ دِيَّةٌ وَمَعَ جَذَعِ الْمَارِكِ
دِيَّتَانِ أَوْ نَا قَضَايَانِ سَمَّ قَوَى الرَّاحِيَةَ أَوْ اقْرَبَ دُونَ ضَعِيفُهَا أَوْ الْبَعِيدُ فَهَلْ عَجَبٌ دِيَّةٌ تَأْتِي أَوَّلًا بَلْ عَرَفَ مِنَ النِّقْصِ
قِسْطُهُ مِنَ الدِّيَّةِ وَالْأَحْكُومَةُ وَجَهَانٌ وَلَوْ أَنَّكَ الْجَائِي زَوَالَهُ أَحْتَرَبَ مَقْرِبَ ذِي رَاحَةِ طَبِيبَةٍ أَنْ تُجَنِّدَهُ فَإِنْ هَشَرَ لِشَتَّى
أَوْ عَسَرَ لَهْزَ صَبْرٌ الْجَائِي بِهِمْ وَلَا فَلَاحُ عَشِيٍّ وَكَذَا يَحْتَلُّ لَوْ اسْتَشْرَكَ بِأَفْعِهِ عِنْدَ الْأَحْبَارِ وَادَّعَى الْإِنْفَاقَ أَوْ لَمَّا حَوَّجُوهُ
وَلَوْ دَعَى نَفْسَهُ مِنَ الْمُخْتَرَبِ صَبْرٌ بِهِمْ ثُمَّ أَنْ يَبَيِّنَ تَذَرُ الدَّاهِي فَلَهُ قِسْطُهُ مِنَ الدِّيَّةِ أَنْ عَرَفَ لِحُكُومَتِهِ وَإِنْ لَمْ يَبَيِّنِ الْقَبْرَ
فَلَهُ الْمُشِيرُ وَإِنْ أَدْعَى نَفْسَهُ مِنْ مَخْرَاجَتِهَا لِأَخَرٍ وَلَوْ أَنَّ الْجَائِي عَلَيْهِ بَعْدَ دِيَّةٍ كَمَا كَانَ فَلَا شَيْءَ لَهُ وَيَرُدُّ دِيَّةَ اخْتِذَاهَا أَوْ نَا قَضَا
لَهُ حُكُومَةٌ **الخَامِسُ** النُّظُورُ مِنَ الْأَيْطِلِ بِالْجَنَانَةِ نَظُورٌ مِنْ جَمِيعِ الْحُرُوفِ لَزِمَتْهُ الدِّيَّةُ أَنْ لَمْ يَرْجِعْ عَوْدُهُ بِقَوْلِ الْخَبَرِ
فَإِنْ عَادَ رَدَّهَا وَلَوْ دَعَى زَهَابَ بَقِيعَةٍ فَإِنَّكَ الْجَائِي أَخْبَرْتَ بِتَفَرُّعٍ فِي عَقْلِهِ فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ مَا يَكُنُّهُ يَجْلُو لَأَسَارَةُ وَوَجِبَتْ
لَهُ الدِّيَّةُ وَلَوْ أَيْطِلَ نَقَضَ حُرُوفَهُ فَإِنْ تَعَطَّلَ بِهِ أَهْلَامٌ كَلَامُهُ بِالْبَاقِي وَجِبَتْ الدِّيَّةُ وَلَا فَسْطَجُ الدَّاهِي مِنْهَا مَوْزَعًا عَلَى جَمِيعِ
حُرُوفِ غَيْبِهِ السَّهْبَةِ وَالْجَلْقَةِ وَغَيْرِهَا وَحُرُوفُ اللُّغَاتِ مُخْتَلِفَةٌ فَالْحَرْفَةُ ثَانِيَةٌ وَعَشْرُونَ فَتَقْضِي نَفْسُهَا نِصْفَ الدِّيَّةِ حَتَّى يَحْرِفَ
نَحْمًا سَمِعَ وَتَعْبَاهَا فَقَضَا وَأَنْ تَعْبُلَ بِزَهَابِهِ اسْمُ كِبَالٍ مَحْمَدٌ وَكَذَا نَقَضَ أَوْ أَبْرَكَ الْجَنَانِيَّةَ مِنَ الدَّاهِي حَرْفًا كَانَ لَا يَنْطَوِي بِهِ
فَإِنْ بَطَلَ الْحِمْلُ يَقْطَعُ الشَّقَائِرَ فَدَلَّ حَبَّ قِسْطُهَا مَعَ دِيَّةِ الشَّقَائِرِ وَجَهَانٌ وَلَوْ عَرَفَ الْجَائِي عَلَيْهِ لَقَيْنَ حُرُوفَ أَحَدِهَا أَكْثَرَ
فَإِبْطَلَتِ الْجَنَانِيَّةُ تَعْضُلُ مِنْهَا فَعَلَّ إِنَّمَا يُورَعُ وَجَهَانٌ وَمَنْ أَيْطِلَ بِالْجَنَانِيَّةِ نَظُورٌ لَا يَحْسِبَنَّ تَعْضُلَ الْحَرْفِ كَارْتِ وَالنَّعْ
نَظُورٌ عَنْ حَرْفٍ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ خَلْقَهُ أَوْ طَرَأَ بَاقِيَةً فَبَدِيَّةٌ تَأْتِي وَأَنْ تَعْبُلَ بَعْضُ الْعَشْرِ وَرَغَتْ عَلَيْهَا لِأَخِي ثَانِيَةٌ
وَعَشْرُونَ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ حَسْبِيَّةً لَمْ تَحُلْ الدِّيَّةُ وَيُضْمَنُ ارْتِجَافُهَا حَسْبِيَّةً فَإِذَا دَعَى حَرْفًا وَهَلْ يورَعُ عَلَى الْحَرْفِ وَفَتْهَا
الْمُسْتَفَادُ أَمْ عَلَيْهَا تَبَلُ الْجَنَانِيَّةُ مِنْهُ نَظَرٌ لِلْأَهَامِ وَلَا يَضْمَنُ حَرْفُكَ قَوْمَتُ بِسْمَا أَوْ حَوْجَ وَلَوْ صَدَّرَتْ لِسَانَهُ نَقِيلًا أَوْ عَجَلًا
فِي كَلَامِهِ أَوْ حَدَّثَتْ قَوْمَهُ أَوْ فَا قَاهُ أَوْ زِيَادَةَ لَعَنَهُ لِحُكُومَةِ **فَرَجٌ** مَنْزِلُهُ الْكَلَامُ مِنَ اللِّسَانِ كَالْبَطْرِ مِنَ الْيَدِ فَإِنْ
ذَهَبَ يَقْطَعُ جَمِيعَ اللِّسَانِ فَبَدِيَّةٌ فَقَطَّ وَكَذَا لَوْ ذَهَبَ بَعْضُهُ لَمْ يَقْطَعْ أَصْبَعًا فَشَلَّتِ الْيَدُ وَإِنْ ذَهَبَ يَقْطَعُ
بَعْضُ الْكَلَامِ فَإِنْ نَسَا وَكَأَيُّكَ لِنَفْسِهِ مَصْطَفَى الدِّيَّةِ وَإِنْ تَقَاوَتْ كَانَ قِطْعُ نِصْفِ اللِّسَانِ فَذَهَبَ رِيعُ الْكَلَامِ أَوْ
عَاشَهُ مَصْصَفٌ دِيَّةٌ وَفِي الصُّورِ يَتِي فِي اسْتِنْصَالِ الْبَاقِي بِلَا شَرَاةٍ الدِّيَّةِ وَلَوْ لَمْ يَذْهَبْ يَقْطَعُ بَعْضُ لِسَانِهِ مِنْ كَلَامِهِ
وَجَبَّ قِسْطُ الْمُقْطُوعِ مِنَ الدِّيَّةِ لَا لِحُكُومَةٍ خِلَافًا لِلشَّخَائِرِ **فَالسَّابِعُ** مِنَ اللِّسَانِ طَرَفَانِ فَقَطَّ أَحَدَهُمَا فَإِنْ
ذَهَبَ كُلُّ الْكَلَامِ دِيَّةٌ أَوْ بَعْضُهُ فَقِسْطُهُ وَإِنْ لَمْ يَذْهَبْ شَيْءٌ فَإِنْ اسْتَوَى مَخْرَجُ الطَّرَفَيْنِ فَبَدِيَّةٌ مِنَ الدِّيَّةِ بِحَسَابِ
اللِّسَانِ وَإِنْ كَانَ الْمُقْطُوعُ زَائِدًا عَنْ حَرْفٍ مَخْرَجِ اللِّسَانِ فَبَدِيَّةٌ حُكُومَةٌ أَقَلُّ مِنْ تَذَرُ ثَانِيَّةً مِنَ اللِّسَانِ وَلَوْ قَطَّعَ

الطريق فان قدح الصلح لم يدر فان كان احدهما في حكم الزايد ففيه حكمه **السادس في الصفات** وبطلانها وبطلان
ابطال مع ذلك حركة الشان نعيم على التردد والضعف فبدان والافضل تعطيل النطق بسبب قوت الصوت فيلحقه سبب
نحو السمع وقدر من **الذوق** واطاله بالحنان على المشان والرفقة او غيرها والمدركه به خلاوة ومجوسه ومارو ومجوسه
وعذوبة على اذنها بالبرية وفيها حشوها وهكذا وفي بعض الذوق بان لا يترك الطعم كما هي حكومتها ولو كان الحاني
ذو هامة حرب الحن على يدس من اوجها بمرحكا وفيه فان ظهر منه امارا كذا كنعين صرة الحاني يمينه والا فالحاني عليه ولو
ذهب بصرية وروقه ونطقه ويريان قاله الشان لكن المعقدان الذوق في الشان فيقعه اتحادا الذي كالتقو **الثاني عشر**
وبطلان البرية وحصل بالحنان على مغرس الحاني في صلب مغرسها وذهب حركتها او على الاكثان فيجدر ويخرج عن الصفة
الثاني عشر والعاشر والحادى عشر الامسا والاحبال والجماع فمن ابطال قوة الامسا لكسر الصلب لزمنه دية وان اذهب
يقطع اثنين فبدان وان ابطال من امارا قوة الجبل فبدية وان اذهب لذة الجماع مع سلامة الذكر وبقا المني فبدية ولو كان الحاني
ذو هامة خلوان قال الخبر انه لا يذهب بهذه الحانية والا فالمدعي بان ادعى ضعف جماعه بالحنانية جاز ولا حكمه
الثاني عشر افضى المرأة وهو رفع الحان من مداخل الذكر والذين يحايج وفيه البرية ولو من زوج وواطي شبهة وان
عطاوغة ثم ان حصل بوطي خيفة يغلب افضاؤه فبدية عبد فخص او يدر فشبه عبد او ظنها زوجته فخطا على البرية
ان افضى بذكره واذا التام الافضا سقطت البرية فان بقي اثر حكومتها وفي رفع ما بين مداخل الذكر ونقبه البول حكومتها
وان افضاها فلم تستسك بولها فبدية وحكومتها ويجوز وطو زوجة نفصليها وطبها ولا يجزئ كسبه ولا فسخ لها بعدا اليه
ولا له ضمير منفذها وفي افضا الحن والزاله كذا ربه حكومتها **فصل** لو زال الحن كذا ربه حكومتها
او بذكره او اكثرهما او شبيهه فحكومتها ومن ثيب او زنا وجامعته هدر وان ازالها فزوج لم يكرمه حتى كان يغريه الزنا
غير ذكره فان افضاها الزوج او غيره مع الافتضا دخل ارض الحان في البرية **الثالث عشر** البطلان والمسي في ابطال
كل واحد يقطع او شل بالدية والشل الا اصبع كقطعها ولو ضرب صلب انسان فتعطيل مشيه وتزجله سليم فبدية
فقطا لا تعطيل المني لخلل الصلب لوانته ولا يوجب كذا فان انجر وعاد مضية تاما سقطت وجب حكومتها ان في
اثرها ولو قصص مشيه وان كسر صلبه فسلت رجلا او ذكره فبدية للشل وحكومتها لكسر الصلب او فذهب مشيه مع منية
او مع جماعه فبدية وحكومتها ولو ان الحاني في ارضها بالمشي المبرج بقصده بشيف غافلا فان لم يمس حلق الحاني
ولا حلقه ولا خد البرية **فصل** لو زال جميع ما تقدر من الاعضاء والمنافع فان اندمكت سعرة البرية بعديها
وكذا لو قتله بعدا لا يزال او قتله ولم يمس الحانيات في العبد وغيره كان قطع بده خطا ثم قتله عدا او عكسه ففي الاول
قتله الوقي واداه نصف البرية مخففة وان عفى عنه دية تغاظه على الحاني ونصف دية مخففة على الحانله في الثاني ان قطع
الولي بده تواداه دية تامة مخففة وان عفى عن القطع فله نصف دية تغاظه وان قطع بدينه او مع زحليه عدا ثم قتله
خطا او عكسه فعلى ما مر وان سرت الحانيات او بعضها الى النفس بدية واجبة وكذا لو جرحه الثاني قبل الاذبال لزمته قيمته
الحانية على الطرف والنفس صفة ولو قطع اطراف غير ارجي ثم سرى الى النفس او فم قتله الحاني قبل الاذبال لزمته قيمته
لوم موته مع ارض اطرافه **الباب الثالث في الحكومتها** والحانة على الرقيق اما الحكومتها فهي واجب جنة لا يقدرها
معب حرم من البرية نسبتها اليها كنسبة ما يتفقد بالحنانية من قلة الجرح بقدر رقة بصغاته التي هو عليها فاذا اضر
سليما عدا م فوجا تسعة وجب عشر البرية ولكن ابلا ولا يبلغ حكومتها نحو اصبع وجائفة دينها ولا يوجب صلبها

دية نفسه ولا حكومتها كذا دية اصابها وتجاوز بلوغها دية اصبع او اكثر فان بلغت حكومتها دية مقدار دية لغش الشان
القاضي يقتصه باجتهاده ولا يبغي اقل من قول **فصل** يقول بعدا بدمال جرحه فان لم يفسد قيمته ففي ارضه من الاذبال
ثم ما قبله وهكذا الى وقت كيلان الدم فان لم ينفق عذرو ولا عزم كضربة او لطمة لم تؤثر شيئا وكسرة عظم غير الراس والوجه
ان انجر ولم يبق اثر كالبم ح وان بقي فيه عوج فحكومتها فان كسر الحاني ليستقيم فحكومتها اخرى ولو دام الجرح بلا برة
او مات الجرح بعينه قبل التفرق وقبل الاذبال **فصل** لو افسد بالحنانية مشيت لم يثبت لحنانية امرة او حناني او شاربها او ازال كذا
او اصبعا زائدا ولم ينفق بذلك فدرت الحنانية لعبد برينه والسن لاداة ولا اصلية خلفها ثم ينفق مقاديرها ولو قطع اشلان
لحانوف زائد فدرت للزائد وفي ازالة مشان الشعور غير الاصلية الخانة مع افساد مشانها لا بوزنه حكومتها **فصل** اذا
وجب الجرح ارضا مقبلا كوضعت بعينه حكومتها الشان حوله ما لم ينزل الى القفا والا وجب حكومتها للشار ولو كان الراس
تقديرا رشح نحو الملاح من الموضوعة وكان اضر من الحكومتها وان كانه اكثر فقد وفيت جرحها من الشان واما الراس
والمدير والمكاتب واما الولد ففي قتله قيمته وان ثابث على دية الجرح واما جرحه فان اوجب من الجرح حكومتها ففيه
نقص قيمته سليما وان اوجب من الجرح مقبلا فقدرتها فيجوز من القيمة نسبتها اليها كنسبة مقدار الجرح من دية
ففي يده نصف قيمته وفي يده قيمته وفي اصبعه عشرها وفي اقله ثلث عشرها وفي ذكره وانثىها قيمتان وان زادت
به قيمته فاذا قطع يده وكانت قيمته سليما القفا ومقطوعا مائتين او غامائة وجب خمسمائة ولو قطع اثنان يديه مائتين
وقيمتهم وقت قطع الاول الف وقت قطع الثاني مائة فان مات بها مقدم جرحه في الزناج والا لزم الاول
خمسمائة والثاني اربع مائة ان قطع بعد الاذبال وما شان وخمسون قبله لانها نصف قيمته وقت الحنانية ولو قطع
واحد يديه ولم يمس فكا اذ اقطعته اثنان ولو قطعت اطرافه ثم جرحه آخر لزمته قيمته بلا اطراف **الباب الرابع**
في نوجب البرية وجب التزويج في الزنا الاولى في موجب لدية فالذي يحصل الملاك عنده ان كان مؤثرا
فيه فمصلحة له فيوجب البرية وكذا ان لم يؤثر فيه لكن جرحه كالجرح مع الزدي وان لم يؤثر فيه ولا يوجه
كصفة مخففة هدر ومن صاح بواقف على سطح او برفاز تعد وكفا ومات به فان كان شيئا غير من اضعف
التشير او محوتا او معقوها او موسوسا او امرأة ضعيفة فلا يوجب دية تغاظه معقوله وان صاح على عبيد
فارتعبا لصبي وكفا ومات فبدية خطا محض وان كان بالغ او رهاقا مشيما او نحو كان نحو الصبي على وجه الارض
فمات من الصيحة فلا يوجب ولا دية وشهر السلاح والتهدد بالسند كالضياح **فصل** لو طلب الامام او كاد
عليه امرة جاملا لعقوبة او ليحضر زوجها او وليها مثلا او فهدد بها الامام فالتجنيثا ميتا فمات عاقلة
الطالب او المتهدد وكذا من قد فها بالزنا فالقتل ميتا وان مات بالتهدد او فهدد الامام رجلا ذكره عدا
بشر فمات فلا ضمان وكذا من فزع انسان فاجبت في يديه فافسد **فصل** من صاح بدابة غيره او هيجها بشي
تسقط قيمته او هدره فماتت ضمتها فان كان عليها انسان فتسقط وماتت عاقلة ومن خرج من داره
فتفقت منه دابة وتلفت فلا ضمان **فصل** من مات بشر كجرحي وعلة كتره فان كانت العلة عداوانا
سكت بدينه غير الحان فالحاقه والبير على المدي او غير عذوانا كان تربي فيها جاحلا بها فان تعبد بالجرح
بدينه خطا ولا هدر لكن وضع صبيغا عازيا متبعة فافترشه سبع او تبع انسانا شيف ففرك منه والقي
نفسه في نحو بئر عالما به فمات او لقيته سبع فقتله ولم يلجسه اليه بخصي وان لقي نفسه في البئر جاحلا

وان ما تاجعاً محكم كل واحد منهما ما اذا مات احدهما واذا مات الآخر...
عاقلة الجاهل بالبرية ولو وثقه الاول مطابقة عاقلة الثاني ايضا ولهما الرجوع على عاقلة الجاهل لان الثاني وان كان
الاول بثقله فاجل الجاهل كالمكره له على اتلاف المال اذ موجب فعله مال وقد شاول كتاب الجنائيات وان متلف المال كره
ظرف في المطالبة والفرار على مكرهه فقراره هنا على عاقلة الجاهل وان وقع بينهما ثلاثة فلا جذب درهما وانما في الاول
دقة الاول على عاقلة الاخرين وثقلها على عاقلة الجاهل ان تعدي محضه والاهدر ودية الثاني على عاقلة الجاهل والاول
نصفين ودية الثالث على عاقلة الجاهل وان جذب الاول الثاني فوقع عليه وماتا مدية الثاني على عاقلة الاول
ونصف دية الاول على عاقلة الجاهل المتعدي ونصفها على عاقلة الجاهل لان لا يتعدى الجاهل على الاول وان جذب الثاني الثالث
ونصف دية الاول على عاقلة الجاهل المتعدي ونصفها على عاقلة الجاهل لان لا يتعدى الجاهل على الاول وان جذب الثاني الثالث
وماتا فالاول يجبر ثلث دية الثالث على عاقلة الاول والثالث جميع دية الاول على عاقلة الجاهل
عاقلة الجاهل وثقلها على عاقلة الثاني والثالث على عاقلة الاول فقط واما الاول فربع دية الجاهل وربعها
الثاني ولو جذب الثالث الرابع وماتا فجميع دية الرابع على عاقلة الثالث فقط واما الاول فربع دية الجاهل وربعها
على عاقلة الجاهل المتعدي والاهدر ايضا وربعها على عاقلة الثاني وربع على عاقلة الثالث ونصفها على عاقلة الثاني
ودية هدرها وبقيتها على عاقلة الاول والثالث نصفين واما الثالث فنصف دية هدرها ونصفها على عاقلة الثاني
ولو لم يقع بعض المجازين على بعض بل وقع كل واحد في ناحية من البيوت لشعبها فدير كل مجذوب على عاقلة خاذه
ودية الاول على عاقلة الجاهل المتعدي ومن لزمت البرية عاقلة هذه الصورة في الكفارة لنفسه او غيره في ماله
فروع من وقع في بئر عمود وتعلق بحجر على رأسها فوقع عليه وماتا فنجذب انسان **فروع** لو زلزل رجل فوقع على
آخر فاحد في بئر فمات ضمنه عاقلة وان رلوا نحو قشر بطيخ او زلزل فوقع في بئر عمود ضمنه الجاهل او فلا
فروع من دفع ادماسا من على آخر وماتا فعليه ثوبها او احدها اقيد **فروع** من سقط على بئر من ريش
مثلا وكان ثقاؤه عليه يقتله وانقاله الى غيره كذلك وكان الثاني كذا فادون الاول لزمه الانتقال وان كانا
متكلمين فالخيار سقوط تكليفه بالملك او الانتقال وقد يقال انتقاله ابتداء فلو بقاوه ادماسا فوقع من
واختنع شرعا كالمشنع حسا لخطر البدن ما خلا في الاول فوقع بين ايديه ولا بد من انكسار بعضها ان بقي الانتقال
بعين التحيير **القسم الثاني** في شقاقهما فاذا اصطدم انسان وماتا وهما ركبان او احدهما او ماشيتان كان
عليهما البدان او اختلعا كمنش وتغل فان كانا جريين بالغيين عاقلين فان لم يقصد الضاد لم يجز اوطلة مثلا
فجلها محض وان قصده نشبه عمود نجح منها على عاقلة كل نصف دية الاخر مخففة في الاولى وبغلة في الثانية
وهدر نصفها منهما وان تعذر احدهما فكل حكم **فروع** لو قطع بعدي تاسر صدمته بآيته احدهما الضعيفها ووقع الاخر
لم يتعلق بحركة الضعيفه حكم ولا تقاصر من عاقلتهما في الدية الواجبة الا اذا كانت عاقلة كل من الميتين وثقة
وحسب تركه كل من الميتين كغاريان ونصف قيمته بآية الاخران ماتا وهما ركبان فان كانت لحيهما لم يعد شيء
منهما وان كانا صبيين او مجنونين فان ركبا بالغتهما مكا كالمكبلين وكذا ان ركبهما وليهما او ماتا ودونه لمصاحتهما ان
اركبهما فضولي فدينها على عاقلة وقمة دايتهما عليه او فضوليان على عاقلة كل نصف ديةتهما وعلى كل نصف قيمة
الراشيين وضمان ما اتلفته دأته من اركبه نعم ان تعذر الصبي الضم اجمل احالة الهلاك عليه اذ عمدا وعرضي
هذا هو كما لو ركبا بانفسهما ولو وقع الصبي عن البراة بلا صدم فمات ضمنه المركب ولو وثقه ان كان مثله لا

بشركا

شركا على البابة ولم يشبهه ولا فلا ان اركبه لنقله الى موضع وان اركبه ليتعلم الفروسيه فكفرته مع الشباخ وان اركبه
الراشيين لمصاحتهما الممة او غيرها كركبه لم يضمن الا اذا كانت الدابة سركسته جرحا ولو ركبه صبي لا يميز او مجنون دابة بلا اذن
اجد فالتف شيئا ضمنه في حاله او ما جرتي ضمنه الاجنبي او ما ركبه جرحا ضمنه الرثي ولو اركبه الاجنبي فاصطدم هو وبائع
وما نصف دية الصبي على عاقلة الفصوي ونصفها على عاقلة البايع ولم اجد حكم دية البايع ذكره ويظهر بان نصفها على عاقلة
الاهل وفي نصفها هدر **فروع** لو اصطدم امرأتان حاملتان فماتا وجنيناها فماتا فماتت كل واحدة اربع كفارات وعلى عاقلة كل جرح
نصف دية الاخرى ونصف الغريين **فروع** لو اصطدم رقيقان ولو صغيرين ركبا بانفسهما وماتا هدر وان تعذر اقيم وان
ماتا احدهما على نصف قيمته برقية الحجي ويتعلق بها نصف الحجي بالهجره يتقاصان وان اصطدمت فمات القن نصف
قمة على عاقلة الجرح وهدر الباقي او ماتا الجرح وجبت نصف دية متعلقا برقية القن او ماتا نصف قيمة القن على عاقلة الجرح
به نصف دية الجرح فذا السبي من العاقلة نصف القيمة ويدفع لورثته الجرح نصف دية من الماخوذ او غيره وليس لورثته
مطالبة عاقلة بنصف القيمة للتشويها وكذا اذا تعلق ارش برقية غيره فماتت على مطالبة قاتل العبد بقتله
خلافا للامام اذ المهر من لخاصته كما كان تساوى النصفان او اذ نصف البنية فهل للسبي لخذ نصف القيمة ودفع نصف
الدية او ينقل الحق الى ورثة الجرح فلا يقضه السيد بجرحان ولا تاتي التقاض الا اذا كانت ورثته هي العاقلة والجرح الجرح
بان وجبت قمة الابل لفقدتها ولو اصطدم اثنان استولتا ان الجرح فماتا هدر نصفها او وجبت نصف قيمة كل واحدة على
سيد الاخرى لان ضمان ادم البنية على سيدها كالتياي ولا يلزم الا الاقل من الارش وقيمة الدابة والجنانية لا الاجبال يتقاصا
وتتبع ذوا الزنا ذاة بها لان ما كان ايضا جنينها وهما قاتلان فعلى سيد كل واحدة مع نصف قيمة الاخرى نصف عشر
قيمتهما لنصف جنينها او وهما جرحان من كفة لزم سيد كل ادم نصف عرق الجرح او من يديهما وان فدا كل سيد ادم
كل سيد نصف عرقه على الاخرى وبقيته هدر يتقاصان في القدر وفي العدة اذا اقتدا الرقيق ومن فضل له شيء اخذه وان وجد مع
كلية جرحه للام وارثه لزمه نصف سيد العرة لكل جرح وسداس السيدان فيما بقي وان وجدت مع احدهما فقط لزم كل سيد
لنصف سيد العرة وللذي لاجدة معه على الاخر نصف العرة وللآخر عليه نصفها الا نصف سيدتها يتقاصان بالربع
والسيد وسبق لمن لاجدة معه على الاخر نصف سيدتها وان كانت الجامل اجلهاها فقط فمات جنينها لزم سيد الاخر نصف
العره وجرحه الحيين منه نصف سيد عرقه والباقي لسيدا الجامل ويلزمه الجرح نصف سيد العرة ايضا **فروع** لو جذب
اشنان خيلا فانقطع بذلك وكبطا وماتا فعلى عاقلة كل واحد نصف دية الاخر وهدر الباقي وان قطعوا غيرهما فماتت عاقلة
وان ماتا احدهما بارتخا الاخر الجبل فنصف دية عاقلة وهدر الباقي في الجبل لاجدهما وتعذر الاخر بما ذبته وماتا
غير المتعدي وعلى عاقلة نصف دية المالك **فروع** لو اصطدم فكان جاريان فماتا فماتت عاقلة كل واحد نصف دية الاخر
وهما جرحان فان ملكا هدرها وما بينهما مكا صطدم المراكبي وان ملكا هدرها دون ما بينهما فان تعذر الاصطدم بما يملك عاقلة
فان سلم الملائحان اقتيد المرن خرجت رفته من كاهنهما ان هلكوا معا ويلزم كل واحد منهما نصف دية الباقي وان لم
يشلما فنصف البنية لكل منهما ولو في تعذره على الاخر لا عاقلة وعلى كل منهما كفارات بعد العرق ونصف دية ما في
الفلكين ونصف قيمة ذلك صاحبه ويهدر بايها ويتقاصان فما اشتركا فيه وان تعذر بالاهلك غالبا فبشيء هدر
لم يتعد الخطأ محض وان لم يملك الفلكيين وكانا اميين عليهما كاجيرين لزم كل واحد نصف قيمة كل ذلك فاختار كل مالك
بين اخذ قيمة ذلك من اسيته ثم هو يرجع بنصفها على امين الاخر وبين ان ماخذ من كل امين نصفها ولو كان الملائحان

عنه من الضمان في قبضتها وان كان الاصل غير له لا يعطيه وان قصه
مع امكانه او شراها في ربح شديد لا يسير في مثلها الوهم بطلان
الربح لم يضمن ويصدق الملاكات بينهما في غلبة الربح وان توبد
فلكه الجاري لكما مر وطاف كسره فنه **فصل** عن خرق ضمنية فخر
او لا يملك غالباً شبه عذر كذا الوتر فبالاصلاح ففقدت الا
موضع الاصلاح او قط من يدرى محتملاً فخر فخر فخطا يحضر
فخرت من قسطاً ما تعذر به فقط **فصل** عن عذر هيجان
باقية وجب القاعير الحيوان الحيوان يجرى والاعراب اسلامه
للاجر والارباب لا لا يرفع له وانما قصر من لزمه الا لقا حتى حصل
ماله او مال غيره باذنه لم يضمن او لا اذن ضمن وضرق الغيرة الوتر
اضمن قيمته فالقاه او ما ذوقه ضمن الشئ مثله والمتصور بقيته هـ
حصل النجاة وقوله انا ضامن ليس بحقيقة ضمان بل بكذا مال لدفعه
استيرك او استعير فذكر اقول الغيرة اطعم هذا الجائع وكذلك كذا
المرضاة وكذا انا والركبة ضامنون كل واحد من اكل الترام ففعل فخر
ضامن انا وضامن وهم ضامنون ففعل فان قال المربوب التوزيع
بالحصة او لم يترك الحصة ولما الركبة فان اراد الاخبار عنهم وضد
لم يلزمهم شئ وان رضوا ولو قال الله وانا وهم ضامنون ضمنوا
او وانا وهم ضامنوا وصحبه او اخلصه من ماله لزمه **فصل** وكذا الله
فان قال الله وعلى نفس الضمان وعلى فلان ثلثه وفلان سببته لزم
المتقول ان على الملتزم الكل وفيه نظير **فصل** لوقال الرجل الوتر
الا اذا كان الملتزم يرى وجوب طاعته فنه **فصل** اذ الم يثلف المنة
بدله للفرقة فان لفظه الجراح المالك ولا يعين اخذه من الضمان
المجنون اجد فالضمان على من يمد الجراح المجنون من يسكنه
تقتل احدهم كالاصل او فان كان عشرة سقط عشرة دية وعلى اقل
او اكثر وان قتل الكل هدر عشر دية كل واحد وعلى اقله كل من الباقين
بعينه وهم جذاق وعلمت الاضائة فعد ولا نشبه عذر وكذا الوتر
معيها او اصابوا غير من قصده وخطا **فصل** لو قطع عبد بكر زيد من
العبد بالقطع لزم عمر قيمته وتقدر زيد منها بحصة اليد وهو مالقه
وبكر او ثمنها في ثاق القيمة زيد ما يلقى وبكر الكل فلو فرضت القيمة
ومها ما بلان لخمس حقه من دية يد وهي خمسون بقى له ان يعون وليه

[illegible][illegible]

نال الفناء
 به المنيح
 لا اجماعا في كفر
 الجحيم او السعير
 لا يثبت تاثير
 رعايا ابراهيم
 به سبي ران
 بينه وشهدا
 الي اياه ماثبه
 عزز ولا يقبل
 بقل المعين بها
 فوق الابانته
 استغاثه
 نسب الاوب
 واجب تعصته
 كذا ثم يعق
 نبشروا عقل
 ان كانوا اقنيا
 وكل من رجا
 نصف دينه
 بحاله الميت
 وحية ولا
 تيقنه
 فان اجر
 نبح فارس
 تنقذ فلا
 لو رجح ذي
 ليدبره
 بوعا فلت
 ولا يغلبه



الممكن بصور رمضان وغيره بموضع مثلها فاجتمعت **فتح** لوالقت المفضولة بها أو رجلا ولم تحت وجب نصفه
أو وراثت فقرة كالحالقت يدين أوبدا أو رجلا وكذا لوالقت تلك اوانع ابيد أو راسين وان القت يدين ولو لم تصتبه
ولها راسان فقرتان أو راس فقرة كراسين مع أربع أيد وان رجلا وان ضربها رجل فالقت يدين ثم حينئذ فان كان فاقتر
تلك اليد فان القته قبل الانبمال وزوال ألم الضرب وكان ميتا فقرة أو حييا فان مات بالحنائية فدينه ويدخل فيها
الرسن اليد وان عاش فان على أنها يد من خلقت فيه الحياة أو شهيد به القبول وجب نصف دينه ولا ينصف غيره وان
القتة بعد الانبمال لم يضمنه حييا كان أو ميتا أو ما يده فان خرج ميتا فغيرها نصف فقرة أو حييا فنصف دينه عاش أو
مات ان شهيد القبول أو على كافر أنفا وان لم يكن فاقتر لتلك اليد فان القته بعد الانبمال هدر أو قبله ميتا فقرة
أخرى أو حييا مات يدينه فقرة أو عاش فمخوفة والقا اليد بعد الجنين كقتله ولو القت يدين ثم حينئذ حييا وعاش نغن
الخرافقة دينه ويقتل من يفتد القبول انهم اذا قلن لها من لم يخلت فيه حياة فغيره فقرة ولو ضربها رجل فالقت يدين
ثم ضربها آخر فالقت حينئذ لا يبدله فان ضربها الجاني قبل الانبمال وخرج الجنين ميتا لزمته فقرة أو حييا وعاش لزم
الأول نصف الدين وعلى الثاني المقر ومات لزمتهما البرية وان ضربها الثاني بعد الانبمال فخرج ميتا لزم الأول
نصف الفقرة والثاني فقرة تامدة وان خرج حييا لزم الأول نصف الدين ثم ان عاش فعلى الثاني المقر ولا فدية تامدة ويمنع
التفديب ان ضام الجنين على الثاني سواء ضرب قبل الانبمال الأول أو بعده فان خرج ميتا لزمته فقرة أو حييا ومات
فدينه وفيه نظر **فتح** لو شهدا اثنان بالقامتا جنيئا فان شهدا بموته وإطلاق فقرة وكذا ان لم يشهدا بموته
وخرج لمدة لا يعيش فيها وان كان يعيش فيها لم يصدق بموته لسن احضرت ميتا لم يشهدوا باستقاله ومن شهد
باستقاله لم يشهد بموته ولو الق الجاني والوارث با نفضاله جنيئا بغيره وادعى الوارث موته بها فان نكل الجاني
فللوارث الاثبات انه مات بها وللبينة الشهادة بذلك اذا بقى المورث وان اقر الجاني في قاتل المورث فخرج ميتا
فعلينا نصف عشر الدين ويأقنها على الجاني **فصل** اذا كان الجنين حيا فان كان ابواه مسلمين ففيه فقرة كاملة
وهي عبدا أو أمه فمير ولو كغيرهما لم يهرم تسليم من عبيد المبيع حتى الحي والكفر بشا وي عشر دينه المسلمة وي عشر الدين
فيقوم بالتقدير على اجلا واستانها في الخطا وكيفية العبد ويشترى بالقيمة الرقيق فان عدم او وجد بغيره فالأصل
والاعتبار عنها باطل كابل الدين فان فقدت أو بغيرها فالقيمة وحسين المرتبة جاملا لم وكذا ان جلت بغيره
من مسلم ومن مرتبة هدر وان كانا يدين أو نصرانيين ففيه ثلث فقرة المسلم وهو غير وثلاثان وكذا المتولين
يهروري أو نصراني أو مجوسي أو ديني وثلاثان أو مان له أو يدين معا هدين وان كانا مجوسيين ففيه ثلثا عشر فقرة المسلم
وهي ثلث بغير فيشتري بذلك في كل فقرة ان امكن والا فالأصل في القيمة كما مر فلا يلزم اجبا بوجه بين الجنائية والاجها
فقرة مسلم وفي جنين ذميه من وطى مسلم وذمي شبعة فقرة من الحق القاتل به منها فان اشكل فالأقل ويوقف
الباقي الميان أو صلح والمسلم والام الطلح على ثلث الموقوف لاهي والذمي وان كان منعصا جريه وراقا ففيه جرم من الفرة
وعشر قيمة الام بنسبتها وان كان رقيقا لم يدر ولو كانا تباعا عشر قيمة أمه أكرما كانت من الجنائية الى الاجهاض
ولفجر المعيبة كقيمة ان كان الجنين سليما والكافرة حلت ان كان الجنين مسلما ورقته ان كانت حرة فان القت
الامة بالجنائية حينئذ عتقت والقوت آخر ففي الأول ما مر وفي الثاني فقرة وان كان نصفه حرا ونصفه رقا ففيه
نصف فقرة ونصف عشر قيمة الأم ولو ضرب الأم المشترك كرا جدي الشريكين لزمه للآخر خمسة مائة من عشر بنية



الام وكذا لو اعتقها بين الجنائية والاجهاض وهو عشر ولا شو عليه لما عتق من الجنين اذا لم يجز الضرب وهو جسد ملكه او وهو
موت لزمه عرق لورثة الجنين ولو اعتق احداهما نصيبه ثم حتر عليها رجل فان كان هو المعتق وهو فقرة لزمه للنصف
المملوك نصف عشر قيمة الام وللنصف الذي عتق نصف الفرة لورثة الجنين او وهو موثر غير مملوكه نصف قيمتها ولا
نصف الجنين بقيمة بل سبع الام في القوم ونحو فقرة لورثة الجنين ولا في المعتق منها لانه قاتل وان كان الجاني هو
الشريك الآخر والمعتق مقسرا فنصف الجنين بكل الجاني فعليه نصف فقرة للنصف الحرا او وهو موثر للجاني على المعتق نصف
فقرتها مالا على الجاني الفرة وان كان الجاني جنينيا والمعتق مقسرا لزم الجاني نصف فقرة ونصف عشر قيمة الام او وهو موثر
لزمه فقرة وان اجحضة عناية الشريكين هدر جانيها على ملكها وكل منهما على الآخر ربع عشر قيمة الام ونيفا صان فان
اعتقها فقرة بين الجنائيتين والاجهاض فقرة عتق الجنين مع أمه قبل خروجه فيضمن بالقرة فله وكل واحد ربعها لا
نصفها وللام ثلث الواجب والباقي للعصبة ولا شو للسيد بنهما اذا ما قاتلان ولو جف عليها اجدها ثم اعتقها معا ثم
اجحضت لزمه نصف الفرة ولشريكه الأقل من نصيبها ونصف قيمة الأم ولو وطى اثنان امتهما جملت واجحضت بجنائية
احد فان كانا مقسرين فالجنين جرم وفيه فقرة لمن لحقه منهما أو مقسرين فنصفه فقط جرم على الجاني نصف فقرة لمن لحقه
ونصف عشر قيمة أمه للآخر **فتح** لو حنت امرا مملوكا من يدها على نفسه فالت الوارث ميتا ولم يرثه الا السيد هدر
وان كان لها ام حرة طالبت السيد بالاقل من قيمة الام وسدس الفرة **فتح** قال بعض اشاع ابي الحسن المروزي بحج
ان شق امته ما استقبله جملها ما دام نطفة او علقه وقضيه ما في الاصل بغيره **فتح** من مات عن زوجة حرام
واحد لابن مثلا وخلو عتق افا جحضت بجنائيه ميتا ففيه الفرة فقرة الام من الزوج ربع العبد ومن الجنين ثلث الفرة ويرث
الاخ بايتها ومثلها الفرة رتبة العبد المملوك لهما فيسقط من نصيب الاخ من الفرة ثلاثة ارباعه ويتعلق بامه وهو
سدر نصيب الام من العبد ويستط من نصيبها من الفرة ربع فيسقط ثلاثة ارباعه منها وهو سدر ونصف متعلق
بعض الاخ من العبد فينصف صافي سدره وبقى لها نصف سدره فيسقط نصيب العصبة منها فاذا كانت قيمة العبد
عشر من الفرة كسب صاع عليها من ثلث الفرة خمسة وبقى لها خمسة عشر متعلق ببقية من العبد وضاع عليها
ثلاثون فيبقى له عشرة متعلقه بنصيبها منه وهو خمسة فيسقط به خمسة اذ العبد المملوك لا يقل من الارش قيمة
نصيبها فان سلم كل نصيبه من العبد الى الآخر انعكس قدر ملكه بامه فله ربعه ولها ثلاثة ارباعه واضاح هذا ان
عمل الفريضة من اثني عشر ذنبا ثلث وربع فالثلث اربعة هدر منها ربعها سهم وثلثها سهم مثلا لثلاث اشخاص
ثانية هدر منها ثلاثة ارباعها ستة وثلثها سهم فالثلث اربعة هدر منها ربعها سهم وثلثها سهم مثلا لثلاث اشخاص
الشريكتان الاقل من نصف سدر قيمة العبد ونصف سدر الفرة ولو كان بدل الاخ ابن الفرة بينه وبين الزوجة
بالثلاث والعبد بالاثنا فيتعلق بذلك الابن منه ببعة اثنان الفرة بذهبه الثلثان بالثلثان فيسقط ما بين ثلثي الفرة
كسبعة اثمانها وهو خمسة من اربعة وعشرين فيضرب الثلثان فيخرج الثلثان فيخرج الثلثان فيخرج الثلثان فيخرج الثلثان
عشر وبعة اثمانها احدي عشر من الفرة فالتفاوت بينهما خمسة فيتعلقون من الفرة وهو ثلاثة حصص الزوجية من العبد وهو
ثلاثة اثمانها ثلث الفرة وهو ثمانية فيسقط ثلاثة اثمانها بغير خمسة متعلق الام ببعة اثمان العبد خمسة من اربعة
وعشرين من الفرة بصرف ذلك الى الزوجة **فتح** لو ضرب امه عقيقة وابوه من جاملا ثم عتق الاب ثم اجحضت ميتا
فقل بغير الفرة مولى الام او مولى الاب ونجها **فصل** ومن له الفرة ومن لزمه الفرة لمن يرث الجنين لو

أفضل جينا ثم مات ولوجت الام على نفسها شرب ذوا او غيره لم تزلت لادها قائله ومن يلزمه الغرة هم عاقله الجاني
او لا عد هابل الخطا او شبهه الورقة تعاطا فيه بان يتلج فيها نصف عشر البيرة المعلقة فان فقدت غلظت الابواب القليلة
جده نصف وخزعة ونصف وخلفقات ثم ما جعله كل واحد من العاقله مغلوب فان لم يفعل عدوهم الا بقدره النصف
لم يلزمهم فوجه وان في نصف الغرة فاكلوا منهم ذلك وتهم من تبت المال فيشترى لذلك غرة ويدفع للولي **فصل**
الجنازة يخرج له او شر مقتلا او غير مقتلا وجب الارش والغرة او ضرب وتبقى شيت بحكومة وغرة او لم يبق لم يجب
لأنه لم يبق من ادعى عليه ان الاضهاد عنانيته وانكر الجنازة صدق عيونه وعلى المدعي البيه رجلا ولا يقبل التماس
ولو اقر بالجنازة وانكر الاجهاد وقال السقط ليطيل على الابرار ولو بشوة كالولادة ولو اقر بالجنازة والاجهاد
وانكر انه جنازة او انفق انه خرج جينا بجنايته وادعى الجاني سبب اخر فان كان الاجهاد او الموت عقب الجنازة حل الوارث
او بعد ثمة فتولها اثر الجنازة غايبا لولا الجاني لان شهد رجلا ولا دخل وامراتان خلافا للشخصين لا يجوز شوة
بيروم الام الى الاجهاد الولد او موته لم يستر له تخليص الام الا اذا ادعى انها فعلت ما يحضنها ولو بقا على الاجهاد
بجنايته وقال الجاني خرج ميتا وفيه غرة وقال الوارث جينا ثم مات ففيه دية وعلى الوارث اثبات الحيوة باستملاك او
غيره ولو حضر نسبا فان اقاما بينتين قد مكث سنة الوارث ولو لقت جدتين وماتا وماتت الام بين موتها ورثت
من الاول ورثت الثاني منها فان قال وارث الجين مات قبله فورثها ثم ورثته انا وعكس وارثها ولا جدها
بيته او خلف وكل الاخر حكم له وان تكلم لم يثبت اجدها من الاخر وتركه كل واحد لورثته **الباب السابع**
في الكفارة ملزم القاتل الملتزم ولو صغيرا ومجنونا وصبيحا لاجلاد متلبا وما لم يطلجا هلا بالمال المتبل
ادعى مضمورا باثبات او امان ولو مجنونا وصبيحا حينئذ ذميا وعبد المقاتل ومقاتل نفسه ومن جفرتا فموتت في يده ابي
تعد موته بقرح الكفارة فيهما من تركته ويلزم ذميا وعبد اعدا كان القتل او غيره فباشرة او غيرها لاسن اخرج ثلثه
لغيره او ضياله او جارية او زوجه او قطع طريقه او زوجه او خصيان ولا يقتل اطفالا هل الحرب ونسأهم وان جرحوا فماتت
القاتل ولو لم يزل واجد كفارة والكفارة عتق ثم صيام ككفارة الظهار وقد مضى لكن لا اطعام هذا الا اذا اقام العاقل
قبل الصور او ابر من قدرته عليه فيطعم من تركته او ما له كل يوم وقد لا يطريق البدلية بل كفارة صور ورضعات
وما في صور وفي الميت او ما ذويه عنه ويعتق في ضيق ويجنوب عنها من ما لها فان عدم فصام الضي اجزاء والاب
وابنه الاعتاق عنها من مال نفسه لابي والابا اذا املك لهما القاجني ما ينفق او يطعم عنهما **فصل** في غير
الحسن القاتل باو غيره يضمنه الامر فقياس الكفارة كذلك **فصل** من اقر بالقتل ثم رجع اجمل قبوله بالنسبة الى الكفارة
بالصيام لا غيره **كتاب دعوى الزم والقصاص والشهادة في الدم وفيه اثنا عشر بابا في الدعوى**
فيشرط اموران تعين المدعي عليه فلا تسلم على من قتلته احدا كما او اجدكم وكذا في دعوى غضب والطلاق واخذ صداق
كسيع ولو سأل اخضا رجلا عن عاقله لم يثبت عليه ما لم يجد وتسمع على جمع يمكن ذلك منهم ابتداء او بعد تعيينه فمن لا يمكن
تعددا هل قرية او حلة لم تسمع ولم يحلفوا وان يثبت صفة الجنازة مخطا او عدا وبعده ويقف كل من الثلاثة من اياها
وانفرد الجاني او ساركته غيره له فان اطلق نفسه القاجني ندبا لاجتماعه الا عارض حتى يجر دعواه فان ادعى شاركت
غيره له في القتل وامكن ولم يعينهم فان ادعى موجب فوجد ان اد اقامت البيه او لعله لم تسمع وان اد اقامت القسامة
او ادعى موجب فوجد البيه لم تسمع الا اذا قال قتله عاشر عرق مثلا فتسمع ويلزم المدعي عليه تعبا للثبوت عشر البيه وان

يكون المدعي عليه مكلفا ملزما حال الدعوى وان فقد ذلك وقت الجنازة والمدعي الحلف المتوجه اذا عرف ما يحلف عليه
بامرار الجاني او سماع من يتوهم وتسمع دعوى مجزئة بسفبه ويحلف ويستوفى القود لا المال بل وليت كما لو ادعى ما لا تسع
على السفبه فان اقر موجب فوجد او كل وجف مدعيه اقيده فان غنى المجزئة بالدية لزمته وان اقر موجب مال لغا وتسمع الدية
عليه به لا قامة البيه لا تخليص المدعي ان انكر الامع لو تيقنهم وحكم له ولو اقر مجزئة فليس بخطا وكذا في العاقله او بعد
وعلى البيه زاحم المستحق الغرامة وان صدقته العاقله تحملت ما اقر به ولو انكر المدعي فان كان بينه او لو تيقن المدعي
زاحم الغرامة والاحلف الملبس فان كل ويحلف المدعي حكم له وجنازة دعوى العبد عليه ان اوجبت فوجد او كان لو تيقن والا
تعلق بيده وجب حضور العبد المنكر لا المقر ليشهد على عيته ويتعلق المال الثابت برقبته وان لا تناقض الدعوى فان
ادعى انما رد رجل ثم ادعى على آخر شكرا او تعذرا لغت الشاينة وكذا الاول قبل الحكم لا بعد الا ان قال لم تقتله الا اول
واذا لم يطل فان اقر لثا فادعى لزمه وان انكر لم يحلف ولو منع لو تيقن ولا يقام عليه بيته وله تجليفه ولو ادعى عبدا
وفسد بخطا وعكسه لم سطل دعواه وعلى نفسه فانه اختلف في التفسير صدق القابل لانه اعرف بحلوسا واجد
لانه ليس بدم بل بيات **فصل** لو قال للولي تعذرا لثا فادعى لزمه وله تجليفه ولو ادعى عبدا
سفل فان قال لم تقتل موقد ربه وان قال قضى لي سلفا في بيته وانما جفني لا ارى الاخذ بالقسامة فلا وان قال ارث
بانه حرام انه مفضوب من فلان وذه اليه ولا يرجع على الماخوذ منه وان لم يعين مالكه فهو مال ضائع ولو قسم الولي ثم
قال ندمت على القسامة لم يورث وكذا لو اخذ البيه بها ثم اقر آخرها قبل ولم يصدقه الولي فان صدقه ركب البيه وطالب
المقر ولو مات رجل فقال ولده المشتم لا ارثه لكفره ثم فسر كفره بكونه معتليا مثلا لم يورث وكذا الحكم خفي شفعة الجوار
واخذته ثم قال انا شافني لا ارى الاخذ بها فيجوز له ظاهرا وكذا ابنا وكذا الوقال لا امك هذه الامم لا منها مولا ابي
وقد علم ان اباه اولبها بالكلج **فصل** لو ادعى عبدا فاقضيه بخطا او شبهه عاقله حستان بيتا فان كان لو قسم
المدعي وتقبل شهادته العاقله بالعهد واذا جفن المنكر على الخطا لم يرجع طلب الدية وان تكلم الجاني المدعي والقود ولو ادعى
خطا فامر بعد او شفعه فلا قود بل دية مخففة **الباب الثاني في القسامة** يجوز في قتل ادعي ولو قتل وفي
جناس ان ظهر لو تيقن القتل او صفته وان لم يظهر ثم جرح وعرض وخنوسا خلافا للشخصين ولم يظهر للوث على عبد
القتل فلا قسامة في جرح اذ مل او سري الى النفس بعد دية المخرج او نقضه المذمة ولا في اطلاق مطلقا ولا في
قتل بلا لو تيقن القتل او صفته من عبد او غيره ولا اذا ظهر للوث على عبد القليل اذ لا يثبت له شيء على
عبد الا اذا كان مهورا فيقسم الوارث لعد الرهن وسيفه وقسمته منه على الغرامة واللوث قرينة شير طنا المدعي
وسمع والطب تدبر لوجود القتل او بضعه وقبيلة او حصن او قرية صغيرة او حلة خارج البلد او قرية من ليس
هناك عمارة اخرى ولا مقام بالصحول وشربا اكل عداوتهم له وان لا يثبت كهم غير صديق القليل ولا جالطهم خلافا للشيخين
وكان وجبة بضعه في حلة اعدائه ونقصه في حلة اعدائه الاخرين وادعى عليها او على اجدها وعينه لان وجبة شير طنا
او قرية من بلا عداوة وان كان الى اجدها اقرب وكان وجبة بقية او عنده رجل سلاحيه او بدنه او ثوبه فكلج بدم ولو
بلا عداوة الا ان عارض ذلك قرينه كسبع بقره او رجل منقر وعنه او اشر قدوم او ترشيش بدم في جرحه غير فصاحب
السلاح ولم تترك قرينه عليه انه هو القاتل باسكان ان تلك الجرحات من غيره وكان اقر اثنان سلاحيه دار وجد
احدهما يثبلا وكان افتروا عن قتيل جمع يمكن اجتماعهم على قتله ولو بلا عداوة وكان استنفاض ان فلانا قتله او راى من

بعد حركته يده بالضرب فوجد هناك قبيل او شهد بقتله عبدك ولو بلا دعوى وكذا امرتان او عديان ولو بلفظ الاجازان
بيننا بعد بطن عن لوث لو كان شهد العدل ان زيدا قتله احدى هذين ثم عين الولي احدى الا ان شهد ان زيدا قتل
اخر هذين ولم يجد وليهما وكان اخره بقتله مقبول زوايه ولو عتدا او امرأة وكذا جماعة فشاك او ذمير او صديق
مميزون لا واحدا واشات ولا بقول المخروج دعي عدلان مثلا وكان النعم ثمانية في اللوث في صف عدو القاتل فان
لم يلحق في صفه وان وجد في صف عدو وعلم القاضي بوث غريمه **فصل** اذا ظهر اللوث على جماعة فان عين الولي
بعضهم او على غيره فاقسم لان قال قتله احدى هذين ولا اعرفه ولا يعلمهم ايضا كما في لا ما وقع للثلاثين هنا ولو انكر المدعي
عنه ظهور اللوث في حقه فلم يكن مع المنفرد عين القاتل ام انا غير من وجد معه السلاح المارح او غير المرى من بعيد
ضرب فان لم يبق بينه سبط اللوث وبقى محمدا ليرى ويجلف وكذا لو ادعى عيبه يوم القتل او حبسه او وضعه المودع فله
وان قامت بينه بحضوره او بقرينة به يوم القتل او بقرينة بعينه وعينت المكان وقد افق على حضوره وقبل
قدست بينته ولا تسع الشهادة انه لم يكن هناك او انه لم يقبله وكذا بغيره بعد اقراره بالقتل ولا يقبل في الخبثه ووجه
اللوث الانجلان **فصل** اذا اقسم الولي بحكم له القاضي فوجها فاقام المدعي عليه بينة بما عيشه يوم القتل او بان اقال
غيره نقض الحكم ورد المال المأخوذ **فصل** لو تكاذب وارثا المقتول في القاتل فقال احدى هذين او زيدا وعمر وقال
الاخر ولو فاستقا هو عمر وهو خال المقتول لوث وكذا لو قال احدى هذين وكذا لو قال احدى هذين وكذا لو قال لا اعلم انه
قتله ولم يثبت بشاهد وخطا في عده فكل منهما تجلifies من عيشه وان قال احدى هذين وزيد ولا اعرفه وقال الاخر
هو عمر وزيد لا اعرفه اقسم كل على من عيشه واخذ منه ربع البينة فلو قال كل منهما بعد اقسامه المحمول من عيشه اخي اقسم على
على الاخر حشوا عشرين يثبتا فقط واخذ منه ربع البينة وبعد ذلك لو قال كل منهما المحمول من عيشه اخي اقسم على
قال ذلك احدهما فقط ردا الاخر فقط وله تجلifies من عيشه ولو قال احدى هذين قتلته زيد وعمر فقال الاخر بل زيد فقط اقسم على
زيد ووطا ليه كل ربع البينة ولا يقسم الا على عمر ولا اخاه كذا وله تجلifies من عيشه لما بطلت فيه القسامة وللثاني تجلifies
عمر **فصل** في صفة القسامة وهي حلق الوارث وان غاب عن موضع القتل خمسين ميسا فيقول في كل عين لقتله فله
ان كان حاضر او مثلا ويؤيد بحكم الاسم الى الاشارة وتصح القسامة من كل غائب فيقول والله لقد قتل فلان بن فلان و
منسب او صنعة او لقب فلا فانا وكذا في كل من يقول فيهما عدا او شبيهه او خطا وحده او مع زيد وان كان الحائي في
ابن بروه من جرحه فلا يجرى له في كل من كان من جرحه حتى مات منه ويشن للقاضي تخفيف الخالف وقعه
والغليظ عليه كاللعان ولا يشترط ثلاث الايمان فان تخلفها جنون ونحوه لم يصح او موت الخالف استانفا
وارثه او موت المتهم بن وارثه او عزل القاضي ثم ولي بن وارث كل منهما او ثم غيره بن وارث المتهم لا وارث المدعي
وعزل القاضي او موته بعد ثمانية اثنى عشر في **فصل** اذا اتجهد الوارث جازلا او جلف حشوا شيا ف
الجاني البينة وغيره حصته ولا يثبت الباقي بايمانه بل هو كقول لا وارث له الا بيت المال ولا قسامة في ذلك بل يقسم
القاضي ما يبعث على المتهم ويجلفه ان انكر فان كل نفق القضا شكله ما سياتي وان تعبد الوارث وزقت الايمان عليها
محبب الارث فان ورثه اثنان جلف كل واحد نصف الايمان فان نكل واحد تم الاخر الختمين وله نصف البينة وراي
في التوزيع القول ان وحده فاذا اعالته العشرة الزوج ولم واحتمين لآب واحتمين لام حلف الزوج ثلثا عشا الختمين
ولا ام عشاها ولا اختان لآب ختمتها ولا ام ختمها وبنهم منكسر الايمان ففي تسعة واربعين ابنا مثلا كل واحد

مستحق

ختمين ابنا لكل عيشا في ام وابن جلف الام تسعا والابن اثنين واربعين وفي ثلثة بنين جلف
في تسعة عشر ولو لم يحضر منهم الا واحد ولم ينظر حضور الباقيين جلفوا الختمين واخذ حصته من البينة ثم جلفوا الام
ومشوا جلفوا في نصفها والثالث تسعة عشر واخذ حصته ولو امتنع الحاضر من المزا بعل حصته لم يطل حصته بل اذا
حضر من غاب كل معه ولو جلفوا الحاضر الختمين ثم مات الغائب ورثه الخالف اقسم حصته لياخذ نصيبه ولا يحبب المال
في غير الحلف بن الرشد مع الحلف كالغائب مع الحاضر وان جلفوا الاخرين معا جلف كل واحد تسعة عشر فان ماتا
قبل جلفهما وجلفوا الاخرين وهو وارثهما جلفوا ايضا حصتهما او قبل جلفهما كذا حشوا ولو كان البنون اربعة محض اثنان
جلف كل واحد نصف الختمين واذا اقدم الغاسات معا جلفوا كل واحد ثلثة عشر ولو ورثه زوجة وبنت والايمان بينهما اثنا
اربعين وبنت فالثالثا **فصل** لو ورثت القاتل ولد بنتي ولم يكن هناك عيشة جعل في الجلف ذكر ان يجلف ختمين وفي الاخذ
التي تبطل نصف البينة ووقف الباقي على المتهم فان اتفق ذكر اخذه او انى جلفوا القاضي المدعي عليه للباقي ثمانية عن بنت
المال او هناك عيشة كاج فان شاحوا نصفها واخذ القاضي باقي البينة ووقف مائة وبين الختمين الايمان او وضع ان
شاحوا الى الايمان ولا تعاد القسامة بعد السنين فان ورثه ختميان حاشا كل للثلاثين مع الحب واعطى الثلث او بنت
وولد بنتي جلفت البنت نصف الختمين والختمين ثلثيها واخذ كل ثلث البينة ووقف الباقي على المدعي عليه الى الايمان او ابن
وولد بنتي حاشا الابن ثلثيها واخذ نصف البينة والختمين نصفها واخذ ثلث البينة ووقف الباقي منها وفي الجدة والاخر
نوع الايمان كالمال والمعاداة ان اخذ ولدا لا جلف بقدره ولا لم يجلف فان ورثه جدي مع ابن وولد بنتي حاشا الابن
ثلثيها واخذ نصف البينة والختمين نصفها وله ثلث البينة والجدة تسطه وهو لسدس او مع بنت وولد بنتي جلفت
البنت نصفها لها نصف البينة وجلفوا الجدة ثلثها وله ربع البينة وجلفوا المسكول ربعها وله السدس فقط او مع اخت لابن
ومسكول من الابن الجدة التسط وله خمس البينة فقط لا حاشا له ولا بنته جلفت الاخت النصف ولها نصف البينة
وجلفوا الختمين العشرة ووقف عشر البينة بينه وبين الجدة ولو كان له الاخت اخ لابن جلفوا الجدة خمس الايمان وله ثلث
البينة وجلفوا الاخ ثلثيها وله ثلثة اقسام البينة او مع اخت لابن وجلفوا الجدة النصف وله خمس البينة وجلفت
الاخت الربع ولها خمس البينة وجلفوا الختمين الخمس وله ربع البينة فحاشا الايمان ثمانية وخمسون والمأخوذ سبعة عشر من
من البينة ووقف ثلثة فان كان الختمين ذكر اخذها او انى جلفوا منها اثنان والثالث لا تخت ولو اصاب الجدة في
على اثنين من الثلاثة تسساويين او لاجازان جعل السهم الثالث للاخت ولم يوقف وفيه نظرا اذا ما اصابها على
لاخت للاخت فيه او مع مسكولين لابن جلفوا الجدة النصف وله ثلث البينة وجلفوا الختمين وكل واحد خمس البينة
قالايمان خمس مكتون والمأخوذ اربعة واربعين من كسرين ووقف العشرة فان با ناذكرين اخذه بالسوية او اثنين
من الجديس الموقوف عشرة ليتم له النصف وكل منهما ثلثة ليتم لها الربع الايمان احدى هذين والآخر انى للجديس
الموقوف اربعة وللذكر اثنا عشر ليتم كل منهما الخمسات ومع الانثى حشوا كامل او مع مسكولين احدى الام والآخر
لا جلفوا الجدة النصف وله ثلث البينة وهو عشرة من كسرين منها وجلفوا الختمين لابن الثلث وله نصف البينة وهو
سكن من كسرين ويجلف الاخر الذي بقايت حتى عشر البينة ولا يعطاه وقد يوافق الانصاف بالانصاف فيروي السنين
الى الانصاف فللمحشرة من ثلاثين ولذي الابن خمسة عشر ووقف خمسة فان با ناذكرين في لذي الابن او اثنين في
الجدة او بان الشقيق ذكر والآخر انى فتمت من الحسنة للجدة تمام الختمين وثلثة المشقق تمام ثلثة اقسام وان با

ذو الالب ذكرا والاخر انثى دفع له ثلاثا والجد منها **فصل** لو مات وارث القتل بعد جلفه اخذ مال من البرية او غيره
تكون فلا قسم له لو ارثه بل له جلف المدعي عليه ولو مات اجد ورثه القتل قبل جلفه وزعت حصته من الامان على ورثته
ما اذا ورث القتل اثبات ومات واحد قبل جلفه عن اثنين جلف كل ثلاثا عشر شيئا فان جلف واحد ومات اخوه قبل جلفه
وورثه الجلف فقط جلفها انما لا دفع عن اخيه ولم يطل حقه بالنكول وان ورث القتل ثلاثا بنين جلف كل منهم سبع عشر شيئا
فان مات اجد عن اثنين جلفها من ثلثيها ثلثيها فان جلفا اجد ومات الآخر قبل جلفه وورثه الجلف جلفه تسعوا
فان للقتل اثبات فاقسم اجدها ومات الآخر قبل جلفه عن اثنين جلفا اجد جلفه وهي ثلاثا عشر وشيئا الآخر وزع قسمة
من الاثنين وهو الثلث على اخيه وعده من ثلثيها من البرية ليطلاق حق الميت بثلثيها فيجوز الا ربع وسدس والتم ثمان
وثلاث مضم ذلك الحصة والاصل وتبطل الا ربع ثلاثا عشر فيجوز ان يضاف وتبطل العشرة عشر فيجوز ان يضاف
تسعا فيتم له اربع وثلاثون **فصل** عمن المدعي عليه المردون وعمن المدعي مع شاهد او المردودة مع اللوث او مع غيره من
المدعي عليه المدعي حشرون ويكفي المدعي عليه ما قتل فلا تا ادا اليه من عرق القتل او الجرح او زيادة ولا امان على قتله ولا
ماله من فعله ولا سبغفه ولا لا جرحه ولا وصل الى شيء من بدنه ولا اجبت شيئا من فيه فان تعبد المدعي عليه ولا لوث
حلق كل واحد خمسين وعين المدعي عليه في الطم والجرح وان قل واجبه او لم يتقدر خمسون ان انفرد وتعبد به كما مر فان كل
حلق المدعي الواحد خمسين وان تعبد وزعت كالتسعة **فصل** ينبغي ان لا يجلف القاص مدعيًا ولا مدعي عليه في سكره فان
جلفه اجزا **فصل** لو ادعى قتل اجد افا المدعي عليه شبهة او خطأ ولا لوث حلق المدعي عليه خمسين ثم يأخذ المدعي البرية
منه او من عاقلة ان صدقته وهي محققة في الحالين فان حلق المدعي المردودة فله القود والعفو بالبرية وان ادعى قتل
خطا او شبهة فاقرب بعد فلا قود بل دية مخففة **فصل** موجب القسامة البرية فقط مخففة بخففة الاخر
العد على الجاني تغلظه ولو ادعى على اثنين ظهر اللوث على اجدها فقط اقسام عليه ويحلق لهما الآخر خمسين او ادعى قتل اجد
على ثلاثا جاحضين ظهر اللوث فيهم خلف خمسين او الجاحض واحد اقسام عليه خمسين الا ان ذكر في قسامة الاول الجاحض
على الغائب وكذا حكم الثالث وان قال تعبد هذا فان زاد وخطا الغائبان اقسام على الجاحض ولا يقاد واذا حضر الغائبان
وانكرا قسم الكل خمسين وان افرا صدقتهما العاقلة فالبرية عليها والافق مال المقتل مخففة وان زاد ولا ادري القود
ام لا اقسام على الجاحضين واخذ منه ذلك البرية واذا حضر الغائبان فان اقر اجد اجد او خطا فعل العاقلة ان صدق
ثاني البرية ولا فعلهما وان انكرا اصل القتل لم يقسم المدعي **فصل** لو بطل المدعي مع اللوث عن القسامة حلق المدعي
عليه كما مر فان كل ملل المدعي ان يجلف المردودة ثم ان كان المدعي قتل اجد او قتل اجد او خطا فالبرية في مال
ولو بطل المدعي عليه حش لا لوث وكل ايضا المدعي عن المردودة ثم ظهر لوث فللمدعي القسامة او تم اقام المدعي
شاهدا فله الجلف بعد خمسين شيئا وعوا واحدا ان كان المدعي ما لا فان كل مدعي مال عن العيين مع شاهده وكل
ايضا المدعي عن العيين فللمدعي ان يجلف المردودة وقضيه هذا محي شله في دعوى القتل العدا لا قود
ما لم يمين مع الشاهد بخلاف المردودة **فصل** القسامة مستحقة بدل الدم كالشيد ولو كان لا ما دونها
في التجارة لقتل عبده فان ارتفعت الكتابة قبل النكول اقسام تبعة لا بعد لكن له جلف المتهمة او بعد القسامة
اخذ السيد ثم القليل ومن اوصى مستولده تعبد قتل مع لوث قبل موت السيد فطلت الوصية فيقتل السيد
والقود له وان اوصى لها بقتل العبدان قتل فصح الوصية واذا ملكت السيد ولورثته بعد موته بلا نكول القسامة

لا علم لان القسامة المستعبد ثم تنتقل اليها فان نكوا فلها الدعوى بالخلف وان لم يثبت جهتها استحقاقها ولم يعرض
الورثة عن الدعوى وليس لها القسامة بل تجلف المردودة ومن اوصى لرجل بعين فادعيت بعد موته وهو حي بد
الوصي له جلف او يبيع يد وارث الوصي فله الجلف لتنفيد وصية مورثه فان نكل لم يجلف الوصي له **فصل** لو قطعت
يد عبده وقطعت يما بالبرية وقدر ما يتحققه السيد فان كان لوث ولا لوث تدعى على جوف السيد اقسام هو
وهم بالتوزيع وان لم يزد اقسام دونهم **فصل** لو ارثت وفي قبيل بعد القسامة فللمدعي الثاني حكم ماله الذي ارثت
عليه وكما في او قبل القسامة فلا ولوا خيرها الى اسلامه ويصح قبله تثبت اليد وكما حكم ماله كسبه قريب ابني الا
وان ارثت ولي جرح ثم مات بالبرية والوفي وقد لم تقسم اذ لا يرثه خلا وما لو جرح عبدا وارثا سيد قبل موت
العبدا وتعد فان له القسامة اذ يستحق قيمته بالملك لا بالارث **الباب الثالث في الشهادة بالبرية**
صفة الشهود فثلاث في الشهادات واما نصاب البيه هنا فكل جنسية توجب قودا في نفس او جرح لم تثبت الا
شاهدين ذكرين بالقتل او الجرح او اقرار الجاني بهما وان عفى المدعي عن القود الذي ادعاه لقتل منه رجل وامرأ
او رجل وامرأة فان اعاد الشهادة بعد العفو اجد القبول وما او جنت مالا كعبدا لاصل وغير المكلف وكذا لخطا في
العبد وكما شمه بجره بقتل رجل مع امرأتين او مع اثنين لان كسبهما ايضا بضرته واجبة بخلاف ما اذا لم يح
ريه ابنتهم فمقتله العمد واصابة فانه يثبت الخطا بامر التعبد الجمل وكذا لو ادعى انه اوجه ثم عاد وشهر
فيما ينبغي **فصل** لتعبر البيه باضافة الموت الى الجاني بجره فقتله او فوات منه او كانا وانس دمهما فمات
بشبهه لاجرة فان فقطم اشهاد يعرف القتل بقران يراها فان رأى الجرح وانها بالبرية ثم الموت فقط لمر
بشهادة بالقتل تثبت البيه بقوله ضربه فاشال دمه او قتل ما لا فتال دمه والموصية بضرته فوضع عظمه او
فانضم بضرته لانا وصحة اوفانض او اوضح رأسه او فوجرت رأسه وموصية في نفسه لا تطلق الموصية الا على موصية
الغلة تزدب ويجه قبوله ويلزم الشاهدين الموصية بالانذار كقوله اذ كانا في كذا وكذا فقتلنا او فقتلنا فان عجز
عنه ذلك فلا قود سوا كان برئ منه موضح او موصية فقط فقد تكون صغيرة وكسبها غيره وجب الارش اذا اطلق
الشاهدان انه اوضح موصية بلا تعيين ان لا يختلف باختلاف مجملها وقدرها كشهادة يمتنع بدها بلا تعيين
وبدها مقطوعتان فان كان مقطوع بد فقط نزلت الشهادة عليها واقتيد ولو شهد بالايضاح شرطه ولا يبا
لش المدعي تسليم لا اثر فيه وقرب التعبد زدت شهادتهما **فصل** لو شهد لمدعي جرح تعبد ابيه ماله او
المدعي ماله في مرض موته من يرثه لومات وليس فرع ولا اصلا قبل او قبل الذمال الجرح فلا وان عاش ولو شهد
به بجوابان ثم صار لا وارثين قبل الحكم امتنع او تعبد امضى ولو شهد به وارثان ثم جحبا ثم اعادها تعبد الجحبي
سواء الجرح زدت ولا تقبل شهادة العاقلة المتجمل جرح بينه خطا اجد عبده ولو فقر احسبته ويقبل من لا يعبد
ان وفي الاقربون بالواجب وتركه بنية الجرح كجرح بينة القتل وتقبل شهادة العاقلة بعد اقراره بغيره **فصل**
لو شهد اشان على آخرين بقتل فبادر الاخران او غيرهما وشهد ابد على الاولين او على غيرهما سال القاصي المدعي
لبدن فان كذب الاخرين حكم له شهادة الاولين وان صدقهما او صدق اربعة او كذبهم وهو الذي يطلب شهادة
الكل او المدعي وكيله وقد عين له الوالي الاخرين انزل ولا يبطل دعوى الكل عليها وان وكله بالدعوى على
الاثنين يمين من الاربعة صححت الوكاله فان شهد المشهود عليهما على الشاهدين فصدقتهما وجبهما اف

خطا

مع الاولين انهم ان لم يتبين منه تناقض ولا يقبل شهادة الآخرين فان صدق
المباشرين لم يقبل وان كان غير المشهود عليهم ولو شهد المشهود عليهم او احييتان مال على الشاهدين مدعي مثل
وصدقتهما لم يقبل دعواه الاولى ولا شهادة الآخرين لكن شهادة الآخرين لغو لمبادرة ولهما الشهادة بعد دعوى
اخرى ولو في المجلس **فتح** لو اقر بعض ورثته القتل بعفو بعض عن القود سقط القود ولكل البرية ان لم يعين
الحافي وعينه فانكر وان اقر فليخبره قسطة من البرية وكذا هو ان عفى على البرية ولو شهد المقر على المنكر بل يبين
بعفو عن القود فالبرية كما لا قرار او بعدة قبل في البرية وحلف الحافي معه ان المنكر عفى عنها لا عنها والقود
لست قوله بالقرار في حق الشهادة ويكفي المنكر حيث لا يبينه الحافي انه ماعى فان كل حلف مدعيه وثبت وثبت
لا يثبت عفو بعضهم عن القود الشاهدين ويكفي لا سقاط قسطة من البرية حجة ناقصة **فصل** لو اختلف
شهادة شاهدين القتل في هيئة كان شهيد واحد انه جرحه والاخر انه قذره او في مكانه او زمانه او لته كسيف ورزح
لم يثبت القتل ولا القود وان شهدا احدهما انه اقر قتله عبدا او خطا فثبت والاخر انه اقرب به يومه الا جرح ثبت
القتل واجدهما انه اقرب به قتله بملك يومه كذا والاخر انه اقرب به بقتل بصر ذلك اليوم ردت شهادتهما او وجد
بالقتل واخره بالقرار به لم يثبت القتل وكان لو شافا كان كذب دعوى الوالي العهد اقسام والخطا فان شاحل مع
شاهد الاقرار واخذ البرية من الحافي او مع شاهد القتل واخذها سرا قبلته ولو ادعى عبدا فان شهد واجده
او با قرار به واخر يثبت مطلقا او با قرار به ثبت اصل القتل وعلى المتهم بيان صفته فان فسده به فذلك او
خطا وكذبه الوالي على المتهم على نفي العبد وجبت البرية في قتاله مخففة وان اصر على الاقرار قال له القاضي ان
تبين حكت بتكذيبك وحلفك الوالي وحكت له بالقود وان شهد واحد انه قتله عبدا او انه اقر له اخر انه قتله خطا
او انه اقرب به بقتل القتل وسئل المدعي عليه فان اقر بعد ثبت وكذا الخطا ان صدقه الوالي وان كذبه فله العسامة
اذ معه شاهد وذلك لو ثبت فان نكل حلف الحافي وقوت دية مخففة في قتاله فان نكل وحلف الوالي ثبت موجب العبد
والا فدية خطية مال الحافي **فتح** لو شهدا انه قد قتلوا بشوب مثلا ولم يشهدا بحيايته حينئذ لم يثبت القتل
وحلف الوالي على حيوته ويثبت له القود **فتح** لو شهد على رجل انه قتل زيدا او شهدا اخر انه قتل عمرا جعل لو شافا
بينهما فيقسم وليا **فتح** من اقر انه قتل احدهما نفي احدهما نفيين الاقرار للثاني **خاتمة** من قال
لغيري انا قاتل ابنيك بلا تنوين فمقر او بتنوين فلا **باب الامامة** تولية الناس خلد الامامة
واجبة وقبولها فخر كفاية ان تعبد المقاتل لها فان استع لم يجز ويندب تقديم الامن ثم ان كثرت الحرب قد
الاشجع او البديع فالاعلم ثم هل يقرع او يقيم اهل النظر من رآوه فيه خلاف ولو وجد عالم فاستحق وجاها عايل
فالجاهل اولى ولو شافا اثنا لم يقدح بينهما ولو شافا واحدا فقط فقبوله فرض عين وجبان استع ويلزمه
طلبها فان كان عينا واما الاخص له اخذ اجرة مثله عادة ومشرط كونه حال العقد او العهد اهلا للقضا
ولو مضى ولا شجاعا اراي وكفاية وقربيا ولو عرفها شح لا معصوما فان عدم قرشي اهل تكتاني في اسمعيلي في
ثم اسمعيلي ثم غيرهم ثم لوليا قرشي شاهر وامكن عزل غيره عزل وفي هذا اذ كونه سليم الاخصا عن انقص اسم
الحركة وترعه النهضه وعن ضعف بقوله لا يشاق ولا اثر لغيره ذوق وشبهه ولا لغشوان **فصل**
تتعبد اماما المقاتل وان تعين اما ببيعة من تيسر حضوره من ذوي العبادات والعلم والراي والعقد والجل

ولو وجد لكن يجب هنا حضور عبد لبي البيعة واما باستحلال الامام قبله وان لم يحضر قبله غيره وان لم يشاور احدا بل غف
تأخلفت ولانا ولو اوصاه او فعه وفيه اوصيت له بها ويجهان جازان في القضي وليتخير الاصلح للناس ولينقل المقدم اليه
لنظا قبل موت الخليفة ولو من اخيا فيكون خليفة وخيولته ثم يخلفه بعد موته او عزله نفسه وله التخلل وغايب عت حيوته
بعض بعد الموت فان بعد وتضرر الناس عقبة لغيره الشابة عنه لا الخلافة يتعزل بقدره وله العهد لجماعة معينين
بالترتيب مستقل الخلافة كما رتب فان مات الاول قبله في الثاني او الاول في الثاني في الثالث ولو مات الخليفة قبلها
الاول وعهد الى غير الآخرين جاز ان مات بلا عهد لم يجز لاهل البيعة مباينة غير الثاني في الاما نعين من جزار
خليفة بعده ويتعين اختياره واختاره وليعير معين كاجدهم ولا فلهم لا عليهم تعيين واجد منهم بغير موته لا قبله لانه
فان خافوا الفرقة استاذنوه وتعين من اختياره لها ولو قبل ثم استعفا جاز استعفاؤه واعفاؤه وان وجده صالح وخرج
به من العهد والا فلا فليس للامام عزل ولي عهده ولا لولي العهد نقل ما اليه من العهد لغيره ولا عزل نفسه استقلا لا
فان رضي الامام بذلك جاز ولا يتعزل الامام بعزل نفسه ولا بعزل غيره بلا سبب ولا بغير غيره له **فصل** اذا مات
الامام فقام بالامامة من اهل بيتي بلا استخلافه من الناس بشوكه وخبره العقيدت امامته وكذا غير متاهل لفسق او جمل
واثم ولو قهره آخر انعزل وانعقدت للثاني **فصل** لا يجوز نصب امامين وان ساعد اقلهاها الا اذا كان بين بلديها
بحر مانع من وصول من احدهما الى الآخر واذا اتسع فبعدت لهما معا او جمل السبق او السابق نظلا او مرتبا بطل الثاني
وعلا لثاني ومن تابعه ان علم وان علم السابق ثم شئ توقف لظهوره فان تضرر الناس بالتوقف نوع احدها لغيرها
ولا سمع دعواها السبوا الحق للثاني فان اقر احدهما سبق الآخر بطل حقه ولا يثبت الاخر الا بشاهدين ولو احدهما المقر
ان لم يتبين منه منافق لا دعوى السبق **فصل** يلزم ان تشرط عدا الامام فيما امر ونهى كما لم يخالف الشرع عادلا كما
او كما هو براء وصحته بالمعزوز ويلزم الامام حفظ الدين على اصوله المستقرة وما اجمع عليه سلف الامم وتنفيذ الاحكام
بين المشاجرين وقطع الزناج لعدم النصفه وحماية البيضة والفرع من الخدم لينتصر الناس في المعاش ويؤمنوا في الاستقام
وامامة الجود وصيانة الحيا وراية تعالى ومحيطين المعزوزا العدة المربعة ومجاهدة مرعانا الاسلام بغير الدعوة الى ان
يسلم او يسلم ونقد من العطا المستحق في بيته المال بالمعروف واستكفا الاما منها نفوس الهمم من الاعمال ومشارفنا الامم
وتفصيح الاحوال بنفسه ليتهم من سياسة الامامة وجراية الامم **فتح** لا يعزل الامام بالفتن وقد مر في الوصايا
ولا بالاعا ونعزل بالجنون الا ان كانت افاقته اكثر وتكون فيها من الغيايم بالامور ويعزل بالعي والضم والخير لا تعزل
السمع وقبته الناس وكذا اقطع يد او رجل ولا بعزله نفسه الا بعد رجوعه عن القيام بالامور بخير وضر او هزم ثم ان
لغيره قبل المعز له فذلك والابن يع متاهل ولا باس كفا ان رجح بقتال او بذكر مال ويلزم الامم استنفادة
وان لم يرج فله انعزل ولو عهده بالامامة لغيره قبل اليا لا بعزله ولا بد ويتعزل لايته بالناس لان فقه قبله بل
هو على امامته ولا باس بغيرها ان رجح فله وكذا ان ايسر الامام لهم وعلى اهل الاختيار لا كتابة عنه ان عجز عنها
والامم واجرا لا ككتابة وان كان الامام منصوبه انعزل فيبايع غيره ثم لا يعزل بفك الما سور **فتح** اذا نصب الامام
اهل وقوا وجها ما لم يعزلوا بانعزاله **فائدة** شرط من ولاية الامام امارة الاسلام والعهد له والجماعة الكفا
ثم ولا يهتد ما سؤ فقه على راي الامام وتنفيذه لم يشترط كونه مجتهدا واما تقويض النظر واجتهاده فيشرط ايضا
الحرية والاجتهاد في الحكم والاجتهاد وهل يعتبر في احكام الدين والجهان بناء على وجهين في انه له النظر في احكام

تعدّد زناه وتعرب عام ولا يقدم الجلد أولى ومبداً العام من أول سفره لا من وضو له ما غرب إليه فان جلدناه
ثم زنا جلدنا ثانياً وهكذا فان لم يبرأ من الأول اهدأ حتى يبرأ ولو اقم بعض الجدة ثم زنا حلدنا مرة ثانياً فقط وغرب ولو جلد
ثم زنا قبل التعرب جلدنا ثانياً كما تعرب واجبة وان زنا بكلمة شخصاً ثم تدخل الجدة فيجلبه ثم يترجم ويدخل التعرب
في الرحم ولو زنا ذمي شخصاً ثم زنا جلد شخصاً ثم رجم وجدة فيه زق وتعربه نصف الجدة فان كان العبد
موجلاً فعله غيب لا ولا تاجر الحمار او عذبة الاحارة ويجوز ان يرمي عن الحبل أولاً ويعتبر فيه تردّد **فصل** في التعرب
فيه التعرب وهل يعتبر في الجدة البنية حتى لو تركه ظالم يتبع عن الحبل أولاً ولا يعتبر فيه تردّد **فصل** في التعرب
وجلتين وللأمام الريادة عليهما ان زناه لا النقص ولكن الابدنعتين ولو بها أهله وتعيان الجدة الى الأمام وكذا
التعرب فلا يكفي تعربه نفسه والغرب أن يتصل من تلك المبدأ الى آخره في غير جهة بله الا الضربة في جهات
الأرض وأن يستعجب سريته ونقته يتناجها وما لا للتجارة لأهلها وعشيرته فان خرجوا معه لم منعوا وغرب
الى غير بله لا إلى ذوات رجلين منها فان نزع إلى بله او قرب منها منع وعرب حساساً زنا في كفر لغير مقصده
ومن لا وطن له نزل إلى أن يوطن بله ان يغرب منه ويؤايب التعرب وموته من كماله ولا يحبس إلا أن خيف رجوعه
او تعرض لفساد النساء ولو نزع إلى ما عرّفه عذر ورد إلى موضعه واستوفت المدة ولورنا الغرب غرب إلى مكان آخر
عاماً وإذا خلت البنية وبعد رفع المدة له العود إلى وطنه وبان الأمام أولى ويبلغ أن يثبت في ديوانه أول السنة
فان لم يفعل وأدعى المغرب تمامها وأمكن صدق ويجوز استظهاره بشرط التعرب أن الطريق وأن يخرج مع
المراة من تعربه في الحج واحده عليهما فان اشترع من الخرج معها لم يجز سوغ تعربها الى زناه **فصل** اذا وطئ رجل
زوجه او أمته يظهرها كخبيثة يرضيها ثم ولا جلد عليه ولا تعان في الأخرى عقوبات الزنا بل عقوبات الجارية على المحصنة
من شرب ما يظنه محرماً أو قتل من يظنه معصوماً **فصل** لا يجزى حتى يثبت زناه اما بقرارة أو بظن متأكد
او بأشارة نامة من آخرته وأما بيينة مفردة وتوابع الشهود أو ما قولاً بعد فلقا حتى الحكم وأما من الجدل أو ذكر كل ما
كانا مشياً في الشهادتين ولا بد من ذكر الإحصان ليرحم ولا جلد ثم من قاتل بيينة بإحصان رجم أيضاً ولو شهد بخاصة
بيته أخرى ثم رجعت وثنا الرجم وكما جلد مائة ولا يجزى عنه ما حصل من الرجم ولو رأى رجل وامراة اخبثان تحت
قوب عذرا فقط ويقام الحد بدار الحرب ان لم يخف فتنة ويحرم العور عجباً لله تعالى والشقاق فيه ومن للزاني وللحارس
أو نكاح معصية لله ان لا يظهر ذلك لحد أو عذر وعذر من ذكره تفكها أو مخراً وبينه الزنا ان كانت لمصلحة في الشك
الا ان تعلق به احباب جدد على غيره بأشهاد ثلاث بالزنا فيلزم الرابع الشهادة وان كانت لمصلحة في الشهادة كما تركها
وحدوده كلها وذلك لاننا **فصل** من نكح زناه بيينة واقرب حد قد فر أو بقوله ثم حجب استتبه وخفونه لان اقرباها
فان حد يحسبونها هبة ومن اقربوا او شرب منكر ندب له الرجوع وسقط به الحد فان قتله أخذ تعبد ذلك فلا قود
لو رجع في اثنا الحد فاعاد الأمام علماً بسقوطه فوات منه وهل يحسبه نصف البتة أو يوضع قولا لان ولو تاب من غير
زناه لم يسقط حده ومن ثبت زناه بيينة لم يؤثر رجوعه ولا طلب ترك الحد ولا الهرب فان اقربا شهد به ثم رجع
محل نكح جهات والرجوع كقوله رجعت عن اقرباري او كبرت فيه اولم أركن ولا حد علي او كنت فاحدث أولئك
وطنه زنا اذا قال وقد شهدوا ويحكم باقراره ما اقرت ولا ان قال المقر لا يجزى في اوهب أو مطلق لكن بكلمة

[illegible]

الباب الثالث جَدُّ الشَّرْقَةِ فِي مَصَادِرِهَا وَمِنْ جَدِّ الْقَطْعِ وَلِمَا رَأَى أَحَدُهَا

ان يكون نصاباً وهو ربح ودينار ذهباً خالصاً مضافاً او قل ضاهياً او مضموناً يبلغ خالصه نصاباً او كذا استبيحه ذهباً ووزنه
فيها اقل وخاتم ذهب ووزنها اقل وقيمتها للصنعة نصاب **خلافاً للرخصة** ويقوم غير الذهب من عرض وغيره بالذهب القابل
والان كما فان غلب منه نقودان فبما يما يعجز **وجهاً** ولو غلب البناهي قمر بما تم يعجز بالذهب ويعجز المحدد قطع النقودين
بالقيمة فان اختلفت فيها يمشان اخذ بالاقل او شاهد وشاهد فله المخرج شاهد الاكثر للمال ويقطع نحو خطب وما ورن
وسرع فساده وانا فيه خمس قيمته نصاباً وانا مذهب او رخصة وآله لهوقم رضاه او خيلته نصاب الان اخرجها ليشوها
وعينها وظنه فلكل وسوب ربح وجيبه نصاب جهله وبضاب اخرجها من حرره هتة وبعين او اكثر ولم يتخلل بينهما علم
المالك ما تعجب واصلحه والا فالماخر ذائماً سرفه اخرى وبما اذا انقص ليلة واخرج في اخرى الان ظهر النقص لانه في المخرج
دعا شتم السرفه وهما ابتداها ويقطع من فتح وعاء وطريقاً يخرج نصاباً ولو كذا شيئاً لا يخرج بعض ثوب ووزنه
ان بلغت قيمة المخرج نصاباً من بذر في ارض محررة او اخرج نصاباً من حررين لامن الكلف بعض النصاب في الحرير والى او
غيره واخرج بآتيه ولا من تصح فيه بطب ثم خرج وان امكن حقه نصاباً **المالك** ان يكون ملكاً لغير السارق وقت
الاطراح فلا تقطع به قدر ماله من ربحه امانة او ضامته كما استأجره من يد ما يبعه ومن الحيات والبعدة فان شرفه

من الأمان وكذا استيقظ لا يتم الملاحظة متعذله السارق وان ما بلغ في الملاحظة فتعذله قطع ولو فتح ذاك أو ذكاه ليس متاع
يدخل رجل وشركته فان دخل بغير اذنه أو به ليشترط قطع أو ليس شرطي فلا وان لم يكن في اليد ارجح وان اغلقت بها لها زامن
أن يكون وان كان في الجدار كوة صغيرة للضرورة فتعذله وان لم تغلق الباب او كان من حرقه والكوة قريبة فلا وما خفي متاع
عطار وديار وثياب وصناديق وصباغ على باب جانيه ان ضم بعضه الى بعض وربطه بحبل او علوه عليه سلكه او وضع على اليد
وغيره مما لا يفتن بغيره وان نام صاحبه او غاب وان لم يفعل شيئا من ذلك او كان ليلا فلا بد من حارسين واحد في الداخل والآخر في الخارج
بعضه الى بعض وطرح عصاه عليه وحارتيه في ساعده ويأمن ساعده وارجح ان متاعه يفتن من بين يدها لانه لو كان في يده لغيره
وسبق نقلها ليلا بالمالطع عليها وجاريس وما نقل وسبق نقله كحطب على وجه الأرض محروقة شديد بعضه الى بعض حيث جرت
العادة وكذا الخاف والقبور تحرق على وجه الدكان لان تركه متفرقة والحطب والفصيل بطريقه على سطح حجر او الخشب
المقال على ابواب المساكن وارجح ان الطعام يجعله في المظروف في موضع البيع وسيد بعضا ببعض سدا وثيقا ان اعتيد وكان
بها لا او حارس وكذا الحب المنصوب في موضع البيع مع تعطينه بكساة وهل يعتبر ارجح ان الزرع والقمح والبرد المستور في الأرض
غير المحوطه وصبر الحب في الصغار الجاريس ولا يعتبر في الزرع قصدا **فجر** وكذا في المحوطه حكم في الشجر البستان فان كانت
في يديه اعتبر الجاريس ان لم يسجل بالعمان او انضمت والجيران لا يتبعونها عادة ولا فلا ولا لا شجار في فنية البور محروقة وفي البرية
بجاريش والجنطه في مطورة والبن في مثنى والخلع والحديد في ايدانه في الصغار محروقة الجاريس وباب الدار والبيت ولو فتح الدار وباب
الجانيه وما عليه من غلق وحلق وسائر محروقة بتركه وشجرها ولا حرقه بتركها وبابها او بقصر الدار ان حرقت ما بها من قرا
خفية صيرت والصغار بتركها بالانذار وارجح ما فيها به مع ارساها في الجاريس وسائر سلاله ولو نام ولم يرسل بابها او نام بتركها
فان شجر النام وشجره لم يقطع ولو انتفى السبد ولا رسل فيهما وما فيها كالتعدي في الصغار والمصروفة بين العمان كالتعدي بين يديه في
الشجر وارجح ان السبد الذي بناه من حطب وغيره متصل بالعمارة باطلاقة ولو لم يلاحظ مع فتحه بما فظف نيام ليدها
وغيره منها في الملح محروقة في منفصل عن العمارة بما فظف متيقظا وان كان كان تعلقا ولا استيقظ والتمس في المرقعها او غيرها
بالجاء الرعي وان لم يلقها صوتها لان نام او غفل واستترت عنده وخلق المرقع المارة ولا محروقة بتركها والتمس في فنية
عليه عن المارة او في شوارع مشحونة ولم تقطر ليلتها في اقبابها كذا مع كثرت التفتاته اليها وقد تغنى عن نظره روية المارة
اذا شجرها في شوارع ولو ركب الا من منها محروقة لها او غيره فسا لها قبله قايما حرة ولو ساقف بتركها متبعها ولزها حكم
القائد والطعام على اية محروقة محروقة والمناخه بجاريش ثم ان غفلت لم يضر نومه او غفلت عنها والارض وتو سبد النام يرك
لغيره المناخ كعقله والحيل والمغال والجوهر في مالا لا شراجه او المبيت المشافرة محروقة بتركها بعضه الى بعض وربطها الجبل
شدد وجمعها ولا حاجة لابتاعها لانها تمام قائم وشكلها مع حفاظ وان نام وحرق حليه فليس ولو على كعله بتركه والغير
ان كان في بيت محروقة بتركها في مظلما وان كان بقصر بين العمان بطريقها بالدار ومقبرة البليد بصرة العمارة لا لغارة
بغير حرق الكفن وطيب شرعي فقط ولو لم يجرى في قطع باخراجه من جميع القبر لا الى قصده فقط ولو اخرج الميت فكنت فهل
يقتل **فجر** الكفن المشروء وان كان من تركه الميت فهو ملك لوارثه لكن قد تم به كقصد يديه فيطالب الوارثه
به فان تعذر رده وقدرت التركة كفن منها بديلا ولا يمتنع له ويحتمل الوجوب مطلقا سيما اذا لم يكن الاول ثلاثة اذواب
للرجل وحسنة الله ولو نبش الميت بغير ما عليه او ذهب به كليل فالكفن تركه وان كان من اجني او من بيت المال او من سيد
القبور فهو عارضة للميت لا رمة فيه قطع غير المعير والختم فيه المعير **فجر** تنصيب الحارة على الميت وضع على وجه الأرض

ما لا يباع قبل ان يقطع لا يجره كان شرف من او اشتراها ولو شرف ما اتبعه قبل قبضه لم يقطع او ما ارضى له به قبل موت
الموصي او قبل القول بقطع ولا يقطع بشرقه ما اوصى به لطائفة هو منهم ولا بشرقه ما طهر ملكه عليه قبل الاخراج بارت او غيره
فان طهر بعده لم يقطع الجيد لكن لو كان قبل البيع الى الفاجر لم يقطع اذا الطلب شرط فيه وقد تعذر والا اذا ادعى ملكا ماسرة
ولاه مع ذي اليد مضبوط او امانة او اده وهبله وادى له في قبضه او اده اذن له في قبضه او اده اذن له في قبضه او اده اذن له في قبضه
والبيع والهبنة مطلقا لسارق المروية او تكللها او اقام ذوا ليد يمينه متصلة فعلى السارق كان ابا حه في ذوا حبه او بعده في
واعقبته البينة الظاهر وكذا لو ما ليحيا البينة لم يزل ملكي وكان غصبه متى اوفى الحيا شرت ودعوا عديم الاجراء كبرعاه الملك ولا
يقطع اذا ادعى ملك الرجل المشروءه وامكن او ملك الجرح وان ذال اليد غصبه منه وان المال لم يكن بغيره او انه ذوو لقتضيان
لم يقطع بيمينه بخلافه واذا لم يدرع الملك لم يستغفره المتاجري لانه اعلم له بدعوى الباطل ودعوى العبد السارق ملكا المشروءه فليس له
كردعوى الجرح وان كرهه السيد ولو شرف ثيابا وادعيا انه تكلما فلا يقطع وان ادعاه احد بها له او كرها او شركه وانه اخذ معه
بأذنه وانكر الشريك لم يقطع ويقطع الآخر ان انكر واقرنا لسرقه **الزاع** ان يكون الملك تاما فلا يقطع عاله فيه شركه وان قل
لمستحق الزكوة مما وجبت فيه ولا مستلم بالبيت المال ولو غشيا الا ان شرف الخي من الصغار وليس غارما للاصلاح ولا غاينا ولا
من شرفا افر من بيت المال لمن ليس منهم ويقطع سارق سائر الكعبة الحرة بالحياطة عليها وسارق باب المسجد وخادمه
وباديه وسارمة ومنه بئله الحب المزينة لا مسلم بقتيل لا سراجيه ولا بفرشه ولا ببيكة يبر مستبلة خلاف الذي ويقطع من شرف
موقوف لا جرح له فيه او امة مشكولة نامة او محبونة او متعدي عليها او سكران او عجمية ترى طاعة من امرها لا كائنا
او متعصا ومن شرف مصحفا او كذا يعلم بحريم او شربها نافع او يبلع قيمة وزفة وحلبه نصا **الخامس** ان يكون للسارق
فيه كنهه فمن شرف ما له يدينه الجاحدا والمجاهل ولو بدعواه واخذ غير حذنته واخذ معه فوق حقيقه فقتله لا كنهه
وكذا ان شرف طعنا في الحاجة مضطرا الله ولم يعد ولو قوف كفايته ومن شرف ما اصابه او فرجه وان بعد او بعد يكل
ولا يقطع من ولو كانا بالسيادة ولا سيد بالمال من كنهه وبأفاده حرو ولا المقتض بالسيادة ويقطع كل من شرف
الآخر **السادس** ان يكون محروقا وضبط الجرح بالغرف وتختلف باختلاف الاموال والاحوال فلا تصطيل ان اتصل بالبدن
حرق البدن ولو ففيسة وضقة الدار وعرضها حرق لاهيه البدن وثيابه وبسطها والمخرج المخلوق حرق في فقه وجواهر الدار
وسيت الخان والسوق المبيع حرق بغيره وما احرز الاعلى الجرح في فقه وان لم تكن حرقا في فقه ومن نام وشجر او شجر
او شارب على ثوبه او ثوبه مشاعه او ثوبا عليه او لا بسا لعامة او نعله او خاتمه والاعلى السفلى بلا حائل محروقا لان ذلك
راسه مما توشبه او اتقيا النام عن ثوبه ولو رفع السارق النام عن الثوب ثم اخذ او التفتا عن حمله واخذ قطع **فجر**
للبيع في بيتها ومن وضع ساعه قربا منه كصحن او سحج وهو نام او ولاه طهر او ذهل عنه لم تكن محروقا او وهو متيقظ فلا
وقدر على بيع السارق بنفسه او بالاعتناء بغيره ومن لم تكن هناك حرة محروقا فان تعذله السارق واخذ المال قطع وان
وضعه في شارب ولا خطه جمع صا لبيع مع رجة الطارقين كالا حظ بجمع طارق ولو كان الملاحظ ضيعفا لا يباله بعد
عن الغوث وضائع ولو تغفل فلا حظا لشارحه حرك لا عوت رجل اضعت منه واخذ قطع او اقوى فلا وجيب الانسان وكما
جرحا فيه وكذا سبد له المشدود على راسه وهيائه المشدود بوطئه لاد فنه تصح والبدن الحصىفة ان لم تعمل بالجران
عن حارس فيها او كان تاما وبها معترج فلا جرحا وعلق او كان متيقظا **فجر** لان لم يباله وبعد عن العوي كما مر
انضمت بالعمان والباب مغلق وفيها او على بابها حافظ ولو نام في فجر ليلا ونهارا وعين مغلق ومن نام في فجر ليلا ونهارا

وقد عود الحرف كالدين لا القالميت في الحرف كذا وان رتب **فصل** قطع من الحرف سرقه مال المشتاء جرمه حيث له وضعه فيه
وصدا المعير لان بيعه قبله واستحق المستعير من العدة المحكم ومثله لو عارضا الحفظ متاع او عي سرقه من حفظ غيره ونظر
مشتري حرفة سرق منه قبل قبضه لامتثل قبض المثل وساق قوب عليه الرجوع الى دار وجه مال له لا اجنبى سرقه مضمونا او
مقبوضا يبيع فاسيد ويقطع سارقا قال يحد من غير المال كذا بانه كسوف وسحر ونهار **الركن الثاني في السرقه** وهي الاخذ
حفية فلا يقطع بخور بيع حجب المال ولا يفسد وهو بعد العيب ولا منتهب وهو بعد القوة والغلبة وسرقه العبد من حرفة
واجده سرقه الواجد فان نقب واجد واجد الما اقر لم يقطع اجدها الا ان كان في الدار جاذظ وقرب النقب يلاحظ المتاع لم
يقم فيقطع الواحد وان نقب ثلثان بان اخرج كل واحد لينة او العرجى ثم وارجا نصابين فطعا وان اخرج اجدها نصابا والآخر ل
قطع الأول فقط وان اخرج النصاب اخرج في قطع الحج وان نقب واجد واجده معه اخرج قطع من جمع النقب والاخراج فقط ولو
قرب احد الما من المال الى النقب والباب واخرجه الآخر يقطع الحج وان وضعه اجدها وسجا النقب واخرجه الآخر او قفا لآخرها
وبالاول اياه فاخرجه لم يقطع اجدها وان رتبها بالداخل الخارج لم يقطع الخارج فقط ويضمان المال ولو نقب رثن واعلم به دخل
الاعني بالرس سرق الاعني المال بدلالة الرثن قطع الاعني فقط وان سرقه الرثن الجور لعكسه وهنك الحزب يبيع الباب او القفل وسور
الحدا وك النقب **فصل** في وجوه الاخذ فيقطع من مال المال الخارج الحزب وتضمنه وان لم ياحظه بعد الرمي ومن ادخل دة في النقب
او يد بجحا او جلا فيه كلاب فخرج المال ومن اسلعه في الحزب خرج من الحزب ان خرج من حرفة ومن وضعه في مكانة والحزب جاز او
راكب حركه هو وغيره يخرج به اذا اخرج بالجاره او في كيل ولا من دى لم يخرج مكانه من اخرجها او دخل ناله فيه تسقط النة
برميها او بالجان في الما الحار فيه وخرج به ويقع من وضع المال على طرف نقب او يفتح والرجح هاته فاخرجه لا ان جدها
ومن وضعه على دية في الحزب او اخرجها وطعها او ديتها وعنده فبلغ بذلك نصابا ففي قطعها ويضمن من نقب واخرج
المال اجمعي واخر غير يابره لا من او قري ومن سرق عتدا من حرفة وهو دار سرقه او جرمها غير المظروف سوا كان حيا او ميتا
من العلمان ان كان لا مني لغيره او حوون او عتدا وان لم يحمله بل دعاه فانه وكذا من يسكران او نام تحمله او ضبطه او اكله
فخرج لان دعاه وخبره بتبعه باختياره ولا من سرق حرد او قطلا ومعه مال او بمقتضى طوق فبلغ نصابا ولا يغل لل
في ضامة وتقطع من سرق حلي ضيق من عرقه او شياءه من حرد العبد وسوق قلا دة من عنق كلب او سرقها مع الكلب من حرد
البواب ويقطع من كل بعير منطولا واخرجه من القافلة الى جميعه وعليه عتد تام لا جرم **فصل** في قطع بنقل الما من
داوية من الحزب الى اخرى او من بيت من داره او غيرها الواحد نعمة هو الى صحن البدار المغلفة بان سحر حردا او
والبا بان تغلقان او منقحان ولا ملا حظ فان كان البيت مغلقا والبدر مفتوح يفتح غيره قطع وكذا الانتقال الى
سكة مفشدة وان غلق بابها او الى سطح البدار وعليه باب مغلقا استغله او لم يكن السطح عاليا ولا عليه سرة تقع الرما
اليه وداويكها جماعة ونفذ كل واحد بيت او حجرة ومثله الخان والمدرسة والرباط في حوينة لا يتكلم بالدار بمحضه
فان سرق من حجر منها او حطبها ما يحرقه الصحن واخرجه من الخان يطلع وان اخرج من بيت او حجرة الى صحن الخان كما خذ
من بيت وداري فتحها مفرد بين كون الخان مفتوحا او مغلقا واما العبد الشكان فان سرق من الحصة لم يقطع او من بيت
مغلق ووضعه في الصحن قطع وان كان باب الخان مغلقا **فصل** لو سرق الصنيف مال الصنيف الحزب او الجار من طرف الخان
خاذه الجرم لم يجاز الجيران او العسل من الحمام مالم يحرقه لم يقطع وان دخل الحمام ليسرق ففعل حماسيا كحفظه وسرق
قطع **الركن الثالث السارق** وسرطه الكيف والاختيار والالتزام وعلى النعم سوا الرجل والمالة والعبد والاق

شاه و اکبر هما فوجند به لا محذور شاه و قصاب شبعها تخلفه لکله و لودج الساد بی الحرمه

وغيره فلا يقطع غير مكلف ولا مكره ولا جني ومعاهد ومشتا من بالاسلم او ذبي كعكسبه ولا ينتقص عهدهما بالسرقة
ان لم يشترط ولا يقطع جاهل بجرم فكل من يقطع ستم بسرقة مال مسلم او ذبي وكذا ذبي وان لم يرض بجلتنا **الطريق الثاني**
منه وقدر المال والخسر شيعيين او ضيف فان رجع عن اوله بستره او قطع فغيره او لم يرض بجلتنا **الطريق الثالث**
عليه يمينه ثم رجع قطعا الجدل بالمال فان رجع فاشيا القطع ترك فان ضو الباقى فله لعل الامام قطعه ولو رجع احد من
قبل الاخر من السرقة مال الغائب لم يحد حتى يحضر ويطلب لكن يجسر في حضوره ومن اقر بعصب مال الغائب لم
يطالبه القاضي به الا اذا مات وورثه بخوريه ولا يثبت ومن اقر بالزيادة جحد وان غاب سيدها اجبر قبل اقامته
وقال كنت اجتمعها له وكذا ينبغي اذا قال كنت بعثها او وهبتها له او مقتها عليه وانك لم تقدر اقر بالعبد بالسرقة سرقيا
الاقرار **فروع** من طلب المقتضى وانهم بموجب عقوبة الله تعالى للمقتضى العريض لا الضريح له بالا كما ان جهل وجوب الجحد
كرب الاسلام وكذا الواجب بذلك ابتداء او بعد دعوى ولا يندب في الزنا لعكس فاحذث اولت او قبلت في الشرب لعكس
جهلته حكم وفي السرقة لكل عصب او اخذته باذن مالكه او من غير حرز مثلا ولا يحمله على الكارث بيمينه ولا يعرض
للقبال الجوع عن جزاء ذي منسقط الظهر وتعرض القاضي لليمينه بالتوقف عن الادا وعنده بالمصلحة وان شهد بالسرقة
اشان وبيننا السارق بالاشارة ان حضوره والا فبأيمته وشكره الحيرين وبين المشرق منه والقدر والجوع زيادة لا غلام
له ليه شبهة بين المال والقطع ونبت بشاهد او بين ابيه وبين المال الجحد ولو شهد واحد سرقة نوب ايمته
واخر باسود بل يدعي الجوع اجدها والغوى بالآخر والجوع شاهد وبثان دون الجحد ولو شهد اشان بسرقة
واشان بسرقة فان لم تتوارد اليمينتان على عين واحدة كالسارق المذكور ثبتت العيشتان والجحد وان توارتا على عين واحدة
واختلف الوقت كبكرة وعينية تعارضنا ولو شهد واحد بكيس واخر بكيسين ثبت كيس وقطع ان نصابا ولو شهد اشان
سرقة نوب وقيل في شهد واحد فان قيمته نصابك والاقل ثبت وله الجوع مع الآخر الباقي ولا يقطع وان شهد
بسرقة اشان وقوما نصابا واشان به وقوما باقل ثبت الاقل ولا يقطع ولو شهد بستره مال الغائب او محجر حيلة
ثبتت الجحد ولا يقطع حتى يحضر الغائب ويكمل المحور ويطالب بمعاودة الشهادة للمال ولا تعاد للقطع ويجسر لاسقاط
المالك كسرق المقر وبوجه الاكتنا بطلب وفي المحور ولو لم يكن يمينه وكل المتهم عن اليمين وجلف المذبح ثبت الما دون
القطع خلافا لما رجحه **الثمان هناك الطرقات الثالث** في الواجب على السارق وهو رد المال باقيا وبدره تالفا
وقطع يده اليمنى من الكوع ولو كان قد سرق فلا اذا اوكنت مثلا ولم يحفز من قطعها او لا بد الاضامع او فاقدتها او فاقدتها
نقص الكف او كان السارق نضوا لاي جزاء وبرد مشربا وفرض ثم ان سرقنا ولو المشرق ولا فجله اليسرى
من منقل القدم لكن بعد ابدال يده ثم ان سرقنا لنا فيده اليسرى ثم رجعنا فجله اليمنى وليد العضو بقوة ليتخلع
من فصله ثم يقطع جحد ماض والسارق قاعدا مضبوط فيض الحلاذ الشكين على المقص ويحدها بقوة حتى يدينها مرة
واحدة وتس فور احتم منقطع حصى نفسه في خورثت تغلى ويدوي بالنا كعادتهم وان يامر به الامام لمصلحة
القطع فلا حرج عليه ومونده عليه وان تعلق العضو في عنقه ساعة ثم اذا سرق عز او جسر الى ان يلوب ويحور
جملها **فروع** لو كان للسارق كف زائدة متميزة قطعت الاصلية ان امكن افردها ولا تلحقها واذا قطعت اصلية
لسرق ايضا وقد صارت اليد اصليها قطعت او غير متميزة قطعت اجدها فان عادها لآخرى يقطع رجل من يده

الانسان اعنى اولى طلبة اوصاف نعيمها من عيشته لا يحط اليه الا بغيره او بغيره عن عيشته وامكن نعيمها ولا يبري
ناظره هناك بحرمه مستورة او زوجة او متاع ولا ناظر من باب متوح الكوة واستفة وان قصد النظر لا بعد انذاره وقطع
الناسيب جملته كالاجاب فان اصرارهم ربيته فان رماة المستور العورة وقت نظره فالعزب او المكشوف فالبرية وان كان في
غير اصل في ربيته ويجهان **فمن** حرم ربي اذن من وضعها كالمسكيب مثلا **فمن** من الادب في قوله ان على
ما لكها فان سكنها بحرمه لم يحل الا لغيره وعنده عند الحول ان يشعريه ويخرج وسبده وطى ليشتر العاري وان لم يسكنها
كانت مغلفة وجب الاستئذان وكذا المنزوعة فله دفعه بما سهل كجره بجره بغيره ليخرج وان ادى الى قتله ولا يمتنع فيه
رجله وله اتباعه ان اخذ متاعه وقتله عليه بعد انذاره فان قتله في دياره وقال قتله لاستباحه من الخروج وانكر عليه
صدق وعلى القاتل البينة وكذا لو قاتله لانه قصدي ويكفي شهادتهما انه دخل عليه سالا كيفه لان لم يتركه
فمن لو اتقى انسان بينهما وصرح كل الاخر فان ماتا وادعى كل واحد ان ثوبه كان ذكرا فان جاز كل طرد ذلك فكل البينة
في تركه الاخر ويتقاضيان والفاضل في تركه المفضل وان نكل احدهما وجاز لاخره بدورث التاكل فقط وان نكل
وان لم يؤثرا وجرحهم ارض فقتل كل واحد كل واحد لم يقصد قتل الاخر فمن كل ارض جانيته ثم ان اشكوا الارضان
تعاونا فمروا الى القاضي فوجدها وجب وان نكل كل واحد كل واحد لا يوجب ولا ارض ولو اقام احدهما بينه ان الاخر
دخل عليه سيف مشلول فلا دية عرضت للضحية بالسيف لا كما لا فرق **باب** **فما** ما شغلها من نزع او غير
لا فان اقللت من صاحبها لم يضمن ما اقلته مطلقا وان ارضها فان لم يكن معها احد فمن ما شغلها من نزع او غير
صكر او بستان غير محوط لئلا لا يهاك فان اعتيد هناك ارضها لئلا فقط انعكس الحكم او ربطها وارسلها ونهاك
كثرت وعجز الارض عن جفطة ففي ضمان مثلها نفا لا يجهان وان كان للمرعى جرح او للبهائم ان يخلق فتركه
مفتوحا لم يضمن ولو ليلا ولو ارضها في دمي بعيد عن المزارع فانتشرت اليها لم يضمن او بين المزارع فمن ليلا وكذا فقال
ان لم يعتد راسها بل مزارع ولو اخطا بربط دابة واعلا الباب فخرجت ليلا بفتح لحن وانهدم جديلا لم يضمن هو الا
وكذا لو قصر وحضر ما لك المزارع وامكنه اخراجها فتركه وحجها فبر الحاجه وهزم ما يعلم به انها لا تغرد ولا يضمنها ولا ما
اقلنت فان زاد عليه دخلت في يده وضمتها ولو اخرجها الى نزع غير ما لكها فابلقته ضمتها فان تعين لم تجز وقائه ماله بال
غيره بل يصير ويضمن صاحبها ما اقلته اولى نزع ما لكها في جملته ترد ولو ارضها في البلد ضمن ليلا ونهارا نعم ان اعتيد
ارسلها فيه بلا مراقب اجه عدم الضمان ولو ربطها في ملكه او موت لم يضمن ما اقلنت او في طريق ضمنه لا واسع يادن
الانام وان كان مع الدابة المشاورة شاقا وقابلا او راكب امينا كاستنجا حمارا او صا ماعارية غرر ما اقلنته وان علمه
ليلا او نهارا لم يضمنها او جملها او قمارا من نفس او مال ان لم يقصر ما لكه فوضعه على الطريق وتعرضه للدابة ويضمنها
الضمان قاندها وما نفعها فان كان معها راكب اختصره او راكب ان فعل يضمنان معا ام الاول دون التذييل ويجهان
ولو اقلنت الدابة المارة او المبيعة قبل ضمانه العير او المشعير او البائع او نزع البائع لم يضمنه المشتري ولو جملها
واحد بغير اذن صاحبها فخرجت فاقطعت به شها فان كانت لا ترجع الا بالخص فمن الشاخص اذ بدته فالاذن وان كانت رجوعا
طبعها وانصل اذ انما بالخص فكل ضمن الاذن او الشاخص ويجهان ولو كانت في جملتها فاقطعت كثيرا مشغلا بالخص وطمعها
الاذن فكل ضمن الشاخص ويجهان ولو كانت الدابة او قاتل في الطريق ساقا او واقفه فزلق بها انسان قتل او المال الذي
معه او فسد شي من شها او جمل شها فبئد او جمل رثا رية فضمنه صاحبها لا كما قال الشيخان هنا ولو ركضها خلا والعامة في

رجوه ضمن اولا العادة فطاردت حصاة الحصان انسان قتلته فلا ولد اقلنت من يده لم يضمن ما شغلها فان ردها الجديلا قتل
في عودها فقتل من ركب سرفها في سوق او شاقا ابلدا لم يضمن ما اقلنته ومن سار يحيط كل دابة او غيرها
ضمن ما اقلنته من نزع او مال ان كان نزع نزع ولا ضمن مدبر او حامي لم يضمنها لا بصير لا قبل ولا بعد معدلا ولا ان يضمنه سعيها ولو
لعن الخطب سوب انسان مجذبه مع جذب الدابة هذا نقص قيمته لمن يطمح مؤخره لما شرفه فاقطع او نقص واجبه للقيام
بوضعي آخر جملته على يده او جمل ثوبه ليقتل بخره في قسامه فاقطع **فمن** من له مائة ضارية ضمن ما اقلنته ليلا ونهارا او غير ضارية
فلا ويرفع حال الضيالك فان احدث جمل او بغيره حيا جازعرا ضا وضرب فيها فان هلكت في ارضه فقتل حال سكونها
ولو ضارية ومن في دياره او بغيرها كقتل عقور او دابة ربيع او غنوص فدخلها الجدي باذنه لم يضمن اذ اذن او اعله فلا
يضمن من اخبر بطيور او ارضت بنفسها للمري فكتبت شيئا او التفت سجا او اخرج بخلاف هلكت بغيره لم يضمن ليلا ونهارا وان
ارسلها على طريق غيره او زرعه ضمن **فمن** الغراس الحرس لا تسد والذئب ويحرمها لا يضمنها الا ثمنها ولا يملك ولا اثر للذئب
والاختصاص عليها **فمن** من دخل دابة كالبها شتره بغير اذن معقوب دابة الشريك ضمن او اذنه فلا يضمنها علفا
فاكلته دابة غيره وما تشخص لان دخلت بغيره كفاكلته او وضعت بجاه جارة مشايخ وهو لا يضمن ونضر البقرة فاكلته بقر
فانت بوضع شحمه من على الطريق وان وضعه في ملك غيره او جرحه بلا اذن فاكلته دابة الغير ضمن ومن ربط جارة بطريق
واسع او طريق مربط اخر جارة عبدا بعض احدتها الاخر ضمن ما لك الثاني فقط **فمن** لو سرق احد في جملته ودفن في البئر
فاكلتها دابة المشايخ لم يضمن الا ان دفنها بوضع الحبيبة الدابة **فمن** من ربط فرسه في حمار وقال للصغير علق علي
الحمار ففعل فرسه فقتله وهو جازع لم يضمن وانكر انه ربي فاعلى فقتله **فمن** من ربط في حمار او دخلت
ملكه دابة لم يضمن المالكها لانه اعلام المالك ان عرفه او انا به لتاخذ ثم القاض فان القاض الرب او اخرج الدابة ضمن لان
سيئها المالك الا ان اخرجها من ملكه فقتلته به ولو ربحته في دار فقتلته فهاك هدا وليلا يفيده دية على عاقلة ما لك الدابة
ومن ربط شي من سطح جارك الى هذا ملكه فبر نفعه فخرج خارجا لم يضمن ومن قطع شجرة بملكه فوقع على احد النظاره في ملكه
وان دخله بلا اذن فملكه فان علم القاطع دونه انها تقع عليه ولم يعلمه ضمن والا فلا ولو قترت اغنام راع لجحان نزع
واظلمت فاقطعت زرعها وكغلبته الدابة وكذا لو قترت لثوبه حيث لا يضمنها لو كان مذنبها ومن ركب دابة مشقت بيته على
شي فقتل او مات هو او قطعا على شي قتلته لم يضمن خلا او قطعا على شي قتلته ولو قطعت دابة في هذه فقتل من قطعا بغير
وقطعت لم يضمن

كتاب الجهاد وفيه ابواب الاربعة وعشرون

عليه وسلم بعثه الله نبيا لاربعين سنة ثم اقام مكة ثلاث عشرة سنة ثم هاجر الى المدينة ودخلها ضجة الاثنين ثاني عشر
ربيع الاول واقام بها عشرين سنة وتوفي بها ضجة الاثنين لاثنتي عشرة خلت من ربيع الاول سنة احدى عشرة وعشله علي
راعانه العباس وابنه الفضل وكان ثمم واسامة وشقار نصيون الما واعينهم معصومة وصلى عليه المسترشد في العظم امر
صلى الله عليه وسلم بلا امام ودفن ليلة الاربعاء او اواخره عليه الانذار والبرح الى توحيد الله تعالى ثم فرض عليه من قيام
الليل ما في اول سورة المرتل ثم نسخ بها في اخرها ثم نسخ بالملوكيات ليلة الاشربى بكرة بعد النبوة بعشرين سنة وثلاثة اشهر ليلة
سبع وعشرين من رجب الى بيت المقدس ثم او بعد الهجرة سنة عشر وسبعة عشر ثم باسقيبال الكعبة وهو ركن في
القدس فمات وهو ثم فرض صور رمضان في شعبان من السنة الثانية وفيها فرضت ركوة البقر قبل العيد بينين وقيل
بينين وفيها في ذي الحجة صلى صلاة العبيد وضحي وامر بالاخصية ثم ركاة المال ثم فرض الحج سنة خمس ولم يحج صلى الله عليه وسلم الا كنة

سورة او ترك اهلها لكانت طارفة من ابناء السبيل المحتاجين فيا اهل مكة برعايتها ان تخذل بيت المال واشماها كمال
مدين مؤنس ونعدي جدار جدار ولا مرة بالحق يطلب مستحقه ولا حبيب له ولا جيس او اجتمع فيه خزانة ولا ادي كالحاج
الاوليا الا كفا او التمس باحكام العدة والملاك بخلافه والرداب من التعبد وعدم التكليف فوق البطانة وكذا
عورته او رجلا واولا واقبلت وشارع غير بطرق فيقول له ان كانت محرمك فاصها ولا حارسه ثم يلبسها ثم يقبله ويرى
عجائيل او بطالم بحرف ويجزى الخمس فان غلب على طبعه حلوا حاشا بملكه لا يتذكر كقولنا لم يحرم **فوق** اذ لم يحرم
لغير الكفاية اجدا ثم كل من علم ذلك وكذا من جعل في ملكه البيت لقيه فتركه اذ حب باللائق ويختل بكنه البكر وصرفها
وان اقام به اكل ولو من ثيابا حل مؤنة للغير بلا دية **فوق** القيام بغير كفاية لم يتبع افضل منه اذا تعين بغيره عن لذة
افضل منه بغير الكفاية وان تعين **خلافا للروضة** وكلب العلم الشرعي افضل من الجاهل ان لم يتعين ولا انعكسه وان تعين
فصل شفع على كل مكلف على طاعة الاعتقاد الوارد في الكتاب السنة وما يحتاجه الفاضل اليه من ركنا او شرطا كالمصنف
والركوة والصوم والحج وتعدد جوفها ولو مع وجود سابع للركوة وعلى الترتيب في الحج وكذا قبل جوفها ان لم يتحقق بعد من العمل
وابدأ بالركوة وقا يحتاجه للمأكلة البنيوية كالبيع ان ارد لها ونظم حرود ارض القلب وكنابها وعلاجهما كالحسنة
والعجب والرياء والكي الا السلام منها طاعة ومن امكنه ان لا يتبعها غير تعلم ما ذكر **فصل** ابتداء السلام من الواجد على من
لثقة او فارقه من المؤمنين ولو صبي سنة عين ومن الحاجة سنة كفاية ولا يتركه خوفا من عدم الرد وافضل لفظه السلام
عليكم او سلام عليكم بالنون ولو على واحد وجزى عليكم او عليكم السلام او سلاما كركي ولا عليك السلام او سلامي عليكم
او عليكم ولا الا في الجماعة ولا اشارة الناطقة بلا لفظ الا في الاول ترك وجعلها مع لفظ زيادة ورحمة الله وبركاته ابتداء
وردا افضل ويجزى بالجملة المنهدة للحايط ومن دخل سوقا او لقي جمعا كره ان يخص بعضهم بالسلام فان لم يبلغهم تسلم
يدبر لثقه واذا اجازة من لم يسمعهم تسلم ثانيا ولا يسقط الفرض عن الاولين برؤية الآخرين ولو تسلم كل رجل من اثنين في مجلس
واحد اخذ جوابا اذا التفتي غير مشروع وجواب التفتي على المنفرد المكلف فروع عليه وان كان المشرك صديقا وعلى المحدث
كفاية وبالله افضل من ردة وشرط السلام ابتداء او رد الاتماع شاعرا محققا ونصا الجواب فان شك احد في
في تمام الاخر زاد في الرفع وتكون هناك نامة خفص صوته والطاهر ان لا يتكلم بغيره ابتداء او رد او كره هذا السلام على المشرك
في البعاد لا يكتفي ردة صبي عن بالغ ولا غير المسلم عليه من راس لم يسمع السلام منهم فان كان المقصود واجبا منهم ففي اطر
رد غير وجهان وجهان وجه اللفظ والاشارة في جواب سلام الاثم حتم واثباته برك واشارة الاخرى كلفق ابتداء او رد
وصيغة الرد وعلمكم او عليكم السلام او السلام او والسلام عليكم او عليكم السلام للواجب لا علمكم فقط بلاد
كك بالواو وجهان وتكلموا السلام بتبوين ورونة ابتداء او رد او بلا لدر دأ محي وضد افضل ولا تجزى سلاما عليكم
بالنقيب اي سلمت سلاما ولو لقي اثنا تسلم كل على الآخر بغير الرد او مريفا بالثاني جواب وان تسلم والحد جماعة
على واحد كناه وعليك السلام بمصدهم وكذا ان اطلق فما يظهر **فوق** يندب لمن سلم ولم يرد عليه ان يري الثاني
عن الجواب بخلافه عز حقه في رد السلام فيسقط ويجوز ان امكن ان يقول له بلطف رد السلام فانه يلزمه **فوق**
يسن اذا لقي اثنا او اكثر ان يجزى كل على الابتداء بالسلام قبل الكلام وان سلم لراكب على المائي والمائي على الراكب
والصغير على الكبير والليل على الكليل فان عكس خلا لا مكره وان ورد على واحد او قعود سلم الوارد كيف
كان ويتركه بركته في الملاقاة وسلم المرأة على المرأة او على غير احب منه كعكسه فيجب الرد ويجزى ابتداء ورونة على الضم

نابة ويكره ان منه عليهما لا ابتداء مع كثير عليهما وانما ابتداء احبى ورد على جميعهم او مجزى مندوب وواجب **فوق**
لا يسن ابتداء فاستوف او ابتداء بالسلام بلا عذر ولا يلزمها الرد كخون وكفران سلا ولو سلم تسلم على ذي عالم بالجملة
خبر او طنة مسلما قاله بركا رد على سلامي فان كان مع مسلمين تسلم عليهم استلما هجما ولو قبله ولو حيا بعد يعبر
السلام كهدا كالله او لعلم الله صبا جك جاز ولو سلم ذي على تسلم فانه تسلمنا هجما وعليك فقط ولو كنت مسلم اوكافه واذا رد
ذكر السلام كتب بركا السلام على من اتبع الهدى **فوق** يسن لمن دخل دارا سحنة الله قبله ثم اقام في اسك خيرا لم يلج خير
الحج بسم الله وكلمنا ولسلم الله خرجنا وعلى الله ربنا توكلنا ثم يسلم على اهلها ولين دخل موضعنا كليا السلام علينا وعلى عباد الله
الصالحين السلام عليكم اهل البيت ورحمة الله وبركاته **فوق** لا يندب السلام على من هو في حرام وقاضى حاجة ويستحب
واكل وشاوب حال مضيقه وشربه وموئدة ومقيم ويجوز مضى ومكب وجا لا الخطة ونجاس ونجاس ولا رد عليهم بل يكره من
الحاج مع وقاضى حاجة ويندب من اكل وذي حرام لفظا ومن نحو مضى اشارة **فوق** يسن السلام على غائب بغير قول او كتاب
ويلزم الرسول اذا تحمله الابلاغ والمرسل اليه الرد فورا باللفظ والارسال وبه او الكفاية فيها ويندب الرد على الرسول
وتقديره فيقول وعليك وعليه السلام **فوق** تحية من خرج من حرام بخوطر حمانك لا اصل لها ولا باس بقوله لصاحبه
اوام الله لكم النعم ونحوه او قال المار صبحك الله خيرا وبالسعادة او قولك الله اولا او جسر الله عنك ونحوها لم يستحق
جوابا فان دعا له قبل الله فحسن ان لم يرد تاديبه برك السلام ويكره اطلاق الله يقال الامر الشاهد للقاضي ولا
ذي لشظم مسلم ولا مخاطبة رجل جليل لعلم ونحوه بركا اي في وان كان ابواه مسلمين ولا جعلني الله فداك في
الظهر لغير حرام لا مكره **خلافا للروضة** ويندب القيام لمن دخل عليه ذو فضل طاهر يعلم او صلاح او ولادة او ولا
مع صباه للبر والكرام لا للريا والاعظام ويجزى على الباطل حجة القيام له ويندب تقبيل اليد او الرجل والراس من
زاهدا صالحا وذي سن وتقيل خيرة جليل ولو لغيره واظهاره شفقة ووجه من قدم من كبر وعافته ويكره كراهة
شد يد يديا او ثوبا كعافته غير قادم **فوق** يسن للملاقاة مع الصالحة مع بشير ودعا وهي بعد فخر الضع والعصر
بدعة مباعدة ومضاجعة الاكره ومعاينة كغيره **فوق** يجوز ان يقف رجل على راس الامام او الولي في موضع الخوف
فوق من قصد باب غيره المغلق فاستدعى السلام الاستيذان فيقول عند الباب سلام عليكم او خذ فان لم يحبه احد
اغارة الثلاث ثم يرجع وان قيل له من انت فيقول ذرا فلان ابن فلان وله تكلمة نفسه او يقول القاضي فلان انا
فلان ونحوه مما يعرفه ويكره امتصا على انا او الخادم او الجب ونحوه **فوق** يسن كثرة ريادة الصالحين الجليل
غير الاشرار والاخوان والا قارب واستراحتهم بحيث لا يشق **فصل** يسن للعاطس وضع يده على وجهه
صوته طاقته وتعقبه بالمجدبة وزيادة ربة العالمين احسن وعلى كل حال افضل فان كان في صلاة اشربه او شربا
او نجما ونحوها حمد نفسه او مؤذنا او ثانيا قطعته وحمد وليس له سجع تحمده تشميته كفاية ان تعبد ولا
تعيثا يقول له تسلم برحمك الله او تسلم ويقول للحاجة لا للوجد بركم الله خلافا للسلام والمخاف بركك
الله واذا سمته سن له ان يقول للمسلم تحديكم الله ويصلح بالكل ويغفر الله لكم ويجوز ذلك ثم انا عطف ثانيا وثالثا
وحمدا سمته فان راى على ثلاث دعا له بالشفاء واذا لم يجد العاطس حمد سابعه ليدرك وان لم يسمع تحمده قال
برحمك الله ان حمدته ومن عطف منفردا قال الحمد لله برحمته **فصل** يسن للثنا برك جافته وترفيه ولو
بشيء الصلوة بيدك اليسرى ويكره رفع صوته به ويسن اجابة الداعي بليدك او مع وتعديك والترجيب بالوارد

لم ينعون منه شيء جلا فان اختار لا امام غير الارواق فان لم يحضره الاسير يفتقر والا فله اربعة الخاسية فيعتق ويقتل
عليه القتل لا اله الا الله ان اشير وان كان ناقصا روق بالاشرف وان اختار الخلق كما في **فصل** استيلاء الغلبة على عقار الكفا
كمقولهم وفتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة المشرفة صلحا لا عنوة ففي مكة لا هلباطلهم بيغها واجارها ملك يكره وفرو مصر
والشام صلحا لا عنوة وفي سواد العراق عنوة لا صلحا وخلافة محمد بن الخطاب رضي الله عنه وقسمه على مستحقه ثم استرد
مهم بوضايم يوعى ويغيره ووقفه وبناه على المسلمين ثم اجبر لمن كان في يده اجارة مربية وجوز المصالحه خراج معلوم
يؤدى كل سنة وهو اجرة سقيمة ومضرة المصالح ولا يرعون عنها ولم اجارته مدة معلومة باجرة معلومة لا يبعثه ودهنه ودهنه
ولهم بيع رزقهم الجرد من غير الاكل ثم يجرؤن بل يعرفه الامام او منته معرفه خارجا ومنها اهل النخيل **فصل** في استيلاء
عبادان الى حدثة المومنين وصاحبه مائة وستون فرسخا وعنده من الفدا وبسطة الى حلو ان يسوى موضع من شرقي بجهلها يسمى
الفرات ومن غربيه يسمى من الصفاة وساحته بالفرخ كصف طول وفيه اثنا عشر ثلثون الفرجيب او ستة وثلاثون تروا
والجرب ساحته مائة بين كل جانبين فيها ستون ذراعاها شيئا والخراج المقررب من عمره مائة الف الف
المستعبر وثمان والحيطة اربعة والرطب ستة والخيل ثمانية والعنب عشرة والزيون اثني عشر وبلغ من عمر مائة الف الف
وسبعة وثمان الف الف درهم ثم اعاد بعد بالفتن الحانية عشر الف الف درهم والاربعة عشر من عبد العريز في ثلاثين الف الف
ثم الى شيعتها فقال لا ترحلوا من ارضه فان قبله فمات قبله وحمل عليه **فصل** اذا ارادى الامام وقف ما غنم من عقال
او منقر في بعض اهل يوعى ويغيره وصرف خراج المصالح كغيره من ارضه جاز لا يغير رضاهم وان علم انغالبهم بغير العذر
اذا اجتمع اليه احبهم عليه **كتاب** من الجهاد وهو **كتاب** في استيلاء الامان **فصل** في استيلاء الامان

اشهر

اشهر فقط والاطلاق بحملها للاقتناع في الامان خلافا للغير فان راد بلا حاجة بطل الزائد وبلغ تعبلا لربعة مائة والواجبة لضعفها
فكاهدية ولا يتوقف ايمان النساء والمال **فصل** عقد الامان من قبل الكفا في لاس قبلنا جاز فله بئذ لا الامان الا ان خاف خيا قتهم
فصل تحت الحجة من الجرب على المسلم الملت القادر عليها اذا عجز عن الجهاد يبيد هناك ولو لم يجرم ويذنب ان قد ولم
خلف فله اذا رجع فله الامان باقائه بل على الفصل ولو لم يملكه الاعتزال والامتناع هناك جربت هجرة لان موضعه دار اسلام ويجز
تصير دار جرب نعم ان رجع نصر المسلمين بهنك له من افضل ومن عجز عنها فلها الجهاد ببلد الاسلام لزمته الهجرة الى غيرها ويلزم
الاشير المسلم الغريب المكلن وان قدر على الجهاد يبيد فان اطلقه ولم يوفوه فله اغتنامهم قتلا او شيئا او امنوه ومنهم حر وكذا ان
امنوه ولم يسكنوا منه الا اذا قالوا امناك ولا امان لنا عليك وله قتل تابعه ذنبا ولو شرطوا في اطلاقه ان لا يخرج عنهم حر او قوا
وان جلفوه ثم ان جلف مكرها لم تحت ارضنا لا تحت اذا اطلقه جرم عليه اعتيابه ولم اخذ مال مسلم وحده معهم ليرد على ملكه
ولا نعمته بالاختار لم شرطوا عليه الامان فيه **فصل** وان شرطوا في اطلاقه عود اليهم حر او قوا وان بعث اليهم مالا بذا
فان المدة مكرها لها او محتا ذنب الوفا ولا يجب لتقدم اطلاقه على البذل خلافا لوقول الاشير لعم اطلقه في كذا او قوا لانه
اخذ نفسك بكذا ففعل فانه يلزمه اذا لم يملكه الا بالبدل وفي الصور يك ملكه فاق في رده عليه لو غنمه المسلمين ولو اشترى او اقرض
منهم محتا لزمه تحت العوض او مكرها فاعين وكذا لو اقرض هذا وابعت لنكدا كتمه دخل اليهم بامان فاقترض
منهم او شرطهم شيئا وعاد وان اقرضه مائة او مائة بئذ لا يرد له لزمه تحت **فصل** في الاستيلاء من قوال الكافر يفرق
الاشير اطلق اسيرك وعلى كذا اطلقه لزمه ولا يرجع به او يادته رجع وان لم يشرطه **فصل** لو اراد المسلم كافر بشرط اما
كل رغبة او اعتد وجب الوفاة ان كان ذلك الى القضا القتل الكافر المسلم او اخذوا اجدها او اخذ المسلم الكافر قتلنا قتله
وان كان الى دخول صفة فافتر المسلم واخذ من منع الكافر قتله وان كان قد شرع بكتيكة مينة وهل يفسد به الامان فحما
ولو اعان الكفار وصاحبهم ثلثوا فان سكت قتل هو وان ردهم فابوا لم يقتل **فصل** للامام تعاقده كافر ليدله على فعله ليعبد
او على طريق سبيلة او قربة اليها وان كان عندها ولم يرد على امة او حرة منها معينة او ينعصرها نعمتها منها كسلته فاذا
فتحتها من عاقبة بدل لته ولو في عزوة اخرى اكسحت المشروط وان لم يكن في القلعة سوى الامة فان لم توجد الامة المعينة
فيها او ماتت او هربت قبل العقد او بعده وقبل الظفر فلا شيء له او بعد الظفر فله قيمتها من اربعة اجناس الغنم ولو اسكت
قبل العقد فكلها او قبل الظفر وهي حرة حراما او قاقها او بعده وقدا ستم البليل اخذها وان لم يسلم فله قيمتها وكذا لو
اسكت قبل اسلامه لا انتقال حقه الى القيمة والامة المهمة كالعينة والعبيد والامان فان مات كل امانها بعد الظفر
فله قيمه من غنمها الامام من ولو فتح الامام القلعة صلحا فان لم يتنازل امان أهلها الامة بان كان على امان نعم
القلعة وأهلها وليست بهم اخذها البليل وان تنازلها فان لم يسلم الرقيم ولا رضى البليل بقتلها باصر انقض
الصلح وزودوا الى القلعة واستولف جربهم فان فتحها قبل اخذها البليل وان لم يفتحها فغيره قيمتها قولان وان اشيا
الرقيم بالقيمة او اوى رضى البليل بالقيمة او جازية اخرى امضى الصلح وسلم الغنم من الاربعة الاخماس **فصل**
اذا دخل كافر دارا بامان امن على نفسه وما معه من ماله وما قصى وكذا وان لم يشرطه فعلى قتله الامة ودية ذبيحة
ثم ان كان الامان وجميع دارنا فذلك او يبيد بعين امن فيه وفي طي يبيد اليه لا في غيره وان اطلق والعاقبة والفي
لحل ولا يبيد ولا يرفع بعزله ولا يتسبع بالتساع محل ولا يبيد او غير والفي محل سكناء والطوبى اليه ما لم يغير ولا
يأمن وقاله وقوله الماروك يردهم الا ان عقد الامام او نأبده وشرطه ولو اعطى حرق سبيل او دمياما لا يبيد

له به فالما من الى زمة ملكه **فخرج** اذا فرغت ميرة امانه فان اختصر ببلد بلغ هو واما له ماسنه والا فلا لان ما
يتصل من اوتيا بدارهم من محل امانه فلا يحتاج مدة امانته لينتقل منه وبهذه العهود الينا كراغ المدة ولو دخل جريح
فارقا بامانه او دمه او رسالة فنقص وجوب بدارهم وولده عندنا بقى امانه فيه وكذا امانه عينا او ديننا ميرة جيوته
ودخوله لاخذ يومه ان عجل تحصيله ولم يشتغل بغيره ولم يكره العود لاخذه شيئا فشيئا والاجازة قتله واسره فان
مات قبل اخذه فهو لوارثه الذي لا جرحي كونه عندنا ودخوله وارثه له كورثته فان لم يكن وارث فهو في ولو عاد ودارهم
ناقصا او لم يوطئ فبشي وارث فانه موثوق فان عتق اخذه وان مات فمات هو في او عسرنا فقتل رسولنا او جرح وقات
بدارهم فكوته بدارنا **خامس** لو حصرنا كفا في تعقل لهم فخر جرمهم على ان يحكم فيهم رجل معين مائة اهل للشهادة ولو
اعمرهم فمصلحتهم حرب لما يراه او على حكم من يختار الامام او هو وهم بالصقة المذكورة جاز ولكن ذلك يحكم
حسن الذي فيهم ومن كان منهم وقد اسلم واستمر مطلق فان كان با قيا في اسرهم او نزل على قضا الله فيهم او على ان
يحكم فيهم بكتا بالله كره ولو تعبدوا الحكم جاز فان اطلق على شي او رضوا للفقهاء بحكم الجحش فان كانا مائة الحكم
تسل حكمه ولم يكن اهلا رة الى وضعهم الا ان رضوا بحكم من تعين الآن ويلزم الما سطر رعاية مصالحنا من رفق
وقيل وفيها ومن وجرت في الكاملين وفي غيرهم بغير القتل لانه ولل امام مخالفة حكمه باخف فيمن بدل القتل والعدا
لا با شد كثر المت لغيره ولا ترك القتل للرف ولو حكم بالجزية فاجاز فذلك في لم يدفعه ومن اسلم منهم قبل الحكم عصم نفسه
وماله وناقض وولده او بعد الحكم بقتله استنع قتله ورفقه ونداه او بعد الحكم برفقه لم يرتفع باسلامه ولا ملك عليه
الارض الغافين ولو صالحهم رعيهم على امان عذب معول جاز فان عذب وترك نفسه فللامام قتله **السبب الثاني**
عقد الجزية وله اركان الاول العاقبة وهو الامام وانابه فيه او على العموم **الثاني** الصيغة ايجابا
كا قد ترك بدارنا او اذنت لك في الإقامة بها على ان تبدل كذا كسنة وتتقاد حكمنا وتعني عن شرط كنعهم عن الله ورسوله
وبالكتابة مع النية وباشارة اخر من جهة وقبول كقولك ورضيت او استجيتا فاعترفني بكذا فيقره وكذا سالتك في
بكذا ولا يصح موتنا بعلوم او محمول ولا ان قالوا لكم ما شئت او ما شافلان او ما شاء الله خلافا لاسيتم ولو قال في
العبد كذا ما شيت بطل **فخرج** كتب العاقبة عقد الجزية اتعاهم ولديهم وولدهم وحلالهم وسانتهم والوامم ويصف قاة
كل واحد وعيانية وجا جيبه وكفيتيه وانفه واسنانه واثا روحه ان كانت وينصب لكل طائفة عرقا يصعبهم
للتفويض اسلم منهم او مات ابلغ ومن قدم عليهم ولا حضارهم لأدى الجزية والسكوى اليه ممن ظلمهم منا او منهم
وحوركون هذا ذمبا لا ذاك اذا لا يقبل خبر **فخرج** اذا دخل كافر دارنا بعقد فاستبد من الامام وانابه لم يجد
اعتيا لهم بل ببلغ الماس فان لبث فيها مدة او اكثر لزمه دنيا وكل سنة او بعد الاحاد لم يلزمه شي في الفري
نظر وكذا لو دخل بلا عقد وعلم به بعد المدة لكن للامام قتله وارقاته واخذ ماله ويكون فيا وله ترك ذلك كله
فان بذل الجزية وجبت اجابته وان يركها شي كتابي حرم قتله لا ارقاقه وعنه ماله وان قال لا يدخل بلا عقد
قبل امته دخلت لتعاق الفري او رسولنا او ايمان اسلم صدق وخلوان انهم او بعد لم يقبل الا بعينه **الثالث**
الكافر المعقود له في شرط كونه مكلفا حاد كذا كتابها فلا تضع لصبي ومطوق جنون ولا لمنقلعه الا ان يكن
تلعيف ذم من افاقته ولا منع يستحقون كساعة من الشهر ولا لعبد ومغصير ومكاتب فان ببلغ الصبي واعتقت
الفن ولم يطلب الذمة ببلغ الماس ولا منعه وليه وان طليها اوجب ولا يكفيه عقد متوعدة وان كان قبا بشرطها

في عقدها اذا خلا وما كسنة الامام فان لم يرد على الدنيا وتكفر ثم انفق على التابع والمتبع فذاك والا فلا مام ان ياخذ من التابع
ارضاة سطر على متوعدة لا يتجدي بها فان توجروا الى خروجها الثاني ان يفرق التابع حول من عقده بعد كماله ولو بلغ سنين فغيره
او وليه بدنا يصح لا باكثر ولو صالح السفينة عن قود عليه بقود الدفعة اذ الصيانة في الذمة حصلا بالذمة في القود بما رضاه المولى
ولا يصح حتى وان كان بان الحق ذكر بعد مدة في ميطا لبته عزبة الماضي وجهان **قال النووي** ينبغي ميطا لبته وعكس غيره
وهو ان يفسر ووطيت جريسة الذمة بجزية اعلمها الامام ايضا لاجزية عليها فان بذلتها من ذلك فهو حرة تدرى بالشعر وان طلبها بالاجر
أجبت وسطا عليها التزام الاحكام ولو حصرنا معا فله وفيه رجال ونسا فطلبوا الصلح بالجزية عن النساء فبطلت الجزية عنهن ونسا
تتبع وطلبوا العقوبة بالجزية عقوبة عن نصيانهم من الرق واستمر عليهم التزام الاحكام ولا جزية عليهم فان بذلتها بغير الذم لم يرد
عليهم او برفقة فبطلت كما مر او معهن رجل بهذا الجزية جاز وشعبه في العقوبة ان كن من اهله ولو صالح قوم على ان يوردوا جزية عنهم
وجزيتهم عن صبياتهم ومجانبتهم ونسائهم من مال انفسهم جاز وكما تم قبلوا جزية كثيرة وصح للمكاتب وهو اليهودي والنصراني والمجوسي
واو خاها او زمنا او اعمى او جرد او اوكه او كسيلة وسرط اليهودي والنصراني ان لا يعمل يهودا او نصرانيا ولا يابنه بعد
يخبر على الله عليه وسلم وان لا يعمل يهودا او ايا اليهودي بعد بعثته عيسى صلى الله عليه وسلم ولا نصرانية بعد بعثته محمد صلى الله عليه وسلم
من منع عقوبه وغيره وانما يبيد وسامه الا ان كرههم اليهود او النصرانية ومن نعم تسلكه بكتا في كبرهم وادوان لم يعل كبرهم
لان لا كتابا له كعبدة الاوثان ولا يجوز جاسوس **فخرج** لو اخاطب الامام بقوم فعمل انهم من يعقدهم صدقوا في عقدهم
وشرط انه ان كان كذبهم بغير عهدهم وقا لهم فان شهد عبدان بكذا فيهم بان ان لا ذمة لهم فيعتا لهم وكذا اذا ثبت كذب
الصائبة والساق **فخرج** لو توكذ ذمى ببلغ ما منه واطاله عندنا من الكفاية وكذا من الوثنية آمنون فيقرن بالجزية بعد
البلغ والطلب **الدرع الكان** وهو دار الاسلام بغير الحجاز ومنه الكافرية اذا اطلب الحربي دخوله لم يرد له الا الجزية
او مصلحة لنا كرساله او عقبة ذمة او هبة او تجارة ان رأى الامام ذلك وباخذ منه بغير ما ياتي ويكتف بقدر الحاجة فقط
ودخولهم ساجدا فري شروط الصلوة ويزل الامام وقدرهم فمقتل مينا لذلك او زاب سوت المسلمين فان عسر فوسجود ولو
مع خنابة لا خير ملوث ومنعون من اكلها وخير او خير عذبا والحجاز وهو مملكة والمدينة واليامة وقرى مكة والطائف ورج
وفري المدينة كغير غير مملكة منه منج الكافر من الإقامة فيه وكذا في جردته الحديدة وجازة وسواجه ولو غير مسكونه **خامس**
الفري **قال الروضة** فان دخل بلد اشد اخرج وعذر ان عليه منع او اذن الام لمصحتنا كما مر جاز ولا نقيم فوق ثلاث ايام
تحتاج ونسأ على الامام ذلك عندنا لاذن ويوكل بعدها بقبض دينه ان كان وفيه التنقل في قارة واقامة ثلاث ايام فليفر ولا
يفرضه لم يقبل منه وان سئل او مات لم يدين فيه ان سئل فقله قبل غيره وان دفن فيه لم يدين لكن تطس بقره وجرم مملكة
منع بخوله ولو ما ولا وهو رجة المبرنة الثلاثة اميال من جهة الجعر في تسعة وسبعة اطرافه الى البحر ومن
جمدة جدا وعمره اذ عشرة وسأ حته مع مملكة سنة عشر مينا في مثلها تقرير او خرج اليه لمناطرة او لتعاق رساله ستم او
الامام ان قال لا اوردى الرساله الا اليه ولو مدد ما لا يدخل الجزير حرم اجابته فان اجيب ووصل الموضع الذي عينه
لزمه السخى لاجرة المثل الا ان زاد في فيما يظهر وان وصل برفقة فقتله وخرج منه وان مرض وخيف موته بشقه فان مات
او دفن برفقة نبش واخرج منه ما لم ينقطع وليس حرم المبرنة كحرم مملكة فيها مكر لكن محسن وفنه خارجا من امكن **فخرج** ان
سألت من لا يرحم اسلامه تعلم على شرعي منع او نحو شعربا **الخامس** **العوض للعقد** **قال** واقله دنيا واستلاني
لحرمته من كل رجل لا اقل الا لصفت المسلمين ولا يلزم الامام اعلاهم بالاقبل بل ياكس ذمبا على كفيه وفيه ليس بلفظ

له به فالله من الى ربه لملكه **فمن** اذا
 يتصل من دارنا بدارهم من اجل امانه فلا جتا
 دارنا بامان او رتبة او رتبة او رتبة او رتبة
 ودخله لاخذ يومه ان جعل تحصيله ولم يش
 مات قبل اخذته لكونه الذي لا اله الا هو
 ناقضا وللنظر في راق فانه موثوق فان
 يراهم فلو كانت يدنا **خاتمة** لو كنا كذا في
 اعني عارف بصلواته حبيبنا اوعى حكم من
 حسن الذي فهم ومن كان منهم وقد ائتم واستير
 حكمهم فلهما بركة كره ولو تعد الحكم جاز فان
 قبل حكمه ان يكون اهل رتبة الى موضعهم الا ان رة
 وقيل وفيه ومن وجبة في الحاملين وفي غيرهم
 لا بأس بذكر الموت لغيره ولا ترك القتل للرق ولو
 وماله وناقص ولله او بعد الحكم بقتله امتنع قد
 الاوصاف الغافلين ولو صالحي زعيمهم على امان عذر
عقبة الجزية وله اركان الاول العاقبة
 كادرك بدارنا او اذنت لذي الإقامة بها على ان ت
 وبالكفاية مع الغلبة وباشارة اخرت من غلبة وقبول
 بكذا ولا يصح موتنا بعلم او محمول ولا ان قالوا
 العبد ما شئت بطل **فمن** يكتب العاقبة عند عقبة
 كل واحد وعيشه وخا جيبه وكيفية واقعه وله
 للتقويين اسم منهم او مات او بلغ ومن قدم عليهم ولا
 ومحوكون هذا ذميا لاذن اذ لا يقبل حبة **فمن**
 اعتيا لهم بل يبلغ الماس فان لم يلب فيها **فمن** او اكثر
 بغير وكذا لو دخل بلا عذر وعلم به بعد المدة لكن لا
 فان هذه الجزية وجبت اجابته وان بركها اسم كتاب
 قبل امته دخلت لشعاع العرب او رسول او امانات من
 الكافر العقوبة له فيكون طركونه مكلفا هل ذكر كماله
 لتلخيص ذم افاقته ولا يمنع بغير جنون كساعة من
 البعث ولم يطلب الذمة بلغ الماس ولا منعه ولية وان

هذا هو الحق في دارنا بدارهم من اجل امانه
 دارنا بامان او رتبة او رتبة او رتبة او رتبة
 ودخله لاخذ يومه ان جعل تحصيله ولم يش
 مات قبل اخذته لكونه الذي لا اله الا هو
 ناقضا وللنظر في راق فانه موثوق فان
 يراهم فلو كانت يدنا **خاتمة** لو كنا كذا في
 اعني عارف بصلواته حبيبنا اوعى حكم من
 حسن الذي فهم ومن كان منهم وقد ائتم واستير
 حكمهم فلهما بركة كره ولو تعد الحكم جاز فان
 قبل حكمه ان يكون اهل رتبة الى موضعهم الا ان رة
 وقيل وفيه ومن وجبة في الحاملين وفي غيرهم
 لا بأس بذكر الموت لغيره ولا ترك القتل للرق ولو
 وماله وناقص ولله او بعد الحكم بقتله امتنع قد
 الاوصاف الغافلين ولو صالحي زعيمهم على امان عذر
عقبة الجزية وله اركان الاول العاقبة
 كادرك بدارنا او اذنت لذي الإقامة بها على ان ت
 وبالكفاية مع الغلبة وباشارة اخرت من غلبة وقبول
 بكذا ولا يصح موتنا بعلم او محمول ولا ان قالوا
 العبد ما شئت بطل **فمن** يكتب العاقبة عند عقبة
 كل واحد وعيشه وخا جيبه وكيفية واقعه وله
 للتقويين اسم منهم او مات او بلغ ومن قدم عليهم ولا
 ومحوكون هذا ذميا لاذن اذ لا يقبل حبة **فمن**
 اعتيا لهم بل يبلغ الماس فان لم يلب فيها **فمن** او اكثر
 بغير وكذا لو دخل بلا عذر وعلم به بعد المدة لكن لا
 فان هذه الجزية وجبت اجابته وان بركها اسم كتاب
 قبل امته دخلت لشعاع العرب او رسول او امانات من
 الكافر العقوبة له فيكون طركونه مكلفا هل ذكر كماله
 لتلخيص ذم افاقته ولا يمنع بغير جنون كساعة من
 البعث ولم يطلب الذمة بلغ الماس ولا منعه ولية وان

يبيع فذلك والا فللا مام ان ياخذ من التابع
 من عذر بعد كماله ولو بلغ شيئا فعذر
 رتبة يحصل بالذمة في القود بامانه الكو
النوري يبيع فط الله وعكس غيره
 من موحية تلزمنا لنصر وان طلبها لاخر
 نية عن النكاح فط لم يجر او فيه نكاح
 يبيع عليه فان بذلهما طبق المذموم ربة
 ولو صالحي موثوق على ان يجره جزية عنه
 للكفاية وموالمه يدي والنظر في راق
 لا يعمل بغيره او نصره والباية بعد
 لم ولا ضرر كونه بعد التبدل وبيع لم يجر
 شيئا بلهم وذو ان لم يجره كذا
 انهم من عقبة لهم صديق فليعقدهم
 لهم فيغناهم وكذا اذا ثبت كذب
 ويثبه آمنون فيقررون بالجزية بعد
 ليأخري بخوله لم يرد له الا حجة
 يباقي وعيك قد الحاجة فقط
 المسلمين فان عسر في مسجد ولو
 مدة وقرى مكة كالباطن ورج
 ويؤجله ولو غير مسكون **خاتمة**
 رجاز ولا يقيم فو ثلاثا ايام
 لة واقامة ثلاثا على كل ربة
 ولكن تطس برة وجرم مكنت
 الطائفين اليمن الى كنصر
 او لشعاع رسالة مسلم او
 روصل الموضع الذي عينه
 بموته بشفه فان مات
 جهه ان امكن **فمن** كن
 واقله دناء اسلامي
 من اجل لا تصفت المسلمين ولا يلزم الامام اعلانهم بالاقول بل يمسك برباعى فيه وفيه ليس ببيع بالحق

الرحمة فيجاء في المطر ما عيت لا يتعوق في وحرارة ولا يصدوم جلا وان يغير الرجال والنساء في دارنا في القباير والغير
وان لم يشرط بان يخطوا على عداها علانها ثم ما عاقدون بها والاولى باليهود والاصغر بالنصارى والارزق والاكبر والمجوس
الاسود والاحمر والفاخر منديل مصنوع على كتفه كخياطه وكذا القامة المصنوعة اويان يشدوا زنا والوهو خيط غليظ باي لون
كان على اوساطهم فوق ثياب الرجل وحت الارالمرة حيث يظهر بعضه واسطة اجمع القباير والارنا والولى وكثير لهم شرب منقلقه
او منديل بل الزناد وان غير الرجل فليسوته بلوابة او خيط في اعلاها وتعاير المرأة لون جيبها واذا دخل حيا ما فيه مسلم اذ
تورد فليكن عليه جليل وفي عنقه خاتم يوجو به وان جاز الرجل باصيته ولا يرسل شعرة وبلغ المرأة من دخول حمام فيه مسلم
ومن فرق شعر وذو ابي فيه وان ايدى مواكها الذي يجره كالمروا والمسرة وان لا يظهر واعتقد بدمع عزيير والمشرع وقى
ثالث ثلاثة ولا حنا زهرهم ورف من بيتهم والنوح واللطم عليه ولا صلواتهم والاطعام المسلم خيرا او لم حتر ورف صوتهم عليه
وايتذله في بيته باجاة او غيرها ولا يبيع ذبي لسر حرز وتعموا وتطيلها وتطيل كثيرا وافطرا في رمضان ولا يوصيها ووسا
وهو محوط يلقي عليه جيفهم ويحترق عظامهم ويطعمهم ويحاربهم في الجهاد **فصل** لو اظهروا شيئا مما يغشوا منه لم
تبطل الذمة وان شرط فسخها به وان قالوا ان منعوا الجريز بلا غير اولم يبقا ذل للشرع بطلت او من وطئهم مسلمة
بائتم كاج او زنا او لا طمس عالما بالاسلام او قتل مسلما قتلا فيه قود وان لم يزل منه محرور قتل مسلما او قطع الجوز علينا
او جشس الجوسين او دعا مسلما للكر او زغبه فيه او فتنه عن دينه او قذفه او سبجهم الله او كتابه او الاسلام او نبييا
بما لا يدنون به لعذبه ولا يفتن في نسيه بطلت ذمته ان شرط بطلانها بذلك لان اطلق **فصل في النكاح** ولا ان وطئ
زوجته او زوجته بعد اسلامها بالية العدة او نكحها انما يدنون به كفي يورده او طهر يقتل اليهودي واذا بطلت ذمته او لم تبطل اقيم
عليه الواجب حدا وتزويلا وقودا ومن قتل منهم قودا بلسم او زجما لانه بلسم فانه في ان بطلت ذمته وسقطت ذمته
مقتال اغتيل او يفتن صان كاشير كميل فيخدر الامام فيه كما فرغهم لو اسلم قبل الاحتيا عصم نفسه وماله وان لم يسلم وطلب
تخريب ذمة اريب ولا يبطل حكم الذمة في التابع ينقض مشروعه ويمتنع سببه فان طبلت سنا ووجه الحرب مكن او صغار فلا
الا اذا طلمهم من له الحضاه وباليوغ ان طبلوا ذمة او سلبوا ما من اجيب **السبب الثالث العهد وهو حارة فاجانا**
وعوض ولا حب اجابة طبا لها خلا في الذمة ثم ان عقبت لم تطلقا ولا هل اقليم فشرطها ان يفقهها الامام او ما ورنه فيه
لكن لو عقدا من اقليم فوض اليه الامام بصلحته لبعض اهله جاز وفي كل وجهان وان يكون لاجتنا كالضعف او لصحة
كربا اسلامهم او بطل الجزية ثم ان كان لرجالهم لم يرد على اربعة اشهر مع موتنا ولا على عشرين سنين مع ضعفنا فان تمت في الضعف
فاق عقدا نيا او لا قبل ثامنا وجب اتمامها فان زاد على الجائز بطلت الزايد فقط ولو لم توفت بل اطلق فان عقدا الجبال
بطل او لا سوال صح او للذمة فوجهان وان كان بغير معين كما دنتكم على ان المنص من شئت اوها دنتكم ما سنا فلان الرجل
ساعبد ذي رأي لا منهم ولا ما سنا الله جاز لا يزد العبد على المدة الجائز ولا ينقض شقعه كالامام ولا يشرعوا الامام
لك ذمة الله وذمت رسول الله وذم وان يخلوا العقد عن شرط بنا فيه كترك اسير او ماله لهم او اقامتهم بالجواز او بغيرهم
الجزير او اظهرا ويخوهم بدرا او بطل قال لهم بلا ضرورة فان كانت كخوفا صطلما او تعديب اسير جاز بطل المدة الامام بطله
من المصالح **فصل** اذا صح العقد لم يملك اذا انا واذا الذمتين فقط عنهم وعكسه الختام المدة او ينقض فوجهم من المصالح
نفسا وما لا ورة ولو استنفذ من الجوسين ويلزمهم لنا بطل الجليل فان نقصوا من الاكثر او الامام من التيجيل بلا عدا
امرهم بالتمام العادة فان ابوا علمهم بالنقص وبطلانهم عقدهم وان فسروهم بيدنا لنزروا او بلغوا الماشن حقا او اذنتهم



اندر **فصل** يلبس كلب الامام لهم بالعهود والاشهاد عليه وقضية كلامهم ندينه ونجده وجوته **فصل** لا ينقض
العهد بولت الامام العاقد او عزله فان عهدا في فساد باجتهاد لم ينقضه او لم ينفذ نقي او اجماع فهو باطل وينقض
اهل العهد لفظا وبانواعين للعدو والمكانهم بما يخرنا وقتنا لنا او قتل مسلم عذوانا واخذ ماله وشب الله او كتابه او رسوله
وان جهلوا انه نقض وينقض بعضهم وسكوت باقهم وحسد ان كانا بداههم فهم جريون او يذنا بلغوا الماشن وان انكر
باقيهم علمهم قولا او فعلا با عتالهم او باعلام الامام منهم على العهد بقي في حقهم فان تجير الناقضون مكا لو نقض الكل والامام
الامام من لم ينقضوا لغيرتهم او بتسليمهم اليها فان ابوا قاديين فمنا قنوت ولو انكر بعضهم فانكر بعضه ولم يثبت صدق حينه
في نفسه دون ماله ولا يبطل العهد بظن الامام خيانتهم وله بذمة ويندبهم ويبلغهم الماشن لانته منوهم الحيا **فصل**
لو شرط في العقد ان لا يزد من انا منهم مسلما اعقد فلا بد ولا عزم بعقد رقيق ولا مدمرة وان شرط المدة فان حصل النسا
بطل العقد وان قال بشرط رد سنا نا واطلقوا لغيرهم ان انا نا منهم اعلا عاقله لم يرد وان جئت بعد الاسلام وكذا ان
انت بجونه ثم اقاقت واسلت وان لم تسلم فذمت كان انت كافرة ولم تسلم سوا طلمها روج او محرر وان انا نا صوا رخص
نصفا لاسلام لم يرد فاذا بلغ او افاق واسلم لم يرد والا فان وقف كل لا يقر له عليه بلغ الماشن او يقرن عليه وهو يخل منهم
قرب بالحريه او بلغ الماشن وان انا نا رقيق لهم ولو مستولية فلا ردة ولا غير وتعتوان اسلم بعد الهجة او قبل الهدنة لا يبعدا
لكن لا يرد فان لم يعقده يندب باعها الامام من مسلم او دفع لسيد فتمت من المصالح او اعتقد عن الماشن ولهم الاول وان انا نا
نكحت ولم ينقض الحال عقده فان اذى الجزير عتق وللسيد الاول وان اذى بعضهما ومحرر وحسب ما اداه بعد الاسلام لا قبله
من قيمته فان مثلها او اكثر عتق والهوا لنا ولا يلزم السيد رد الزايد او دفعها وفاه الامام من المصالح وان انا نا جرح كل
فان لم تكن له عشرة تحمي لم يرد ولا ردة عليهم بطلهم بالتخية وان شرط بعث الامام به بطل العقد ولا يرد بطله غيرهم
الا اذا كان يعلمهم وله الهدي وقيل طاب لبيته ولنا التعزيز بذلك ويندب للامام امر سنا بان لا يرجع او يهرب اذا اقتدر ويقول
لطالبه لا امسك ولا اعينك وان شرط علمهم والعقد رد سنا نا منهم مائة او لم يشرط ردة وحل لرد التخية فان ابونا
ولو عذر الرد موت عر من المدة وقيمة الفتن وكذا لو عتق كاهرب بعد قدرتم على الرد لا قبله فان شرط عدم ردة
جاز ولو امرأة فلا ردة عليهم وعليهم المهر او العتق ويندب الامام للزوج ما اصدقها ايا من المصالح اذ خال بينها بالهدنة ثم ان
عاد العتق او المدة اليها ردنا العتق لا المهر ولو انا نا منهم مائة فدية واننا مسلمة وطلبها زوجها جعل المهر قصاصا ان
استويا فيدفع الامام للزوج مهرها ويكتب الى زعيمهم ليدفع مهرها للزوج المسلمة واننا نا طلمناهم او طلمونا بالرد رجم
فقه المرد من ارقابنا والمسلم من ارقابهم حكم المهرين **كتاب السبق والري**
الحكام وكذا لعارف الري اها لها كراهية شديدة والكتاب **الاول** والسبق وله بالعرض شرط ان
يكون العاقد بضعه العادة اهلا للعتا فيسقط ساقرة ومن لم يخال فجوة او سر عقبة في الصخرة بالمسعى وكذا في عرض الموت
ان لم ترضى امة المثل والا فانا لزيد من الثلث وكون المعقود عليه بعض عدة المحرر كجمل وفيل ونخل وجمار وانواع القسي
والسها والمذرق والزانات واحاله كيف اوزج وري بحريه او مقلع او حو مجنون لا اسالته باليد وري كل الصاجه
به او بغيرهم فان كان بلا عوض صح في ذلك وفيما لا ينفع في الحرب لسابقة على اقبال ورواق وبقر وطير وكذا في شاة
ولعب شطرنج وكما صولجان وخاتم وقود على رجل ومعرفة ما في اليد من نفع وور وباجة ومقل والمنا وان يعد النساء
السيد والعاية تعيينها او اذرع معلومة ويتساويا فيما فان تركا العاية وشرطا المال للسبق حيث سبق او ذكرها

قنوتون

سبعة عشر وجبة انما العشر وقد نصيب بالباقي فلا يكون منقولة فان كانت اصابة الاخر ثلاثة منها فعدوا
منقولة والحاظ هو شرط المال لمن ردت اصابة من عشر على اصابته الاخرية خمسة مثلا فان استوفى اصابة
الحشة او اقل او اكثر او زاد اجدها بدون حشة فلا ناجل وان ردت حشة فداخل ثم ان كان قبل تمام الرمي وجب
التمام ان رجع الاخر اصابة ما يخرج به الاول عن كونه ناجلا فان لم يرج ذلك اصابة واحد خمسة عشر من عشرين
وروي الاخر حشة عشر من العشرين فاصحاب حشة فلا يبطئ بله مال لبطئ الفاضل كان قال المفضل للآخر خط الفاضل
وكذلك على كذا السكوي ثم روي ان ينضل احدهما والحوالي هو ان يمسك الشفاط الابعد بالاقرب فان قدر المقرب
خبر كذرا وجرت به فمات كعادته صح ولا فلا ولو ذكر مع الشفاط الابعد بالاقرب ان من ردت حشة من العشرين فهو
ناضل جاز وهو نوع من الحجة فان استوفى قربا ونفدا ولم يفضل العدد المشروط فلا ناצל ولو قرب جدهما من العرض سلك
وكان للاخر حشة ابعد من ذلك السهم ثم روي الاول سلكا فوقع ابعده من الحشة سقطت الحشة بالاول ولو
رجى واحد حشة متفاوتة في القرب من العرض ثم الاخر حشة ابعد من تلك وقطعت بها وحسبت كلها لصاحبها اذ قبيل
يسقط بعد غيره لا بعد نفسه وان روى واحد سمين والاخر سمين فاضل استوفى الثلاثة في القرب واستوفى بعينه
سهما يما في السعد فكل صاحب السهمين ناجل ويجعل السهم الواحد كزيادة القرب وجها وان وقع سهم احدهما في القرب
والاخر في السعد فكل صاحب السهمين ناجل والرفعة والاخر حجة من العرض واصابا خارجا والاخر اقل لهما اثريا
والمراد بالقرب من العرض موضع ثبوت السهم لا محالة فمروءة حتى لو قرب مروة من العرض ووقع بعيدا منه لم يحسب الا اذا
شرط اعتبار حاله المروءة ولو شرط ان اصابة القرب تسقط ما جاز له وان خاسق احدهما بجانبين كانا خاسقين
والقرب من العرض من كل جانب سواء والمناصلة ان يشرط اصابة عشرة من عشرين مثلا ان استوفى احيانا ميا ذلك
كله فاذا اصاب كل واحد بعشرة او اقل او اكثر فله المال وان اصاب واحد بالعشرة او اكثر والاخر اقل فهو منقولة وقد
عقدوا على سهام كثيرة على ان يمسك كذا وعشية كذا ولا يفرق فان قبل ربي الشرط الابا التراضي ويعتد كذا ومث
قرب وخوف ظالم وزج عاصف واذا زال العدد فكل اليوم او بعدة الما على الماضي او على ان يجمع جميع النهار جاز وان لم يجمع
وطيفه كل يوم فلا يترك ان اللفظ الحاجة والطهارة والصلوة او بعدة مما قد ولا يشرط احدهما بالرمي بعد صاحبه ولا يشر
استغنى لا واذا فرغ النهار قبل فرغ وطيفه لم يلزم كيدا للعبادة الا ان شرطاه وحيد لا يدرى من ضو كثر واستراح وان يثبنا
يرجى الرمي وان يعين البادي به سهما واذا روى المعين النوبة الاولى رما الاخر لثانيه وهكذا ويمتنع شرط البداية لاجل
الجملة وسند نصيب عرضين متقابلين لرمي البادي به سهما من احدهما الى الاخر وعكس الثاني وان يعين الاعميين او الرماة
ان حصروا او عابوا ويكفي معرفة الرعيين وان تناضل جريين واكثر وكل جرب كرجل واحد خطا واصابة وليكن لكل
جرب زعيم يعينهم ويؤكلون في العقد ويشتع نورا واحد للجريين والعقد قبل تعيين الرماة ويحصل التعيين بان يختار
واحد ثم الزعيم الاخر واحد وهكذا الختام الرماة ويشتع اربعين احدهما جميع جزئه او لا وان تعين الجريين بالقرعة
وكذا لو عدل لهما قبل العقد فجعل احدا قاضيا واخر عكسه على ان يثبنا عاليا بعد العقد وابتدأ جرب بالرمي كالمثل
رجليه ومنتقى ان يشرط تقدم فلان من جرب ثم فلان من الاخر وهكذا اردت ربي كل جرب لرعيه لا يشاركه فيه الاخر
ولو بان واحد من احيد الحزبين ضعيف الرمي فلا تصح لافحاه او فوق صاحبه الزعيم فلا تصح للاخرين ولا يعرف
بطل العقد ثبته فقط وكقط واحد باذنه من الاخر وكل خيال الفصح للمفرقة سواء عينا او ثبنا رعا في تعيينه وان

يشتاوي الحزبان في عدد الارشاق والاصابات وكذا اعباء الجزين او الاطراف فيشرط ان يكون عدد السهام
ينظم عليهم صحيحا بان يكون لها ثلث صحف في ثلاث اطراف ورعي في اربعة وسر الرمي ما لا من الرعيين لرعيه جده
او الرمي هو وحدها به او الرمي عنهم باذنه لزم كل واحد قسمة واذا فصل جرب وزج المال على الرمي من الاصابات الا
ان شرطه يستعين الشرط وان تعين الموقفة قسما ويا فيه فلا يجوز شرط تقدم احدهما فيه ولا تسامح بتقديم احده
قديمه فان اعتيد تقدم الثاني بخطوتين او ثلاث ففي اعتقاد وجهان فان اعتذر واختلعت العادة فلا قتل ويشتع
بعد العقد تأخر احدهما الموقف وكذا تقدمه الا يشرع معفو عنه بترضاهم **فروع** لو تنازعوا في ثبوت وكقط الصد
لم يعمل بالعادة بل هو لولا الابتداء منقطة مالا للعرض وعينه او يساوى ويقط الا فرعن بين المبتدئ او يساوى هل
له ان الله عنده الرمي لمقف موضع وجهان ولو تقابل عرضا فريما الى واحد ثم ذهب اليه وقط لثاني فحيث
كالاول والاوجب وقوف احدهما عند هدف والاخر عند الآخر ليرمي كل الى الهدف المقابل له والباقي الوقوف عندهما
الهدفين ساء وقط الاخر عند الآخر ويبقى الآخر على هذا حتى يفرغا ولو كانا لثلاثة افرع بين الاخيرين عند العرض الثاني
من فزع وقط حيث ساء اذا عاد الى العرض الاول يدا الثالث بلا قرعة ويقط حيث ساء **فروع** لو طلب احدهما نصب
العرض حيث يستقبل الرماة السهم وعكس الآخر اوجب هذا **فصل** اذا شرط الاصابة فقط او لفرع حيث
اصاب واريد بلا تأثير حدش او فرق او يثبنا يشرع او غيره وهكذا اما اصاب نفسه في الشن ثم ان شرط اصابة العرض
حب اصابة الجلب او الجريد المحيط به او العروة وهي لا تشبه الشن على الجزير لا ما تعلق به العرض وان شرط
اصابة الشن او الحاصره وهي اجد جانبي العرض لم يحسب اصابة غيره وان شرط اصابة بالفضل لا يفرق السهم او عرضه بل
يحسب عليه ولو انضدم السهم بشاخص او بالارض فادلف فاصاب حسيه او فاحط فاعليه فان شرط الحسوق فواضنا
العرض مع الثبوت فيه وان كقط بعينه ولو فرق او حرم وثبت فحاشق وكذا لو اصاب بقبة قديمة وثبت فيها انك
نوه السهم ثبت فيه لو لم يكن ثقبه ولا فلا يحسبه ولا عليه **فروع** رده حضاه مثلا فحاشق ولو قال افرق سهمي ولم
يثبت لعط رده في العرض فحاشق وجعل موضع اصابته وقال هذا الخرف سمي وانكرا الاخر صدق بل يمين انه كثر
يوجد فيه نحو حصاة والاعميين ولا يجب للرامي ولا عليه وان علم موضع اصابته ولا مانع هناك او لم يؤثر فيه السهم
صدق بل يمين وحاشق تلك على الرمي ولو فرق الفضل وعليه قطعة من العرض او يثب السهم في الهدف فمال القطعة ايمانها
سهمي وقال بل كانت ثبنا خلف الآخر **فروع** اذا تناضلا مباركة لرمي ما من على ان المال من سبق باصا بة عشر من
المائة فما كل واحد حشيت فاصاب فيها بعشرة واصاب الاخر بثلثين حشيت او ثمانية تسعة واربعين فالاول
ناضل فله المال ولا يلزمه اتمام العمل لا بتسعة من تسعة واربعين كجدي ربي سهما ويخطئ وان تناضلا بمحاظه
على ان المال من زاد بعشرة من المائة فاصاب واحد خمسة عشر حشيت والاخر خمسة منها فقد زاد اكل بعشرة
لكن شوقه الخفاقة على اتمام المائة وكذا لو شرط اخلوص حشة من عشرين فرمى كل واحد خمسة عشر واصار واحد
بعشرة والاخر ثلاثة فان لم يصيب بشي فللاول المال جالا ولا يلزمه اتمام الباقي ولو اصاب واحد بعشرة من حشيت
واحط الا بتسعة واربعين فله ربي السهم الباقي فقد يصيب به فلا يخلص للآخر عشر اصابات **فروع** من قال
لزام اربع عشرة سهم حشة في خمسة كذا او واحدة في واحدة كذا فان اصابته فيها هو كذا او اكثر فلك كذا كان
وهو جعالة المناصلة فان اصاب المشروط اخذ المال ولزمه ربي الباقي اذا اكره خفاق برمي عشرة اصابتها

[illegible]

يسكن دأرا ولا يقم بها وهو فيها كذا ولوقيل لا يلاعد ولا يعادة ويخرج من ران اخرج أهله وماله لان خرج فورا بيته
القول ولو وجبه او عاده فيها ما رايه خروجه ولا ان ملك لعنه كنع او خوف أو ضرر وفقد من يخرج به او لا دكش رفاق
فوتها او لا تغاله سبب الخروج كنع المشاع وان بات لحفظه ولم يسارع بنقل المشاع والخروج فوق العادة ولا ان قام لتعلق الأوب
واجاز بها وخاف عليه ولم يجد نائبا امينا ولا يعوده بعد الخروج لحاجة كنعل مشاع ان فقد الثياب وعبادة وزايرة او دخل من
باب وخرج من آخر تحتها بخلاف تركه فيها ساعة بلا غرض ولو جلق وهو خارجا عنها ثم دخل لم يملك لنقل مشاع لم يحنث أو
يخرج من الدار يصيره فيها لا يحنث بدخوله لو حلفت أن لا يدخل أو لا يخرج منها وهو خارجا عنها فاداه لم يحنث أو فيها فخرج وكذا
برق عص خارجا من شجرة فيها أو لا يخرج فلا تغير ذاته أو الأبدان أو حتى ياذن له محتج بلا اذن حث أو به فلا وإن لم يعلم
به أو علم وزيد وعلم منه والحالين أو لا يحنث حتى سئذانه فاستأذنه فلم ياذن فخرج حيث اذ المراد بالاسئذان الاذن فان
تولى الا غلام لم يحنث أو لا يدخل اجد اري يحنث بدخول غيره كذا أو لا يدخل اجد اري يحنث بدخول غيره كذا أو لا يدخل
هذه أو هذه يرد دخول احدهما أو لا يدخل هذا أو هذه لم يحنث الا بدخولهما أو لا يدخل هذا ايلا أو لا يدخل هذه الا اخرى اليو
مدخل الاخرى في اليوم بركه ان لم يتخلها اليوم ولا الأولى **فخرج** لوقال الجاهل ان لا يدخل اريدت شهر مثلا قبل في حق الله
تعالى الى الاذي كطلات ولا وعنتو لكن يدين **فخرج** لوقال الله لا يدخل اليوم الا ان يشاء زيد فان نوى ان يشاء ان لا يدخل
يدخل ذلك اليوم ولم يدخل وشاء زيد أن لا يدخل لم يحنث وان شاء دخوله فلم يدخل او حلفت مشيئة حيث أو والله لا يدخل
الا ان شاء زيد دخوله فلم يدخل او دخل وقدرت زيدا دخوله لم يحنث أو وقدرت شاعدا دخوله حث وكذا ان حلفت مشيئة أو
والله لا يدخل ان شاء زيد دخوله لم يحنث أو والله لا يدخل ان شاء زيد ان لا يدخل تعقبت اذا شاء ان لا يدخل
شاعدا دخوله ولم يشاء دخوله لم يحنث أو والله لا يدخل ان شاء زيد ان لا يدخل تعقبت اذا شاء ان لا يدخل
حلف لا يساكن زيد أو نوى أن لا يساكنه في دار وكذا في السلب حيث ساكنه في ذلك ان اطلق حث ساكنه واي موضع فإ
انفردكم يسكن بيت من دار صغيرة فتحملها صحن ويجعلها خارجا من خان كبير أو صغير فلا وان اتخذ المرق والمزركا من
دار كبير وكل بيت علو وقر فان لم يكونا أو سكنى صفتي الدار أو في بيت وصفة منها أو سكن اجدها أسفل الدار أو آخر
علو ولا يجزئ الميخل والمخرج أو هو خارج بيت من خان ولم ينقل اجدها حث فان الفرد في الركبة بحجرة مفردة المرق وما بها
الدار لم يحنث وان حلف لا يساكنه في هذا البيت وهو فيه كالالحول وفارقة بينه وبينه لم يحنث وان ملك منه بلا عذر أو
لبا حالي بينهما حث لان خرج ثم عاد بعد بئانه وسكن وان لم يخرج وارخي بينهما حث ان لم ين اهل الحيام **ومنها**
الشرب فمن اراد الله لا يشرب أو لا يشرب من ماء وهذا النهر حث وبرئ منه وان قل أو ما هذا وامسك شرب كله في
نبذة حث أو بركه أو لم يكن كالنهر لم يحنث بعبثه الا اذا نوى أن لا يشرب شيئا منه ومثله لياكل من خير مصر وليثرب
ما هذه الجرمة عالما ان لا ما فيها حث جالا أو جاهلا فلا يحنث ومثله لا يحنث زيد عالما أو جاهلا بموته وان كان في الجرمة
ما نفل قبل الحث شربه لم يحنث أو لا يشرب منه فخلطه بماء وشرب منه حث وكذا لا يشرب من لبن هذه فخلطه بلبن غيرها
بخلاف لا ياكل هذه الثمرة فخلطها بصبرة ثم فلا يحنث الا بالكل وان حلف لا يشرب ماء فإنا أو من ماء فإنا فهو العزب أو من
ماء العزب من النهر المعروف وكذا لا يشرب ماء العزب أو الفرات فيحنث سؤل اخذ ما يبيد أو ينافسب اركب فيه أو لا اشرب
من ماء نهر كذا أو لم يذكر الماء شرب من سائبة يخرج منه أو من به يقر به يعلم ما هاسه حث أو لا يشرب من هذه
الجرة مثلا أو من ماءها جعل ما طهي كوز وشربه لم يحنث في الأولى وحنث في الثانية أو لا يشرب الشراب تناو لكل ما

خذنا او وعدنا له حنث بالليل الا ان قاله ولا يكفر فيها ولا يمين فالحنث على توبتين فخطا او توبتين فخطا تلاته ولا يكفر يوما
 وعمره ولا نية له حمل على العبد فله نكحته قبله او حلف يوم السبت مثلا لا يكفر اليوم سنة فعليه ترك كلعة في كل سبت يروى
 السنة او لا يكفر اليوم عشرة ايام فاليقين على كيتين او لا يكفر الشا قبله اذ انك اذ البس الناس الحشو والغرابه اذا اعتدلت في
 بلاد اليمن والصيف خلاف ذلك والزرع آخر الشتاء وقبل الصيف الحنثات نفس والحرم فصل في الشتاء والصيف ولا ينقض في هذه
 القرية هذه السنة فاقام بها اكثر الشا لم حنث الا انه نوى انه لا يقيم بها شيئا من الشتاء ولا يكفر فلا تا فوله جهره وقالوا ربي
 انما فعل كذا حنث او اقبل على جدار وقال جدار افعل كذا لم حنث وان نوى انها له وكذا ان لم يقبل تا جدار ولو قيل لا يكفر يوما
 اليوم حنث ولو باطلاق لا يكفر اعتدلت في سنة لا يبرأ اليوم او لا يكفر جينا او عصرا او هذا او زمانا او حنثا بربا قبل ربنا
 او الى ايام فهي ثلاثه ان لم يكن له نية وان حمل على لا يكفر فلا تا وفلا تا او فلا تا حنث بتكليم الثالث او الاولين او عكسه فحلفه او لا
 يكفر اجدا او قال لا ردت الا نذا قبل او لا يكفر الناس حنث فاجدا او ناسا فبنا ثا **فروع** من حلف لثنتين على الله احسن الشا
 او اعطته او حلف بربيعه لا احسن ثا عليك انت كما اثبتت على نفسك فلذلك الحنث حتى ترخص او ليدخلك الله برسوة الاخلاص او
 ليعبد الله جامع الحمد او باجل الحامد بربا الحمد حمد يوافق نعمه ويكافؤ مزيده او ليدعوا الله باسمه الا عظم بربا العباداته
 الحنث او ليصلي على النبي صلى الله عليه وسلم افضلها بربا ما ورد في التشهد **ومنها الشتم** من حلف لا يشتم الرجا ان او رجائا
 حنث بالضمير ان فعلا لا ينقض النسخ والورد واليا شتم والرجس والمرحوس والنعقان او لا يشتم مشي ما حنث باي شتم ذلك
 لا ينقض وكافور وصديق وعود وغيرها او لا يشتم طبيا حنث بما يحرم الحرام او لا يشتم وزر او ينقض حنث بهما طبيب
 ناسيا او رجائا ولا حنث بدعيها والشتم حنث بالجملة عيا شمه لان حملها الهوى حتى شمه **ومنها الاعتداء** من
 حلف لا يستخبر فلا تا مخدومه بلا طلب لم حنث **ومنها الشتم** من حلف لا يشتم حنث بان حنثه وبهاها وينقضها
القارة من حلف لا يقر او ليقر حنث وبنقرته حنثا او ليقر حنثا بربا حنثا وان لم لا يقر في الصنف فوضع تجاهه وثبت
 ورقاقه وهو ثمانية حنث **ومنها العقود** من حلف لا يبيع بفاشيد وان اضاها لما لا يبيع كذا اشبع الخمر ان
 حلف لا يبيع فاسدا وس لا ياكل او لا يلبس ما او ما اشتراه زيد او لا يدخل دارا اشتراها لم حنث عاملكه حنثا ولا بما رطل
 يعيب او قاله او عين له بقمصة او فلكه بضع عن دين وحنث بما ملكه بشرا كقولية واشتراك وسلم او ما اشتراه بم باعه او باع
 بعضه فاكل من ذلك البعض واختلط مشقاه بغيره واكل منه ما تعلم كونه فيه كمل كفه لهما اشتراه هو وغيره واشتراه له غيره
 ولا دخول دار ملكها او بعضها بشفقة او لا ياكل طعام زيد حنث بشركه وغيره خلا في اللبس والكرب والسكنى ولا يبيع او
 لا يشتري او لا يزوج او لا يطلق او لا يخلق راسا او لا يعق أو لا يضرب او لا يبيي ولا يطعن فان نوى لا يفعل هو ولا مادونه
 حنث اذا فعل باعه وان أطلق ففعل وكيله او جلد او بطلقت نفسها بامر لم حنث وان باع او اشتري ولو كره حنث او لا يبيع
 ولا ينكح قبله له وكيله حنث لان قبله غير ذلك الا اكل مرة تزوجها زيد فكل من قبلها له وكيله خلا فلا يكفر عدا الشا
 زيد فكل عدا الشا له وكيله او لا يبيع من زيد فباع من وكيله ومن حلف لا يبيع لزيد فمالا فباع له زيد بان وكيله الحان
 التكيل حنث علم زيد ام لا ولا يهت له حنث بها ان اقبضه وبالعمرى والرقي وبالصدة عليه لا الزكوة والضيافة والاعانة
 والاعارة والوصية له والوقوف عليه ومجاارته ونعاضة وهبته لعبد او لا يقصد حنث برفضها ونقلها على فقرا وعق ورضي
 ووقوف وعق لاهة ان لم يهب بها الصدقة ولا باعارة وضيافة ولا يبر زيد مثل كل تبرع عليه حتى الشا جديته عليه
 واعتاقه لا بالزكوة او لا تصرف ماله في البر كالموصية لوجوه البر وقدره ولا يعقو محض مكاتبه بالادى او لا يصفى لغيره

[illegible]

الجمهور والمحجورين والوقوف ونحوها وان يكتب له كتابا بالتولية ونظيره لينتفع به بتكريره وتوليته وما شرط عليه فان
ولا به بل اخا اسما له ما كتب شاهدين يقران او غيرهما فان قرأه غير الامام فان قرأه غير الامام نظاره حينئذ احتياطا
يقول الامام اسجدوا لقلبي فبذلك تضاءل كذا ما اشتمل العهد عليه ويكون المتفاد منه عن الاشهاد لا يجوز الكتاب ولا قول زاعم
التولية فان صدقوه فعملهم طاعته وجهان وان يسأل الناصر قبل خروجه عن ذلك البلد وعذوله فان عثر في طريقه
فان عثره حين يدخل وان يعلم اهل البلد كتابا او رسول قبل الدخول بقدره المهم قاضيا وان يجزيه كتابا من الامام الى اهل البلد
لجمعهم على طاعته وان يدخل اول فناء الاثنين فان عثره فالحسين والافاق السنت وان يدخل معناه نعمة سود وان يتدبر بالجلوس
في المسجد الجامع ويجمع الناس عنده ويقال لهم عهده فويل او يعين لهم يوما آخر فان كان معه شاهدان اهل بلده ولا يتعين
انظر الشهادة وحدهم على طاعته ان عرفا بالعدالة والا فادعرت ثم يذهب الى منزله والاولى كونه بعد نظره ولو في قضية
لشتر ولا يثبت ويحرف عليه ثم يعين مجلس حكمه زمانه من الامام ليصرفه في نفسه فان كثر التناكح لزمه النظر في غيره والا فحق
يوم او يومين او ثلاثة من الاجل في نفسه بغير الحاجة والاولى السنت والاثنين والخمس فان حدث في غيره ما تعدد تأخير نظره
ان لم يتنحل صلاة او حياء او طعام ونحو ذلك وان يترك خطا البلد يسكن لا يترك عرفة عن الله عن الشهور
والمرتين والاسنان لم يغير فهم وسئل الجوط وان يقبض من الموقوف والاحتياط والمحجورين واموالهم ونحو ذلك ونحو ذلك
ما فيها ان امكن ثم يفتح عن المحجورين فياخذ من ادبائهم ان اشبع البلد ولا يفيوا ان القاصي ينظر في احوالهم ويؤكد ان مكان
له يحسن فيلخص ويضع في الجبس امينا او اثنين وفي الجوط يكتب اسماءهم واسماء خصومهم وما جالسوا به في رفاع فاذا خلص
الناصر في اليوم الموعود وحضر لغرضه عند واحد رقة رقة ونسأل لكل واحد عن حقه صاحبها من الخاضعين فاذا
عرفه بعث معه ثلثة الى الحبس ليضروه ويجوز من المحجورين من حقه المحبس ونسأل لكل واحد عن حقه صاحبها من الخاضعين فاذا
الزينة عيشا ودينارا فاذا اذاعه نادى عليه الى ظهوره فقل له عشا اخرجهم اطلقه بلا قبيل ولا يمين وان لم يرد ولم يثبت
باعتباره اعاد حبسه او حبسته لانه في حقه الذي يكتب **مسألة** السلم والاول يرى ضلته دون الثاني انشاء او عكسه
فكما الاول باطل حكم الثاني مدعية او حبسته ظملا وخصه حاضرا فان ابنت حقه فذاك والآخر المحبوس واطلقه اخصه
عائت كتب اليه لحضر او وكيله فويل فان لم يحضر بعد الامكان اطلق او ما اعمل بجهتي ولا خصم في نوري عليه ثلاثا ان منزله
عليه دعوى فيلخص ويراقب مدة البقاء ولا يجبر فان لم يظهر له خصم فيها جلفه على ادعائه واطلقه بلا قبيل او حبسته
ينظر الناصر في الشاهدين على رده الحبس ونظرهما او حبسته تعزيرا وفيما يباينه بنظره ثم يبعث عن الاوصياء
من ابنته ٧١ ان الاول بعد وصايته قرره وان شك في عدالته والا منه المال واعطاه امينا كافييا ولو كان الوصي
ضعيفا او مجرورا للقيام بالمال لكثر تضم اليه من خصمه ولو في الوصي مال الوصي فان كانت له عينين لم يتعرض له او لجهة كالمسا
ومرعدا انشاء وله حسابه ان رآه او فاسق لم يخرجه ونظره ولا يرجع على مساكين به وان فرقه اجنبي ونحوه لم ينفذ
والافضل وليس للمسا في عهده وصي اهل ولا الجب عن ابي او جدي في جوط فلان ثم يبعث عن امين الاول والمحجورين والوصايا
ليعلم من رآه منهم بغيره وان لم يتغير حاله ونظر من رآه بلا تولية جديده ويعين الضعيف منهم باخر حقه ان يثبت منهم
وعمل باحوالهم والامسا وما معهم من المال ومن يلوته من بيتهم وغيره فان وجد ذلك في ديوان الاول قابله به
الوقت من رآه الخ لعمارة المسجد فلا صدق فان اتمه خلفه او اياه له وهم مخبون لم يصدق ولم يملك حسابه او غير

البلد والادب تأمله السؤال على كل من سئل واصلاح خطا الذين فاحش فيه وكون السؤال خطا غير له
بها ضابطه صور السؤال خطا وليكتب شيئا لا يعلم لا يثبت ولا جليل غير مختلف ويجعل السطور بين المتوسع وضيقه واذا اجاب
نظره ايضا شاملا ولو كان الجواب خلافا للسؤال ولا يرضاه شافه به ويشتر له عند اعادة الاقناع التعدي والبيسلة والمجمل
والجواب له اعطاه وقرأه استرح ليضري الائمة وان بدا جوابه بكتابه الحمد لله الله الموفق او حسينا الله او حسبي الله وحسبي
اولى وان ملخص جوابه بآخر السؤال وكتب على الملق من الرقة فان ضاقت لم يكتب في غيرها بل في كتابتها وهو اولى او في غيرها
من اعلاها الا ان يبدأ من تسليفا متقبلا بالسؤال من الجواب اسفل فلوها ليتجمل الجواب وان تحته بكتابه الله اعلم ونحوه كثيرا
فلا ففقط ان عرفه والا يبين من فلا ان **مسألة** من سئل في الرقة او في غيره من كتابته او في غيره من كتابته او في غيره من كتابته
الجواب عندنا او الذي عندنا او الذي يذهب اليه كذا واذا ترك المسائل كتب الرعا للفقير والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم اهل البيت
كتبها لخص ولو تعلق الاقناع بالسلطان كتب على السلطان او على امره وقلنا الله او غيره لا ابطال الله بقاء ويكره واختصر الجواب في
واذا كان في الرقة سائل حسن ترتيبها جوابها عليها وليكتب جواب ما في الرقة ان تعلق بها واجتاجه المسائل **فتحة** الاولى في
المفتي بالجواب وله اخذ رقة من المصالح ان لم يتعين واختار ولا يخذ من السائل اجرة ولو عشا فان رزقه اهل البلد يجازي كذا
لو استاجر على كتب الجواب لكن يكره وينبغي كونه اجرة مثل كتابه ذلك لو لم تكن فتوى وله قبول الرقة من السائل ليقبضه مرارة
الامام كما يثبت المأثم من المصالح وكذا من عم نفعه الناس كالمدرس **فتحة** اذا افق انسان او اكثر فالعادة كتابة المندى في
الحقة اليسرى من الرقة وله ان يكتب وتجليا او حاشيتها فان عرف الناصر اهل بيته واصار كتب الجواب في حقه او هذا جواب صحح
ينال هذا او هذا اقول وله الجواب يا خصم او خطا الخالفة ماضع اصر على الجواب ولا يذكر خطئه ولا اغترضا او الخاطيء
اولم يذهب مقارنه لزمه الاقناع ويان خطا انه لم يقر به غيره والضر عليه او من الرقة باذن صاحبها فان تعدد ذلك كتب الشوا
عند ذلك الخطا ويجوز اعادة الرقة الى الاول بان صاحبها وان لم يعرف اهل بيته واصاب شراعه فان لم يعرفه به اخذ منه الرقة
السائل بايديها او في ان الجواب لفظا وان عرف عدم اهل بيته لم يثبت معه وله ان يصر عليه بغير رضى السائل وان حبس الرقة باذنه
وسهره ويعرفه فتح فعله وزور الجبس المتأهل فان خاف من خصم جوابه فثبته تركه فان غلبت فتاويه لمنصبه وتضرر السائل
لعدم المرافقة وافقه **فصل** في الشفوي فالعاجي ان تشكر مذهب لزمه موافقه فلا لزمه التهرب بغيره من الرقة لا
بالشفوي ولا يذهب اياه ثم له الانتقال الى غيره بالحكمة في بعض المسائل لكن تتبع الرخصه ولا يزمه اذا احتاج انتقاها
عدل عرف اهل بيته او انتفاخت او اخبره اعزل من ملأها عن غيره او خيره السؤال باهلية نفسه ان وثق بينه ثم ان في
مفتيين فان اعتقد احدهما اعلم بعين تقديم على الرعين واورع العالمين واذا اراد جمعها في رقة فينبغي
الاسن الاعلم او في رقتين يدان شرا وان اشترى فان اختلف عليه جوابها قبل علمه فتوى واحدتها فخر او بعده تعين ثم جاز
له تلك المسئلة فان علم انتفاء الجواب لغيره اعلم عليه ايضا وان ما لا ذكر وان علم انتفاده لزمه او قضا او شك والمقال
جتي لزمه سؤله ولو وجد المفتي لزمه اعتماد فتواه وان لم يطمع قلبه ولعدم مفتيا في كيد وغيره لم يواحد كما فعل وان في
غير بلده لزمه السؤال الى السؤال ان قد روى لم يحرف عليه الا قامه ببلده **فتحة** الادب للسائل ان لا يسأل والمفتي قائم على
الفكر وان يعطيه الرقة منسوبة ويأخذها كذلك وان لا يقول اذا افتاه قلت انا او مفتي آخر كذا وان لا يقول ان كان
جوابك فلان فلان فالكذب والافتراء وان لا يطالبه به لئلا ياتي وقت آخر وان بين موضع الخطأ وينقط المشتبه **الادب**
الثاني في الادب من سئل ان يحل الامام من تريد توليته وعطاه ومجده ووصيه بشا ورك الغلظة والتبث ونفقه

الجمهور

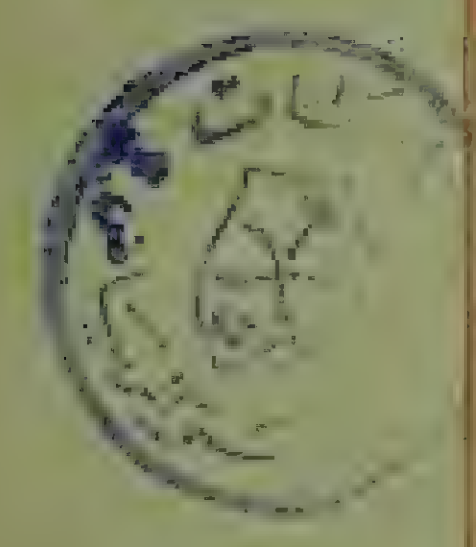
١٠

وقاسم وتفرم ومترجم وكاتب صدك ومحتسب وموزن فان تعذر له معين قاسم وكاتب ومترجم واجرتهم على المتفق به
فصل يلزم القاضي بالطلب الاشهاد على ما ثبت للمدعي بيينة او اقرارا من ربه وعلى جلف المدعى عليه وهو
طلب اجريهما ان يكتب له محضرا وشحرا بذلك في قرطاس منه او من ثبت المال اجابه بدينا لاجتما او ان يحكم له او شهده
اجابه جها لا يطلبه الا لمن لا يعرف نفسه لصغر وجنون وهو وليه فيما يظهر وصيغة الحكم حكمت او قضيت له على ذلك
بكذا او نفذت الحكم به او الزمت خصمه الحق واخرج من حقته او كلفته ان الزمتك الخروج منه فان حكم عليه وجب ان
يقول انا اعلم ان له عليك كذا كذا حكمت عليك عليا وامانت عندي كذا بالبيينة العادلة او وضع فليس يحكم بالحق المشهور
المتفق فيه فلن لا يراه بصفته وهو حكم ولا البيينة فيكتفي به ولا ينفذه غيره وكذا ما يكتب على ظهور الكتب الجكنية
وهو صحيح وروى هذا الكتاب على قبله فبوله مثله والزيت العلوبة ويشترط تعيين الحكومة به وله لكن لو اقام خارج
ثم داخل يثبتت وعلى القاضي جرح بيته الداخل فطلب الحكم واجتاج فلا يفتته لظلمه فله دفعه بما يوجب اجابته كحكمه بغير
الشرع ومعارضه فلان الدخل وفلات الخارج وقررت الحكومة به بيده كالمطنته عليه ومكنته منه ويندر للقاضي اذا
اراد الحكم اخلاص الخصم واعلامه توجه الحكم عليه فيقول قد قامت عليك البيينة بكذا ورايت الحكم عليك به تطبيقا
لقبحه ونزهاها الى الصنع وتأخير الحكم برضاها يوما او يومين واذا كتب الكاتب محضرا وليكتب بعد التمسك خصم القاضي
ولان وفلات ايضا فلان ان عرفهما القاضي وترفع سبهما ما بينهما ويندر كتابة جليتهما وان لم يعرفهما كتب محضرا لفلان
وكلا ان اثبتتهما واسم ايهاا وليسبهما كذا وحجت هنا تحليتهما ثم يكتب واذا كذا اذ يصفها فاقضه او انكر وقام المدعي
شاهدين وهما فلان وفلان او واخض شاهدين عديدين وسبهما اولي فسمع ارضهما رتما بطلب المدعي وهي في
مجلس حكم وعندها وسأله كتب هذا المحضر فاجابه تناسخ كذا وكتب القاضي على راس المحضر علامته من حبره وغيره يداور
كان في الدعوى خط الشاهدين فكتب تحته شهدا عندى بذلك وكنت علامته في راس الكتاب والكتفى به عن المحضر وكتب عليه
وضمته ذلك الكتاب كذا وكذا يكتب محضر تحليف المدعى عليه او المدعى اليه المردودة وليكتب في التحيل بعد التمسك له هذا
ما اشهد عليه فلان القاضي يبدل كذا في تانح كذا في بيت عنده كذا باقرار فلان وفلان او بسماحة فلان وفلان وكذا
عبد لا عنده او جنيته المردودة وان حكم له به وبات في النسب والحلية ما مر ونظر المرأة لمقرنه جليتها كما للرجل ويرفع ما كتب
بر محضر او يحل لصاحب مفتوحا وينبغي كذا به نظيره ويضعه محتوما معنونا باسم الخصمين في قبطه واذا قام عنه
او اسبته وهو نظيره وحمل معه الى موضع كذا في اليوم الثاني وما بعده ينظر ختم القطر ودفكه او امينه وهو يرايه ويضع
فيه كتبها كما مر فان كثرت جعلها ربطة وكنت عليها خصوصا وقت كذا من اسبوع او شهر كذا من سنة كذا ويحفظها
موضع لا يعرفه غيره واذا اجتاج اليمين في الدعوى يرفع يده بيمينه ونظر ولا حقه وعلامته **فصل** صيغة تنبيهكم غدا
نفدت حكم فلان القاضي وامضيته في حكم صحيح او جانون وجهان **فصل** لا ينفذ حكم قاض على عدو ولا
لنفسه واصله وفرعه ولو لمعظم على غير ولا ملوك لا جبرهم ولو كانوا ثانيا ولا لشريك اجبرهم في المترك ولا لغيره وقت
الى القاضي خلافا للشخصين وحكم لكل نائيه او الامام او قاض آخر وينفذ حكم عليهم ولو لنفسه وتحليفهم وتنبيههم
بعضه اذا اكتبنا به لاشاع بيته دافعه عن اجبرهم او بطلا وبعضه الاحسبه ولا يحكم بشهادة اصيله او فرعه الا ان
عندها شاهدان **فصل** ينقص من حكم القاضي اما اجمالا فاذا لقا الشرح الكتاب والسنة والاجماع والقياس
وقد يكتفى بالاولين اذا اجماع يصدر عن اجبرهما والقياس الرد الى اجبرهما وقول الواحد من المجابة ان لم يثبت بينهما

حجة اكن يرضح به اجبرها سمين تعاضا وان انتشر ما مان يخالفوه وليس للقياس فيه مجال موجهة ولا فلا او يوافوه
لهما اجماع وان لم يرضحوا وليس لاجبرهم المخرج ان كقول اوله من علمه شئ موجهة ان ارضحوا ثم ان ظهرت امارا في
رضاهم لم يراجع ولا فلا يخافان والقياس انما يلحق وهو ما قطع فيه بالحق والاصل للحاق وتحريم ضرب الاولين بالناس
بهما والحاق ما فوق الدقة بما في قوله تعالى من يعمل مثقال ذرة خيرا يره فهو المستصحب ومثله ما ورد في التفسير في العلة
كحديث انما نفيتم عن ادخال الاصلح من اجل الدابة بكم **فصل** وما خفي وهو ما اجعل موافقه الفرج الاصل وجبرهما ما منه ما
العلة فيه مستنبطه كقياس الازد على اليه في الرابطة الطبع ومنه قياس الشبه بان يشبه الجادته اصلين اما في الاوصاف بان
يشارك كل واحد من الاصلين في بعض الصفات في الاوصاف المتوحد في قوة الاقوى والاقرب من الوصفين ان وجدت
الشروط بينهما وما في الاحكام كالعبد يشبه الجريح في بعض الاحكام والماله في بعضه او يحويا الشبه بينهما اكثر وان اشبه اصلا
في الوصف واصلا اخيرا في الحكم ففي المقدم خلاف اصولي واذا اختلفا في خبره وفي مسائل الفرج او اصوله فالجرح واجد عن
مخيط معذور ومثاب على قصده الصواب لا على اهتمامه **فصل** وما نقص لا ينفذ خصوصا ما خالفه ليللا تطعيا كنصر الكتاب والسنة
المؤثرة او الاجماع او طين كالحق الذي لا اجاد العصب الذي لا تاوئل له او تاويله بعيدا وحال قيا ساجليا كالحاج ركة
مفقود بعد مقتضى ربيع كمين وعبره وينقص خلافا للمروضة حكم خفي ينفذها المجلس ويطلبان بيع العرايا الذي يجوز ونفي
دقة الحسين والغود في القتل بالمثل ومثله السجاج شهادة فاسنين وكذا بلاولي لكن مشي الحاج خلافا وهذا وحكم غيره
بعقبة بيع ام الولد وكالح السجاء والمنفعة وثبوت جرمه الرضاغ بعد جولين ويقتل مسلم بذي وعديم قطع طرف الرجل
بالمرأة ما لا دليل له بل لا ينفذ **فصل** في نكاح وتوارث مسلم وكافر والزوايد المنفصلة مع الاصل في الرد بالعيب والحكم
بالاخصسان الغائب وهو ما لا دليل له بل لا ينفذ في النكاح او كفاية الناس **فصل** وحصل النقص نقصته او منحه او
ابطلته وفي هذا باطل ويخبره ويحمان ويلزمه ان يعمل المحضرات بطلان حكمه ليرفعها اليه لينفضه وان عرفنا انه بان كذا
الخطا فقد نظرت ان لا ينفذه وان يتذكر فوجدنا الله ان انك والامقد من حكمه فانه وان يتبع احكامها بالنقص
فان البطل الخطا لغوه يحكم طاقته ثم عذروا ليس له يتبع احكامهم **فصل** في اذ ارفع اليه شئ نقضه حيث ينقض حكم نفسه واخبر عن غيره
ان كان اهلا والانقضاء ولو في تقليد للمردودة حكمه مذهب غير امامية نقص وكذا امر جرح مذهب ولا ينقض ما خالفه في اخفيا ظهر
له رجائه بل يعرضه فيما حدثت ولا الحكم يقتل جرحا بعد وبالحكم برصعة وينبغي الفسخ بالفسخ ويصغر تزوج المرأة نفسها او خيرة
شاهدا من اثنين او في الاختلاف او غير مكرب او خمر كذا وما حلل لعن او بعه شفعة الحار وقدر **فصل** شهدا نشان يحل
لجور الى بيع ماله فان شنه ماله مثلا فباعه الوفي بها وحكم به القاضي ثم شهدا نشان ان شنه وثبت بيعة مايتان مثلا وانتي
ان الصلاح بنقص الحكم وفساد البيع والسبب بعكسه **فصل** لو رفع عقيب اليه القاض يرضحته حكم بها كان رويحت
شبهة غير كونهما باطل عندنا من وجهين فاذا حكم بصحته من وجهه في الملة من الوجه الآخر **فصل** لو حكم قاض شاهدين
ثم بان عديدين او كافرين او صغيرين او ارايين او فاسقين احكاما او بالبين او ولد من شهيد له او عدو من من شهدا عليه
نقص هو غيره حكمه ولا تعذر الشاهدين ولو شهدا ثم فسقا او ارتدا لبطل الحكم لم يحكم وكذا الجور والعداوة وان شهدا ثم
ماتا او جانا وعيا او ساجكم ويقتل بعدلها بعد طريان ذلك وان فسقا او ارتدا بعد الحكم لم يجرعما نورا ويأتي
ومن جرح يمينه فحكم بها من ان جرحه يوم الشهادة او قبله باقل من مائة **فصل** كقول القاضي لو قال القاضي يحل
حكمه شاهدين كان في انهما كافا فاسقين قبل ان لم يثبتهم وان قال اكن هي السلطان على الحكم هما وانا اعل نسقما قبل

جاءوا بعد ذلك لا ينجح على التفاوضا جماعة متعينين للشهادة لا يتصل بهم بل من شهد عذره وهو يعرفه بالثقة قبله ولا
يجوز وان طلبه الخصم ولو اقر المدعى عليه بالحق بعد البيعة وقبل الحكم فحكم بالاثبات لا بالبيعة فلا يجر اذا رعت او بعد
ولو قبل احد المال مبا لبيعة او هو يعرف حرجه او استفاض ردة وان رضيه الخصم او جهل حاله لزمه استنكاؤه وان اقر
الخصم بعد لثته ولو جهل اسلامه شاهد عنه ويكفي دعواه الاسلام لاظهار المبال وان حمل عريته لم يكف قوله او يلوغ اعذار
بيته نسبه او دعواه الاجتلام **فصل** ينبغي ان يكون للقاضي تركيز يجمع اليهم البيان حال الشبهة واحكام مسائل وهم رسله
او المكيين للبحث ولكن المكون واغروا العقل انما من الشحنة والعصبية نسباً ومذهباً وشائعاً واخفاهم فيكتب الكتاب
مع اصحاب المسائل اسم كل شاهد يدرى كنيته واسمه ان عرفه ولا ان كان واقف عليه وحليته وحرفته وصوتهم
فان غير معتد ذلك كنيته واسم المشهود له وعليه وكذا قد يظلال ويرسل الكل مركز ردة مع ذي مسئلة ويحلف كل ردة عن
غيرها ملها ان سألته اربع رفاخ مع اربعة او بعثت مع اثنين فان غادر اليه المرسل من المكيين يخرج الشهود كقوله وقال
للمشهود له زد شهوداً او يغيرهم قبله وحكم بقول اصحاب المسئلة وقيل بقول المكيين والحق ان القاضي ان وصاحب المسئلة
الخروج والتعديل فالحكم بقوله ويكفي وتجدد لانه حاكم وكذا ان امره بالبحث وعرفه عند الشاهدين وشهد عا عرفة لكن يعتبر
اشان لا كونهما خبريين به وليس للقاضي سؤالهما عن ذلك وان اقر مدعى المكيين واعلانه بقولهم فعمل حكمهما فليجوز
او شهدا بالعدالة وان لم يحضر الخصم مشيرين الى الشاهدين الحاضرين والا فباستدلالهم ونسبتهما المعروفين وكذا لو شهدا
على شهادتهما وشهدا لفظ الشهادة ويكفي اشهاد احد في هذه الشهادة او مرضى او مقبول الشهادة ويجوزها مع زنا
على ولي او عكسه أكد وكذا ذكر سبيل التعديل **فصل** من نص حكاه المخرج والتعديل عن فيه اهلوية القضا ومن شهد
بهما اعتبر فيه اهلوية الشهادة مع علمي وجب المخرج والتعديل وخبره باطن من يعقله للتحفة او خواراً ومعاملاً وشبهة
فخصر وصدقه خبيراً باطنه وناخباً من يحصل به الاكتفاضة من خبر ما بطنه ومع علم القاض منه ذلك او معرفته انه لا
ركب الاعتراف وعقد الجانح رويته الزنا او الشرب او شاعى القذف مثلاً من المخرج وكذا ان تواتر او تنافض ذلك وحج
وكره عليه حرجه كذا في نفي او يثبت الجرح او يثبت به او استفاض ذلك عندي ولا يكون ذكر الزنا او ذكراً
وان نقص البصاف **فصل** لا يقبل تركية احد الشاهدين الاخر ولا ولد ولا عكسه ولو كانا يجتمعان زكياً ولا يكتفي
بالتركية فان وثق رجل الحكم بالعدالة والمخرج فكتابة ذلك كتنافض الوقاير والرسولان كشاهدي كتاب القاضي **فصل**
لو شهد بعد القاض جمع مجبولون فاحذر ثابته بعد الاثني منهم بلا تعيين ثم ينفرد او يعينين وقيل بعد انهما من تركيز حكم
او ينقصه اعتبار ردة نزل آخر **فصل** ينبغي للقاضي ان لا يبرح الجسد عن الشهود الملائمين لجلسه فوق ثلاثة ايام والمخبة حكم
العرف في المدة ومن تكرر الجسد عنه حتى استمر في كونه لم يتحدث رتبة **فصل** مذوق للقاضي قبل التوكيد يعرف بنية انساب
لها او توفهم عليها وسواكل واحد سكر الا اذا وقت محله ومكانه وان حمل ردة او مع الآخر وهل كتب شهادته ام لا
كتبها جبراً او غيره قبل صاحبه او بعد فان سكتا وعرضاها ان رأى فان اصل زكياً ولزمه الحكم ولو مع الرئيس او زاد ثمان
لم تكرر رتبة لم يفرقها وان طلبه الخصم **فصل** اذا تناقضوا بين شارج وتعديل قدمت المراجعة ولو بعد الحكم ان
ارخت المخرج بحال الشهادة او قبلها بدون ذكرك الاكثر لو شهدت المعذلة بنبوته ما جرح به ارضي عن كذا المخرج بعد ذلك
او بعد مدة التوبة قدمت **فصل** من شهد في واقعة اخرى حكم بشهادته ان قرب الفصل ولا استنكاؤه ان اجعل
قايح وقدر الفصل طولاً وعديمه باحتياط القاضي ومن عدل وقد شهد بقليل ثم شهد بكثير قبل طول الفصل قيل لان

العدالة لا يتجر او عدل عندنا خارج ولا يثبت له حكم به في ولايته كشماحي المبينة **الباب الثالث في القضا على اقا**
او بالعين الغائبة وفيه طرفان الاول القضا على الغائب وهو جاز في حق لادبي مطلقاً او شرعاً
غير عفوياً وشرط الدعوى عليه كقول الحاضر وزيادة وانما مطالب بذلك وان تكون له بيعة ولو واقعة حيث تقبل لاضمتي بترك
عنه بل يندب ولا ذكر حرجه للمدعي فان قال هو مقربه وارادت ابنته لو فيه من ماله الحاضر سعتت وليكتب له القاضي ليدفع الغاء
حكم او يسمع بيته فلا اذا كان كاطل الا في الجرح او قال هو مقربه او كانت بيته شاهدة بالاثبات فيما يظهر **فصل** لو ارادت
امراً ابناً جلاً فيها من غائب لئلا يضر لها او اراد شخص اشياء شقوق شفعة غائب فيها اشياء او شقوق بيته عليه ياد
او اراد لئلا يضر له لم يجز نعم لو ادعى عليه اخل الخلية به فلما اثبت ذلك في اياها ولو كان المجلد في البلد وقادته اسقاط
طلب المدعي لا البراة **فصل** حلف القاضي جماً مبيعاً على غائب لا وكيل له ولا طفل وجنون لا ولي له وعلى بيت بلا وارثاً
او مع طلبه ولو يافق جياً ولو خال الجدة عن تركية شاهدة جماً واقفه ان ما ادعاه باطل ملكه الى الان ان كان عيناً والا
نفذ في المدعى عليه الى ان لا يلزمه تسليمه وان لم يترك صدق الشاهدين واخذه في الدين زيادة انه ما يرى من شئ منه بامر ولا يقض
ولا عوض ولا حواله ولا كان منه ما يبره عنه ولا عن بعضه أي من حوائره او ائلا وقال بقدره فان لم يطلب الوارث والولي له
لزم القاضي تعينه فان سكت بعد ذلك حكم بالبيعة ولو ادعى الولي ليطل على جمل مثلاً ما لا رده عليه واقام بيته لم يحكم حتى
يبلغ ويحلف وعلى الباقي اقول لا فرق في كل من جعل في البيعة لزمه التسليم كالا فان قال من ادعى له بالغ فبدعوك كاطله
طبق الولي بلا دين وله تخلف خصمه انه لا يعلم صغره فان حلف كقطت خصوصاً الولي وان كل لم يحلف الولي ولو ادعى احبني
حسنة الله على قتيلى انه اتلف ماله **فصل** وحلف القاض على غائب لا يبره ومن اقر عند قاض شئ ثم غاب او مات فطلب خصمه
الحكم به خلفه القاضي على بقائه وقت الحكم واذا حكم على الغائب بدين وكوفا الحاضر ولو ديناً على مقر فان جازر وبينه وفاء
القاضي منه بطلبه ولا تكفي عليه ولا باعة واسرى بمنه جئسه فان وجد له نقد او عرضاً وجبوا وفقاً لاقواه من
النقد الحيوان ثم العرض ثم العقار او اوله مال غائب فينتجه ان يعرض القاضي لبيوعه منه ثم اذا قدم الغائب وانبت ياد
الدين والاثبات منه او جرح شاهدي الخصم جرحاً مخرجاً **فصل** لو شهد اربعة او ثلثة بدون ذكرك الاكثر استرد من الخصم ما اخله
ويطال البيع للدين وتلوع الصبي يشهدك القديم الغائب **فصل** حلفت انصاً مع البيعة مراقبها يعيب قديم فما اشترى
انه تسخ به حال علمه ومراقبها باعته انه لا مال له اخفاها طلب غرضه ومراقبها يكار بها وقد ادعى زوجها الغنيين
رضها الله ما وطها وصرفا لزوجته انت ظلمت اسس وادعى انه اراد في كساج سابق واقام به بيته انه اراد الطلاق الاول
ومراقبها بحماية غيره على رجل قبل حيايته وان السنين بينهما سبعة عشر فقد سقوا النسيان ومراقبها ان سفره بالورد
لزوجها عليها انها تلفت في السعر **فصل** يحكم على جوال الغائب بشا هيدون **فصل** في الحجرة ثم من اخرى لنبي المشقة **فان**
لوشهدا جئسه ان المنيث اعتن عذره هذا حكم به بلا دين من العبد **فصل** في الطلاق وخواله تعالى بغير يمينين
فصل لو اثبت وكيل الغائب بسا على غائب او ميثت بلا وارث حكم له بلا دين وفي ماله الحاضر بلا تكفي فان قرب الغاء
وادعى عنه قبل اقامة البيعة لم يقبل ان اكمل الوكيل عزله وان وافقه وقال ان بعدها ذكر عوى الزوجه ان الرجعة في
العبد ولو ادعى وكيل الحاضر على غائب حلف الموكل او وكيل الغائب على حاضره فقال لا يبر في منه موكلك لو تخرج الحكم لعنه
كل يلزمه الوفاء ببيت بالابن وكذا الوارث عليه وفي صبي مالا فقال القديم في الصبي مالا من خبر ما اثبت به
وبقائه وله تخلف الوكيل انه لا يعلم امره عذره وتخليف الصبي بعد عذره على نوما ادعاه **فصل** لو قال الرجل



انت وكيل غربي الغائب فاريد الدعوى عليك ولو قاطعة اليد ليستقطا على المدين فان علم انه وكيله واراد تخاضعته فمعت
دعواه عليه وبينته وحكم له وان لم يرد تخاضعته فليقل نفسه وان جهل كونه وكلمه فليقل لا اعطى ولا سعي بينه
المدين بها **فصل** انما قاضي يد المدين الى القاضي اخر **فتاوى الاول** انما حكمه فاذا حكم على غائب وطلب المستحق من
القاضي وهو محلي ولايته انما حكمه القاضي يد الغائب لزمته اجابته فيشهره به تخلص ولا يكتفي رجل وامرأتان ولو علموا
شاهد لطلال تفضات ثم الشاهدان يخرجان الى تلك البلدة وان يكتب قبل الاستماد ما صورته حضر عندي فلان بن فلان
واذني فلان الغائب ببلد كذا وكذا وشهد به عدلان او فلان وفلان وعبد لا عندي او لم يذكر تعديلهما ويكون حكمهما
تعدلا كما اوترك اصل الشهادة وكتب وحكم بحجة او حجت الحكم فبعد حكم شاهد معين او علمه ثم يكتف وخلفه البري
وحكم له بالمال فسا لى المكتوب اليه بذلك فاشبهه واشهدت به فلان فلان وفلان ويذكر له حكم كتابه ويرفع نظيره الى
شاهدان لم يكن الكتاب عنهما لينظر فيه المذكر اذا احتاج وذكر نفس خاتمه في الكتاب الذي ختم به وقا ربح الدعوى
واثبات اسمه واسم المكتوب اليه في بطون الكتاب في عنوانه وان يقول كذا بيدي او كتب باذني ولا يكتب ان شالله
وان يذكر انه قد ترجم عن الشاهدين الاعجبين شاهدين ويكتب شاهد الحكم استعمل الكتاب اشهدنا القاضي ما فيه من
لم يكتب بل اشهدنا انه حكم بكذا اشهدنا به وان اشنا الحكم عندهما شهدا به وان لم يشهدا به وان كتب واشهد فلان الكتاب
هو وغيره عليه ونظرهما فيه حينئذ اخرجوا ثم يقول اشهدنا على ما فيه او على حكمي الذي فيه وكذا لو اقره على هذا كذا
الى القاضي فلان ولو لم يقل عليهما وجهه ما فيه واسهدنا ان ما فيه كتابه او خطه لم يكتف وكذا ما فيه حكمه او حكم
مضمونه ولم يفتل ما حكم به ثم العمل الشهادة والكتاب المذكور في ان خالف بينهما ما فيه عمل بها ولا يعمل بمجرد
الكتاب وان وثقه المكتوب اليه وان حكم على الغائب اقراره ذكره كتابه اقر عندي بكذا في صحته وسلامته وحوا اقره
فان ترك ذلك فقل بقوم حكمه مقامه وجهان وان حكم عليه يدين الرذ ذكره وكذا به ولو اقره شاهد الكتاب التخلت
اشنا الطوق وان موضع فيه قاض وشهود تحضر صاحب الكتاب بين ان يشهد عليهما فوجا يزعمون معه وبين ان يشهدا
له عند قاضي الموضع فينفذ ويكتب الى القاضي يد العلي **باب** وختمه ان شاؤ ويردجه وكما الاول ولا نفعه وكتب
انه اذ رجه فيه وان لم يكن هناك قاض ولا شهود وطلب المتلفان اجرة فلما التفقه وكذا الموكب فقط خلاف
ابتد الخرج فلما طلب اكثر لم تكنه من اشها بغيره ولو اقره شاهد الكتاب امتسكه ويشهدان بما فيه حرم
شهادتهما ولو اقره الكتاب واكثر لم يقرهما ايضا له اول قوله **فصل** ليثبت القاضي في كتابه ما يميز به الخصمان
من اسمهما فقط اربع اسم اعينهما وجديهما وحرفتهما وقبيلتهما فاذا وقف المكتوب اليه على الكتاب وطلبه
البري ما يخصه اجابه واذا ادعى على **باب** اجاب بالاقارب بالمال استوفاه ويلزم القاضي الاستهاد له بذلك
ان طلبه لا الكتابة به الا اذا اطلبه البري **باب** في البلد الاول ولا يلزم الغريم الاستهاد على استيفائه ولا اعطاه
الكتاب الذي ثبت به حقه كالا يلزمنا بغيره تسلم قبالة مثل ان لا يلزمه الاستهاد بقبض البري او بيع العين وان
اجاب بانه لا يلزمه شي او بانكار المال قال كل من اشها هدين وبعد قراء الكتاب اولى اشهادان هذا كتاب القاضي
فلان وحكمه حكم فيه بكذا لهذا على هذا وهو مجلس حكم اي محل ولايته باق على القضا ذلك الوقت وان لم يبدأ وقتا
عليها واشهدنا به وحب كونه في **باب** المطلوب ثم يطلب تعديلهما وان عدلها الاول وان انكر اسمه ونسبه ونحولا
فان اثبتها المدين ببينة فذلك ولا يبالغ القاضي في تركيهما ولا اصبر في المنكرهين في قيمتهما ولا يكتفي الجلف على

نحو المال فان كل جلف المديني وحكم له وان اجاب بانه اسمه وقال لست خضعه فان لم يكن هناك شواكه له
فيه معارض له فيه حكمه عليه ولا اجبر فان اقر بالمال فصدق المديني بما عليه وخلص الاول ولا يثبت القاضي الى
الكتاب بالقياس الى المديني بل الشاهدين بزيادة صفه وكتب بها وان لم يزد بوقف او الطوق ولو اقام المحضر
بينته بموصوفات الصفاك هناك وقد مات بعد الحكم مطلقا او قبله وقد عارض المحضر له وامكن ان يكون عامله وقع اللبس
ولو لم يثبت الاسم والنسب والعقبة بل اقتصر على جملتك على جرح واحد وهو محلي اسمه واسم اميه فيا بل الا ان اقر المحضر
انه محمد بن احمد وانه الحراد بالكتار خلافا للشخصين ولو شا فقه كان دخل قاضي يد الغائب ببلد الذي حكم عليه لا عكسه
فاخبره حكمه لا السماع فقط ثم عاد ببلد حكم به وكذا لو كان في يدي ولايته المتقاربتين فوقف كل في طرف وقال الحاكم
للاخر حكمت بكذا او كانا قاضيين ببلد واحد فشا فيه الحاكم الاخر او ارسلا اليه اثنتان لا واجدا او ارسلا الى القاضي ثابته في البلد
او عكسه او خرج قاض الحضر به له بها نأكت فاخبر احدهما الاخر حكمه لان دخل الثابت البلد فانما حكمه الى القاضي ولو اقر
الله القاضي بقدره اذا عاود قريته ولو قاضي ثابته اسمع دعوى فلان وبينته ثم عرفني ففعل للقاضي الحكم به ولو كانت القضي
حكمه جو امير يستوفى لم يخرج **خلافا للمصنف** **باب** بعينه الا ان ضلع للقضا وقضى الله الامام بنظر القضا وتوليده من راء
يجوز وكذا القاضي الى الامام والا امير او عكسه لا يستوفى به ولو كتب القاضي حكمه الى المحكوم عليه وهو في لايته لا خراجها
لزمه قبوله فان لم يرد الحق لزمه وصولة اذ اطلبه من دون يومه وليله لا اكثر الا بالاختصاص وان كتب به الى واحد من
عصر الناس في بذر القضا الخصم يستوفى الحق لم يخرج الا اذا استعمله اهلا **فصل** لو كتب الحكم للدين حكمه كتابا
حكما لم يفتل كتابه ولم يعول به **فصل** لو حضر رجل قاضي في غير محل ولايته وسأله اطلاق محض بركه في ولايته بطله اطلاله
وان اقر عنده بالتيقاف حقيقه ولم يسأله اطلاله لم يطلقه وفي هذه نظير **فصل** لو حكم قاض حنفى على غائب لم يفتل فان
ورد على حنفى بطله او على شافعي انقضاه ولا يبطله ويأمرها بالرضا كان حكمه عليه شافعي وورد على حنفى **فصل** لو قدم
الغائب قبل بلوغ كتاب الحكم اليه الذي كان فيه احضره القاضي بطلب خصمه واخبره بما جرى فان اقر بالحق الرقة به وان انكر
لم يفتله **الشافعي** **فصل** فيمنع شفا فقه **باب** ولايته الى فوق العروق الا ان يسمي كتابه بقل الشهادة
بيدكم الحجة العاملة او شا هذا وشيئا او معين الرد او سمع شاهد يستمع المكتوب شهادة الشافي او جعل الخصم مع الاول
ان ثبت الحق بذلك او شهادة اقرار فيما يقبل فيه شهادة القضا وليست الشاهدين والاولى ان يثبت عن حالهما وبعد
ولو شهدا الكتاب ولا تسميته كذا ويأخذ المكتوب اليه تعدل الكاتب وتخليفه المديني بحكم لو ترك الكاتب البحث
والعدول فعلة المكتوب اليه وصفه الكاتب هنا واذا الشهادة عن غير **باب** دعوى الخصم مشاركا هناك في الاسم على
فريق القسم **الاول** **فصل** اذا عدل الكاتب بالحكم او بدونه شاهديين اقام الخصم شاهدين يخرج مقارنه لشهادتهما
او شافعي ولم يفتل مرة الا كثيرا يجمع ويؤتم ولو اتمهل ليقيم بينة **باب** او اياها للدين اميل ثلاثة ايام وان امتل
حتى ترجع او يلد ليثبت بذلك فلهما لم يفتل بل يلزمه اذا الحق واذا ثبت ذلك استوفاه ولو طلب اخلاف خصمه انه لا يعلم
عداوة بينه وبين شاهديه او تسقما او انه لا ولادة بين المديني وبينهما او لا شرف في المال الذي اعطاه لم يستوف
الشاهدين او انه لم يبرهنه واكثره الى ما بعد الحكم وامكن اجيب اذا استند الى ما قبل الحكم لان القاضي قد جعله ولا عدله
الطوق الثاني في العزل الغائب عن البلد مع عيبه المديني فان كانت مشورة بامته بغيره به كبرار
البرية بكذا او بوسا كسبا لها غيرها كعقار غفيرة وعنده وفراش كذا مع القاضي البري والبيته ان لم تكن

من بلد العين وذاهه اليها وحكم بها وانما القاضي يلزمها ان يستحق لها وحكمه بدعوى القاضى غير المشهور ذكر
البقعة والسكة والخروج والارعة وكل من ان عرفه ولا حيث ذكر القصة وان كانت البيعة من بلد العين وذاهه اليها لم
يسمى وان سمى لم يكتب بها بل بالمدعى بالزهاب معها القاضي يلزمها ان يقيمها عذره وكذا لو كانت البيعة مشهورة
فرج وشاهد الاصل في بلد العين فيذهب وقيم بيعة الاصل وان وكبرها قد ماتت اقام الفرع هناك او هنا ونزل راد
الشهادة مثل عقار يثبت جردوه بعد الشرا سجد انه اشترى يوم كذا من فلان وهو كذا وكانت توثيق جردوه كذا
وكذا لم يقيم المدعى بيعة اخرى بكيفية التبدل وان لم يوس استباه العين بغيرها سمع المدعى بها مع هذا صفا في الشك
في التلوي والقيمة غير ونكاحه ذكر قصة المثل وصفا الشك وغير ذلك ولا يحكم بل يمتنع البيعة القاضي يلزمها ان
كتب بجردوه وجردوها كعبه اخبر بالاسم والصفة المذكورة مع المدعى عليه او مع غيره اشكل الامر فراجع القاضي الى كونه
وان لم يوجب غير العين انما عليها القاضي ويعتبرها مع المدعى ان لم تكن امة اجنبية الى القاضي الاول ليشهد الشاهدان على
العين ويكمل المدعى كفيلا يثبت له لا بالعين وحكمه بكذا فان كان رقيقا جعل في عقه قلادة وحكم عليها
وبعث الامة الاجنبية مع غيره من نحو محرما فان شهدا بالعين عند الاول حكم بها للمدعى واخذها ورجع بوثقة
احضارها على المدعى عليه ان يحلفا وكتب القاضي في الكيفية وان لم يشهدا بها لم يرجع بوثقه احضار العين ولم يرد
زبدها او قصه واخره مثلها لمدة الجيول لا ان احضر من البلد ولا امة الخصم فطلقا وان كان المدعى عليه حاضر سمع
القاضي البيعة بلا حكم بل بآية باحضارها كما يتعلمه القاضي المكتوب اليه كما مر اذا حضر بوثقه بئس بها المدعى لزمه الدية
لا احضارها ورددتها وارة مثلها مدة الفقه ولو كانت العين **فصل** في حلف المدعى بالبلد وكذا في حلف العذوة
بمل ولاية القاضي فما ظهر سهل احضارها فان اقر الخصم باثباته على رده ولا احضار على المدعى وان تعذر احضارها
عليها ولا تكتفى الوصف ووثقة الاحضار عليه ان ثبت المدعى بالاثباته والاثباته على المدعى وان تعذر احضارها
كالعقار فان كان مشهورا لا يشبهه حلف المدعى والبيعة به بلا حلف والا بئس فان عرفته البيعة بالعين دون
الجرد وحضر القاضي او نائبه لتعاقبها على عهده وحكم **فصل** في الحلف بالبلد وكذا في حلف العذوة وان تعذر احضارها
لقلها او نائبها في أرضه او بنا وقلعه ضرر بدعى بوضفها المحكم خصم القاضي او نائبه لتعاقبها على عهده
وان تعذر الوصف خصم عليها المدعى والبيعة ولو كان المستول معروفا عند الناس كما لعقار وعند القاضي لم
انه للمدعى حكم ببلد احضار وان اكل الخصم التمس اليه على مثلها صدق وسببته تنقطع بدعوى العين لا بدعوى
لزمها لفت وان حلف المدعى او اقام حلفه حلف الخصم حتى يحضرها او يدعى تلزمها وحلف عليه فيلزمه
بدلها وان لم يحلف ولا وجد بيعة الغايب **فصل** في حلف المدعى بالبلد وكذا في حلف العذوة وان تعذر احضارها
وتسحق القيمة للفرقة **فصل** في حلف المدعى بالبلد وكذا في حلف العذوة وان تعذر احضارها
فادعى انه غصبه كذا فيلزمه رده باثباته والتعاقد بالحقاجة فيحلف المذكور ان لا يلزمه ردها ولا بدلها وشك
لو سلم ثوبا لمن يتبعه بالكر من ثمنه لم يجز به فحلفه لم يرد بالتلف فيدعى قيمته ام لا يدعى قيمته ام لا يدعى
ثمنه وادعى انه عليه رد الثوب او ثمنه او قيمته وحلف المنكر عينا واجده انه لا يلزمه رده ولا ثمنه ولا قيمته فان
حكم ببلد حلف المدعى على الرد او على الثمين وخهان **فصل** في حلف المدعى بالبلد وكذا في حلف العذوة وان تعذر احضارها
ونسبه او انه ولد على فراشه ليكتبه القاضي بذلك القاضي يلزمها ان كان الولد حيا ولم يثبت له جردا لا جردا

لاجر او ممتا وتطلب ان يكون اولا ان اشترى جردا وان لم يثبت من اشترقه وان اقام حلفه ردت نسبه لم يجز او لا جردا او عكسه فان
وجب ثبوت النسب الجردية جردا وكتب بها والا فلا **فصل** في حلف المدعى بالبلد وكذا في حلف العذوة وان تعذر احضارها
والغائب عن التلوي سقا قد العذوة وهو ما يرجع المبكر اليها او بوضعه ثل العزوب كالحاضر فيما هو ببلد او جردا احضار بطلب المدعى
الى حلفه وكذا امرقة او لم تذكر لطلب سببها باعطاءه رقة مكنت عليها اوجب القاضي فلان او يعون واجبه حاله ان
لم يزوج من بنت المال وللغاضي حلفها ان كره وتلازم المطلوب الحضور بنفسه او التوكيل وتلوي سبت يهودي او حدة منتم لم يحضر
الحجة ولم يحضر بالصورة لا اجبر عين يعطل الحضور عمله وينوب ان يقول لطلب سببها باعطاءه رقة مكنت عليها اوجب القاضي فلان او يعون واجبه حاله ان
استلعه بلا عذر او سوا به كسريم ونحو شهادة ظاهري العلة او اخبار العين ان قد احضرها بشرط واجبه عليه وعزوه
ان رأى وان لم يثبت وجب وان لم يحلفه بلا جلد خصمه انه لم ير الحرف فان انتمه حلفه حلفه وان كل وحلف لطلب ان رآه
واسمع عذره وان توارى نوب على نابه انما لم يحضر فلان ايام سمع القاضي عليه الدعوى والبيعة ويحكم عليه فان لم يحضر بعد
المدة تبرا به او خصمه بطلب الخصم ان عرف القاضي انما بارة او شهد به عدلان وانما يابى اليها ولا يخبر القاضي انه في دار فلان دعوى
عدلين مع جماعة من الضياع والنساء والصبيان فيدخلها النساء ثم الصبيان ثم الصبيان ثم العبدان فاذا اوتى النساء والصبيان
صحة الدار وانما ركنها رجلا ولا نسا في جانب يدخل الصبيان ثم النساء ثم النساء ثم النساء فان وجد الخصم عذرا لقا
بنظره فان تعذر حضوره نوب على نابه ايضا فلان انما لم يحضر سمع الدعوى والبيعة ويحكم عليه بلا عين بعد البيعة ثم رفع
الحكم او انما فان سأل المدعى رفعه فراجع به وخهان فان لم تكن بيعة فعل ناكلا بعدا لها واعلامه انه يحكم بكونه ولو هرب
من جليل الحكم لطلب شاع البيعة او **فصل** في حلف المدعى بالبلد وكذا في حلف العذوة وان تعذر احضارها
وجب ظالم او جرد من لم تكمل الحضور بل سمع الدعوى والبيعة ولا يحلفه توكيلا او سقا اليه نابه او يامر بتوكيل من خاضع
عنه فان ارثته عين بعث اليه من حلفه وان كان المطلوب خارج البلد في غير ولايته لم يحضره وكذا فيها وله ثم ثابت او وجد
هنا كحضر ط صالح للقاضي يصح بينهما بل يسمع الدعوى والبيعة ونسبه اليه ويكون انما في حلفه استخلافا لخاصا فان
نقد احضره وان تعذر حلفه لشفاعة بعد الحلف عن سبب **فصل** في حلف المدعى بالبلد وكذا في حلف العذوة وان تعذر احضارها
في الخارجة من الطريق وهي محرما او نسوة ثقات او امة محدثة ولو لم يبلد لم يحضرها بل يحضر او نائبه بوضعهها ويجوز من
ولا شهادات اقر المدعى انها هي وشهادته اثنان من حلفها والا فملك يتوب وخرجت فان قالت البيعة لا تعرفها لا ينظر فيها
لزمها كشفه والمحدثة هي من لا يخرج أصلا الا المصدرة وكذا من يخرج نادرا لمعرفه او يار له ولا يكون ان لا يصير متبذله
بكنة الخروج اشرا الخبر والقطر وسبق الغزل ونحوها ولا يثبت تحريمه امة بيعة ولوحدة رزقه لم يثبت لها حكم التحريم
حتى يضره اشترا القاشق اذا اتاب ولو طلب المدعى خصمه بنفسه فلا **فصل** في حلف المدعى بالبلد وكذا في حلف العذوة وان تعذر احضارها
حق رواه والا نوجها **فصل** في حلف المدعى بالبلد وكذا في حلف العذوة وان تعذر احضارها
وبيعه بالمصلحة ان خيف ثمنه وقدره في الجرد والنسوة بالاكتمال القاضي يلزمها ان طلب احضارها اليه مع الامتناع
اجابته وما ولا يثبت من اموال الغائبين كالحجر الغائب اذا خيف ثمنه ويبع الجردان ان لم تكن تدعى عن بيعه ولم تحصل
صيانته باخارته فان ايسر من معرفته الغائب حفظه او باعه او اجره ورضى العوض في المصالح وان كان مودعا مع اجد فله
دفعه الما القاضي ان وثقه والا فالاعمال ثقة ليصدق به والا تصدق به **فصل** في حلف المدعى بالبلد وكذا في حلف العذوة وان تعذر احضارها
الاجر كان عدل عن محتاج لكتبة او طعام او عارة مسجد مثلا **فصل** في حلف المدعى بالبلد وكذا في حلف العذوة وان تعذر احضارها

كتاب القسمة في ثوبها

وحيثما كان كسر ط خيا ربيع واجل ودهن وقبر خال ولوا حجوم كتابة وطاعة زوجة لتحق بخلافه وكما قاله في كتابه
واركان صيد بلصحه وعج كات واشات بامه مع غيره انها ولد وقدر العوض وصفته في كتابه او خلق او عتق ميت حزين
ونجل وامرأين وان شهدنا قبله وامرأين اقام الحجة من رجل آخر لا يحضر النساء **فتح** اذا ثبت المشهور به بحجة ناقصة فالمرء إما
وضعي كمن خلق طلاقا او عتقا بولادة ثم ثبتت ببيع نسوة او عتقا نغصب مال او اطلاقه ثم ثبت برجلين لم يقع العلوق
ثبت بذلك خلق وقع **فتح** وما شرعي كالنسب والارث المرتب على الولادة فيثبت بتعا ومن ادعى شيئا من ذلك او اطلاقا
أو عتقا فلا يثبت له ما ادعى من تركه وان ثبت ذلك برجل وامرأين ثبت البيع والوصية دون الكفالة والوصاية ولو ادعت امرأة
ان فلانا تزوجها وطلقها او مات عنها وطلبت المهر والارث ثبتت برجلين أو امرأتين أو مع ميتين اذ قصدها المال قاله الغزالي
وعن الشيخ ابي علي خلافة قال الامام وهو **فصل** من اقام شاهدين بما ادعاه ثم طلب من القاضي بغيره وجعله مع
الى تركيبتها فان كان عينا اجابته وان قال القاضي ذلك بلا طلب فعل فان تلفت مع العدل لم ينعن هو ولا القاضي بل المدعى عليه
ان ثبت المدعى لأعكسه وليس للقاضي تغيير المدعى فان فعلت ففعلت عنده ثم ثبتت له بيمينه المدعى عليه وان كان
لم ينعن فلا يستوفيه ولا يحكم بحصمه ومحبته بطلب المدعى لغيره ولقد وجد ذلك في حديثه ولو طلب التكليف خصمه دون
نوع العين لرثه فان لم يجز له امتناعه لا يثبت الحق ولا ينكح به بذلك قبل اقامته البينة وان اعتاد القضاة خلافه الا ان
كانت في البلد وان كان كالحج امرأة خلية حلقها مع امرأة ثغية ونكحها الا تنكح الا بالتركيب وان كانت تحت زوج لم يمنعها
تبلا للركبة وان كان عتقا لعين وطلب المهر او اقام القاضي فعل ووثقه القاضي في كذا الاعيان المتروعة ولو بلا طلب
من اجرة والارث يضمن الى السائل وحسنه لا كسبه انفق من بيت المال ويعزمها السيد ان لم يثبت حقه وان كان طلاقا ولا
او عتقا من غيرهما جاز قبل التركة ولا يخلو ولا يجزى شاهد **فتح** تعرف من الخصمين والمنزوع قبل التركة بالطل
لكن لو اقاموا وحدها لثابت اوعتقه او ذبحه انتظر ما يستقر عليه الا واما لو اقام المدعى بينه وعدها فاقضه
بالعين لاح فان عرف القاضي بعينه بالاعلان حكمه **فتح** ولا اعتد بها في وجه المتزوجة والعلة الجارية من العين بين الشهادتين
والركبة للمدعى كذا بين شهادة الاول والثاني له ارفع يوم شهادة الاول ولو كان الخدم السيد العبد المدعى العقوق
شهادة الاول والثاني لزمه اجرة المثل ان عدا **فصل** ما ثبت برجل وامرأين ثبت برجلين وبين الاعيبة وخروج
كالزناج وما لا فلا الا للوث يقتل العبد ميتة برجل وحسينا لا برجل وامرأين ثبت برجلين وبين الاعيبة ولا يثبت شيئا من
بين وبينهما حكم فيه شاهد وبين فالحكم بالكل لها جدها والا **فتح** الشاهد بعد الحكم غرم النصف فقطر يلم
الخالف تاحير يمينه عن شهادته وتقبله وان يذكر مع استحقاقه ادعاه صدق شاهدين كواشاد شاهدين صدق
لما شهد به واثبت حقه أو عكسه ولو لم يثبت مع شاهدين فخصم يقر له اجل او حلفي وحلفي فستوال شاهد
بعد الحكم غير موثر قبله منع الحكم بحلفه فان حلف المدعى باليمين الاولى راد الم حلف المدعى مع شاهدين
وطلب بين خصمه فان حلف فقطر البرعى ومنع العود للحلف مع الشاهد ولو حلف آخر ولا ينعن من اقامته بينه كالملة وان
نكل المدعى ان حلف المدة ودية لانها غير الجاهل المتركة مع الشاهد ولو طلب المدعى بين خصمه فكل لم حلف هو الرتبة
ثم اقام شاهدا يحلف معه جاز فان اقام خصمه قبل حلفه شاهدا باقراره انه لا حق عليه وحلفه سقط الدعوى **فتح**
لو ادعى على من يدين امة او ولدها يستقرهما انما توليته ووليها منه فان حلفت به في ملكي واقامه شاهد
ثبت ما ادعاه وان اقام به شاهدا وامرأين او شاهدا وحلفه بيمينه لا يثبت له الا ما ادعاه وتعتوا اذ مات

روى بل حب التوبة منها وان كانت المعصية غيبية وان لم يعلم بها الفتاى ككافة التوبة والاكتمال له والا استحل منها فان تغدر
عونه او عسر لعينه استغفر الله له ولا يكفي تحليل داره عنها ولا اخذ فيه وان كانت حصيد لم يشترط اعلام المحسود ولا يدرى فيها
كراهته وقد تجرم له واما التوبة التي يجوز بها اهلية الشهادة والولي فان كانت المعصية فعلية كبرى او اضرار على صغيره فلا يبرأ
اظهار التوبة من استبانه معصية بعد طعن صدقة وهي توبة تقربا وان لم يظهر بالكبرية فاقربها ليجد له شريط الاكتمال وان كان
قوله وقد ظهرت كقدرة وشهادة لغيره عيبه فحجب القدر ولو لم يفسد ان تقول القدر فاطل وانا نادى على ما قلت ولا اورد لك
او ما كنت محققا في قضيي وقد ثبت منه ويجوز ذلك ولا يشترط الكذب نفسه وسواء قروضا او شهادة عند القاضي في شهادة الزور او
العيبه والنصحة كذا فيما قلت ولا اورد الى **فتح** الاكتمال للمدعى في القدر شهادة ولو اقام القادر بيمينه براءة المقدوف او اقره او
جلف القادر ليلزمه اولا عن زوجته لغيرها لم يثبت وان لم يلاعن الزوجة والاقبل ونكحات ومن غلب في شهادته لم يجب استبانه
وتقبل شهادته وغير تلك الواقعة لا يثبت **فتح** التوبة واجبة فورا ولو من صغيرة وحجب التوبة من تاحير التوبة وهي من افضل الطاعات
ولا يحسب بغيرها عند ذكر ذنبه بل يندب ويشترط كونها قبل الغرة والمعاينة ولا يظلمه فعل ذلك الذنب ثانيا بل حذر توبة وطهر
وتصريح من ذنب مع الاضطرار كما هو اسلام الكافر ليس بغير توبة بدمه عليه فيه يسقط ذرعة فبها وان استبانه دونها
خاتمة تدعى الصغار بلا توبة بل بصلوة الحرس وصوم رمضان والاستغفار واغتسال الكبار وقدر محلي الصلوة بعض الكبار ان لم
تدعى الصغار بان كرها غيرها **باب الثاني في اقرار التوبة وذكرتها والمشهورية اشيا** احدها ما يثبت بشهادة
وهو هلال رمضان لصومه وقد مر ذكره اقراره بصومه عن ذرعة لا لعادة اخرى كوقوعه في غير وقت الصلوة او لم يطلع الجرمين رمضان
ليستك ويؤت كافر بعد اسلامه ليصل عليه **بجها** بنا على قبوله رمضان ومقتضا البس **فتح** ما لا يثبت الا بربعة رجال
وهو ما اوجب بين الوطني جاز او تفرس كالزنا واللواط وطى الميتة والهمير ويشترط ان يذكر كل واحد الحوطة والزنا فمثل كاشهد
انى رأيت اوى ذكره او حشنته او قهره امانه في فحج فلا نة زنا ويداة كالميل في المحللة احتياجا لا لشرط فان فحش النظر الزنا
الشهاد لم يقبل لثبته يدفع خبر القدر عن نفسه وان تذكر ما كان **فتح** وزمانه فان لم يقسمه سألهم القاضي عنه حتى يثبت
ابو حنيفة المقدوف وحل نظر المدعى للثقل في التكا والاشراط في الشهادة لوطى الشبهة للمدعى ذكر ذرعة ذكره قبلها وبشهادة
بالزنا يجلين **الثالث** ما لا يثبت الا برجلين وهو ما ليس بالمال ولا يقصد به مال سواء اوجب عقوبة الله او لا في كسب وحرامه
وردة وموجب فورا وان عوف عنه مال وثقة وموجب فورا لم يوجب عقوبة واطلع عليه الجاهل بالاكتمال وخلع من جانب
المرأة وطلاق ورجعة وابلاد وظهار ولما **فتح** لا يثبت بغيره وشي كالحج ويلوع و اسلام واغتسال وندب ونسب وجرى
وتعديل وموت وموت واخصاب وكفا لى **فتح** ابرم رمضان سوى ما مر وشهادة على شاهدة وعلى حكم وباعثاق وندب
وكفا اذ عاه الرقيق واستيلاء وكفا لى **فتح** فراض وصاية والبيع وكفا لى وتولية واستيفاء عقوبة وعقوبة فورا
حده بوجهها وكيفيةها واجاز طلق بين امرأة يجلين ان لم تطلع عليه الرجاء غالبا او اختص بغيره النساء كولاية واستيلاء لولا
وتكافة وشيابة ورتو وقرن وحضر وصاح من ثرى اهله وان هذا بينها وكيفية امرأة او امريتين الشرة والكبر وكبر رجها
ان اوجب ما لا يجب بوجه امة او اظهرها في المنة يثبت برجلين وبرجل وامرأين وبارع نسوة والحنى كالانثى ولا يقبل
شهادة النساء لغيره لا قبل على **فتح** الما او ما يجل اليه عينا او يثا او عتقا ما لا يجل ولا يجل كسب وشي
وصلح وحرالة وثمان وقريض وابلاد وقرينة ووقف عند جارة وسابقة وحصول السبق فيه وغصب ووصية وفي
كالحج او طى شجرة وحنانية في مال وقيل خطا او غير ذلك من جرح عيب او مسلم لذي او ولد كولد واسترقاق لا يظلم بها

له أو خاتمة من العبد أو فله طلب فقه الطهري واجبة مركبة فان احتاج الموكب في البلد فالظاهر وجوبه ونحو العبد
فله أخذ الجعل ولا يمتنع على أجرة الموكب ولو شرف الشاهد أجرة الموكب المرفوع عن آخر معنى أو صغر فقير ما أعطيه لكتوبة لغيرها
فقد روي في الصفة **فصل** كتاب الصلوات وكذا في وقدرت ورواه ان لم يتبع من المصلح ثم من الموكب له **فصل** يجوز اخذ
أجرة على رواية حديث النبي صلى الله عليه وسلم لمن يشغله عن كسبه لعناله لا غير **فصل** الأدب ان لا يجعل شهاده به
مؤثر في ذكره قضا القاضي فان لم يقبل الحال التأخير عمل وأخطأ في الضبط ولا بما خالف الإجماع وتدين فسادا الذي أخذ كثير
ونحوه ليحفظه على ما له فيشهد له عند كونه وله أخذ أجرة منه ان لم يكره ما يقتضيه به بنية ردها لما له وله القيل والشهادة
في مختلف فيه وان لم يعتقد كرامة والقاضي **فصل** الاحتفاء وله صرف لفظ مكر أو مكره والحاكم لا يثبت منه وبين في رتبته
شهادة الجافة وانما ما تقتضيه من سطور بخط أو أكره وإذا قلنا عقد بين النبي وقال عرفنا ما بينه الشهيد عليهما به فقال
نعم ونحوها أو قال لا الشهادة بما فيه أو قرره علمه غيره وهو ينظر فيه وكنت شهادته قبل فراقه وقال الشهيد عليهما الآخر كفا
للقل لان قال الامر اليك وان كنت أكره ونحوه والخاص عند خصم سعي اقراره بدت أو طلالا أو عتق شلالا انه ان
شهد به ثم ان لم يسترعه شهدا فاعنده به ولا يفرض الشهادة على نفسه ويجتهد القاضي في جملة صحة وعندها وان استرعا
كتب وقال الشهادة ان عني وشهد في على نفسه فان لم يقبل الشهادة لم يكن وان سعى اقراره ولم يحضر عنده قال الشهيدان
سمعه يقر بكذا لا وعندي يكون القاضي هو المجتهد لا الشاهد في صحة الامر وشهادة وفي احتفاده في يوم الاذ واستقره
عنه وشكها ونسب للمجلد ان يكتب في السطور اسمه واسم أبيه وجده الأذن والأصل ان كسبه لا كنيته الا اذا سأل له أحد
الشهود في اسمه ونسبه يميزها بكسبه وكذا لو سأل بها أو بلقبه فما يظهر وان يستعمل كما يفيد المذكور كما مر في أدب القضا
واذا شهد القاضي على حكمه أو تنفيذه فان حضر انشاء كتب شهادته على حكمه عاينه أو تنفيذه وان لم يحضر بل أخبر
على اقراره وان يسأل كتابه ويدوين موجلا ولو سلما مستحقة عن قنوه وقد أجله ثم يسأل عن غفلة فان لم يحضر الا المقر
شهد عليهما بما اقر به وينبغي سؤاله عن قبضه **فصل** السكوت قبل الموكب وعما يخفى من قسبة وضبة وان بعد القاضي من
حضر لشهده عنده عن مئنه ومقر من الشاهد رجليه اليسرى **فصل** في تقديم القاضي بعض الشهود في المجلس واخطاب
يجب ملابهم في الفصل واذا حضر شهوده يجلس حكم جلسوا ومقاعد المعتادة ورتبهم فيها باختياره عن مئنه أو كى فان افتقر من
مئنه ويسأله جاز وقطعوا فاسم فيه فان تناقشوا في الترتيب بالشهادة كان في جاني عبد الله لا في المقدم في المجلس ما لم يتناقشا
ولو غير مجلس الحكم ان يجادلهم ويجادلونه ونحوه **فصل** في نسوة ما لا يبين الحشمة ويعضون عنه اصواتهم والأولى اقرارهم
بمعزلهم منه بنظره ومنع بعضهم **فصل** في القاضين ان لا يبيع بلا أكيد ان لا ينبغي للقاضي أو بالشهادة والإتيان
ولا يلقنه إياها وسئل للشاهد تجمل القاضي في الأبطال الله عز سيدنا القاضي فلان الدين ويدعو له بما يقتضيه كاله وقدره
ثم يشهد يطلب المدي **خاتمة** ينبغي لكل شاهد ان يذكر في ما سبب تجمله كاشهده ان عني بكذا أو في حضرت بيعا وجب
فان تركه قال القاضي احتياطا من أين شهدت وكيف شهدت لا من أين استخار وكيف قضي فان لم يخبره أو لم يسأله وفيه
غفلة لم يحكم شهادته والاجم واذا استوفى شهوده شهادة فقال الثاني شهيد بل ما شهد به لم يبيع وكذا وبذلك أو فمثل
ذلك الشهيد ولا قول كل شاهد شهيد **فصل** في غفلة خطب هذا الكتاب أو يضمنه **الباب الرابع في الشهادة على الشاهد**
لا يلزم الأصل الا شهدا على شهادته وان تعدد أدواه فان قال الشهيد عليهما قبلت في قول لا في مال أو غير العقد وقضى به

واقدر وقدر وطلاق ورجعة ورضاع ولا بد وعيالة وكذا جرح ايمان مالي كركرة وقد على شجدا ووجهة عائد
لا في احصان ووجهة الله تعالى الا ان القاضي حكم به او قامه على ذلك ثم الخلل اما بان يدعي الله الاصل كما ناشهده اونا اشهد
بكذا واشهدك على شهادتي به او فاشهد على شهادتي به ولو لم يرد وعن شهادتي لكته ثم اوفى لدا اذا استشهدت على شهادتي بكذا فقد
اذت لك ان تشهد به لان قال فاشهد به انت علي ولم نقل شهادتي لان سبعة يقول اشهد بكذا شهادة بخمسة او سبعة
ولا ان اهل الاصل لفظ الشهادة وقال الخبير او اعلم مثلا واذا تجمل فرج فله ولين تبع الاتعا الشهادة عليه ان لم يشهده عنها
اما بان يتبع شهادة الاصل عند حاكم او يحكم وان سمع التكليم فيشهد عنه وان لم يرهه ولذلك القاضي الشهادة عنه عند غيره
واما بان سبب وجوب المشهود به كاشهد بان فلان على كذا من سبع اوقوت ما راسا مثلا فيشهد عنه وان لم يرهه اذ لم
يشهد عند حاكم وللرفع الاشهاد على شهادته وكذا رفع الفرج وان نفذ كل واحد يشهد بشهادة **فرفع** ليدرك الفرج في الاذا
جدة تجمل من ارجي فيقول اشهد ان فلانا شهيد ان لهذا على هذا كذا واشهد على شهادته من سمعاه يشهد عند القاضي او
سند المال المشهود به الى سببيه فان لم يكن كان عالما ووثق به القاضي فله الاكتفاء بقوله اشهد على شهادة فلان بكذا
له سؤاله عوضه ويلزم الفرج تسعة اصاله وتعريفه فلا يكفي اشهد على شهادة عبدان وقد نزع القاضي جرحهما لو تقي وترك العذر
اصليهما جاز لا يشترط لقبولهما **فرفع** والمختر ثبت مشاهدي الاصل لا فرعيهما ونقض تجمل فرج من ردت الشهادة عن مقولها
انخل اصله ردت وتكون الاذى تعديا هله ولا يتجمل نسا ولو عرسا فيما يشهد به به ولو تجمل عن مقبول بحديثه ما منع كونه شريك
او عداوة قبل الاذى لغا تجمل والى نكاح تجمل اخر بعد زواله او بعد الاذى وقبل الحكم استنعى الحكم او بعده لم يؤثر حضور الاصل
بعده ولو كذا اصل فرعا قبل الحكم فالاعمال في التحمل او لم يمت استنعى وبعده لم يؤثر فان قامت بينه ان تكذبه قبل المحسم
نقض وبعده لا يؤثر الاصل لم يؤثر ولو انكرا الاصل تجمل الفرج فشهد به شاهدان قبل ولا يتجمل اب عن ابنه المحسم العدا له
فرفع يكفي شهادة فرعين نفعيا عن اصلين وعن رجل وامرأتين والحق ثبتت الاصلين لا الفرعين ولا يكفي تجمل فرج عن اصل ورفع
عن اصل آخر ولا اصل شهد اصاله ورفع فرج عن اصلين ولو شهد عن اصل فرعان بما لا يلزم الجرح معهما ولو اخبر شاهد اصل
وفرعين وجب تقديم شهادة الاصل **فصل شرط قبول شهادة الفرج** تعذر ابا الاصل بوث او عا او جنون او عبث
لمرض شوق حضوره عنه مشقة ظاهرة او تعييه فوق العادي او خوف عيسى من عثرته وهو معسر وكل عذر في الحجة وان نعم
خلافا لما يحتمل الشك ان الاكل زي ربع كبريه فيما يظهر وكثير البراة ولا يلزم القاضي اثبات الاصل المعدور بنفسه وانابه
ليسمع شهادته **فرفع** اذا عا الفرج المشهود له لم عليه بغيره **فصل** لا تجمل بالاسم والنسب ثم ان عرفه شهيد
على عيبيه والافان ادعى شخص انه المشهود له شهد بالاسم والنسب فان اقر الخصم انه هو والا ثبتت بيئته **الباب**
الخامس في الجرح عن الشهادة فان رجع الشاهد عن شهادته فكل عام ان قال تعذر الكذب فسقا اميغران
وستران لعينها او غلبنا ثم نفقنا لكر لا تقبل تلك الشهادة لو عا دلت لو رجع شهودنا حاد والمقدوف وان قالوا غلبنا
وان رجع بعض الربعة احد ووجه وان رجعت البيئته بعد الحكم وقبل التيقا فان كان ما لا استوفى او عقدا ولو
كاجا المضحك منه وكذا الطلاق والرضاع والعتو واللعان والفسخ والوقف والا حجة وان كان عقود ولو اذ في سب
يستوفى وبعده لا يثبتا لم ينقض ثم ان كانت شهادتهما على المدعى ردة ونعزم الشاهدان ان لم تعذر المال المدعى
عليه بغيره مثله ان كان مثليا ولا قيمته وهل هي قيمة يوم الحكم والاكثر من ذلك الجرح وجهان وان كانت ببيع او فسخ
فاخذ بالثمن فان شأوى القمعة لم نعزما وان نفص غرما الباقي وان كانت بوقف شيء او جعل شاة اعية عروا قيمته

الجنس والمصاحب الحق هنا فثبت جلد غريمه وكسريته ان تعين طريقا حقيقه ولا ارش عليه ثم ان اخذ حقيقه جنسا ونوعا
وصفة او ازيد ملكه او ازيد او غير جنسه فلا فله بيعه بان القاضي ان علم بغير حقيقه ولا انشأ ثقل بنقل البكر فان واقف
حسرت يده اخذته عنه والا اشترى به جنسه وصار طرا وبالجنس والمعدود قبل بيعه او ملكه مضروب كالمضروب للرجل في ضمان
زائد حركت عنده وجهان وليست بالبيع ما امكن فان نقص بالرجل وباعه فان كان لتقصير ضمن التفسير والا فلا كما لو رده
ولو وفاة الغريم دينه بعد اخذ القرض عنه رد قيمة الماخوذ وفيه نظر لان ثقله الممن كدفع غريمه اليه ولو اخذ اكثر من حقيقه
ورده الباقي بغيره او غيرها وكذا ان لم يتجر وان كان سعي بعضه شرا بغير حقيقه والاباع الكل واستوفى من ثمنه وحفظ ما فيه
ليرد به ومن دينه نقد صحيح فظفر منه ملكه اخذ به دينه وعكسه ونحوه الصالح المثل لم يأخذها بدينه ولو لم يعطها
بكثر من متفادلا ولا متساويا بل بنقد آخر وان لم يكن نقد البكر بغيره به مثل حقيقه ويستوفى به والاخذ من مال غريم غيره
الذي يجوز له اخذ ماله كما لاخذ من مال الغريم فلو كان له دين على غيره ولم يرد له على غيره فله ان يبيع ماله بغيره
أخذه وان رد عمر او اقر بغيره او حرك بغيره دين زيد قال بعضهم على زيد وباعه له لئلا ينط البكر ومن له على غيره
دينان باجدها بدينه فاقواه به غريمه ولم يعلم البيعة ثم حركه غريمه الدين الآخر فله اقامة تلك البيعة بذلك الدين ونحوه
بدينه الآخر ولعله اذا اتخا نكاحا والا فظا فغيرا لجنس ولو كان له دين على غيره وعكسه فان اتفقا نقاصا كليهما في
باب الكنا بذكر الا فان حرك باجدها ولم يخلف فله اخذ حركه دينه ونقصا من المصروف وان حلفه فعل الآخر لخل
وجهان **فصل** في المدايعين وشرطها التكليف والالتزام المبدع من بغير حقيقا نكاحا الظاهر فاعلم ان البيعة
والمبدع عليه عكسه فيصير بغيره لكن في آخر نكاح المشرى به وانما زكاح فبغير نكاح الرجل تقارن الانكاحا
فالكاح باق وعكسه المرأة انه المبدع لندره المقارنة وكذا يجوز الذبح ويحرم الرجوع على ايمنه ولا يكلف البيعة وقد يكون
كل من المتداعين مبيع ومبدع عليه كما في التحالف **فصل** ما قبل ايراد العبدية كجدة وقود والدعوى به عليه ما لا يعتدل
كاش وصحان مال على سيده فان كان للمدعي بيعة فله الدعوى كالعبد ايضا ونحوه صحته دعوى العبد ما توجب تعزير
فصل في حرك الدعوى ولها شرطان العلم والالتزام اما العلم فان ادعى نقدا خالصا وكذا مضمون وجب ذكر جنس
ونوعه وصفته ان اختلف بها عرض وذكر ذلك الا ان ينافى فطلقة الانكاح فان ادعى ذراهم واطلق اخره القاضي يذكر
ما يتحققه وان قد شهد به بغيره كقول كمال قال البيعة لا غر فقدره لم يبيع وان ادعى سقيا حلا بقضيه ذلك
قيمه ذهب او عكسه فله ان ادعى القضا على الغائب فلو اشترى ذراهم تغيرت حركه وادعى اثباته
اشترائها وجدها كذا ثم يثبت كيفية ثمنه فان صحصها البيعة عند القاضي كفي الا بآثار الثاني وان ادعى عين
تتضمنها بغيره وكذا ان الفه مثلية وجب ذلك السك لا العمة او لا نصيب او تالفة متقومة وجب ذكر الجنس والقيمة
فلا يسمع في دينه يا قوته مثلا ولا دعوى بغيره ولم يصفه فان ادعى كرا سائمة القاضي ان يأخذ بالاقل وفيه
نظر اذا اقل هنا لا تمامه له بخلاف سري الذراهم ويجب ذكر سبب الاحتجاج ادعاه فان طالبه به المبدع والى
القاضي سؤاله عنه فعل ولو ادعى ثوبا موصوفا فقال الخصم كان في يدي وتلف فاغر قيمته فله المبدع تخليفه انه لا يلزمه تسليمه
اليه وعندي ان خلقه كجوابه وان خلف قيمته وان نكل وحلف المبدع طالبه بالتوب وحكم من اعطى ثوبا لا لا يبيعه
له ولم يذكر باق فيه عيه انه لا يبيد له حركه القضا على الغائب وكل كفي كبت صورة الدعوى في ورقة وقوله ادعى
بما فيها وجهان وعندي انه ان نظرها الخصم والقاضي وعرفاه كفي والا فلا ويثبت من اعتبار العلم ما يتوقف على

تقدير

تقدير القاض كغير مفضونة ومعه وجوه ولا وضع واسا مكاتب وكذا البردية وغيره واقرا وصية ونفقة او كسوة لزوجته
او قريب وكلمة تروى ويحرم ما يحوي القيد في أرض غيره ان حركه بالارض ولعل صورة دعواه ان له ذلك في جميع جوانبها فان خصه
بجانب اتجه اعتبار قدرها وكفى المشاهدة على وقفا لغيره وكمن اشترى عبدا ونقله الى بلد فخرج جرافا ادعى على الباع ان له
عليه كذا من عبدا اشتراه وخرج حلا وان لم تصف ولا عينه **فصل** من ادعى مبيع لم يملكه سخط دار جاره من رده او ماله في داره
فان تفاضل البداران وجب عيدها ولا يملكه جدها فيقول في داره بوضع كذا ويذكر الجدا الذي ينتهي الى دار جاره وانا
استحق الجدا الما من سخط داره في هذه الجهة الغلانية منها الى الشارع الغلاني ومن ادعى مبيع باطلا وجب
تجديدا جادا لدارين ان تقابلتا وان ادعى الاحتجاج بغيره سبابا بغيره وان ادعى دار جاره فليذكر طولها وعرضه وسكنه
وعبد وحشيه وان ادعى علوا على سفلى غيره فليجحد السفلى فان كان على العلوي علو فليذكر الجدا في الارض من سخط الاسفل
والاعلى وان ادعى جدارا من دار فليذكر جداره في الدار وطول الجدار وعرضه وسكنه وان ادعى الدار او يسارها وان ادعى
اسجارا في بستان غير فليذكر جداره ولا يشارك بين الدار والدار او يسارها وان ادعى الدار او يسارها وان ادعى
من حركه ما يدعيه كعبد ما يدعيه وميزه بذكر جنسه ونوعه وطوله وبقوته او غلظه وان ادعى بغيره من غريمه
مقالي شجرة في أرضه فليذكر جنسها وكذا وطولها وعرضها كذا او يسارها او يسارها او يسارها او يسارها او يسارها او يسارها
ذكر عبد النج وقيمه وان ادعى اجانه فليذكر جنسها ونوعه وطولها وعرضها كذا او يسارها او يسارها او يسارها او يسارها او يسارها
ويقيمها وان ادعى انكسار اعطكان في حركه جاره في حركه جاره فليذكر جداره وان ادعى اسفلها من جهة كذا فان قال خصمه
ليس الدار كذا فله على نفي العلم فان تلف ثم اقام المبدع في ملكه او نكل وحلف المبدع لزمه تفرع ملكه ولا يسمع بينته
انه لا يملكها كانه لا حق له فيها او انه اقربها الغلان واما الا لزم فان ادعى ملكه بغيره او غيبه او احتجاق دين لم
يجمع حتى يقبل وان يلزمه التسليم الى والى والى والمحوى يسفه او انه ممنوع من الادى اللان له فقد يرجع الواهب قبل القبض
او يبيع الباقي بسبب او يكون الدين مؤجلا او على معاين مؤجلا مع مدعى عليه لكن لو اراد المبدع قطع النزاع فقط
لم يجب ذكره وتسليمه ويكفيه هذا في هذا من غير عذر وان لم وهو في كذا فان قاله وزاد انه يلزمه تسليمه الى
القاضي عن سببه من شرا او رهن او اجارة مثلا ولو حل بعض الدين فله دعواه واذا اثبت بغير الرجل تبعا ولو قصد بدعواه
تفويض عقده كسالم ولو مؤجلا سمعت ومن ادعى عليه بوجله الجواب بلا يل في تسليمه الا ان الجواب كذا لا بد ان يعلو على من
قامت عليه بينته بدين فقال هو على كذا مؤجلا مثلا سقيا **فصل** في حرك الدعوى على نفي الاجل **فصل** في حرك الدعوى
دعوى الامه ايلاد ابن سيد بها لاثبات حقه بالحري ودعوى الرقيق
ان لم يفر شيئا والا فالباع الدعوى على سيده وتخليفه ان انكره للعبد
دعوى سمع دعوى دنى على عالم او اميرانه استجابة لعطف دابة
ان كان المدعى ما فقد حركت صفة دعواه في القسامة وان كان مبدع مثلا
الشقوف وتفرقا راضيين وان كان اقرا وامراة بال كاح فقد حرك باب الكاح وكذا من يدعى عليه وان كان عقيد كاح وكذا
من ادعى ولم يدع حقه وجب وصفه بالصحة وانه عقيد بولي او كسبه للامه انما اللزوم وشاهدي عديل وان لم يعينوا
ورضاها عن مجبره ولا لعلمها بزوج المجبر ونزول العبد او السفينة انه باذن المدين او الولي ونزول الحركه كاح الامه
النافذة بطرحه خافت العت وتها مسلمان كان شيئا ولو عذر لا ذكر فقد موانع الفكاح ثم ان ذكرت المرأة ولا

تقدير

بينة المدعي وجعلت فلها كاخ غيره جالا وحرم على المدعي كاخ من لا يجمع معها كاخ أمها لها إبداء وان مكنت فيظهر
 الاكتفاء بخلقه انما زوجته ولو انكر الرجل دعواها لم يحل طلاقا فان جعلت لم يلزمه شيء كاخ من لا يجمع معها وينبغي كاخ
 غيره حتى يتبين حلفا موت المتكاد وطلقة او تسخها بسبب ولها الفسخ مستقلة للضرورة وينبغي رفع القاضيه لطلقتها او
 يقول ان كنت نكحتها فطلقتها فان اوفى بطليق القاضيه وجها فان منع فعل لها الزوج وجها وان مكنت عن اليقين
 وجعلت حكم لها بالزوجه وجعلت لها الما وردي وجعل له وفيه وقعة وان اقر بعدا كاخ قبل وسمت اليه وان اقيم بينه
 فليس هذا له دعوى وان لم يكن في الكاخ ولا يعلم انه فارقه ولا افاد رجهه الا ان ومن ادعى كاخ امرأة تحت رجل فليدع عليها
 لعليه وان لم يكن بينه فاقرت لاجد جمل من باب الكاخ وان اقام الرجلان بالعقد بينيين مطلقين او ارضت
 واجد وانفقوا رجهه سقطتا وان اختلفا تاريخا قديم الاقدم وترجع بينة العقد على بينة اقرارها كبيتة غصية بينه اقرار
 لكن لو اجازت احدها انما زوجته من سنة ثم اقام الاخر بينة انه تزوجها من شهر مثلا في المقرة وسقط بينة احدها على بينة
 كاخ الآخر ودعوى المرأة ذات الطهر على رجل انما زوجته والود منه فثبت **البصديق** وان كان المدعي تروك بالغ فأنكره فان
 قال انه جاز الاصل ولم يسبق اقراره بالرق ولا بينه صدق بيمينه وان جرى عليه مزا او ظهرت اماره رقه كما ستخبر به
 واجازته صغيرا ثم ايدع له وان لم يكن مدعي رقه عن المتبينة غير ملغاة كخو سراوه ساكنا ولا جوط بعدا وارق بالرفق
 ولو ابدى اقامة بينة بذلك لم يسمع لان حجة البين وان قال المدعي عتقت او عتقتي يا بعه طلب بالبينه فان كان قد نكاه
 وهو قرقه بالرق ثم اظهر كمال عتقته تاريخ متقدم سبعت رجلا وبينته وان كان المدعي في صغير فان لم يكن بينه المدعي
 لم تثبت الا بينة وكذا لو كان يده بالقاب على ما ذكره من الاصل بيمينه فان لم يهوئ له بعد بلوغه ولم يقيم بينه
 خلافة لم يثبت وان كان المدعي وزاته فليذكر جهتها كبنوة او اخوة لاون او كلب ولام او عومة لابوين والاب او جردة
 لاب او لام وكذا لو كان له ولدان ايضا كانا ابنة وزاته فان شهد له اثنان خبيران انه ابنه مثلا لا يبرأ له وانما سواه
 اخذ التركة وكذا لو شهد له اثنان له سواه وان اخطأ **البيع** لان قال لا نعلم له في البلد وارثا سواه وان شهد
 لدى فخر اخاه بلا ضمير وان لم يكونا حرسين او لم يقولوا لا نعلم له وارثا سواه فان لم يكن المدعي ستم مظهر لم يعط شيئا
 حتى يثبت القاضيه حال الميت والبلد التي يسكنها او غيرها فيكتمها اليها انما يبرأ بالبدا فيها ان فلانا مات فان كان له وارث
 فليأت القاضيه واذا غلب عليه ظنه عدم غير المدعي اعطاه التركة بلا ضمير وان كان له ستم سقيد لا يحج عنه اخذ امله عاندا
 ملوحة ربع الثمن عاندا لاحتمال الابن **الزواج** وان تزوجت مع رجل عاندا لاحتمال الابوين وابنتين معه وللا
 الشبس عاندا لاحتمال الابوين وابنتين **الزواج** وان تزوجت مع رجل عاندا لاحتمال الابوين وابنتين معه وللا
 عاندا لاحتمال اثنين لاب واثنين لأم **الزواج** وان تزوجت مع رجل عاندا لاحتمال الابوين وابنتين معه وللا
 البحت يعطى في حقه بلا ضمير وان كان المدعي لم يعط شيئا قبل البحت ولو شهد ان المدعي ابنه ولم يزد وارثه دفع
 اليه بعد البحت ولو شهد اثنان له انه ابنه لا يبرأ وارثا سواه وشهدا اخران لا خير كذلك ثبت نسبهما وورثاه
 لا تقع دعوى بخص حوائقه كذا وكذا وان تقول لزمك كفارة وكذا فان تعلق حق ادعي لقادف بزنا طلب المقتدوف
 حقه فطلب بينه او بين وارثه على نكاحه خلعه القاضيه ويأق **بيع** شهد بان القاضيه فلانا حكمت هذا وان شهد
 لا وراث له غيره ولم يذكر الوجه الحكم به لم ينقض رجل على الصحة ونقاس هذا تصرفات الحكم ادا شهد بها ولم
 يذكر الشرط **بيع** ادعى انه ذبح له شاة فتمتها كذا اوضرب بقره فالت وكذا قيمته كذا لم يسمع حتى يذكر قيمته



الزكاة